# الأقليم السوري

## واقتصادياته

دراسة مقتبسة
من تقرير وضعه
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
بدعوة من الحكومة السورية

قدمه وراجعه وأعده للنشر : سني اللقاني

# الإقليم السوري

## واقتصادياته

نشر هـذا الـكتاب بالاشـتراك

مع

مؤسسة فرانـكاين للطباعة والنشر

القاهرة — نيويورك

اهداءات ٢٠٠١

السيدة / سينى اللقانى

الإسكندرية

# الاقليم السورى
# واقتصادياته

دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولى للإنشاء والتعمير
بدعوة من الحكومة السورية


قدم له وراجعه وأعده للنشر

سنى اللقانى



الناشر

مكتبة النهضة المصرية

# محتويات الكتاب

صفحة

صفحة



**التجارة الخارجية**



**النقد والائتمان**



**المالية العامة**

صفحة



## النقل والمواصلات

# إيضاح وتمهيـــد

المعلومات التى احتواها هذا الكتاب مقتبسة كلها من تقرير البنك الدولى وهو مجلد يقع فى أكثر من خمسمائة صفحة من القطع المتوسط فى بعضـه درس وبحث وتحليل ومشورة ورأى وضعت كلها لتسير على هديها حكومة باجهزتها المتشعبة لا مجال فيه للهو وفى بعضه طرافة ومتعة للقارىء الذى تكفيه المامه بأوضاع الاقليم فلم يكن بد من أن أجتزىء من التقرير ما يطيب للقارىء ان يتلوه غير مجهد أو معرض وقد حاولت ذلك مخلصا فان رأى القارىء ان محاولتى لم يحالفها التوفيق كله أو انها تمخضت عن سفر يضيق ببعض ما تضمنه فليذكر أولا ان الاقتصاديات عسير على مبسطها مهما بلغ به الحرص ان ينزلها من السلاسة منزلة القصص أو الفكاهة وليذكر ثانيا أن متصفح الاقتصاديات باحث جاد رغم أنفه يتلمس الطرافة حتى فى الأرقام ، فان اصر القارىء بعد هذا كله على أن ما اخترته للنشر من أبواب الكتاب لا تزال به بيانات لا قبل له بها فليغفلها مطمئنا الى أنه ظافر بطلبته فى أمكنة أخرى من الكتاب .

وقد وضعت مؤسسة فرانكلين تحت تصرفى نخبة من المترجمين أسدى اليهم شكرى وهم السادة الاساتذة : سليم عبد القادر ومنير موسى وفتحى راغب وعبد العزيز فهمى ، وقد عهدت الى كل فرد منهم بشطر من الكتاب نقله الى العربية فى غير تصرف وكانت مهمتى بعد ان تصفحت أصل التقرير بادىء ذى بدء واخترت منه ما اخترت أن أضع المختار ــ بعد مراجعته ــ فى أمكنة معينة من الكتاب . وقد تطلب ذلك تقديما وتأخيرا وتنويعا وتعديلا

فى التقسيم والتبويب مضافا ذلك الى أن التقرير فى أصله صدر فى شقين تناول كل منهما طرفا من كل موضوع وقد تناول اختيارى جزءا مما احتواه أول الشقين وجزءا مما ورد فى الشق الآخر فاقتضت مهمة ضم ما اختير من أول الشقين الى ما اختير من ثانيهما فى الموضوع الواحد أن أصل بينهما حتى يجىء الكلام مرسلا فى غير ابتسار ولم يتعد التصرف فى النقل أكثر من هذا القدر .

ويطيب لى هنا أن أحمد للأستاذ محمود كامل الخولى معاونته اياى فى التصنيف والمراجعة . فلقد اضطلع بالعمليتين فى نشاط وكفاية .

وقد أشرف على التنظيم الادارى بتكليف من السيد مستشار المؤسسة العام الآنسة تريز مرقس وأشعر أننى مدين لها ــ فى هذا المقام ــ بشكر عطر فلقد دبرت فأحسنت التدبير .

سنى اللقانى

# سنى اللقانى

## العبقرية التى فقـــدناها

بقلم حسن جلال العروسى
المحامى

هذه خواطر وذكريات سريعة تتصل بهذا الكتاب وبكاتبه .. فما ان أعلنت الوحدة بين مصر وسورية حتى خيل الى أن مجرد الفرح والاغتباط بالمعجزة التى تمت لا يكفى ولا يغنى ، وقد خلقنى الله رجلا يكره السلبية فى أية صورة من صورها عملا أو فكرا ، وشعرت أن على كل مواطن أن يترجم شعوره الى عمل ينفع الناس ويبنى حجرا جديدا فى هذا الصرح الشامخ.. وان الميدان الذى ينبغى لمثلى أن يسهم فيه هو افساح المجال ليزداد أهل الاقليم الجنوبى معرفة بالاقليم الشمالى وفهما له .. وتذكرت تقـريرا قيما وضـعه البنك الـدولى لدراسة اقتصاديات سورية عندئذ بناء على طلبهـا فأردت أن يخرج للنـاس دراسة رصينة مبسطة تؤازرها وتساندها الحقـائق والارقام دون أن تطغى عليها فيصرف جفافها المواطن العادى عن متابعتها .. وأردت لهذه الدراسة أن تتم وتنشر فى أقرب فرصة ممكنة حتى تكون باكورة صـالحة للمزيد من الدراسة والبحث .. وفاتحت الاستاذ سنى اللقانى فى الموضوع فتحمس له ورأى فيه فرصة مواتية للقيام بأشرف خدمة وطنيـة فى خـير مجال يحسنه .. وأبدي اسـتعداده كاملا للتعـاون معى ، ولكننى فاجأته بأنه اذا أريد لهذا العمل أن يؤدى خدمة صحيحة فينبغى له أن يصـدر فورا وفيما لا يتجـاوز أشهرا ثلاثة ، وخير البر عاجله .. وتردد فى بادىء الأمر ، فان الكتاب فى أصله

الانجليزى يقع فى حوالى ٤٠٠ صفحة ، وترجمة مثل هذا الكتاب ، وفى مثل هذا الحجم ، ومراجعته ، ثم تحليله والتعليق عليه عمل ضخم يستغرق الاعداد له السنين لا الايام .. وبدا عليه التردد ، ولا غــرو ، فقــد كنت أطلب ما لا يســتطاع .. ولكننى بددت هذا التردد من نفسه بما أثرته فيهــا من ايمان بأهمية هذه الخدمة من الناحية العامة ، وأن هذا العمل كان بطبيعته تكليفــا على من يستطيعه . وقبل هذه المسئولية الباهظة الرجل الذى أنســانى بفرط حيويته أنه قد شارف الســبعين . وسار ، وسرنا معه بخطى جبارة فى هــذا السباق العجيب بين الزمن وبين الجهد البشرى العاجز ، ورحت أراقب،تارة عن بعد وتارة عن كثب ، ظاهرة انسانية فذة هى انتصار الارادة عندما يسمو الهدف وتمتزج الطاقتان الروحية والمادية فى بلوغ غاية يتغياها الانسان مؤمنا بنفعها للناس ومطابقتها لمثله وميوله الخاصة .

كان سنى اللقانى يقرأ ، ويترجم ، ويراجع ، ويجمع المواد الخارجيةالمتصلة بمقدمته فى وقت واحد ، وفى عمل متواصل يســتغرق الســاعات الطوال من يومه ، وكان مع ذلك سعيدا متهللا . وكان يرجو أن ينتهى من عمله ليبدأ فى دراسة مماثلة عن اقتصاديات اليمن . تقمصته روح الرسالة وشعور الرواد الأوائل ، وكأنه كان يتمنى أن ينهى حياته باسهام ايجابى فى وضع الأساس المتين لصرح الجمهورية العربية المتحدة الاقتصادى .

وجاءنى يوم ١٥ من ابريل ومعه النص الكامل للكتاب مترجما مراجعا ومعه كذلك جزء كبير من مقدمته ، وكانت مقدمة تحليلية رائعة جمعت بين الحقائق والدراسات التى تضمنها التقرير الأصلى وبين الخبرة الواسعةبشئون الاقتصاد العربى ، وهى خبرة كانت عصارة خدمة طويلة ممتازة فى شتى نواحى النشاط الاقتصادى فى مصر قرابة نصف قرن .

وكتبت الكلمة التى يراها القارىء على غــلاف هذا الــكتاب ، ودفعت بالمخطوط الى المطبعة فى انتظار وصول باقى المقدمة .

٣

وفى صباح يوم ٢٤ من ابريل دق جرس التليفون ناعيا الينا سنى اللقانى . وكانت صدمة ، وكان وجوم . وتذكرت أنه لم ينه المقـدمة ، وان الـكتاب بالمطبعة ، وان مقدمة يكتبها سنى اللقانى بعد هذا المجهود الكبير تعز بطبيعتها على الاستكمال ، ففكرت لأول وهلة أن أتركها حيث انتهت بانتهاء حياته فتظل « كالسيمفونية الناقصة » عملا فنيا جليلا له بداية وليس له نهـاية . واستفسرت فدهشت اذ علمت انه أنهى المقدمة فى آخر يوم من أيام حيـاته ودفع بها الى الآلة الكاتبة وأوصى بأن ترسل الى . وغادر مكتبه ، فهل كان يدرى انه لن يعود اليه ؟

لقد أنهى الرسالة ، وصدق عهده ، وانجز حرٌ ما وعد .

# مقدمة

للأستاذ سنى اللقانى

## ١ ـ منشأ التقرير

طلبت الحكومة السورية من بنك الانشاء والتعمير الدولى أن يوفد اليها هيئة من الخبراء تبحث حالة البلاد وامكانياتها الاقتصادية وتعد تقريرا تضمنه توصيات تتمكن الحكومة على هديها من وضع برنامج شامل طويل المدى للتنمية وزيادة الانتاج يحقق للاهلين ارتفاعا فى مستوى معيشتهم . وطلبت الحكومة السورية من الخبراء ألا يغفلوا فى تقريرهم الاشارة الى ما يحسن بالحكومة أن تنفقه كل عام فى المشروعات العامة مع ذكر ما ينبغى أن يكون نصيب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من ذلك الانفاق وان يفاضلوا بين مختلف القطاعات ثم بين مختلف مشروعات القطاع الواحد وان يعدوا بيانا تتخذ فيه المفاضلة شكل أولوية شاملة تقسم فيها المشروعات الى سابق ومسبوق وفاضل ومفضول . وهذه الناحية من التوصيات تنصرف الى نواحى التعمير مما تتطلب انفاق المال أو مما لا تتحقق فيها الأغراض الا بانفاق المال . لكن هناك ناحية أخرى لا يكون انفاق المال فيها أصلا بل قد لا تتطلب انفاقا قط وهى رسم سياسة اقتصادية أو ضريبية أو ادارية أو وضع أسس الاجراءات التى تمهد لنجاح برامج التنمية . وقد طلبت الحكومة السورية من الخبراء أن يضموا توصيات من هذا النوع الى توصياتهم العمرانية الانشائية . فبعث البنك عشرة من الخبراء كان ثلاثة منهم من موظفى بنك التعمير وواحد للانتاج الزراعى انتخبته الهيئة الدولية

للتغذية ، كما ضمت الهيئة خبيرا اقتصاديا من صندوق النقد الدولى وآخرين اختارهم بنك التعمير من خارج نطاقه أو من السوق لن راقك هذا التعبير ، هم خبير الصناعة ، وخبير الاسكان والتخطيط ، وخبير القوى المائية، وخبير المواصلات وخبير الاقتصاد الزراعى وكانوا من جنسيات مختلفة فمنهم الهولندى والسويسرى واليونانى والامريكى والانجليزى والفرنسوى .

وقد وصل أعضاء البعثة الى سورية فى شهر فبراير سنة ١٩٥٤ وظلوا بها الى أواخر ابريل وقد جابوا خلال حلهم الاقليم السورى كله ، مشوا فى مناكبه ، لم يتركوا ركنا من أركانه ، مستعينين فى بحوثهم بما وسع الحكومة أن تزودهم به من معلومات . وكانوا كلما لمسوا فى تلك المعلومات نقصا أو شائبة عاودوا بحثها ورجعوا الى مصادرها فسدوا بذلك ثغرات وصححوا أرقاما وعالجوا أوضاعا ماكانت لتعالج لولا تناولهم اياها ببحث وضع الأمور فى نصابها ومع ذلك فقد استعصى عليهم تقصى بعض الأنباء، اما لنقص فى وسائل التقصّى والاحصاء واما لتبدل طرأ على الأوضاع كما حصل عند مقارنة أرقام عهدين عهد الاتحاد الجمركى مع لبنان والعهد الذى تلاه وقد ركن أعضاء البعثة فى هذه الاحوال الى الحدس والتخمين أو التقدير ولم يكن لهم من سبيل آخر .

### ٢ ـ تعريف البعثة بمهمتها

وأرادت البعثة قبل أن تضطلع بالعمل الذى وكل اليها أن تشرح موقفها من النقاط التى احتوتها رسالة الحكومة السورية الى بنك التعمير أى ان البعثة أصرت على أن توضح للملأ كيف فهمت مهمتها أو كيف فسرت التكليف الذى صدر لها من الحكومة السورية ، لأن معالجتها للأمور انما تسير وفق ذلك الفهم.

### ٣ ـ الحرية النسبية للاقتصاد السورى

فقد لاحظت البعثة أن الاقتصاد السورى مثبت على دعائم من الاقتصاد

الحر ، أي ان المشروعات الخاصة هى المسيطرة على الأوضاع وان تلك المشروعات كانت مزدهرة تتسع باطراد . وكان أعضاء البعثة يؤمنون بسلامة ذلك الطراز من الاقتصاد حتى لقد جاء فى عرض تقرير البعثة ان سورية لما أن طلبت مزيدا من الرقى فى محيط الاقتصاد الدولى كان عليها فى سياستها الصناعية ان تولى وجهها شطر المجهود الحر بدلا من اخضاع الصناعة لرقابة مركزية لان الحرية فى هذا المعترك هو سبيلها الى الظفر بسلع حسنة رخيصة الثمن . واستطردت البعثة تقول انها لا تعنى بالحرية التى توصى بها ان تعدل الحكومة السورية عن بعض أنواع الحماية التى فرضتها ولا تعنى بتوصيتها ان تلغى الحكومة السورية وسائل التشجيع التى سنتها للنهوض بالصناعة المحلية ولا تعنى ان الحكومة السورية يجب أن تركن الى المنافسة الحرة السافرة . لاتعنى أمرا من هذه الامور لانها تعلم ان الاقطار المتقدمة ــ فكيف بالمتخلفة ــ تتبع سياسة تشجيع الصناعات الناشئة تذليلا لما يعترض تلك الصناعات من الصعوبات المؤقتة ، ولأنه لا يعقل وهى تعلم ذلك ان توصى سورية بسياسة هى أكثر حاجة الى اتباعها من البلاد العريقة فى الصناعة . لكن البعثة رأت بالرغم من علمها هذا وبالرغم من تسليمها بأساليب التشجيع أن تصنيع البلاد لا ينبغى أن يكون غاية او هدفا وانما هو وسيلة ، ثم ان للتصنيع ثمنا يدفعه سكان البلاد لا ينبغى أن يسقطه أولو الأمر من الحساب . فكان طبيعيا وقد تشبع رجال البعثة بمبدأ الحرية ولو الى حد محدود أن تجىء توصياتهم متمشية مع المبدأ الذى احتضنوه فقالوا ان نظاما يقوم على الاقتصاد الحر تقع فيه تبعة التثمير والانتاج على الأفراد لا يمكن أن يكون مقصورا على برنامج تخطيطى للحكومة . نعم ان التوصيات التى هم بسبيل تقديمها تشمل فيما تشمله برنامجا لأعمال تنفذها الحكومة بوصفها حكومة لكن الاقتصاد الحر يسع مجهود الافراد فى حين انه لا مكان فيه لارادة تملى على الافراد فيما يكون من نصيبهم من الاعمال الانتاجية . ومن الواضح

أيضا أن جهود الحكومة فى النواحى الاقتصادية يجب أن تنصرف الى تشجيع انتاج الافراد وان حجم الانتاج فى القطاع الخاص يؤثر فى موارد الحكومة فيمهد لما هى بسبيل تنفيذه فى قطاعها فالعلاقة اذن وثيقة بين جهود الافراد وبرنامج الحكومة .

**٤ ــ برامج البعثة ليست نهائية**

والذى أستخلصه مما تقدم أن البعثة فهمت مهمتها على الصورة الصحيحة لان الحكومة السورية لم تطلب الا ان تضع البعثة برنامجا فيه تعمير وانشاء وان ترسم سياسة تسير على هديها فى اقتصادياتها وادارتها ، وقدتضمن تقرير البعثة الامرين . لكن جديدا احتواه رأى البعثة فى صدد ما مهدت به لتقريرها لا مفر من ابرازه ، ولهذا الجديد شقان : أولهما ان البعثة أهابت بالحكومة ان تتريث فلا تستسلم لداعى التصنيع بحسبانه غاية أو هدفا وان تتزن فى سياستها الصناعية بحيث تبقى على القطاع الخاص حريته فى ظل توجيه معقول وثانيهما انها أشارت الى أن تقديم البرامج مقسمة الى راجح ومرجوح وفاضل ومفضول فيه تجن على واجبات الحكومة من جهة وفيه استحالة مادية من جهة أخرى . أما التجنى فمرده الى أن مهام الحكومة تشمل ما لا قبل لحكومة فى العالم بامهاله ولو الى أجل فمن واجبات الحكومة السهر على الامن والدفاع ومن واجباتها اجراء العدل والتعليم وغير ذلك مما لا يمكن أن يكون محل مفاضلة ، واما الاستحالة المادية فلأن منفعة المشروعات رهن بظروف الزمان والمكان وقد يبدأ بمشروع لأن الأدلة الظاهرة تشير الى مزايا له ترجح مالغيره ثم ينقلب الوضع أو يطرأ ما يجعل المشروع مفضولا بغيره أو تتبدل الاوضاع فتجعل الجمع بين المشروعين مستطاعا فتزول الحكمة من جعل أحدهما مفضولا للثانى . لهذا قالت البعثة فى تقريرها انه لم يكن من مهمتها ان تضع مشروعات معينة لا فى الزراعة ولا فى الصناعة ولا فى النقل ، وان تكن قد أوردت طائفة

من المشروعات قالت ان الدلائل الحالية تشير بسلامتها وقد تفضى الدراسات اللاحقة الى تعديل فيها وفى الجملة ان البعثة اقتصرت على الخطوط العريضة التى رأت انها تصلح أساسا للنمو الاقتصادى .

٥ ـ تقرير البعثة من شقين

وقد عاد أفراد البعثة بعد تجوالهم فى سورية الى مقر البنك الدولى وهناك تذاكروا فى شئون التقرير وتوفروا على صياغته ثم ضمنوه مؤلفا جعلوه فى متناول القراء وقد جعلوا تقريرهم من شقين : شق احتوى وصف الأوضاع القائمة وشق شمل الرأى والمشورة وقد ضمت المقتبسات التى بين يدى القارىء بعض ماتضمنه كل من الشقين .

فأما الجزء الذى تضمن وصف الحالة القائمة فكان جامعا شاملا به من البيانات الاقتصادية عن الاقليم السورى مالم يدانه فيه مصنف من قبل ومالا أحسب أن مؤلفا جاء بمثلها منذ وضع التقرير فى سنة ١٩٥٥ .

وأما الجزء الذى تضمن الرأى والمشورة فلأنه تعدى الوقائع المادية الى مايدخل فى باب الوزن والقدر والجدل لايمكن أن يحظى بالقبول الاجماعى المرتقب للجزء الآخر اذ ما من رأى يبدى الا كان سجالا بين مبديه والمنصت له . وكاتب هذه المقدمة فى عداد من أنصتوا فلم يرقهم بعض ماجاء على لسان الخبراء فى عرض النقد لكن لايسع القارىء الا أن يحمد للخبراء أمانتهم وصراحتهم فى القول فلم يسمحوا للمجاملة ان تحد من حريتهم فى ابراز مواطن الضعف حيث لمسوها أو تخيلوها فكانوا عند ظن ذوى الفطن بهم لانه انما جىء بهم للاصلاح وطالب الاصلاح مسلم سلفا بأن بشؤونه عوجا يريد له تقويما . ثم ان الخبراء أجهدوا أنفسهم فى تقصى البيانات فلم يكتفوا بما كان معدا منها بل استزادوا الحكومة السورية بيانا فاستجابت لهم .

ولقد تفاءلت بأمرين حريين أن يثلجا صدر كل قارىء أولهما أنه مامن سوأة

كشف عنها التقرير الا كان لها علاج ميسور أو عورة أبرزها الخبراء الا ظهر بالبحث ان ازالتها لاتستعصى على جهود المصلحين وثانيهما أن الخبراء وقد تحلوا بالصدق والصراحة وصفوا الكيان الاقتصادى السورى وصفا يبعث الأمل فى النفوس اذ ساقوا الرأى صريحا فأعلنوا ايمانهم الراسخ فى مستقبل مزدهر ويطيب لكاتب هذه المقدمة أن يشاطرهم هذا الرأى غير مدفوع فيه بغير دافع الحق والعقيدة .

توصيات الخبراء يتصل بعضها بالاقتصاد والمالية وبعضهـا بفنون الرى والزراعة . وليس لكاتب هذه المقدمة من الدراية بشئون الزراعة وما يتصل بها مايتمكن معه من اصدار حكم على متانة التقرير فى هذه الناحية لـكن الوصف الذى احتواه التقرير كفيل بطمأنة القارىء وان لم يكن فنيا الى أن لسورية مستقبلا زراعيا مزدهرا لأنك سواء أنظرت الى اتساع الرقعة أم الى توافر المياه الجوفية فى الصحراء أم الى توافر المراعى أم الى كثرة الأنهار أم الى تعدد المحصولات من حنطة الى كروم الى زيتون الى قطن وأعناب وبنجر الى آخر ما تضمنته المحصولات المتنوعة التى تنبت فى ذلك الاقليم اطمأننت وكفاك اطمئنانك مؤونة التعمق الفنى . وما يقال فى صـدد الزراعة يقال فى الرى . على أن سورية ستجد فى خبراء مصر ما يشفى غليلها فى اصلاح الرى فلقد خبروه أحقابا وحذقوا فنه .

أما الناحية الاقتصادية فقد عالجها التقرير بمزيج من المحكم والمتشابه . انطوى التقرير فيما انطوى عليه ، على مفاضلة بين الطرق والسكك الحديدية هى فى نظرى من أحسن مايقع عليه قارىء فى هذا المقام لكن التقرير انطوى أيضا على نقد للضرائب ان مر به القارىء مر الكرام لم يضره ذلك . وتناول التقرير ناحية الصناعة بتعليق هو فى رأيى متين سليم لكنه تعليق قد تكون فيه مجافاة للرأى السائد فى هذه الأيام لأن التقرير يشير باطلاق قسط من الحـرية الاقتصادية لا يستقيم مع القيود التى لا مفر من فرضها فى نظام أساسه التخطيط

الشامل وما يستتبعه التخطيط من نظام نقدى لاينهض بغير سند من الرقابة .

**٦ ـ عدم تكافؤ الدخول الزراعية ونقص الانفار وضعف اسانيد الملكية**

أضرب لك أمثلة من النقاط التى أبرزها التقرير على أنها مواطن ضعف : لاحظ الخبراء مثلا أن الدخول الزراعية لاتكافؤ فيها وانها موزعة توزيعا سيئا فمن الزراع من كان فاحش الغنى ومنهم من هو فى حكم المعدمين ويقال فى هذا أولا ان سورية لا هى أول قطر ولا هى بآخر قطر جاء فيه توزيع الثروات على هذه الصورة بل سوء توزيع الدخول سيئة عالمية . ويقال ثانيا ان امام المصلحين حلولا كثيرة تكفل خفض الفوارق .

وكشف الخبراء عن نقص فى كمية الأمطار فهى لاتكفل قيام زراعة دورية منظمة . لكن التقرير كشف أيضا عن أمرين هامين أولهما أن مشروعات الرى كفيلة بزيادة الرقعة وثانيهما أن الزراعة فى سورية تشمل المراعى وهى كما تعلم من البسطة والاتساع بحيث لا بد أن يصيب بعضها قدرا من ماء المطر مهما شح .

يقوم الى هذا كله عاملان على جانب من الأهمية لاينكر ـ من شأنهما أن يهونا من مصيبة الجفاف فى سورية أولهما أن بسورية أعرابا متنقلين يطلبون الكلأ حيث يكون ، فى حين أن البلاد التى يتألف كل مزارعيها من المقيمين المستقرين اذا حل بقريتهم جفاف لم يستطيعوا حياله أمرا . والرحيل الى مكان الرزق والمشى فى مناكب الأرض طلبا له ضرب من ضروب قهر الطبيعة ووسيلة من وسائل اخضاعها لارادة الانسان فى حين أن الاقامة والاستقرار معناهما خنوع وخضوع واستسلام لارادة الطبيعة .

يذكرنى هذا بما حصل يوم عم التعطل بعض نواح من انجلترا وسميت تلك النواحى بالنواحى المأزومة فلقد قامت قيامة المصلحين اذ ذاك مطالبين أن تنتقل الصناعات الى حيث يقيم الأهلون ان لم يتيسر أن ينتقل الأهلون الى حيث

تقوم الصناعات . وقد نعمت سورية بفضل البدو بأن انتقال الأهلين الى حيث يوجد مصدر الكسب والعيش أمر ميسور فهى فى هذا المضمار تتمتع بميزة كبيرة .

فمامن شك أن الكلأ ثروة لايستهان بها وان سورية تستغل تلك الثروة على أحسن الوجوه وأن ثروتها الحيوانية الكبيرة تستند فيها الى المراعى حتى لقد اشار التقرير الى أن سورية تخصصت فى استغلال الثروة الحيوانية الى حد أنها تستورد الخراف للتسمين حتى اذا ماسمنتها صدرتها من جديد . وثروة كهذه لابد ان يحتفظ بها وأن يحرص على بقائها فان لم يتيسر الابقاء عليها وانماؤها الا بتنقل المشتغلين بها فمن الخطأ فى رأيى أن يطاح بسنة الرحيل لغير ما سبب الا الافتتان بكلمة الاستقرار ، فلا كان الاستقرار الذى يورث الفقر ، وعاش الرحيل فى طلب الرزق .

وبالجملة أن سورية لديها بعض ما يعوضها عن نقص المطر وقد عمدت أيضا الى اقامة شون ومخازن لخزن العلف فى بقاع متناثرة من الصحراء حتى اذا حل جفاف هون العلف المخزون من أثره وعوض عنه .

وكشف التقرير عن ضعف أسانيد الملكية ويقال فى هذه الظاهرة أولا ان لها نظائر عندنا ويقال فيها ثانيا ان للسوريين عذرا هو أنهم ورثوا هذا العبث عن الحكم العثمانى اذ كان العثمانيون اذا وهبوا أحد أتباعهم اقطاعا لم يثنهم انه مملوك لغير الموهوب لهفاذا تملكه هذا بالجبروت تمخض الوضع عن ملك مسجل باسم غير واضع اليد . أما عندنا فالملكية فى المناطق الصحراوية مزعزعة الى يومنا هذا ، وأذكر أننى أوفدت منذ سنتين فى نفر من موظفى مصلحة الحدود الى الصحراء الغربية لبحث ما اذا كان التعمير فى تلك المناطق مستطاعا وما هى وسائله وكان أول ما فاجأنا انعدام السند فى الملكيات واقتنعنا اذ ذاك وأقنعنا أهل السلطان بأن ارساء الملكية على أسس راسخة أول شرط لايرجى بدونه اصلاح ولا تعمير . ولا شك أن القارىء يذكر أيضا

ان الملكية حتى فى الأراضى الآهلة لم تكن على أتم ما ينبغى أن تكون حتى أنشئت مصلحة الشهر العقارى والعهد بها قريب. وقد أخذت سورية بأسباب التوثيق والشهر ومهدت لهما ببرنامج لمسح الاقليم من الجو وقالت البعثة فى هذا الصدد ان التصوير الجوى يساعد كثيرا فى كل تخطيط ينصرف نفعه الى الزراعة وذكرت ان سورية لم تعمد الى المسح الجوى الا لأغراض طبوغرافية اقتضتها بعض مشروعات الرى وانها عمدت اليه أيضا يوم اردات التعجيل بمسح أرض الجزيرة فى سنة ١٩٥٢، قالت الهيئة فى تقريرها انه لو أمكن تنفيذ مسح جوى يشمل بقاع القطر باستثناء الصحراء لعاد ذلك بأبلغ الفوائد لكن الهيئة تحفظت فى الوقت نفسه فقالت ان الاعتبارات المالية تحول دون تحقيق تلك الغاية دفعة واحدة ونصحت بأن يجتزأ من المسح الشامل بمسح جزئى يضم مساحة قدرها ٢٢٥٠ كيلومترا مربعا باللاذقية وحلب ومساحة قدرها سبعة آلاف كيلو متر مربع شرقى طريق حلب ـ حماه ـ حمص ـ دمشق وهى منطقة مختلف الى الآن على صلاحيتها للزراعة ومساحة قدرها ٤٦٠٠ كيلو متر مربع شمالى الرقة تمتد الى الحدود التركية ومساحة قدرها ٦٠٠٠ كيلو متر مربع بوادى نهر الفرات ومساحة قدرها ٩٧٠ كيلو متر مربع تقع فى وادى نهر الخابور ومساحة قدرها ٣٤٠٠ كيلو متر مربع تقع على الضفة الشرقية لنهرى الفرات والخابور . ومجموع تلك المساحات ستة ملايين من الأفدنة أى انها تعادل الجزء المنزرع من القطر المصرى كله فاذا ذكرت ان هذه المساحة على سعتها ليست الا جزءا مما يعتزم مسحه واذا عرفت ان مساحة الأرض المنزرعة فى سورية هى ١٤ مليون فدان أو أكثر عرفت مدى اتساع الآفاق الزراعية التى تواجه المصلح فى الاقليم الفتى . على انى أحب فى هذا المقام أن أجازف بكلمة أحذر فيها من التمادى فى التفاؤل اذ يجب ألا يغرب عن البال أولا ان بعض المناطق المعتزم مسحها مكون من غابات فقيرة بالشجر وليست أرضا زراعية وثانيا ان مسح تلك المناطق قد يسفر عن

عدم صلاحية بعضها للغرض المرجو ثالثا ان صلاحيتها للزراعة ليس معنـــاه انها تروى بماء الأنهار اذ معظمها يعتمد على الأمطار والأمطار ليست بالغزارة الكافية فى كل مكان ورابعا ان الاعتماد على ماء الرى محدود بظرف جغرافى ذلك ان النهرين السوريين العظيمين ينحدر أحدهما من تركيا التى تتحكم فى منبعه والثانى مشاع بين سورية والعراق . على ان هذا لا يمنعنا من الاشادة بامكانيات سورية الزراعية ويكفيك أن تعلم ان الأرض التى تروى من الأنهار تزيد على مليون فدان وان مليونا أخرى مستطاع ضمها الى تلك المساحة فور الانتهاء من مشروعات الرى وانه ان تم اتفاق مع العراق أمكن زيادة المساحة من جديد . فاذا لم يقدر للمساحة التى تروى نهريا أن تزيد على ثلاثة ملايين من الأفدنة كان عليك أن تذكر انها تعدل نصف المنزرع بمصر فى حين ان سكان سورية أقرب الى سدس عدد سكان مصر منهم الى الخمس وكان عليك أن تذكر أيضا انه الى جانب الملايين الثلاثة انبسطت أرض سوف تبلغ عشرين مليونا من الأفدنة لا هى قفر ولا هى جدب فيها كلأ وفيها رزق ومتاع ان قدر ثمن الفدان فيها بعشر ما تساويه أرض الرى لخلصت من الحسبة الى أن القيمة الرأسمالية للأراضى القابلة للزراعة فى سورية قد تعدل ما يقابلها فى القطر المصرى .

**٧ ـ الهجرة والتعطل المقنع فى مصر**

ويجرنا الكلام عن مساحة الأرض الى الكلام عن الهجرة فسورية تنقصها اليد العاملة ومصر فيها من الســـكان فائض عاطل وهى ظاهرة اصطلح على تسميتها بالبطالة المقنعة أو التعطل المقنع لأنه تعطل لا تبرزه الأرقام آيته تكاثر الأهلين فى الريف واقامة كثير منهم عالة على ذويهم واستعدادهم لمزاولة أعمال اذا طلبوها لم يجدوها فان هاجر المصريون الى الاقليم السورى اكتمل لكل اقليم ما هو اليه فى حاجة لكن الكلام عن التعطل وعن الهجرة كليهما يطول .

فأما التعطل فى البلاد المنعوتة بالتخلف وفى مصر خاصة فقد تناوله بالبحث طائفة من الكتاب طاشت سهام أغلبهم فى وصف الداء والدواء جميعا .

فقد وصل الكتاب فى مصر بين جمود الرقعة الزراعية وبين الزيادة المطردة فى عدد السكان وصلا يلقى فى الروع ان الناس لا مورد لهم الا الملايين الستة من الأفدنة التى جاد الدهر على مصر بجودتها ولم يجد ببسطتها مع ان الناس فى طلب الرزق يلجون من الموالج ظاهرها وخفيها ويمارسون من المهن ما يكون الطلب متوجها اليه وما الزراعة الا مهنة تقوم الى جانبها مهن لا حصر لها وليس معنى ان بلادنا زراعية ان سكان البلاد قد أوصدت دونهم أبواب المهن الأخرى أو ان جهودهم وقف على تلك المهنة دون ما عداها فليس العيب ان البلد زراعى لكن العيب ان الأهلين لم يتهيأوا لغير مهنة الزراعة فان تهيأوا لغيرها بالتدريب والمرانة والعرفان انقلبوا من متعطلين الى منتجين تتجه الى منتجاتهم طلبات العالم وانعدم كل أثر لضيق الرقعة بهم أو برزقهم .

فكر الناس فى علاج التعطل بزيادة الرقعة الزراعية وبالهجرة فأما زيادة الرقعة فهو عمل مجيد فى ذاته لأنه يزيد الانتاج لكنه فى صدد التعطل لا يعدو أن يكون من قبيل المسكنات لأنه ان قضى على التعطل كله أو بعضه فانما يقضى عليه الى حين وأما الهجرة فهى أيضا وسيلة يصحح بها سوء توزيع السكان فهى من هذه الناحية اجراء مستحب ، لكن الهجرة وحدها ليست علاجا دائما للتعطل .

أما العلاج الصحيح فهو تهيئة الأيدى المتعطلة لمزاولة الأعمال التى لا يحول دون مزاولتهم اياها الا جهلهم بأساليبها فان تم لها التدريب والمرانة انطلقت فانضمت الى صفوف العاملين وان كنت فى ريب من هذا فول وجهك لحظة باحثا شطر سويسرا وهى بلد لم يجد عليها الدهر بذرة من الموارد الطبيعية اللهم الا مناظرها وموقعها وهما وحدهما لا يكفلان لها ثراء ولا رزقا ولكنها فى مقدمة بلاد الأرض رقيا وازدهارا بفضل صناعتها وما تقدمت بها الصناعة

الا بفضل أبنائها فقد أوتوا من العلم قدرا لم نؤت مثله ، ونعموا من الصحة بقسط موفور لو نعمنا بمثله وتزودنا من العلم بقدر ما تزودوا ما حال دون بلوغنا ما بلغوه حائل . لكن كتابنا اذ وصفوا التصنيع علاجا لتعطلنا انحرفوا فأطلقوا اللفظ اطلاقا وألقوا القول على عواهنه فحسبوا ان الصناعات تخلق خلقا وانها غاية لا وسيلة .

هذا ما كان من أمر كتابنا فى مصر . أما كتاب الفرنجة فمنهم طائفة تخبطت فأسندت التعطل الى طبيعة الجو ونسوا ان المدنيات الخوالى لم تنشأ وتترعرع الا فى هذا الجو . ومنهم طائفة أرجعته الى لون البشرة وهم نفـــر أعمتهم العنصرية .

أما الذين يرون الوسيلة المثلى فى تحديد النسل فهم فى ضلال مرده الى عاملين أولهما عملى والثانى علمى . فأما العامل العملى فهو أولا أن تحديد النسل له وسائل لا يحذقها الا كل من توافر له من الدراية قدر لا يدركه رجل الشعب وثانيا ان تحديد النسل لا يؤتى ثماره الا بعد أحقاب من الزمن البعيد وثالثا ان التعليم الذى يورث التصنيع يكفل فى الوقت نفسه الاقلال من الذرية . اما العامل العلمى الذى اليه مرد الضلال فهو أن الذى يشير بتحديد النسل يضمر فى قرارة نفسه وقد لا يشعر بما يضمره ان الزراعة هى الملاذ الأوحد الذى لا ملاذ الا هو لأنه اذا آمن بأن التصنيع اذا ازدهر كان كفيلا باستيعاب الأيدى المتعطلة لما أشار بالحد من تلك الأيدى لانتفاء الضرورة الى الحد منها .

فالعلم والتدريب المهنى اذن هما رأس الدواء فى علاج التعطل لكنه علاج يطول ولا يمنعنا الأخذ بأسبابه من الالتجاء الى وسائل نعجل بها ازالة الغصة ولنا فى ذلك سبيلان أسلفت شرحهما هما زيادة الرقعة والهجرة وقد ذكرت ان زيادة الرقعة اجراء يجمع الى انه علاج مؤقت للتعطل انه عمل مستحب فى ذاته وان الهجرة مستحبة أيضا لأنها تصحح سوء التوزيع فى السكان بين

بقعتين لكن الكلام عن الهجرة كثيرا ما يلقى جزافا فى غير تحفظ وفى ذلك من الخطر ما فيه وأول ما يجب أن يسترعى نظر الباحث فى هذا الصدد ان الفلاح المصرى لم يألف الاعتماد على ماء المطر فى رى أرضه وانه أيضا ليس من رعاة الماشية فالمهنتان فى مصر مقصورتان على أعراب البادية ومنهم الرحل فان قدر للفلاح المصرى أن يكون من المهاجرين الى الشطر السورى من الجمهورية المتحدة تعين أن نعد لاستقراره مزارع على النمط المألوف فى الأرض التى تروى بمياه الترع والأنهار وهذا الطراز من المزارع قلة فى سورية لكن من بواعث الأمل ان محافظة الفرات هى أقل المناطق السورية كثافة فى السكان وانها أيضا من المناطق التى يعتزم أن تقوم فيها مشروعات جديدة للرى ان أتت ثمارها فقد يتسع فيها المكان لهجرة عدد من المصريين لا أستطيع التكهن به لكن المقول ان سورية ترحب بمليون مهاجر . والأمر الثانى ان الهجرة ليست من الأمور التى اذا قضيتها قلت لها كن فتكون ، وليست من الأمور التى تتحقق بجرة قلم وليست من الأمور التى تتحقق بالتشريع وحده بل هى من الأمور التى تحتاج الى قدر كبير من الدعاية المدروسة . ولا ننسى ان أقلام الكنديين والاستراليين جفت وبحت أصواتهم عشرات السنين فى سبيل استدراج المهاجرين الى ديارهم بالرغم مما احتوته من خصب وأمن وثراء واننا فى مصر عجزنا عن حمل حفنة من فلاحينا على الرحيل من قراهم المكتظة باللحوم البشرية الى ديار خير منها أعدت للهجرة هى ريف خصب الجناب ، وقيل فى تعليل ذلك ان المصرى بطبعه يكره الهجرة وهو كلام ان صح بعضه بطل بعضه فالرغبة عن الهجرة لازمة آدمية وليست وقفا على المصريين والمهاجر فى الغالب رجل يئس من العيش أو أو صدت دونه سبله ومنهم بعض المغامرين الذين يبتغون سعة فى الرزق لكنهم قلة ، وهجرة المصرى معضلة لا تستعصى على الحل ان أعدت لها العدة . ونظرة الى الريف المصرى تريك ان الفلاح لا يعتمد فى الدفاع عن النفس والمال على سلطات الأمن وحدها بل أكثر

اعتماده على حسن الجوار وما يسمونه بالعزوة . وهو يشعر فى قرارة نفسه ــ وهو فى هذا الشعور محق ــ انه ان طلب أمنا أو أراد أن يدفع عن نفسه شرا من ساط على حده أو شقى يقتلع زرعه أو مجرم يسم ماشيته فجل اعتماده فى ذلك كله على عزوته وعشيرته فان طلب منه أن يهجر دياره فكر مثنى وثلاث ورباع قبل أن تغريه المغريات وهو يفكر أول ما يفكر فيمن يحميه فى غربته ووحشـــته حيث لا عزوة له تدفع عنه حسد الحاســـدين أو نقمة المعتدين أو كيد الكائدين فلا تكفى أن تمنيه بالمال وان جرى مدرارا بل لا بد أن يطمئن أولا الى توافر الأمن وقد ألف لأمنه أوضاعا بعينها ويجهل الأوضاع التى هو مسير اليها فهو فى حكم المغامر القادم على مجهول .

وكشف التقرير عن فحش ثمن المـــاء الذى يقتضيه أصحاب الطلمبات الرافعة وهذا أمر متدارك لأنك اذا عرفت ان الرى من الشؤون المتواضع على ان تضطلع بها الحكومات عرفت ان علاج هذه السوءة من أهون الأمور .

**٨ ــ المرابون واســـتغراق المزارعين فى الدين :**

وكشف التقرير عن تفشى المرابين ولعلنـــا فى مصر من أعرف الناس بتلك الطائفة التى ذاق منها الريف المصرى الأمرين فلقد أتى علينا حين انتشر فيه بيننا المرابون كالجراد لكننا تجردنا منهم كما سوف يتجرد منهم الشطر السورى من جمهوريتنا المتحدة . ففى شطرهم ما فى شطرنا من ادوات يتقون بها هذا اللون من البغى ، فكما ان عندنا بنكا زراعيا وجمعيات تعاونية كذلك لديهم بنك زراعى وجمعيات تعاونية ذكرها التقرير بالخير وان اشار فى صدرها بازالة مايكتنف تأسيسها من التعقيد الادارى والحسابى . وكشف التقرير عن استغراق بعض الأراضى الزراعية بالدين ويذكر القارىء ان هذه الظاهرة أصابت مصر منذ سنين وان بنك الائتمان العقارى لم ينشأ الا لكشف تلك الآزفة وانه كان موفقا فى جهوده اذ أزال الغصة عن المزارعين ، وخليق بنا فى هذا المقام أن نبرز الفرق

بين المعنى الاقتصادى الذى دفع المشرع المصرى الى التيسير على أصحاب الأطيان بمصر ورفع ما أنقض ظهورهم وبين المعنى الذى أراده الخبراء من مساعدة أصحاب الأرض فى سورية على تسوية ديونهم . فأما الشارع المصرى فقد دفعه الى الرغبة فى تمكين المزارع المصرى من تسوية ديونه ان الديون كانت كلها لدائنين أجانب فخشى أن تنتقل الثروة الزراعية المصرية الى أيد أجنبية فتحرم البلاد من أثمن تراثها . أما خبراء سورية فحجتهم ان التوسع الزراعى فى سورية لا يستطيعه السوريون ما قام الدين على رؤوس الملاك كالسيف المسلط والفرق بين الرغبتين يفسره الفرق فى أوضاع الاقليمين ذلك بأن الرقعة الزراعية فى مصر ضيقة لا ترتقب لها زيادة فى القريب . فى حين أن المنطقة القابلة للزراعة فى سورية فضفاضة تتقبل المزيد فى يسر .

**٩ ـ نقص الائتمان العقارى ليس عيبا :**

ونعت البعثة غيبة مؤسسات القروض العقارية فىسوريةوفىهذاأقوال كثيرة أيضا لأن القروض العقارية فيها فوائد وفيها مضار وقد يرجح الضرر النفع اذا أهملت سبل الوقاية . وتحرير ذلك ان الأقراض فى الأصل نوع من أنواع التعاون بين مالك مال يبغى تثميره وطالب مال يستطيع تثميره أما صاحب المال فان ظفر برهن يصون قرضه فلا يعنيه من الأمر الا أن يرد اليه ماله أما كيف ينفق هذا المال وفيم ينفق وهل كان الانفاق مجديا فهذه أمور لا تشغل باله لكنها أمور يجب أن يدخلها أولو الأمر فى حسابهم لأن القروض تؤتى ثمارها للمجموع ان أحسن انفاقها ، وتكون نقمة على ذلك المجموع ان أسىء انفاقها . اما ان احسن انفاق المال كان ذلك تعاونا بين الفريقين على القصد والانماء وان أسىء انفاق المال فقد اعتصم المقترض بغير حبل الله وتعاون على العدوان . ويذكر القارىء ما اشترعناه فى مصر منذ عهد بعيد يوم حظر القانون الحجز على من لا يملك الا خمسة أفدنة فأقل حماية له من الاسراف فى استدانة

لا تجلب له الا البؤس وقد خبرنا فيما خبرناه من تصرفات صغار الزراع انه قد يسلف لأحدهم العون عينا كان يمدهم بنك التسليف بسماد يدفع ثمنه بالأجل فيسارع فى بيعه نقدا مؤثرا ذلك على استعمال السماد فى حقله فتنحرف الصفقة من عون محمود الى قرض مرذول بل لقد علمتنا الأحداث ان أغنياءنا ليسوا أقل حاجة من فقرائنا الى الحماية فهم كغيرهم معرضون للاندفاع والتهور وقد يدفعهم حب الظهور الى انفاق فوق طاقتهم وليس العهد ببعيد باستغراق مزارعينا فى الدين يوم أنشىء بنك الائتمان العقارى لنجدتهم لكنها كانت نجدة من قبيل المسكنات تمهلهم الى حين وقد تهملهم من بعد ذلك فيستغرقون فى الدين من جديد .

**١٠ ــ مقارنة بين الائتمان العقارى والائتمان التجارى**

ان مقارنة يجريها القارىء بين وضع الائتمان التجارى وبين الائتمان العقارى تريه ان الاشراف على انفاق الأموال المقترضة مكفول فى الأولى منعدم فى الثانية ، فالتاجر لا يقترض الا لأشهر معدودة والتجار فئة من المحترفين صناعتهم تثمير المال وانفاقه فيما ينفع . ان انحرف بعضهم عن الجادة أو أخطأ الحساب فجمهرتهم على صراط مستقيم ثم انه ما من قرض يقترضه تاجر الا بعد اختبار يجريه البنك فى تفصيلات القرض وقلما يكتفى المقرض بيسر المقترض بل يبحث معه الحكمة من القرض وسلامة أغراضه وكثيرا ما يتدارس الفريقان المسائل كما لو كان الأمر شركة بينهما فالائتمان التجارى حسن فى جملته يؤتى أكله بغير حاجة الى اشراف يتولاه فريق ثالث اللهم الا أن يكون اشرافا يراد به صون الائتمان فى ذاته تجنبا للأزمات أو التضخم وهذا معترك آخر .

أما الائتمان العقارى فلا يحدوه الاشراف من أى جانب من جوانبه . وليست الرغبة فى الاشراف بدعة وقد أسلفت أمثلة منه لكنى مورد هنا طائفة

من ألوانه الخفية التى لا يحس بها المواطن فنظام المعاشات نوع من الاشراف أو التوجيه واعداد المستوصفات فى المؤسسات الصناعية توجيه أيضا ذلك ان فى اقتضاء صاحب المرتب مرتبه مزيدا بمعاش يتلقاه عند التقاعد الزاما لصاحب المرتب بادخار شطر مما يكسب راعى الملزم فيه مصلحة قد يهدرها فى غيبة الالزام صاحب المرتب عن جهل أو تفريط وان أعدت مؤسسة مستوصفا أو خدمة طبية لمستخدميها فهى لا تتصدق عليهم بها لأن الوضـــع حتى فى الأحوال التى لا يستبعد فيها من العامل قدر معلوم ظاهر يتخمض عن اقتطاع شطر مستور من مرتبه لأغراض التطبيب ففى الأمر الزام مقنع لأن الجـزء المقتطع موجه شطر ناحية بعينها قد لا يتجه اليها العامل لو أطلقت له الحرية فى اختيار أوجه الانفاق وهكذا .

ثم ان انعدام المؤسسات العقارية فى سورية لابد أن يكون مرجعه الى انتفاء الحاجة الى تلك المؤسسات فان الحاجة تفتق الحيلة والطلب هو الذى يخلق العروض خاصة فى اقليم قرر الخبراء أن القطاع الخاص به كان الى اليوم طليقا مما يعرقل سيره بل لقد قرروا ان الاستثمار الحـــر كان هو المسيطر على الاقتصاديات السورية وليس بمستساغ أن يقال ان بلدا ساد فيه الاقتصاد الطليق وازدهرت فيه المصارف التجارية تستعصى عليه اقامة المؤسسات العقارية ان انصرف الى انشاء تلك المؤسسات طلب جدى . فان قيـــل ان الطلب لم يتجـه الى اقامة مؤســسات القـــروض العقـــارية فى سورية لأن الأوضاع الاقتصادية بها غير مؤهلة له كأن يكون ضعف أسانيد الملكية قد حال دون اقامة الائتمان العقارى أو كأن تكون الحيلولة دون اقامة ذلك الطراز من الائتمان ناشئة عن قلة الثروات العقارية أو عن نقص الاستقرار السياسى أو غير ذلك مما يقال سواء أكان صحيحا كله أم صحيحا بعضه أجيب بأن ذلك كله لا ينهض دليلا على فساد ما قدمت من ان انتفاء المؤسسات العقارية فى الاقليم لابد أن يكون مرجعه الى انعدام الطلب عليه

فان صلحت الأوضاع للمؤسسات العقارية ونشأت الرغبة فى انشائها فالواجب أن يقترن قيام تلك المؤسسات باشراف من طراز سأشرحه .

**١١ ــ التعاون الصحيح كفيل بسد الثغرة بالنسبة لصغار الملاك**

فأما العقارات الصغيرة التى ينشئها صغار الملاك فالخير أن يتم تمويلها بوساطة الجمعيات التعاونية على نحو ما يحصل فى البلاد الغربية حيث تقوم جمعيات يقال لهـــا جمعيات البناء بهذه الأغراض وأما الزراعية فالجمعيات التعاونية الزراعية ملاذها أيضا .

**١٢ ــ محاسن التعاون وأخطاره**

وعلى ذكر الجمعيات التعاونية وقد خصها التقرير بالاطراء يحسن بالقارىء كيما يتذوق محاسنها ومساوئها أن يتدبر ما يكنه معنى التعاون لأنه تعبير يمر به الناس مرور عابر الطريق مع ان العالم عماده التعاون والمعاملات بين الخلائق لا تعدو أن تكون تعاونا شاملا جارفا وان يكن صامتا لم يأت نتيجه تخطيط ، فنظرة الى الكون من زاويته الاقتصادية تريك انه لايســير عبثا ولا يمشى باطلا وانه يبدولغير المتدبر انه تخبط مع انه آية فى الأحكام . انظر الى القهوة التى ان أردت أن تحتسيها لم يكلفك ذلك الا أن تضغط على زر فيأتيك بها الغلام مشتاقة تسعى الى مشتاق تجد ان تتبعت مراحلها منـــذ قطفت ثمارها فى البرازيل انها من قبيل الاعجاز بل انظر الى الزر الذى تضغط عليه تجد ان كهرباءه تجرى فى سلوك نحاســية مناجمها فى أقصى الأرض شحنت فى سفن انجليزية بحارتها من الهند حتى اذا ما بلغت العالم الجديد صهرت ثم سويت مارة بمراحل متعددة معقدة ثم تناولتها يد الوسيط أو التاجر فاستخدم فى سبيل ايصالها اليك وسائل ليست أقلها شأنا مجهود المصارف وهكذا . هذا هو التعاون الأكبر أو التعاون التلقائى فاذا اتجه تفكيرك فى

صدد التعاون الذى تنشئه بوساطة الجمعيات فاذكر انه تعاون مهما سما لا يرقى فى أثاره الى أدنى مراتب التعاون العالمى . ونظرية التخصص أو تقسيم العمل ليست الا لونا من ألوان التعاون أو وسيلة من وسائل التعبير عنه والتخصص ليس وقفا على التجارة الخارجية بل كل تعامــل وان اقتصر على شخصين ينطوى على تعاون فان جاءك نبأ التعاون الوضعى الذى تكفله الجمعيات كان حريا بك أن تتعرف منزلته من التعاون الأكبر ذلك بأن التعاون الذى تضطلع به الجمعيات لا يكون فعالا ذا أثر الا اذا اتخذ شكل ايغال فى التعاون التلقائى فيندفع الناس بفضله الى مرحلة دونها المرحلة التى أوصلهم اليها التعــاون الأصيل فاذا لم تحقق الجمعيات التعاونية هذا الغرض انتفى المسوغ لاقامتها .

ولتقريب الأمر من الأذهان أدعو القــارىء الى مقارنة بين موقف منتج القطن وبين موقف منتج اللبن فى مصر فأما القطن فله سوق عالمية تصل أنباؤها الى خفى المناطق من أقاصى الريف وداخلية القرى وله أسواق محلية فى متناول أصغر المنتجين وله سوق حاضرة وسوق آجلة تتيح للمتعاملين أن يسكنوا الى سعر يرتضونه وتؤمنهم من خوف الاضطراب . ثم ان تمويل المحصول كانت تكفله حتى قبل قيام مؤسسات التسليف الزراعى مصادر مالية بينها تنافس عات جبار . والجملة أن ما أسميته التعاون الأكبر أو التعاون التلقائى كفل للقطن أوضاعا لا تكاد تترك مجالا لتدخل جمعيات تعاونية أى لا تكاد تتيح لتلك الجمعيات فرصة تأخذ فيها بيد التعاون التلقائى أو تشد بها أزره أو تنقل المتعاملين مرحلة لم يوصلهم اليها التعاون الأصيل فالجمعية التعــاونية يتعذر عليها فى محيط القطن أن تجد ثغرة تسدها أو رتقا ترقعه لأن التعــاون الأصيل من تلقاء نفسه شمل ذلك المحيط فى حين ان ظروف انتــاج اللبن تتسع لتعاون جماعى من مثل الذى تسعى الى تحقيقه الجمعيات التعاونية فاللبن مادة يدركها الفساد وليست لها سوق ثابتة منظمة ونقل اللبن للمنتج المنفرد متعذر ومحفوف بمخاطر منها تطرق الفساد اليه فاذا تضافرت جهــود

المنتجين على تذليل تلك الصعاب وتحقق لهم غرضهم كان تضافرهم هذا هو التعاون الذى تؤلف من أجله الجمعيات .

هناك مثل آخر لما يكفله التعاون المدبر أو التعاون الموجه وهو تعبير أردت أن أميز به بين التعاون التلقائى الصامت الذى يتم بغير تدبير عن طريق المعاملات الجارية وبين التعاون الذى يقام خصيصا لبلوغ هدف لا تحققه المعاملات الجارية على نفس الصورة — أقول هناك مثل آخر هو الاقتراض للأغراض ذات الانتاج فصاحب الفدان وصاحب الفدانين والخمسة والعشرة لا تتيح له المصارف ما هو فى حاجة اليه من مال يتبلغ به أو يدفع به عن نفسه غصة تعوق انتاجه . أما وسيلة كشف الآزفة فهى الجمعيات التعاونية لأنها تقرب الشقة وتصل بينه وبين مصادر المال فتسد بذلك ثغرة لا يستطيع التعاون الأكبر التلقائى أن يسدها ذلك بأن القروى وان كان فى عالم المصارف نكرة فهو فى محيطه وفى قريته وبين أقرانه وذويه رجل له أهلية الرجال ، له من المنزلة مالا قبل له بعشر معشارها فى المحيط المدنى وقد فصلت الظروف بين المحيطين وجعلت بينهما سدا فاذا تكونت من مجموعة من القرويين جمعية تعاونية انهار ذلك السد وانقلب كل فرد من أفرادها من نكرة لا يؤبه لها الى انسان يقام له وزن وانفتحت أمام الجماعة من أبواب الاقتراض بحكم وثيق صلتهم بمن أصبحت مفاتيح المال فى أيديهم من أهل القرية ما كان موصودا منها يوم كانت تلك المفاتيح دون متناولهم وأهل القرية وان كان كل فرد من أفرادها وحده مستضعفا يصبحون بعد تكتلهم بنيانا متراصا اذا طرقوا مصادر المال فى الحضر استجابت لهم .

**١٣ — الاقراض أبرز مثل على رسالة التعاون :**

والجمعيات اذن بمثابة الجسر الذى يصل بين ضفتين بينهما هوة لا قرار لها او بمثابة الطريق المعبد الذى يقرب شقة بعد ما بين طرفيها ولعل

الجمعيات التعاونية التى تتولى الاقراض أبلغ مثل للتعاون على وجهه الصحيح على شريطة أن تنفق المبالغ المقترضة فيما ينفع ولا يضر وفيما يزيد الانتاج ولا ينقصه وهذا شرط يقع عبء تحقيقه على كاهل الجمعيات نفسها اذ وظيفتها ليست مقصورة على امداد الأفراد بالمال بل واجبها أن تطمئن الى سلامة الغرض الذى طلب المال من أجله وواجبها بعد ذلك أن تطمئن الى أن المال أنفق فعلا فى ذلك الغرض فان لم تقم بهذين الواجبين وانعدم الاشراف الذى لابد منه انقلب دور الجمعيات من مؤسسات تعمل للتثمير والانماء الى جهاز يجعل فى متناول الناس ما لا قد يسيئون استعماله . لهذا كان أخوف ما يخاف من انتشار الجمعيات التعاونية أن يغفل الاشراف الذى يجب أن تضطلع به ولهذا أيضا كان أول واجبات الهيئة الحكومية المهيمنة على التعاون فى أى بلد أن تولى هذه الناحية أكبر قسط من العناية .

فاذا انتشرت الجمعيات التعاونية على الوجه السليم انتفت الحاجة الى الائتمان العقارى فى كل ما يتعلق بصغار الملاك من مزارعين وغيرهم ولا يكون اذ ذاك بأس من اقامة مؤسسات الائتمان العقارى مقصورا نشاطها على كبار المقترضين . بل الذى نعرفه ان الناحية التجارية المجردة أو رغبة الربح تدفع تلك المؤسسات الى قصر صفقاتها على ما تجاوز منها مبلغا مسمى فهى تتجنب الصفقات الصغيرة عامدة تفاديا للخسارة التى تأتى فى أذيال القروض الصغيرة بقى أن تعرف ان السبب فى ان الصفقات الكبيرة تجىء مبرأة من المساوىء الاجتماعية التى كثيرا ما تقترن بصغرى الصفقات هو أن أصحاب المال الموفور أبعد عن الشطط من ذوى المال القليل وأكثر منهم دراية بوسائل تثميره وثانيا انه اذا طاش سهم بعضهم فهم فئة قليلة واذا لحقهم الأذى لم ينل منهم ما يناله ممن انكمشت مدخراتهم وقلت بضاعتهم من المال .

وعابت البعثة على الأوضاع أن يكون البنك المركزى لسورية بنكا تجاريا منزلته من بقية البنوك منزلة المنافس ويقتضينا ذلك جولة فى النظم السورية.

**١٤ ـ تاريخ النظام النقدى والمصرفى فى سورية**

فالنظام النقدى والمصرفى فى سورية متأثر بعوامل تتصل بسابق اتحاده الجمركى بلبنان من ناحية وبما بقى من أثر للنظم التى غرس اصولها الفرنسيون من ناحية أخرى وسأشرح هنا أولا المراحل التى مر بها النقد السورى منذ حلت جيوش الحلفاء محل الجيوش العثمانية فى سورية فقد أدخل أولا النقد المصرى واتخذ وحدة للتعامل لكن سرعان ما قسمت سورية الى مناطق اختصت فرنسا بشطر منها فألغت النقد المصرى فى قطاعها وأحلت محله الفرنك ثم ألفت شركة باسم البنك السورى لم تكن فى واقع الأمر الا وليدة للبنك العثمانى وقد منحت تلك الشركة حق اصدار العملة السورية .أما المنطقة الشرقية التى أقيم عليها «فيصل» ملكا فقد انشئت بها عملة جديدة اسمها الدينار لكنها أبقت على الجنيه المصرى فسمحت بالتعامل به الى جانب العملة التى انشأتها وأضفت عليه قيمة ثابتة منسوبة الى الدينار لكن حكم فيصل لم يطل فلما انتقلت ولاية الحكم على المنطقة الفيصلية الى فرنسا فى سنة ١٩٢٠ سحبت العملة المصرية وأبدلت بها أوراق البنك السورى وفى سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين ممثلى سورية ولبنان وجبل الدروز من ناحية وممثلى البنك السورى من جهة أخرى عدل بموجبها اسم البنك السورى فسمى بنك سورية ولبنان وجدد امتيازه لاصدار أوراق نقد مقيمة بالفرنك الفرنسوى مؤسسة عليه وتألفت من الكتلتين السورية واللبنانية وحدة جمركية فكان الموقف فى سورية بالنسبة للفرنك شبيها بالموقف فى مصر بالنسبة للاسترلينى وكانت الجيوش الفرنسية تغترف من النقد المحلى مقابل سندات على الخزانة الفرنسية ماتنفق منه على مشترياتها فى ذلك الاقليم وترتب على هذا الاجراء فى سورية ما ترتب على نظيره فى مصر من تضخم وتكدس فى الارصدة الاجنبية .

وفى سنة ١٩٣٩ عملت اتفاقية حدد بموجبها امتياز ذلك البنك لمدة خمسة

وعشرين عاما تبتدىء من سنة ١٩٤٠ ورفعت الغطاء الذهبى الى العشر على أن تزيد تدريجيا الى أن يبلغ ثلاثين فى المـاية فى سنة ١٩٦٣ .

فلما أعلنت الحرب العالمية الثانية بدلت بهذه الاجراءات اجراءات أخرى محصلها أن تكون التغطية بالفرنك الفرنسى ثم انضمت سورية الى الكتلة الاسترلينية مع بقاء الفرنك الفرنسى معيارا لنقدها وهو وضع لا يستقيم الا اذا كانت قيمة الفرنك منسوبة الى الاسترلينى ثابتة وفى سنة ١٩٤٤ عقدت فرنسا مع الحكومة البريطانية اتفاقا تقرر فيه جعل قيمة الفرنك ١/٢٠٠ من الجنيه الاسترلينى فاشتبكت الحكومة السورية فى مفاوضات مع الحكومة الفرنسوية اسفرت عن فصل الليرة السورية عن الفرنك الفرنسوى من ناحية تقييمه بتلك العملة ونسبت الليرة السورية الى الجنيه الاسترلينى بواقع ٨٨٣ قرشا سوريا للجنيه لكن غطاء النقد السـورى ظل مكونا من الفرنـكات الفرنسية وتصحيحا لهذا الوضع ظفرت الحكومة السورية بتعهد من جانب فرنسا يكفل ثبات قيمة الفرنكات الفرنسية المكونة للغطاء بمعنى أن فرنسا تعهدت بأن تكمل كل نقص يطرأ على القيمة المصرفية لفرنكات التغطية بان تزيد فى حالة هبوط الفرنك بالنسبة للاسترلينى عدد الفرنكات فى الغطاء بما يجعل قيمتها مساوية لما كانت عليه قبل انخفاض سعرها كما احتفظت سورية لنفسها بحق شراء الجنيهات الاسترلينية .

وفى سنة ١٩٤٥ هبطت قيمة الفرنك فصدقت فرنسا وعدها وزادت فرنكات التغطية تنفيـذا للاتفاق ثم عاد الفرنك فهبط من جـديد فضاقت فرنسـا بالاتفاق وعمدت الى التنصل من تبعاته فأعلنت الحكومة السورية أولا بأنها قررت الغاء حقها فى شراء الاسترلينى ثم اعلنتها بأن التعهد الفرنسى بتثبيت فرنكات الغطاء لم يقصد به الا أن ينفذ مرة واحدة فأجريت مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٤٧ بين سورية ولبنان من جانب وبينها وبين فرنسا من جانب آخر وانتهت فى سنة ١٩٤٨ باذعان لبنان للانذار الفرنسوى بقبول المشروع الذى

أملته الحكومة الفرنسية أما سورية فقدرفضته فما كان من الحكومةالفرنسية الا أن انتقمت من سورية بأن أزالت عن الليرة السورية قيمتها الابرائية فى لبنان وأمهلت حاملى النقد السورى مهلة ثمانى ساعات لابدال تقدهم نقدا لبنانيا وبلغ ما ابدل من هذا النقد أربعة وأربعين مليـونا من الليرات ظلت دينا على سورية للبنان حتى سددته وفق قانون سن فى سنة ١٩٥٢ أسـمه قانون التصفية .

كان انهاء الاتحاد الجمركى بين سورية ولبنان اجراء مرتقبا أملته ظروف الأقليمين فلبنان بلد يواجه البحر يعتمد فى ثروته على التبادل ما استطاع اليه سبيلا وهو أيضا بلد اشتهر أهله بحذق الأعمال المصرفية وهى خدمات تعود أكثر ما تعود بالنفع على من يؤديها ما انطلقت أيديهم بالأخذ والعطاء فى جو من حرية الصرف والمبادلة فى حين ان سورية بلد زراعى اتسعترقعته تحفز للتصنيع وأخذ بأسبابه مجاريا فى ذلك سياسة احتضنتها طائفة من البلاد تقضى فيما تقضى بفرض الحماية والقيود ومراقبة النقد .

وكان من أثر الدور الذى لعبه بنك لبنان وسورية فى مالية سورية ونقدها ودينها ان اضطلع بما تضطلع به البنوك المركزية فقد كان البنك هو الدائن الوحيد للحكومة من ناحية دينها الداخلى . وقد انفرد دون بقية البنوك بتمويل المحصولات الزراعية وامهال المقترضين مددا لم تألفها البنوك التجارية وقد أسلفت ان البعثة عابت هذا الوضع لأن البنك وهو بنك تجارى صرف لا يتعفف عن منافسة البنوك الأخرى بل هو منها بمنزلة الغريم ولا يصلح فى رأيها لهذا السبب أن يتبوأ مكان المركزية وهذا رأى عليه خلاف ، وأذكر أن اقتصاديا ألقى محاضرة فى هذا الصدد بقاعة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى جهر فيها بأن البلاد الناشئة لا ينبغى ان تقتصر فيها مهام البنوك المركزية على ما تقتصر عليه مهامها فى البلاد العريقة واذكر أيضا اننا فى مصر يوم جعلنا من البنك الأهلى بنكا مركزيا اجازت له الحكومة حرية التعامل فى

الصفقات التجارية على أن يختار منها الكبريات فاذا عرفت الى هـذا ان بسورية ١٥ بنكا منها المصرى والانجليزى والفرنسوى والأردنىوأنالمنافسة بينها عاتية خلصت الى ان الرأى الذى أدلى به الاقتصادى الذى أشرت اليه له منواقع الأمور سند لأنى لا أخال أن الاقتصاديات السورية فىالعهد الذى كتب فيه التقرير وما سبقه تسمح بقيام بنك يقصر جهوده على الشئونالمركزية بل لست اخال أن بنكا بهذا الوصف يستطيع العمل بغير خسارة ولو أجيز له التعامل فى كبريات الصفقات دون صغرياتها لأنه ما من صفقة يعمد اليهـا الا استطاع مثلها بنك آخر وكلها من البنوك الكبيرة . مضافا ذلك كله الى عامل هام ولعله أهم العوامل طرًا ، وذلك أن البنك المركزى وأولى تبعاته التحكم فى الائتمان لا يستطيع ذلك التحكم الا اذا كان اليه دون سواه مرجع البنوك الأخرى فى الاقتراض لأن الاقتراض وسيلة البنك المركزى الى تسيير البنوك وفق السياسة التى يرتضيها كلما أراد توسـعا أو انكماشا . ولم يكن هـذا مكفولا قبـل الآن لان البنـوك لم تكن الا فروعا لاصـولها وكانت تلك الأصـول عمدتها تمدها بالمـال وما كانت بحـاجة الى أن تدين للبنـك المركزى بولاية مهمـا أوتى من سلطان يسـتمده من قانون البلاد . وكان هذا بعينه هو وضع البنك الأهلى بمصر وهو الذى نشأ بنكا للحكومة لا تعامل غيره ولا تستدين الا له وكان محتكرا لاصدار البنكنوت ومع ذلك كله لم يكن بنكا مركزيا بالمعنى الكامل لا عن تفريط ولكن عن عجز مرده الى ان ولايته على بقية البنوك لم تقم الا منـذ انقطع عن تلك البنوك معينها من خارج البلاد فأصبح هو ملاذها ومرجعها على أن انشـاء بنك مركزى فى سورية أمر قد حسم بعد كتابة التقرير .

**١٥ ـ سـورية واستثمار الامـوال الأجنبية**

وعلقت البعثة على موقف الاقتصاد السورى وشرحت ظروفه مظهرةسلامته

وأهليته لاستثمار الأموال الأجنبية فقالت ان الاقتصاد السورى له طابع يشجع على تثمير الأموال الأجنبية فى سورية فمواطن التثمير موفورةوالارباح مرتفعة ويسود سورية استقرار آيته ثبات سعر الليرة السورية منذ زمن وانتفاء القيود على صرف النقد الأجنبى واستطردت تقول أن المشروعات الفردية شائعة تسيطر على الموقف وبالبلاد طائفة يعتد بها من رجال الأعمال ذوى الخبرة والسمعة المالية الحسنة ومع ذلك فان الاستثمار الطويل الأجل لم يتحقق على النطاق المرجو بل ان غالبية المال المستثمر هو من النوع القصير الأجل ونسبت ذلك الى ضعف الاستقرار السياسى ونعت على الحكومة السورية اصدارها للتشريعات الحادة من استثمار الأموال الأجنبية فان كان رجال البعثة يأملون تثمير الأجانب أموالهم بطريق مباشر على النحو الذى ألفه الناس فى غابر الزمان فقد كانوا أكثر تفاؤلا مما ينبغى فلقد أوصدت الأبواب دون ذلك الطراز من التثمير لافى سورية وحدها ولافىمصر وحدها بل لقد أوصدت دونه الأبواب فى سائر بقاع المعمورة أو كادت وأصبح الاعتمادفى التثمير على ما تقترضه الحكومات أو ما تدخل فيه الحكومات طرفا وهو طراز جديد لم يمض من الزمن وقت كاف يمكن الباحث من الحكم علىنجاحه ولكن ليس من الأسباب الظاهرة ما يشير الى أن النجاح لن يصاحبه ثم انه لم يعد أمامنا الا هذا اللون من تثمير المال .

**١٦ ـ انعدام مجال تثمير الاموال الأجنبية فى غالبية بلاد المعمورة**

ظاهر من هذا أن الرأى الذى أدلت به البعثة انما أدلت به فىضوءالأوضاع التى كانت تسود العالم قبل الفترة التى وضع فيها التقرير ويقينى أن البعثة لو أنها وضعت تقريرها فى سنة ١٩٥٨ لما وصلت فى تفاؤلها فيما يتصلبتثمير الأموال الأجنبية الى الحد الذى وصلت اليه فىتقريرها فالموقف قد تغير من ناحية أن التشريعات الحادة للتثمير فىسورية لمتعد هىالتى تؤثر فىمدىماكان

يستطاع تثميره بالأموال الأجنبية فى ربوع الأقليم لأن الظروف تبدلت منذ ذلك الحين فلم يعد المكان ــ حتى فى غيبة التشريعات السورية ــ صالحا للتثمير الأجنبى أو مشجعا عليه بالقدر الذى كان صالحا له قبل سنة ١٩٥٢ ولنا ان نستخلص من حكم البعثة أنه ان قدر للاقليم بعد اندماجه بمصر ان يزيد استقرارا وثباتا كما هو المرجو كان ذلك مدعاة لاطمئنان كل عربى الى مستقبل الجمهورية الموحدة بوجه عام والأقليم السورى منها بوجه خاص لأن تقرير البعثة صريح فى أن ذلك الأقليم مستكمل لجميع عوامل الاستقرار فيما عدا عاملا واحدا من شأن الاندماج ان يصححه وواضح من حكم البعثة على الاقتصاد السورى أن سورية وفقت فى تثبيت الليرة الى درجة دونها ما وفقت اليه مصر فى تثبيت الجنيه بالرغم من ان حدود الأقليم السورى وقد ترامت أطرافه تجعل منع التهريب صعبا وبالرغم من أن سورية لم تقيد الاستيراد بالقدر الذى قيد به الاستيراد فى مصر . على ان اندماج الأقليمين لن يؤتى ثماره كاملة الا اذا توحد اقتصادهما وهو مالا سبيل اليه الا بتوحيد نقدهما بعد فترة من الزمن يتم فيها الانتقال من مرحلة الى مرحلة فى تدرج واتزان وسأشرح هذا الانتقال لكنى ممهد له بجولة خاطفة حول المراحل التى مرت بتثمير الأموال الأجنبية على نطاق عالمى .

**١٧ ــ جهاز التثمير الدولى قديما**

كان تثمير المال بين الدول قبل سنة ١٩١٤ فى متناول كل من هب ودب وكانت الأموال تنتقل بين بقاع المعمورة فى يسر دونه اليسر الذى يجىء بك من دارك الى محل عملك . والفترة التى ساد فيها معيار الذهب للنقد العالمى بغير استثناء بلد تقريبا كان من مستلزماتها كلما هبطت كفة ميزان المدفوعات فى بلد وخيف ان يترتب على ذلك الهبوط انحسار فى مقادير الذهب زاد البنك المركزى سعر الفائدة على القروض فتتدفق الأموال على ذلك البلد من كل

حدب استجابة لتلك الزيادة وكان المال الذى ينحدر على هذه الصورة يسمى بالمال الساخن لأن أصحابه يرسلونه فور اعلان الزيادة فى فائدة القروض اذ كان ارساله لا يحتاج الى مقدمات او تمهيد ولأنهم كانوا يرسلونه نقدا وعدا الى المصارف ولأنهم كانوا يستعيدونه بنفس اليسر فور انتهاء الدافع الى ارساله أى يوم يعود سعر الفائدة الى ما كان عليه . الى هذا الحد بلغت السهولة فى نقل الأموال السائلة فى ذلك العهد . أما الأموال الجامدة التى كان يبعث بها للتثمير الدائم فكانت هى أيضا تنتقل بما يشبه تلك السهولة وكانت تتخذ أشكالا متعددة منها النوع المألوف وهو انشاء شركات مساهمة ومنها اقامة المؤسسات الفردية .

وقد تبدل ذلك كله منذ قيام الحرب العالمية الثانية اذ انهار نقد البلاد جميعها تقريبا ولم تعد قابلة للتحويل وقيمت كلها بقيم رسمية اعلى من قيمتها السوقية وانتشرت مراقبات النقد واصبح الاستيراد رهنا بترخيص سابق فى كثير من الأمم وتدخلت الحكومات فى التجارة وارتفعت التعريفات الجمركية بل لقد شملت سياسة بعض البلاد النقدية نصوصا تقضى بحظر استيرادطائفة من السلع حظرا تاما والبلاد التى لا تحظر الاستيراد حظرا شاملا تلجأ الى الحظر أحيانا حماية لسعر نقدها خارج بلادها وأقامت أمم كثيرة برامج للتخطيط القومى تحرص على تحقيق ما ترجوه منها على حساب سعر الصرف أى أنها تهمل الحرص على ثبات سعرها عالمة عامدة لأنها فاضلت بين ماترجوه من ذلك الثبات وما ترجوه من تحقيق أغراض قومية لها عن طريق التخطيط وهى أغراض لا تتحقق الا على حساب اهدار سعر الصرف ففضلت اغراض التخطيط .

وهذه الظاهرة هامة لأن مغزاها لا يقف عند شرح أسباب انهيار أسعار النقد فى الآونة الحاضرة بل يتعداه الى ما ينبىء بأن نية الدول التى اتبعت التخطيط ليست منصرفة الى جعل النقد قابلا للتحويل وبان الآمال لم تنعقد

بعد على ضرورة السعى الى اعادة الأوضـــاع الى سابق عهـــدها ولو الى حد محدود .

لهذه الأوضاع مغزى آخر اذ هو يشعرك بما سوف يعود على الأقليمين المندمجين من فوائد بسبب ما يستتبعه اندماجهما من ازالة القيود المفروضة والعوائق القائمة .

## ١٨ ــ الجهاز الجديد لتثمير الأموال

فانتقال الأموال بين الأمم والتثمير الدولى على النطاق الذى كان مألوفا أصبح الآن فى ذمة التاريخ فىالغالبية الغالبة من أمم الأرض وأصبح التثمير أهليـــا جله ولا يكون له الطابع الدولى الا اذا تولته احـــدى المؤسسات الدولية أو الا اذا تولاه الأهلون عن طريق قرض تقترضه حكومتهم ولم يبق من أمم الأرض من هو أهـــل للاقراض الا الامريكيون وهم آن أقرضـــوا قصروا قروضهم على دولة أو دولتـــين لا أكثر . فليس فيمـــا سننه ســـورية من قوانين تحد من تثمير الأموال الأجنبيـــة ما كان من شـــأنه أن يغـــير الموقف . ولا يحسبن القارىء أننى ممن لا يحبذون الدولية فى تثمير المـــال فلست أحسب أن اقتصـــاديا فى العالم يستطيع ان يقف من التثمـــير الدولى موقفا سلبيا فهذه وسيلة من وسائل التعاون والناس بخير ما تعاونوا ، بل كثيرا ما أعلنت رأيا قد يسىء تأويله بعض من لم يؤتوا من الكتاب علما . مؤدى ذلك الرأى أن المرافق العامة من أخلق مواطن التثمير الأجنبى على شريطة الا يكون للسياسة فى تثميرها دخل . والمواطنون فى خشيتهم استغلال المال الأجنبى للمرافق العامة معذورون لأن الأجانب كثيرا ما جعلوا من تثمير مالهم فى المرافق مطية لأغراض استعمارية مرذولة وليس عهدنا بقناة السويس بعيدا لكن ماضيرنا لو أمنا المحذور السياسى ، ان قيل انالحكومة قدتكون لها اهداف اجتماعية تتصل بمرفق من المرافق من مثل أن يكون ماء الشرب

رخيصا أو ان تكون الاضاءة رخيصة أجيب بان أمثال هذه الأغراض مستطاع الظفر بها ولو استغلت المرافق بغير تأميم لأن الأتاوة الحكومية عامل من العوامل التى تتكيف فى ظلها أسعار الماء والاضاءة وما اليها .

ومهما يكن من أمر فهذه ملاحظة على هامش العجالة لم ادل بها الا لأبين أننى لا أتلمس المعاذير لما استنته الحكومة السورية يوم سنت التشريعات الحادة من تثمير الأموال الأجنبية أو المانعة منها وانما اردت ان أقرر أن هذه التشريعات لم تكن لتقدم أو تؤخر فالأوضاع العالمية لم تترك لهـذا اللون من التثمير مجالا .

**١٩ — التوصية بانشاء بنك للتثمير**

وقد أشار الخبراء بانشاء بنك للتثمير بأوضاع ذكروها هى قريبة الشبه من حيث الفكرة بما تم فى اقليمنا المصرى من انشاء المؤسسة الاقتصادية والبنك الصناعى .

**٢٠ — ما ينبغى ان تكون عليه سياسة ذلك البنك**

والذى يجب أن يراعى فى أمثال تلك المؤسسات هو ما كان متبعا فى المانيا قبل الحرب العالمية الأولى فقد كانت البنوك التجارية فى ذلك العهـد على خلاف ما كان متبعا فى انكلترا تتولى الصناعات بعنايتها فى حين أن البنوك التجارية فى انكلترا كانت بمعزل عن المشروعات الصناعية ضنا بمحافظهـا المالية أن تثقل بما يحول دون سيولة أصولها . فكان المتبع فى انكلترا اذا أرادت جماعة أن تنشىء مؤسسة صناعية أن يتجهوا بمشروعهم الى جمهور المستثمرين مباشرة فيروجوا لمشروعهم ويقيموا له الدعاية اجتذابا للمكتتبين . أما فى المانيا فكانت البنوك مجهزة لدراسة المشروعات من نواحيها المتعددة من فنية واقتصادية فان اقتنعت بسلامة مشروع ما احتضنته وروجت له

اقبل المكتتبون على شراء الأسهم كان لهم من دواعى الأطمئنان مالا يتــاح للمكتتبين الانكليز لعلمهم أن هيئة محترمة تولت دراسة المشروع وانها لم تطرحه للاكتتاب العام الا بعد اقتناعها بسلامة أوضاعه . لكن البنوك الألمانية كانت تسارع فى التخلص من أسهم الشركات التى كانت تحتضنها ليتوافر لها مال تروج به لغيرها من الشركات وحتى لا تتكاثر على محفظتها المالية اسهم من نوع لا يصلح أن تدخر فيه أموال مصارف الايداع .

قد يخيل للقارىء أن الجهاز الذى أعدته البنوك الألمانية لا يختلف عن الأجهزة الشائعة فيما عداها من البلدان لأنه ما من مشروع يعرض للاكتتاب العام فى أى بلد الا تولته هيئة تتعهد بتغطية الاكتتاب فيه والحقيقة أن الجهاز الألمانى يختلف عن ذلك الاختلاف كله ذلك بأن الهيئة التى تتعهد بتغطيــة الاكتتاب ما هى الا رسول أصحاب المشروع تنقل الى المكتتبين ما يوحى به اليها من أصحاب المشروع ولو كان كفرا فتعهدها بتغطية الاكتتاب لا يحمل فى طياته لا ضمانا ماليا ولا ضمانا أدبيا ومتعهــد التغطية لا يزعم أنه درس المشروع أو فحصه وهو لا يتحمل تبعته ولا يحتضنه بل موقفه سلبى ليس غير فى حين أن احتضان البنوك الألمانية لما كانت تحتضنه من المشروعات كان معناه أنها تولته بالبحث والدرس واطمأنت اليه .

على أن الأوضاع فى انجلترا اليوم أصبحت شبيهة بما كان متبعــا فى المانيا لولا أن الذى يتولى دراسة المشروعات مؤسسات متخصصة لهذه الأغراض لا البنوك التجارية وان كانت تلك المؤسسات انما انشئت برؤوس اموال البنوك التجارية أى أن البنوك الانجليزية أصبحت تتولى ما كانت تزاوله البنوك الألمانية ولكن بطريق غير مباشر .

### ٢١ ـــ ثبات النقد السورى

ان من أسباب اليسر الذى اقترن بالسياسة النقدية فى سورية ومكنها من

جعل النقد السورى أكثر قابلية للتحويل من النقد المصرى أن ذلك الأقليم حتى بعد انسلاخه من الاتحاد مع لبنان وركونه الى الحماية والرقابة ظل يعتمد فى نموه على القطاع الخاص وفى كثير من الحرية وقد تطورت صناعة الاقليم دون كبير مساعدة من قبل الدولة باستثناء ما حدث فى السنوات الأخيرة ، بل وفى الزراعة لم تقم الحكومة فيما بدا لرجال البعثة الا بدور ثانوى فى توسيع الرقعة المنزرعة، بل والرى مع أنه يدخل فى صميم الأعمال الحكومية كان جل الاعتماد فيه على المضخات التى يقيمها الأفراد على ضفاف الأنهار بدليل أن الأراضى التى روتها مشروعات الحكومة لم تتجاوز ٤٨٠٠٠ هكتار فى حين أن المساحة التى رويت بمضخات الأفراد بلغت ٢٥٠ الفا من الهكتارات

وفى ميدان النقل بز مجهود الأفراد المجهود الحكومى بفضل سيارات الشحن الخاصة .

**٢٣ ـ تعريف التخطيط القومى**

هذا ماكان من أمر سورية أما مصر فقد قام فيها تخطيط قومى وليس للتخطيط تعريف موحد مسند وتتفاوت وسائله واهون تلك الوسائل مالا يتم فيها التدخل الحكومى بطريق مباشر وهى تشمل الضرائب والاشراف على كم النقد والاعتمادات المصرفية والائتمان والتأثير فى جهاز الأسواق بالمكوس الجمركية والاعانات ورسوم الانتاج وما الى ذلك وقد لا يخلو بلد من بلاد العالم من هذا الطراز من التخطيط .

أما التخطيط بمعناه الواسع فهو اخضاع طوائف بعينها من الناس والمؤسسات والطبقات للرقابة واتخاذ تلك الرقابة وسيلة للتوجيه الاقتصادى من مثل تعيين حدود قصوى أو دنيا للأثمان وتخصيص الأدوات والعمال بأغراض بعينها وتعليق التشمير على ترخيص واقامة نظام البطاقات للمستهلكين ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد واضطلاع الحكومات بالانتاج وبشئون

التجارة . فالتخطيط ينطوى على لون من توجيه المدخرات وجهة قد لاينصرف اليها المستهلك من تلقاء نفسه . لأن الأولوية التى تضفيها الدولة على بعض المشروعات لا تراعى فيها حكم المستهلك بوصفه المتصرف الذى لا معقب لارادته بل هى تفاضل بين المشروعات ناظرة الى ما يكفل فى حكمها نفع المجموع ولو على حساب الفرد ثم ان الانصراف الى التنمية هو ككل ادخار فيه ايثار للمستقبل على الحاضر لكن الفرق بين التنمية التى يتطلبهاالتخطيط وبين التنمية التى هى هدف الفرد هو أن الفرد يقف فى ادخاره عند الحد الذى تتلاقى وتتعادل فيه فائدة الحرمان من النفع العاجل بلذة الاستمتاع بالنفع الآجل ويقف فيه أيضا عند حدود مقدرته الشرائية . أما التخطيط فهو يستعجل الادخار ويسعى اليه حثيثا غير آبه للحرمان ان اقتضى الأمر حرمانا وهذا الاستعجال يدفع المخططين الى بسط اليد بالانفاق الى ما يجاوز المقدرة ومن مستلزمات سياسة التخطيط انها تبدى انواعا من السلععلىانواع أخرى ، وهى ان فضلت أنواعا من السلع أسلفت الى مستورديها العون عن طريق ايثارهم بمزايا منها منحهم النقد الأجنبى بسعر دون السعر الذى تمنح به ذلك النقد لغيرهم وقد تمنحهم اياه بالسعر الرسمى وهو ادنى من قيمته . ويترتب على ذلك حدوث ضغط على ما فى حيازة البلد من النقد الأجنبى يؤثر فى سعره فى سوق الصرف تأثيرا لا معدى فيه عن سند يسنده من نحو رقابةأو حظر وما الىذلك مما لم تتجهاليهسوريةعلىالنطاق الذى اتجهت بهمصر.

ولست اخال القارىء هنا الا متسائلا عن سياسة المستقبل أهى متجهة نحو التحرر النسبى الذى اتسمت به السياسة السورية أم هى سائرة نحو التوجيه الصارم أم الى سياسة اتخذت بين ذلك سبيلا تجمع بين الحرية والتوجيه .

أما خبراء البعثة فبالرغم من اشادتهم بالاقتصاد السورى وما اتسم به من حرية نسبية قد أثارهم ما حسبوه انحيازا من الحكومة السورية لسياسة الحظر والقيود الاقتصادية فاهابوا بأولى الأمر فى سورية أن يعيدوا النظر فى

سياستهم منبهين الى أن رفع المستوى لا يتحقق الا بالتبادل والى ان اقصاء المنافسة الأجنبية اقصاء تاما يضعف الهمم ويضعف رغبة الحرص على الاستزادة من الكفاية فى الانتاج وخفض تكاليفه .ثم أهابوا بأولى الأمر أن يولوا وجوههم شطر اقتصاد أكثر حرية .

وهنا نقف هنيهة لنتعرف أولا ما ترمى اليه البعثة من عبارة الاقتصاد الحر ولنتعرف ثانيا ما اقترفته سورية مما حمل البعثة على اتهامها بالانحياز الى سياسة فيها مجافاة لذلك الطراز من الاقتصاد .

لم تعن البعثة من الاقتصاد الحر ما عناه الكلاسيكيون او ما نسبه الناس الى الكلاسيكيين من النداء بترك الأمور تجرى فى اعنتها بل لقد فسرت البعثة غرضها فى النبذة التى مهدت بها لتقريرها وكان تفسيرها جليا واضحا مؤداه أنها لا تمانع فى قيام التعريفة ولا تمانع فى تشجيع الصناعة بمختلف أساليب التشجيع ولا تمانع فى الاعفاء الضريبى بل لقد اوصت فى حدود الاعفاء بطريقة هى خير من طريقة الاعفاء المباشر سيجىء شرحها فى حينه ورحبت بالتسليف الرخيص فليس فيما تنشده البعثة وتنادى به من حرية ما يتعارض مع تخطيط أو تصنيع بل لقد جهرت البعثة بأنه قد آن للحكومة أن تقوم بدور اقتصادى أكبر أثرا لأن المشروعات الخاصة لا تكفل اطراد التوسع المرجو وانما الخلاف على تعريف التصنيع ومدى الحظر الذى اذا زاد عن الحد انقلب الى الضد .

## ٢٣ ــ التصنيع السليم وغير السليم

بديهى أن الصناعة وسيلة لا غاية اذ لا يعقل أن يكون غرض التصنيع منصبا على قيام الأبنية الضخمة تغلى فيها المراجل وينبعث منها الدخان كثيفا ــ لا يمكن أن يكون غرض التصنيع قيام مصانع كلما انتجت سلعة تكبدت البلاد من وراء انتاجها خسارة مادية تلحق الأذى بالمستهلكين وجلهم فقراء

وانما هدف العاقل ان انشأ مصنعا آن تجنى البلاد من وراء مصنعه ربحاً فالربح المادى هو المحك الأوحد لصلاحية ما ينشأ من المصانع ــ اللهم الا أن يكون المصنع من مستلزمات الدفاع ــ بالتصنيع على غير الأسس الصحيحة المستندة الى محك الربح المادى مجلبة للفقر .

هب انك انشأت مصنعا لا يدر ربحا وانك سوغت اجراءك هذا بان فى الريف تعطلا مقنعا وانك بانشائك للمصنع ستسهم بنصيب فى القضاء على ذلك التعطل . اقول هب انك فعلت هذا ثم انظر معى الى قائمة الحساب تجد فى ناحية الأصول انك حقيقة أوجدت عملا لبعض المتعطلين وانك الى هذا أغدقت ربحا على بعض أصحاب المال لكنك تجد أيضا انك ما جنيت الذى جنيته الا على حساب الجمهور فقد اقتطعت ربحك من كسبهم واستغللت فى تحقيقه كدهم وجمهرتهم فقراء . ومن عجب أن أرباح المنشآت التى تقام على هذه الصورة تضاف الى الدخل القومى مع أنها مقتطعة من ذلك الدخل .

ان الناس ينظرون فى تحمس الى الاجراءات التعسفية التى تتخذ لانعاش الصناعة من مثل حظر استيراد بعض السلع حظرا باتا فيلهيهم ظاهر الاجراء عن لبه مرد ذلك الى جهلهم بنظام التخصص الذى ينطوى عليه التعامل بين الأمم وما يسديه ذلك النظام من نفع وما يحرم منه الناس ان حيل بينهم وبينه فاذا فرضت ضريبة جارفة أو حيل دون ورود سلعة من السلع لم ينظر الناس الى هذا الاجراء فى ضوء ما يفوته عليهم من وسائل التيسير بسبب عرقلته للتعاون بل نظروا اليه على أنه اجراء محدود النطاق ينسحب أثره فيما يتصورون على مصدر السلعة الأجنبى ولما كان الحظر انما اقيم لحماية مواطن يستطيع فى ظله ان ينتج مالم يكن يستطيعه فى غيبة الحظر فان هذا التصور ينسيهم ان الحظر وان حمى صناعة بعينها فانما يحميها على حساب صناعات أخرى وأن الحظر لمثقل كاهل جمهور المستهلكين وهم مواطنون . قضت أوضاع الأمم وقد تفرقوا شعوبا وقبائل أن تلتقى السياسة بالاقتصاد فى

مواطن كثيرة فاذا فرضت الضرائب أو المكوس الجمركية أو أقيمت التعريفات الحامية أو سك النقد أو وضع نظام للصرف الى آخر ما يتخذ من الاجراءات التى تمس الناس فى ذواتهم وأموالهم لم يكن بد من قصر تلك الاجراءات فى كل بلد على من احتوتهم حدوده لأن سيادة الشعوب لا تتخطى تلك الحدود ولما كان الاستقلال السياسى غرضا مجمعا على سلامته فقد رتب بعض الناس على هذه القضية منضمة الى ما أسلفناه من ان السياسة والاقتصاد يلتقيان نتيجة ذات خطر وخطورة فزعموا أن الاستقلال الاقتصادى هو ايضا مرغوب فيه والحقيقة أنه ان كان الذى يعنيه الناس من الاستقلال الاقتصادى لأى بلد من البلاد ان ذلك البلد لا يسير مكرها فى ركاب بلد آخر أولا يخضع لسياسة توجه جهوده نحو مصلحة بلد آخر مغفلا مصلحته على نحو ما يقوم بين المستعمِر والمستعمَر ، ان كان هذا هو ما يعنيه الناس من الاستقلال الاقتصادى فقد صح ما رددوه من محاكاة الاستقلال الاقتصادى للاستقلال السياسى فى مزاياه أما ان كان الذى يعنونه من الاستقلال الاقتصادى هو انكماش كل بلد داخل حدوده وانطواؤه على نفسه وأعراضه عن الاستعانة بغيره فيما يحسنه غيره كلما دعا الداعى الى تعاون ينمى الثروة ويقرب الشقة ويقضى على الفرقة ، ان كان هذا هو الذى يعنيه الناس بالاستقلال الاقتصادى فقد كبرت والله كلمة تصدر عنهم .

**٢٤ ـ امكنة الاكتفاء الذاتى**

ومع ذلك فان طائفة من الناس لا تزال تنادى بالاكتفاء الذاتى هدفا قوميا مع ان الاكتفاء الذاتى ان طلب لذاته كان بمثابة انتحار فان للاكتفاء الذاتى امكنة متعينة لا ينبغى ان يتخطاها فهو غرض أصيل اذا استلزمته مقتضيات الدفاع وهو غرض أصيل أيضا أن خيف أن تحول حرب دون الحصول على مادة من المواد المطروقة فقد حصل

أن المانيا قبل الحرب العالمية الأولى كانت تنتج بترولا صناعيا حالة توافر البترول الطبيعى وكان يكلفها انتاج البترول الصناعى اكثر بكثيرمما يكلفها استيراد البترول الطبيعى لكنها كانت تستعد لحرب طاحنة تعرف سلفا أنها ستحول دون حصولها على البترول الطبيعى فكان لزاما عليها أن تحتاط ليوم لا ريب فيه ولا جناح أن يجىء الاكتفاء عرضا فى أذيال انتاج نشأ سليما فغمر البلاد بسلعة كفتنا مؤونة استيرادها . أما ان يتعمد الوصول الى اكتفاء ذاتى فمعناه بذل الجهد فى سبيل الظفر بمسبوق على حساب سابق وهام على حساب ما هو أهم منه .

ان الذى عنته البعثة اذن من الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر لا يحول دون اجتماع الأقليمين على كلمة سواء ان ضاقت بالتصنيع السقيم المقحم فهى تسع التخطيط والتعريفة والتشجيع وترحب بالتصنيع السليم وتحث على اشتراك الحكومة بقدر موفور وان أمام التصنيع السليم لآفاقا متسعة كما أن دور الحكومة أصبح جامعا فهو يشمل الارشاد والتوجيه مضافا الى مقدرتها المستمدة من تملكها لكثير من مرافق البلاد مضافا الى نفوذ بز نفوذ الأفراد تستطيع أن تستخدمه فى تعرف مواطن التثمير ومكان الربح على صورة قد تكون أكثر ادرارا للمنفعة وأسبق اليها من وسيلة الركون الى القطاع الخاص مجردا ولا تنس أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعات عن طريق اقتراض الحكومات لتلك الأموال اجراء ان قدر له نجاح عاد على البلاد بأضعاف ما كان يعود عليها من الربح ان ثمر الأجانب أموالهم مباشرة لأن التثمير المباشر يجنى منه المثمرون الربح كاملا فى حين أن التثمير بالوساطة تستأثر البلاد فيه بالربح لا ينقص منه الا الفائدة التى تدفع على القرض وهى أقل من ربح الصناعة لكن هذا الظرف يقتضينا أمرين أولهما أننا وقد حللنا الى حد كبير محل الأفراد والأجانب منهم خاصة قد انفسح أمامنا مجال التثمير بما لا نحتاج معه الى تصيد الصناعات تصيد المتلهف

الذى يريد ان يسبق الحوادث بأى ثمن ، وثانيها أن الموقف بات يتطلب منا حذرا وتحوطا لم يقتضهما الموقف يوم كان التثمير رهنا برغبة الأفراد أى يوم كان الأفراد وحدهم هم الذين يحملون وزر ما يصيبهم من خسارة .

**٢٥ ــ انحياز سورية الى الاقتصادالموجه منذ سنة ١٩٥١**

أما ما بدا لخبراء البعثة من انحياز سورية الى سياسة اقتصادية فيها مجافاة لما ينبغى أن يؤسس عليه الاقتصاد الحر فهو ما رددوه فى تقريرهم من أن سورية اتجهت منذ عام ١٩٥١ على صورة مطردة الى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المنتجات التى يمكن صنعها محليا مضحية بذلك بوسائل التنمية عن طريق التبادل والتعاون الدولى مع أن هذا الاتجاه الضيق لا يفتح امام سورية الا آفاقا محدودة ضئيلة لا تكفل لمستوى المعيشة ارتفاعا بل لا تكفل النهوض بمستوى الصناعة السورية ثم ان السوق السورية الداخلية صغيرة وكان من أثر الرقابة والتحديد ان اصبحت الصناعة السورية معتمدة على الرقابة الداخلية التى تحمل فى طياتها خطر خضوع الحكومات لضغط فئات من الناس .

**٢٦ ــ اشتراط الاذن بانشاء المصانع خطأ**

على هذا النحو كان اتجاه الحكومة السورية فى نظر الخبراء بل نحن نعلم ان الأمر أبلغ من هذا فلقد سبقت سورية مصر فى سن قانون لم يأخذ اقليمنا بأسباب سن نظير له الا مؤخرا هو قانون تقضى نصوصه كلما همت هيئة أو فرد بانشاءمصنع أن يحصل على اذنبذلك سلفا ، وقيل فىتعليل ذلك أن البلاد قد يكون فيها ما يكفيها من الصناعة التى تعتزم الهيئة اقامتها فيكون من مصلحة الناس أن يصدوا عن طلب المزيد منها وهذا تعليل مردود لأنه ان قيل ان الأفراد معرضون للخطأ فى تخطيطهم لأنفسهم وانه ليس

بمستغرب وهذا حالهم ان ينصرف بعضهم الى صناعة يكمن الخير فى تجنبها
أجيب بان الأفراد على الجملة اقدر على التثبت من درجة الكفاية من وزارة
لاتملك الا ارقاما أو قل ان الركون الى افـراد القطاع الخاص فى تعـرف
درجة الكفاية اسلم من الركون الى الجهات الرسمية ، ذلك بأن الأفراد يستلهمون
رغبة المستهلك وليس للكفاية من تعريف اقتصـادى الا أن المستهلكين قد
تزودوا من سـلعة بعينهـا بما زهدهم فى طلب المزيد منهـا فان ظلوا على
حالهم من الاقبـال عليهـا نهض ذلك دليـلا على ان البـلاد لم تبلغ
درجة الاكتفاء من تلك السلعة مهما ارتفع مقدار المصنوع منها فالمنتج او
العارض اذ يسعى جاهدا الى الاستجابة لرغبة المستهلك مغامرا فى ذلك السبيل
بماله يملك أداة لا تعدلها ولو من بعيـد الاداة الرسمية فى تعرف درجـة
الحاجة الى ما هو بسبيل انتاجه ثم ان مغامرة المنتجين بمالهم يجعلهم ابعد من
مظنة الشطط لأن الحذر من شيمهم وان طاش سهمهم مرة طاش سهم الرسميين
مرارا وان قيل فى تحبيذ اشتراط الاذن أنه ينأى بالبلاد بين الحين والحين
عن الاندفاع نحو صناعة لا مسوغ لاقامتها اجيب بان اشتراط الاذن قد يحرم
البلاد من صناعات هى بالقيام اولى .

وغير خاف ان الذى يشرع فى انشاء مصنع شأنه غير شأن من يريد ابتياع
سلعة من السوق حيث يلتقى ظرف الرغبة فى الشراء بظرف تنفيذ تلك الرغبة
اذ للانشاء اجراءات طويلة معقدة وكثيرا ما تكون فادحة الثمن فعلى المنشىء
ان يدرس مشروعه مستعينا فى دراسته بالخبراء ثم عليه ان يفاوض معاونيه
ويبحث عن شركائه وعليه ان يبحث وسائل جمع المال وتنظيم المؤسسة التى
يعتزم اقامتها واختيار بزتها فان عرف سلفا انه حتى بعد اتمام هذه الاجراءات
المضنية يظل مشروعه فى يد القدر فهو على الغالب معرض عن التفكير فى
المشروع .

## ٢٧ ـ سورية ستحتضن التخطيط

يبين من هذا أن سورية سارية فى ركب القيود ولست اذكر ذلك فى عرض التجريح او النقد اذ من القيود ما هو مستحب والتخطيط القومى عندنا يتطلب الوانا من القيود هى وسيلته الى التنمية والتصنيع الذى لم اشترط فيه الا ان يجىء سليما

## ٢٨ ـ تنسيق اقتصاديات الاقليمين

ولقد بدأت عمليات التنسيق بين اقتصاد الاقليمين وهى عمليات تتفاوت الفترة التى تتطلبها كل عملية منها حسب طبيعة تلك العملية فمنها ما قد يتم فور الاندماج ، ومنها ما يتطلب شهورا ومنها ما يتطلب سنين. وقد نزعت بعض الملكيات الزراعية الكبيرة فتوهم الناس انهذا الاجراء تطبيق لاصلاح زراعى حددت به الملكيات والحقيقة أن الاجراء لم يكن بعضه الا تنفيذا لقانون قديم قائم بالأقليم السورى يقضى بتجريد من لا يفلح ارضه على وجه مرض وبعضه تنفيذا لقانون آخر لم يكن ينفذ بالصرامة المطلوبة وهو يقضى بطرد من اغتصب ارضا تحت ستار وضع اليد اما الاصلاح الزراعى فلم يشرع فى سنه واذيع فى الأوساط المصرية ان النية منصرفة الى العدول عن سن نظير للقانون المصرى بسبب اتساع الرقعة الزراعية فى الأقليم السورى اتساعا يقضى باتساع الملكيات لكن الخبراء عالجوا ذلك الموضوع وبعد ان أشاروا الى قانون سنته الحكومة السورية فى سنة ١٩٥٠ حددت به الملكية الزراعية بحدود قصوى تختلف باختلاف المناطق التى تقع فيها الملكية ـ وبعد ان افترضوا ان توطين صغار المزارعين ان نفذ فانما ينفذ فى ضوء ذلك القانون علقوا على مبدأ تحديد الملكية بانه اجراء ان نفذ على نطاق واسع عن طريق نزع الملكية تطلب من بذل مال التعويض مالا تتسع

له موارد الخزانة مضافا ذلك الى ان التمليك يستلزم أخذ العدة لتزويد الملاك بالبذور والآلات والماشية والأنعام ثم قالوا ان المناطق التى تكون فيها اليد العاملة شحيحة كما هو الحال فى منطقة الجزيرة مثلا لا يكون تحديد الملكية فيها امرا مستحبا بل قد يؤدى الى نقص فى الانتاج وقد اشاروا فى النهاية بسن قانون يقضى بمنع من كان يملك الف هكتار من الأرض فأكثر من حيازة أرض جديدة ومعنى هذا أن الملكيات ستظل على حالها من الاتساع مدة من الزمن وأنها لن تهبط الى الحد المرسوم الا على مر الأيام .

وتوالت الاجتماعات بين رجال الأقليمين واسفرت عن اتخاذ خطوات كان غرضها العناية بشئون الزراعة والزراع منهـا قانون يحـدد موقف المالك من المستأجر وهو من الاجراءات التى أشارت باتخاذها البعثة وقانون بتحديد الدورات الزراعية وقانون بتجديد الآبار والمضخات وقانون بتشجيع الصناعات الريفية وقانون يقضى بالتوسع فى ادارات التجارب والارشاد الزراعى وهذا ايضا مما أوصت به البعثة الدولية وقانون بانشاء مكاتب الاشراف على أشجار الموالح والثروة الحيوانية والحبوب والقطن وقانون يقضى بالاشراف على أملاك الدولة وتنظيم تلك الأملاك ومسح الأرض وقانون بتعـديل الغرف الزراعية يقضى بتوسيع اختصاصها لتتمكن من تمـويل المشروعات وقانون بتنظيم البنك الزراعى وقانون بتعديل قانون الجمعيات التعاونية والاشراف على القروض الماليـة .

**٢٩ – متى يتم توحيد النقد فى الاقليمين**

والجملة ان التنسـيق سـائر على قدم وسـاق نحو هـدف يلتقى عنده كل من الاقتصـادين بالآخر ولعل التقاء نقدى الأقليمين سـيكون آخر المراحل ذلك بأن نظم النقد فى أيامنا معقدة وثيقة الصلة بنواحى الاقتصاد جميعا من تصدير واستيراد ورقابة وما الى ذلك فتوحيد النقد لابد لتحقيقه

فى هذه الظروف من تدرج وقد وقعت فى هذا الصدد على مذكرة من وضع وزارة المالية بالأقليم المصرى اقتبس منها ما يأتى :

« تعتبر اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية والتعديلات التى أدخلت عليها أساسا هاما للوحدة النقدية بين دول الجامعة ويمكن التوسع فى المزايا التى منحتها هذه الاتفاقية فيما يختص بالمعاملات بين مصر وسوريا بمايكفل زيادة الرباط الاقتصادى بين البلدين وبما يحقق معاملة مفضلة بينهما وفيما يختص بالتوحيد النقدى كهدف ترمى اليه البلدان فان هناك احتمالين لتحقيق هذا الغرض وهما حرية التحويل بين عملتى البلدين أو ايجاد عملة موحدة .

أما عن الاحتمال الأول فمعناه الغاء الرقابة على النقد فى البلدين وحرية تحويل النقد عند الطلب وهو اجراء لا يمكن تحقيقه الا اذا سبقته ظروف أخرى أهمها حرية تبادل السلع والخدمات بين البلدين بل وحرية الهجرة وتوحيد النظم الضريبية ووضع الميزانية العامة وغير ذلك من المقاييس النقدية والا فان النشاط الاقتصادى فى أحد البلدين قد يتأثر بالمنافسة من البلد الآخر ذلك لأنه اذا لم تنسق السياسات النقدية فى البلدين وترتب على ذلك تفاوت فى مدى صعوبة العملتين فان التحويلات ستتجه نحو البلد الذى تكون عملته أكثر صعوبة من غيرها ويؤدى هذا بطبيعة الحال الى ظهور آثار انكماشية فى البلد ذى العملة السهلة تقابلها آثار تضخمية فى البلد الآخر . وقد يعرقل هذا الأمر السياسة المالية والنقدية وسياسة التخطيط التى تتبعها كل من البلدين بما يتفق وظروفه الاقتصادية .

أما عن الاحتمال الثانى وهو ايجاد عملة موحدة فمعناه اندماج العملتين فى نظام نقدى واحد يدبره مركز واحد وهذا شرط لابد منه لأنه لا يمكن توحيد العملة بدون توافره ، اذ أن مع وجود سلطتين للاصدار وانتهاج كل منهما سياسة خاصة فى الائتمان والنقد تصبح العملة الموحدة مسألة صورية ذلك أن

توحيد العملة يتطلب تنازل كل من الدولتين عن سياستها النقدية والمصرفية لهيئة مركزية تتولى ادارة العملة للبلدين وهو أمر صعب التحقيق فان أرادت احدى الدولتين مثلا أن تمول مشروعاتها عن طريق استحداث عجز فى ميزانيتها أو أرادت أن تنفق بعض ما فى غطائها النقدى من عملات أجنبية فانها تجد معارضة من البلد الآخر هذا فضلا عن اختلاف الاحتياطات النقدية فى البلدين وتكوينها .

كل هذا يؤدى بنا الى الاعتقاد بأن توحيد العملة لا يمكن أن يتحقق الا كمرحلة أخيرة بعد أن تتوحد البلدان سياسيا واقتصاديا . ومن الأجدى أن يتركز الاهتمام بالأخذ بالمظهر الأول للتوحيد وهو حرية التحويل بعد أن تنسق السياسات النقدية والمالية على النحو السابق ذكره . ولاشك أنه فى فترة الانتقال لابد وان تفرض بعض القيود على التحويلات الرأسمالية وانتقال رؤوس الأموال عموما بين البلدين بحيث تخفف هذه القيود تباعا كلما تقاربت السياسة النقدية والمالية المتبعة فى البلدين » .

**٣٠ ـ المنافسة بين الصناعات المتشابهة فى الاقليمين**

وقد يعجب القارىء لقيام المنافسة بين صناعات شطرى الجمهورية أو بالأوضح قد يعجب لضرورة اتقاء تلك المنافسة والعمل على حماية ما يقوم منها فى أحد الشطرين من أثر ما يقوم منها فى الشطر الآخر ومن حق القارىء أن يتساءل عن الحكمة فى اغفال الحماية فى الصناعات المتشابهة فى الأقليم الواحد وفرضها اذا قامت صناعات متشابهة فى الأقليمين بعد اذ اندمجا فأصبحا شطرين لبلد متحد فالصناعات المتشابهة تقوم فى المحلة وفى أخميم مثلا ومع ذلك لا يدور بخلد انسان ان يخشى طغيان احداهما على الأخرى فلماذا يخشى هذا الطغيان اذا شاءت الصدف ان تقوم صناعة من نوع واحد فى دمشق والقاهرة مع ان موقف البلدين من بعضهما البعض اصبح يحاكى

منزلة القاهرة من اخميم والجواب ان الاوضاع الاقتصادية لابد فى تبديلها من تدرج . والفرق بين بلدين يقعان فى نفس الأقليم وبلدين يقعان فىاقليمين أن الصناعة فى كل من الأقليمين نشأت فى ظروف استظلت بها صناعات الأقاليم واستقرت عليها وركنت اليها مستقلة عن ظروف الأقليم الآخر . فتهيأت للصناعات فى كل اقليم من الفرص ما تهيأ منهما للصناعات الشبيهة بها فالمنافسة بينها مشروعة مستحبة . لكن الظروف الاقتصادية الوضعية فى كل من الأقليمين تختلف عن ظروف الأقليم الآخر فان وصل بينهما فى غير تدرج تعرضت اقتصاديات كل منهما فجأة لتبديل لم يتوقعه . والتدرج فى الاقتصاديات مستطاب حتى اذا بدل السمين بالغث والحسن بالسيء لأن الناس اذا الفوا اجراء ركنوا اليه ووطدوا أنفسهم على انه اجراء دائم لا على انه اجراء يزول وفق هوى الشارع وفى المفاجأة بتعديل الأوضاع اضفاء صفة الزوال على وضع سكن الناس الى دوامه وهو يورث بلبلة وتصدعا لابد من تجنبهما . على أنه لابد أن يتم الاندماج على أكمله يوما والمسألة مسألة زمن ليس غير .

**٣١ ــ شوائب الميزانية والحسابات فى سورية**

وكشف التقرير عن مثالب خطيرة فى الميزانية والحسابات وطريقة اعدادها فى سورية فذكر انه ليس فى سورية ميزانية شاملة موحدة وان الباحث لا يجد معلومات كاملة عن الايراد والمنصرف والأرصدة النقدية وشكا من الاجراءات المعقدة ومن المغالاة فى تركيز السلطة فالميزانية السورية كانت تنقسم الى الميزانية العادية للدولة والميزانية الملحقة وميزانيات الادارات المستقلة لكن العمليات المالية كانت تشمل سلفا تؤخذ من الخزانة رأسا وسلفا يقدمها قسم الاصدار ببنك سورية ولبنان بضمان الحكومة كما ان هناك ميزانية استثنائية للدفاع انشئت سنة ١٩٤٩ ولم تجمع هذه العمليات فى بيان موحد

شامل أو فى مجموعة شاملة بل ظلت مبعثرة هنا وهناك .

أما ميزانيات الادارات الملحقة وهى ميزانية الجامعة والمجمع العربى ومصلحة الآثار ودار الاذاعة وادارة البريد والتلغراف والتليفون وادارة احتكار الدخان والتمباك ومصلحة الجمارك فالظاهر انه ما كان يفرد لمصروفاتها من مال الدولة لم يكن يرصد دائما بالميزانية العامة أو أنه لم يرصد بها على وتيرة واحدة أو بالدقة المطلوبة كما أن ايرادات تلك الادارات لم تكن ترصد ببيان الايرادات بالميزانية العامة على الوجه المرغوب فقد حصل ان ادارة البريد مثلا حصلت على سلفة من الخزانة ولم يرد لهذه العملية ذكر فى الميزانية ولا تم لها قيد وحصل ان الادارة سددت شطرا من تلك السلفة الى الهيئة المركزية فلم يرد بالميزانية العامة ذكر للمبالغ التى سددت ويحصل ان فائض ايرادات الجمارك لا يورد الى الخزانة العامة الا اذا طالبت بذلك الجهات الرئيسية مع ان المفروض ان ايرادات الحكومة من مختلف فروعها تتركز فى حساب واحد . وعزا التقرير هذا الوضع الغريب بالنسبة الى الجمارك الى ما ورثته الجمارك السورية عن عهد الاتحاد الجمركى مع لبنان اذ احتفظت بعد صيرورتها ادارة سورية صرفا بالاستقلال المالى الذى كان لها يوم كان لذلك الاستقلال مسوغ من ظروف الاتحاد .

هذه سوءات لا يسع المرء أن يحط من شأنها ولا أن يهون من وقعها وأثرها لكننى ازعم أولا أنها سوءات شكلية من الطراز الذى يصحح بجرة قلم وليست من المثالب المتأصلة المستعصية ولا هى من العيوب التى مردها الى ظروف الأقليم أو طبيعته وأزعم ثانيا أن بعض ما أورده التقرير فى هذا الصدد على أنه نقص ليس فيه نقص اذا قسناه الى الأوضاع المصرية ومعروف أن الميزانية المصرية لا تشوب أوضاعها شائبة فهى مستندة الى أحدث الأسس فقد ذكر التقرير فيما ذكره من المثالب المزعومة ان الميزانية السورية اذا ارتقبت عجزا ضمنت ايراداتها قدرا تسحبه من احتياطى الدولة سدا لذلك العجز

وان توقعت وفرا اضافته الى الاحتياطي وهو اجراء لا اعرف خيرا منه بل لا أعرف منه بديلا وهو كما أسلفت الاجراء الذى يتبعه الأقليم المصرى فى ميزانياته اللهم الا ان يكون وصف الاجراء السورى قد استعصى على فهمى.

وذكر التقرير فى عداد مواطن النقص ان الادارات المستقلة تحتفظ بوفوراتها وتقيد عجزها بحسابها الرأسمالى وهذه الادارات هى ادارة مشروع الغاب وميناء اللاذقية والبنك الزراعى ومكتب الحبوب ومجلس النقد والتسليف ومكتب الصرف ومؤسسات الكهرباء ومشروع مياه حلب وسكة حديد الشمال والخط الحجازى والبلديات .

فأما ما يتصل بالبلديات فانتقاد التقرير مستغرب لأنى أحسب أن استقلال البلديات بمالها أمر مفروغ منه .

أما بقية الادارات التى أوردها التقرير فصحيح فى رأيى أن استقلالها بمواردها الى الحد الذى تحتفظ فيه بالوفورات اجراء لا مسوغ له ويستند بطلان الاجراء الى أنه يحول دون استخدام مالك المال لماله على الوجه الذى تقتضيه ظروفه . فهذه الادارات كلها ملك للدولة والى الدولة مرجعها فاذا تركزت أموالها فى يد مالكها استطاعت الدولة أن تتصرف فيها على الصورة التى تدر على البلاد أكبر غلة أما بقاء الأموال موزعة مبعثرة على الوجه الذى يترتب على احتفاظ كل ادارة بارصدتها فمعناه انه اذا نشأت حاجة الى انفاق فى شأن من الشئون العامة حيل بين مالك المال وبين انفاقه فى ذلك الشأن مهما الحت الحاجة فان نشأت حاجة الى مشروع للرى مثلا واقتضى الأمر استخدام الفائض من الخط الحجازى او مياه حلب لمشروع الرى هذا حال الوضع دون ذلك وأبت الأوضاع الا ان يبقى فائض سكة الحجاز بادارته وفائض مياه حلب بادارة تلك المياه ففى الاجراء حد وقيد وتوجيه معيب الى ما لا ينبغى أن يوجه اليه الانفاق وتعطيل متعمد من المهم لما هو أهم منه .

هذا كله صحيح لكننى استميح القارىء فى أن أعيد الى ذاكرته امرا قضاه

قطب من أقطابنا فى مصر منذ سنوات قلائل فقد ادخل ذلك القطب على ادارة السكك الحديدية المصرية عين النظام الذى انتقد الخبراء قيامه فى سورية فقد كانت السكك الحديدية فى مصر بريئة من ذلك النظام وكانت ميزانيتها مندمجة فى ميزانية الدولة تؤول وفوراتها الى الميزانية العامة على الوجه الذى ينبغى أن تؤول اليه فقام قطبنا مؤذنا فى الناس بابدال هذا النظام السليم نظاما معوجا فهرع اليه القوم افواجا من كل فج يناصرونه وقد استحدث صاحبنا هذا النظام بعد أن طنطن له ودق الطبول وبعد أن أعلن على رؤوس الاشهاد انه اصلاح لايعدله اصلاح فقامت ميزانية السكك الحديد المصرية ردحا من الزمن على أساس احتفاظها بوفوراتها تحبسها عن شئون الدولة الأخرى مهما الحت الحاجة الى استخدامها فى تلك الشئون . ولقد عادت الأمور الى ما كانت عليه فالغى ذلك النظام لكنا لم نعدم من لا يزال ينادى باعادته ولقد حضرت بالسكة الحديد عهدا كانت ترصد به الاحتياطيات فى خانة الأصول وهو اجراء ان لم يضحك الثكلى فهو يضحك أهل الحساب ويدهشك أن تلك المصلحة الى يومنا هذا يجمع مدير حساباتها بين ادارته للحسابات والقوامة عليها وهو جمع بين الضدين . ويذكر المخضرمون منا ان حسابات بلدية الأسكندرية كان بها ميزانيتان ميزانية عادية وميزانية غير عادية.

وذكر التقرير أن الميزانية تغفل التمييز بين النفقات الجارية وبين النفقات الرأسمالية والذى أعرفه أن الحسابات الحكومية تختلف اختلافا بينا عن حسابات الأفراد والشركات وأن أوضاعها لاتتسع لذكر النفقات الرأسمالية على أنها كذلك بأكثر من ايرادها تحت باب خاص تسميه ميزانية الاقليم المصرى « باب الأعمال الجديدة » ويشمل هذا الباب مصروفات من النوع الذى يستثمر فى شق الترع والمصارف واقامة المبانى والخزانات فان تم الانفاق على أمثال تلك الأعمال وكلها أعمال رأسمالية انتهى أمرها وكان شأنها شأن أتفه أوجه الانفاق على الشئون الجارية .

وانتقد الخبراء أن الحكومة كلما ضمنت قرضا من القروض التى يقدمها قسم الاصدار الى مؤسسة من المؤسسات أغفلت رصد ذلك الضمان ولاشك أن الاغفال يصور حسابات الحكومة بغير صورتها الحقيقية لأن الضمان التزام اذا خلت منه البيانات كان نقصا لكننى أعلم أيضا أن الحسابات الحكومية لامكان فيها لرصد مثل هذه الالتزامات بأكثر من ذكرها على هامش البيان فلا مكان لها فى صلب الأرقام .

ولا يشفع للشذوذ الذى لاحظه الخبراء فى الميزانية السورية ان يكون له نظائر فى بلاد اخرى واشهد لم اردد تلك النظائر فى عرض الشفاعة لكنى أحسبنى بينت أولا أن الشذوذ فى متناول الاصلاح العاجل وأن ألوانا كثيرة منه بولغ فى خطورتها وأن طائفة أخرى لا وجود لها الا فى مخيلة من ساقها .

### ٣٢ـ الضرائب

ثم شرح التقرير نظام الضرائب السورى فى اسهاب يقتضيه الظرف لكنه وجه الى بعض أوضاعه نقدا ليس من بين نقاطه نقطة واحدة لايستطيع المرء أن يردها على قائلها ولا غرو فنظريات الضرائب أعقد من ذنب الضب وتطالعنا كل يوم نظريات تنسخ ما سبقها بل لقد تحدت نظريات جديدة قضايا كان مجمعا الى اليوم على أنها تجرى مجرى البديهيات . مثال ذلك الضريبة التصاعدية على الدخل وهى تستند الى الحقيقة الملموسة التى مؤداها أن المرء كلما تزود من المال بقدر قلت منفعة ذلك القدر له بالقياس الى منفعة الأجزاء التى تزود بها قبل ذلك وتقرر تبعا لذلك أن ذا اليسار لايتأثر اذا حرم من شطر من ماله بالقدر الذى يتأثر به الفقير اذا اقتطع منه قدر مماثل لذلك القدر فاذا كان دخلك مائة جنيه فى الشهر ودخل جارك عشرين جنيها لم يجز لا فى شرعة الانصاف ولا فى شرعة الاقتصاد أن يقتطع من جارك بقدر مايقتطع منك لنفقات الدولة ذلك اذا تساوت احتياجاتكما لأن جارك يصل

فى مراحل انفاقه الى الجنيه العشرين وهو لايزال يصارع فى طلب حاجاته الملحة فى حين أنك لاتدرك آخر جنيه فى انفاقك الجنيهات المائة الا وقد تركت وراءك طائفة من تلك الحوائج مسددة مستوفاة وبدأت تتفنن فى اقتناء ما هو أقل منها قدرا فاذا حرمتما من قدرين متساويين من المال أصاب الحرمان صاحبنا فى حاجياته الملحة ولم يصبك أنت الا فيما هو كمالى ومن هنا نظر الناس الى مبدأ التصاعدية فى الضرائب على أنها من البديهيات لكن تدبر تجد أن التصاعدية تحد من الانتاج لأن الرجل اذا بلغ من الثراء مبلغا تصل معه الضريبة على دخله الى ٧٥٪ مثلا كان معنى ذلك أنه اذا ثمر فلسا واحدا بعد ذلك لم يصبه من الربح الا نزر مما يرتقبه المثمر فهو لذلك ممتنع قطعا عن التثمير .

وقد سلم تقرير الخبراء بهذه النقطة فقال انه مما يعترض عليه فى مبدأ الضرائب التصاعدية انها تحد من الرغبة فى الاستثمار لأن غالبية المدخرات مصدرها أصحاب الدخول المرتفعة والمتوسطة وهذا أمر يعتد به فى بلد يفتقر الى رؤوس الأموال واستطرد التقرير الى محاسن الضرائب التصاعدية فقال ان انخفاض نسبة الضريبة على الأغنياء قد يدفعهم الى اكتناز الذهب والانفاق على الكماليات والذى لم يذكره التقرير هو أن دخول الناس تتكيف فى ضوء الضرائب بما قد يعوض ذا الدخل المتواضع عن بعض ما يصيبه من جراء ضريبة تفرض نسبيا فلا تظله بالاعفاء الذى يظل أمثاله من ذوى الدخول المتواضعة فى بلد يقوم فيه نظام الضرائب على اساس تصاعدى وبعبارة أخرى أن الدخول تتشكل تحت وقع الضرائب وأثرها بحيث قد يستوى دخل من يدفع الضريبة من ذوى الدخول المتواضعة فى بلد تفرض فيه الضرائب نسبيا فلا يشمله الاعفاء ودخل من يعفى من الضريبة فى بلد يحكيه لكن تستند فيه الضرائب الى النظام التصاعدى ويشمل نظامه اعفاء أمثاله — كل ذلك على شريطة أن تكون فئات الضريبة ونظمها مستقرة وليست عرضة

للمفاجآت والتقلبات .

وان أنعمت النظر فى هذه النقطة ما وجـدت فيها جديدا بل هى تطبيق جديد لأصل قديم . فكتب الاقتصاد وخاصة قديمها تقول ان وقع الضريبة ينتقل من دافعها الظاهر الى شخص خفى يستتر وراء المشتريات وتزعم أن المستهلك هو الذى يقع عليه عبء المكوس الجمركية وان كان المستورد هـو الذى يدفعها بادىء ذى بدء .

وهذه قضية وان يكن ايرادها على هذه الصورة فيه تعميم وابتسار احتوت قدرا من الحقيقة يكفينى دليلا على صدق ما أسلفته من أن الأجور تتشكل فى ظل الضريبة بما لايجوز معه أن يقطع بأن اعفاء الأجور المتواضعة فى نظام ضريبى تصاعدى هو خير لأصحاب تلك الأجور من فرض ضريبة عليهم وفق نظام ضريبى نسبى لأنك اذا مثلت الأجور بالسلع من حيث أن لها سـوقا تخضع فيه لعروض وطلبات كان لك من باب القياس المنطقى أن تخلص الى أن الضريبة التى تفرض على اجر العامل يتعدى أثرها شخصه الى من عداه وقد يتعدى شخصه الى صاحب العمل .

فواقع الأمر أن الأجور التى يقتضيها أى شخص منا تحددها أوضـاع البيئة من اقتصادية واجتماعية بما فى ذلك الضرائب المفروضة ولا يعقل أن ما أقتضيه أنا أو ماتقتضيه أنت من أجر أو ايجار أو نحوهما يظل على ماهو عليه كائنة ماكانت الضرائب التى تجبى منا فاذا عم نظام الضرائب النسبية وترتب على التعميم أن تقتضى من ذى أجر متواضع ضريبة كان يعفى منها لو أن النظام تصاعدى ، فليس معنى هذا ان صاحب ذلك الأجر اسوأ حالا فى ظل النظام الذى لا اعفاء فيه منه فى ظل نظام تصاعدى ينعم فيه بالاعفـاء لأن أجره تكيف فى ظل النظام النسبى على صورة غير الصورة التى كان يكيف أو يتحدد بها فى ظل النظام التصاعدى بل قد يكون أحسن حالا فى غيبة الاعفاء منه فى قيامه . فالمسألة ليست من البساطة بالدرجة التى يتخيلها

من لايأخذ الا بظاهر الأمور وقد وقفت فى قراءاتى على مايشير الى ميل بعض الأوساط العلمية الى العودة الى مبدأ النسبية وهو انحياز كان السلف ينظر اليه شذرا على أنه لون من الرجعية .

وانتقد التقرير أن التصاعدية فى جباية الضرائب تطبق فى سورية على شرائحها النوعية وأن هذه الضرائب لاتكملها فىالنهاية ضريبة تصاعديةأخرى على الدخل العام اذ يترتب على هذا اذا قارنت شخصين تساوى مجموعا دخلهما لكن اختلفت مصادر دخل كل منهما أن ترجح الضريبة التى يدفعها أحد الرجلين الضريبة التى يدفعها زميله المساوى له فى الدخل . وعندى أن العلاج الصحيح ألا يعتد بالضرائب النوعية الا على أنها تمهيد لضريبةالدخل العام بمعنى أن تفرض نسبة على كل مصدر من مصادر الدخل فاذا تجمعت بخزانة الدولة اموال مما فرضته على هذه الصورة اعتبرت تلك الحصيلة مدفوعات من الممولين على حساب ماسوف يفرض عليهم دفعه من ضريبةعلى الدخل العام منسوبة الى مجموع ذلك الدخل . والفرق بين هذه الطريقة وبين الطريقة التى ألفناها يظهرها مثل بسيط : هب أن رجلا دفع عشرة جنيهات عن كسب العمل وعشرين جنيها عن مزاولة مهنة وخمسة عشر جنيها عن ربح تجارى ومجموع ذلك ٤٥ جنيها وان دخله الف جنيه فأما الطريقة المألوفة فهى تستبعد الـ ٤٥ جنيه أولا ثم تفرض على الممول ضريبة اضافية على مابقى بعد ذلك الاستبعاد وتسمى تلك الاضافة ضريبة الدخل العام فى حين أن الطريقة التى أشرت اليها تقضى بأن تنسب الضريبة الى مجموع الدخل قبل الاستبعاد فان كانت فى حالة المثل الذى سقناه ٥٪ حق على الرجل دفع خمسة جنيهات تضاف الى مدفوعاته السابقة وفضل هذهالطريقة أنها تيسر الاعفاء فى الأحوال التى تشمل فيها الأنظمة اعفاء .

ومما يريك أن أنظمة الضرائب كثيرا ماتنطوى على مايشبه الألغاز أن الاكتفاء بالضرائب النوعية وجعلها تصاعدية واغفال اكمالها بضريبة اضافية

على الدخل العام له الى جانب الأثر الذى ذكره التقرير أثر آخر هو أنه كلما ثقل كاهل الممول بوقع التصاعدية فى نوع من الأنواع دفعه ذلك الى تثمير ماله فى غير النوع الذى شعر فيه بالعبء فان كان يملك عقارا وسندات مثلا وكان مايملكه من عقار أكثر قيمة مما يملكه من سندات وأراد أن يثمر مالا ادخره فان الوضع يحمله على الاستزادة من السندات دون العقار لأن فى الاستزادة من ذلك النوع تخفيفا لمقدار الضريبة . فالوضع ينطوى على توجيه يحكى مايلجأ اليه فى الاصلاح الزراعى وأقصد بالاصلاح الحد من الملكية قطعا لدابر الاقطاع فان الوصول الى ذلك الحد له وسائل ثلاث أولاها نزع ملكية مايكون زائدا عن القدر المرسوم وتعويض من نزعت ملكيتهم وهى الوسيلة التى اتبعت فى الاقليم المصرى وثانيتها ما أشار الخبراء بأن يتبع فى الاقليم السورى وهو أن تحدد مساحة قصوى لايجوز أن يتعداها من لم يكن يملك ماهو دونها ولا أن يتعداها من هبطت حيازته للأرض الى ماهو دون تلك النهاية القصوى وثالثة الوسائل أن تفرض ضريبة تصاعدية على دخل الأرض وهذا بعينه هو مايترتب على ادخال التصاعدية فى الضرائب النوعية مع اغفال اكمالها بضريبة على مجموع الدخل .

وكانت مصر الى عهد ليس ببعيد لاتفرض فيها الضرائب الا على ملاك العقار فانبرى لنقد هذا الموضوع افذاذنا وكانوا على حق فى اعتراضهم من حيث المبدأ لكن نظرة الى الاسباب التى استندوا اليها فى اعتراضهم تريك أن سهامهم طاشت ذلك بأنهم زعموا أن مالك الارض وقد فرضت على ملكيته للأرض ضريبة اذا قورن بحامل السند وقد أعفى منها مظلوم لأنه عومل على غير الصورة التى عومل بها زميله وتعرض لفرض لم يلتزم به أخ له مع أنه لم يقترف من الذنوب الا أنه اختار لتثمير ماله عقارا ولم يختر أوراقا مالية ولم يمتز عنه زميله الا أنه اختار لتثمير ماله أوراقا ولم يخترعقارا

ولا ينبغى ان يكون اختيار العقار مدعاة للقسوة ولا أن يكون ايثار الأوراق مجلبة للرأفة أو الاعفاء ففى هذا الاجراء اذن تفرقة فى المعاملة لاتجيزها شرعة الانصاف .

هذا كلام يبدو للمنصت متزنا معقولا لاتشوبه شائبة من مغالطة أوسفسطة ولهذا جاز على الباحثين مع أن نظرة الى التدليل من زاوية غير الزاوية التى عولج بها تريك أن التمييز فى المعاملة لم يقع الا يوم سن التشريع الذى قضى بفرض الضريبة العقارية وفوجىء به الملاك أما بعد ذلك فقد تساوت الأمور بالنسبة لمن يثمرون أموالهم فى هذا أو فى ذاك . وتحرير الخبر أن مالك الأرض انما اشتراها وهو عالم بالضريبة التى يلتزم بها مالك العقار حاسبا حسابها فى الثمن الذى يدفعه بمعنى أن المشترى يستبعد من ثمن الشراء قدرا يصير نسبة دخله من ثمن الأرض بعد دفع الضريبة مساويا لنسبة دخل حامل السند من ثمن السند المعفى من الضريبة — بفرض تساوى الغلة المرتقبة من التثمير فى الحالتين — وان صح هذا وهو صحيح انهارت شكوى مالك الأرض وانتفى مكان التفرقة المزعومة . أما موضع الضعف فى النظام الذى يتضمن اعفاء فى ناحية من نواحى التثمير دون بقية النواحى فهو أنه ينطوى على توجيه غير مقصود فى هذه الحالة بالذات نحو التثمير فى الأوراق وحث غير مقصود على الاعراض عن التثمير فى العقار لأن توجيه المال الى التثمير فى العقار توقفه الضريبة عند حد لايقف عنده التثمير لو جعل طليقا من قيد الضريبة والاعفاء من الضريبة فى حالة التثمير فى السندات يحمل من يثمر ماله فيها على التمادى فى التثمير الى حد دونه الحد الذى يقف عنده المثمر لو أن التثمير فى الأوراق اقترن بضريبة تحكى الضريبة على العقار . فالمحذور اذن اجتماعى لا فردى وكان خليقا بأفذاذنا أن يعرضوا له من تلك الناحية لكنهم عالجوه على انه يلحق غبنا بالأفراد ممن تملكوا الأرض بالشراء فطاشت سهامهم كما أسلفت .

وكثيرا مانسمع أن خير المكوس مافرض على الكماليات وهذا هراء لاسند له لامن العلم ولا من المنطق وتفسير ذلك أولا أن الضريبة ان فرضت على الضروريات وأعنى بها السلع التى يتشبث بها المستهلك أو يستبد به حب الظفر بها كالتبغ مثلا فان أثرها ينسحب على مايسمى اصطلاحا بالكماليات لأن تشبث المستهلك بسلعة بالرغم من ارتفاع سعرها بسبب الضريبة يدفعه مضطرا الى الاقلال مما عداها وأثر الحرمان أبلغ من أثر ارتفاع السعر وثانيا لأن تقسيم السلع الى ضرورى وكمالى باطلاق اللفظ لايستقيم مع واقع الأمور اذ قيام الضرورة وغيبتها متعلقان بظرفى الزمان والمكان فان كان أحدهم فى قفر وخيِّر بين قطرة ماء وبين مال قارون اختار الماء قطعا لأن الماء فى ذلك الظرف يصبح حاجة تبلغ درجة الحرص على سدها درجة الحرص على الحياة فى حين أن الحضرى وقد توافر لديه الماء لاجناح عليه ان هو ألقى به فى عرض الطريق تلطيفا للجو ولو صح أن الأشياء تنقسم الى ضرورى وكمالى لما جاز لامرىء أن يقتنى الا الخبز والماء لأنه ان اقتنى ماعداهما فهو اما مسرف باعترافه اذ آثر على الهام ما زعم أنه أقل منه قدرا ، واما مسلم بأن بالتقسيم شططا والمرء اذ ينفق ماله يبدأ بالانفاق على ما يعده فى ظروف شرائه له أكثر الأشياء ضرورة وكلما تزود منه بقدر قلت ضرورة الاستزادة من ذلك الشىء حتى يبلغ الزهد فيه مرحلة يحلو له عندها أن ينتقل من الانفاق على تلك السلعة الى الانفاق على سلعة أخرى لايزال يستزيد منها حتى يبلغ به الزهد فيها مابلغه فى سابقتها فينتقل منها الى أخرى وهكذا فاذا ابتاع المرء هنداما ما وحذاء ورباط رقبة كان معنى ذلك أن آخر قرش دفعه فى ثمن الهندام جلب له منفعة تساوى المنفعة التى جلبها آخر قرش دفعه فى ثمن الحذاء تساوى آخر قرش دفعه من ثمن رباط الرقبة وكان معنى هذا أيضا أن المنفعة التى يدرها آخر قرش تدفعه المرأة من ثمن الخبز تساوى المنفعة التى يدرها آخر قرش تدفعه من ثمن الطيب أو أحمر الشفاه وهى السلعة التى يوحى ظاهرها بأنها أتفه

مايقتنى وانها لظاهرة غريبة أن يلتقى الخبز وأحمر الشفاه فتتعادل منفعتهما عند مرحلة من مراحل الانفاق مع أن الخبز مضرب الأمثـال فى الضروريات والطيب مضرب الأمثال فى كل ماهو تافه من الكماليات ولو أن أحدا من الناس واجهك فى غير تمهيد بأن الخبز والطيب كثيرا ما يلتقيان عند نقطة تتعادل فيها منفعتهما لرميته بالخبل .

وتأسيسا على هذه النظرية افتى اقتصادى له شهرة عالمية اسمه كالدور فى كتاب ظهر له حديثا بأن أعدل الضرائب مافرض على المشتريات لأن المشترى يكيف مشترياته فى ظل الضريبة على صورة يستدر بها أكبر غلة مستطاعة من مشترياته وهذه الفتوى هى على نقيض ماجرى به قلم الخبراء فقد نعتوا هذا الطراز من الضرائب بأنه ضريبة تنازلية سيئة الوقع يريدون بذلك ان لهـا من الأثر ماهو على نقيض أثر الضرائب التصاعدية وساقوا للدلالة على صدقهم كل مطروق يقال فى فضل التصاعدية على النسبية مما اسلفت شرحه . وهم فى ذلك على رأى الجمهور من الاقتصاديين لكن يدهشك ان يجمع الناس بين تحبيذ الحماية الجمركية وبين توجيه الطعن الى مايحكيها أثرا ذلك بأن الحماية الجمركية ارتفعت أم انخفضت ضريبة تنازلية سافرة .

أنتقل من هذا الى نقطة أثارها الخبراء وأثيرت فى اقليمنا من قبل تظهر أن مافات على الشارع السورى فات أيضا على الشارع المصرى فقد حصل قبل عهد الثورة المصرية أن قررت حكومة مصر أن تحفر آبارا ارتوازية فى مديريتين من مديريات الوجه القبلى ليدعم بها الرى الذى كان يقوم فيهما وفق نظام الحياض فاجتمعنا فى ندوة بجمعية الاقتصاد رأسها الدكتور عبد الحميد بدوى حضرها طائفة من رجال وزارة الأشغال يتقدمهم وزيرهم فى ذلك العهد وكان مدار البحث على من تقع تكاليف مشروع الرى بالآبار فبدا السؤال غريبا مع أنه سؤال لاغرابة فيه . وكان وجه الغرابة الذى تخيله الحكوميون أن المشروع وهو كسائر مشروعات الرى التى تضطلع بها الحكومة كمألوف عادتها لامحل

فيه لسؤال كهذا وأن تحمل الحكومة دون المنتفعين بنفقاته أمر مسلم به مفروغ منه فانبرى غير الحكوميين منا لدحض هذا الرأى وابراز نواحى الخطأ فيه قلنا ان الخدمات التى تؤدى لأشخاص بذواتهم شأنها فى كل بلد يقر الملكيه الفردية شأن مايباع ويشترى فعلى المنتفع بتلك الخدمات ان يؤدى أجورها فان ظهر منتفع بمنفعة وأعفى من دفع أجرها فقد وهبه معفيه هبة اقتطعها من رزق غيره وكل فلس تنفقه الحكومة مصدره ضريبة يسهم فيها الناس بمختلف طبقاتهم فاذا ادت الحكومة خدمة لنفر من الناس خاصة ولم تقتض عنهـا مقابلها الحق كان تعففها على حساب الأهلين كافة . وذكرنا مايتفرع على هذه القضية من ان الحكومة يجب أن تراعى فى بيع أرضها للافراد ألا تتم صفقات البيع الا بعد ان تكون قد استكملت مرافقها بحيث لايرتفع ثمنها بعد البيع الا بمجهود مالكها او بفعل القدر فان اغفل هذا الاعتبار كنا كمن اغدق العطايا جزافا على حساب الجمهور وقلنا ان أعمال الرى والصرف وشق الترع والمصارف وايجاد المرافق كل أولئك أعمال اذا أجريت فانما تجرى على حساب دافعى الضرائب جميعهم لكنها تعود بالنفع على طائفة بعينها فاذا بيعت أرض لم تسو مرافقها ثم سويت بعد البيع وجد صاحب الأرض نفسه بعد عشية وضحاها وقد تضاعف ثراؤه أضعافا من حيث لايحتسب وضرر ذلك بليغ لأنه أولا يحرم الحكومة من مال تجريه على أعمال اخرى وثانيا أنه يوسع الهوة بين دخول الناس ويمكن لهذه السوأة تمكينا .

## ٣٣ ــ استعادة الحكومة لتكاليف الاصلاح

وهذا الذى قلناه فى سنة ١٩٥٠ أو قبله أيده الخبراء فى سنة ١٩٥٤ فقد ورد فى تقريرهم أنه من الواجب أن تستعيد الحكومة من المنتفعين بوسائل الرى واستصلاح الأرض ما انفقته فى هذا السبيل . قالوا انهم لا يوصون بهذا الاجراء لمجرد أنه اجراء عادل بل لأسباب أخرى منها أنه يمكن الحكومة

من المضى فى مشروعات مماثلة أخرى بفضل المال الذى تستعيده من المنتفعين.

الا أن هذا الرأى استعصى فهمه على الشارع السورى كما استعصى على الشارع المصرى من قبل. ولكن كيف نفسر ان تستغلق على فهم النابهين فى الاقليمين قضية تبدو جلية واضحة . بل لعل وصف القضية بالجلاء والوضوح لايكفى ، ذلك بأنها قضية سلم رجال الاقليمين بها فى ظروف أخرى ففى ســورية مثلا تستخدم المضخات فى رى الغالبية الغالبة من الارض الزراعية . وهى مضخات يملكها أفراد استغلوا مالهم فى هذا الغرض. وقامت بمصر فى وقت من الأوقات شركات للرى لم يقم اعتراض أو شبه اعتراض على ماكانت تقتضيه من أجر على رى الأرض — فى حين أن الحكومة اذا قامت بأمثال هذا العمل تبدل نظر الناس الى الأمور واستغربوا اليوم ما كان يجرى منهم بالأمس مجرى المألوف الذى لاغرابة فيه .

وعندى أن لذلك القول سببين أولهما أن الترع وهى مجار تبلغ أطوالها مئات الكيلو مترات مارة بربوع بعضها آهل وبعضها قفر تنبع فى أقصى الاقليم وتصب فى أقصــاه — هذه الترع وما يحكيها من مشروعات الرى والصرف تنطوى على شيوع فى الانتفاع يختلط فيه الحابل بالنابل ولا ينصرف الذهن فيه أول ماينصرف لا الى تعيين المنتفع ولا الى تحديد درجة الانتفاع ثم ان هذه المشروعات يوم بدىء بها كان همّ المصلحين الأول اصلاح القطر ورفع شأن أهله جملة فان رفع أحدهم عقيرته فى ذلك العهد بمراعاة العــدل أو بالحرص على ألا تثرى طائفة على الأخرى لم يؤبه له لأنها مسائل كانت تدخل فى ذلك الأوان فى باب طلب الكمال ولم يكن الأوان أوانه ثم استرســل أهل السلطان فى سياستهم هذه حتى اصبحت سنة وتبديل السنة عسير أبدا .

اما السبب الآخر فهو أن نشاط الحكومات قبل أن تتسع رقعة التوجيه أو قبيل أن يستتب الأمر لما يسمونه بالاقتصاد الموجه كان مقصورا على مايجنى فى سبيله ضرائب عامة لاتقابلها خدمات بعينها فاستبدت بالناس عقيدة مؤداها

أن كل نشاط تتولاه الحكومة لايشترط ان يكون له مقابل حتى ولو كان النشاط من نوع لاجناح على فرد أو مؤسسة تجارية ان تجنى منه الربح الموفور يخيل الى أن هؤلاء الناس على نقيض مايوحى به العلم والمنطق جميعا أن العبرة انما هى بشخص من يوجه النشاط أو يتولاه لابطبيعة النشاط ذاته فان تألفت مؤسسة طابعها الكسب وغرضها جمع المال توزعه على مساهميها كان مشروعا وطبيعيا فى نظر الناس ان تسعى المؤسسة ماوسعها السعى الى اقتضاء المقابل . اما اذا كانت الحكومة هى التى تتولى النشاط فقد يتألب عليها الناس يحولون دون ظفرها بحقها المشروع مع أن الغرض هو هو .

أما الرأى الصحيح فهو أن العبرة فيما ينبغى وما لاينبغى ان يقتضى من أجله جعل انما هو نوع المرفق وطابعه لا مالكه فان كان العمل من الأعمال التى يتطلب طابعها أن يستمتع الناس بأقل من مقابلها كان ذلك من حقهم كائنا من كان مالك المرفق وان كان المرفق ذا طابع يستوجب اقتضاء المقابل كاملا لم يضره أن تكون الحكومة مالكة له .

وتتبع بعض الحكومات مبدأ اعفاء بعض الصناعات الجديدة من ضريبة الدخل اعفاء مؤقتا من قبيل الاعانة رجاء تشجيع تلك الصناعات وانهاضهـا ومن الحكومات التى اتبعت هذه السنة حكومتنا الاقليمين وقد أيد الخبراء مبدأ التشجيع لكنهم انتقدوا أن تتخذ الاعانة شكل الاعفاء من الضريبة وكان انتقادهم آية فى السداد قالوا ان الاعفاء يتيح وفرا ملحوظا للمؤسسات التى تحقق أرباحا مرتفعة ولا فائدة منه للشركات التى لاتجنى الربح ثم ان الشركات الكبرى تفيد من الاعفاء أكثر مما تفيد منه الشركات الصغرى وأبرز الخبراء ناحية عملية تجعل تنفيذ هذا المبدأ من أعقد الأمور ذلك أنك اذا أعفيت صناعة جديدة من الضريبة فاما أن اعفاءك يمتد الى اعمال التوسيع فى تلك الصـناعة واما انه لا يمتد اليها ، فان لم يشمل الاعفاء أعمال التوسيع شابه قصور معيب من آثاره تثبيط الهمم دون التوسع الذى هو بيت القصيد من الاعفاء وان

امتد الى أعمال التوسيع واجهتك معضلة كبرى اذا توسعت مؤسسة قديمة لايشمل الاعفاء الا ما أضيف اليها من منشآت مستحدثة اذ عليك فى هــذه الحالة ان تفرق بين الربح الناتج من الشطر القديم، وهو الذى لا يشمله الاعفاء، وبين الربح الناتج من الشطر المستحدث وهذه عملية لا قبل لأمهر الحاسبين بها.

وقد أشار الخبراء بأن يبدل بالاعفاء من ضريبة الدخل ترخيص باستهلاك المنشآت على مدى أقصر من الفترة التى تستهلك فيها تلك المنشئات . ذلك بأن استعجال الاستهلاك يمكن صاحب المؤسسة من تضخيم نفقاته فى الظاهر فيهبط صافى الربح فى الظاهر الى حد تهبط معه الضريبة المستحقة فعلا فيجىء الاعفاء من هذا الباب .

### ٣٤ـ النقل فى سـورية يجتاز فترة انتقال

ويمر الاقليم السورى بفترة انتقال فيما يتصل بوسائل النقل سواء للركاب أم البضائع . وقد مرت مصر بمثل هذه الفترة يوم اشتدت المنافسة بين السكك الحديدية والسيارات لكن الموقف فى سورية أكثر تعقيدا لأن الاقليم يقع فى مفترق طرق دولية ولابد أن تتأثر سياسة النقل به بسياسة جيرانه أولا ولأن بعض خطوطه يجتاز قطاعات من البلاد المجاورة فى السفرة الواحدة التى تبدأ كما تنتهى فى نقطة بالاقليم السورى وقد عالج الخبراء مسألة النقل فى اسهاب كلى وكان ماذكروه فى باب المفاضلة بين مختلف وسائل النقل من أروع مايكتب فى هذا الموضوع ولا تعقيب لى عليه الا ما أورده فاينر فى كتاب له عن التجارة الخارجية فى عرض الحديث عن البلاد الآخذة بسبيل التقدم بعد فترة تخلف استدبرتها قال ان هذا الطراز من البلاد يتمتع فى فترات الانتقال بميزة لاتتمتع بها البلاد العريقة التى تأصلت فيها معالم المدنية ذلك بأن البلاد الجديدة لايعوق أخذها بالأساليب الحديثة عائق فى حين أن البلاد التى استتبت فيها وسـيلة من الوسائل القديمة التى كانت علما على التقدم فيما مضى تجد نفسها مربوطة

الى عجلة ذلك القديم برباط يحد من حريتها اذا ما أرادت الأخذ بالأساليب المستحدثة . خذ مثلا لذلك بلدا عريقا عمته سكك حديدية ثم اتضح أن النقل بالسيارات يفضلها وسيلة للنقل وبلدا بكرا ليس به من الخطوط الحديدية الا القليل تجد أن البلد العريق اذا أراد ابدال السيارات بالسكك الحديدية اقتضاه الأمر بذل مال فى سبيل الاستغناء عن تلك السكك فى حين أن البلد البكر لم يحل دون استعماله السيارات حائل من نفقة تذهب هباء أو بذل يذهب سدى . فاذا ما استقر الرأى فى سورية على تخير أنسب وسائل النقل لظروفها سارت فيه قدما فى حرية وانطلاق دونهما ما يستطيعه بلد استقرت فيه وسيلة من وسائل النقل استثمرت فيها من الأموال مالا قبل لذلك البلد باطراحه ونبذه دفعة واحدة لما يكون فى ذلك من تضحية تنقض ظهره .

هذه واحدة أما الميزة الأخرى فهو أن تحسين وسائل النقل فى بلد عربى تكون آثاره محدودة فان أنشىء طريق فهو لا يعدو وسيلة تقرب الشقة بين نقطتين يغلب انهما كانتا متصلتين من قبل وان امتد خط حديدى جديد فهو دعم مجرد لوضع كان حسنا من قبل والجملة أن البلاد القـــديمة التى نهمت بوسائل النقل ان استزادت من تلك الوسائل فالغالب أنها تستكمل نقصا أو تسد ثغرة ليست بذات بال فى حين أن اقليما كسورية لا يكون فيه شـــق الطرق ومد الخطوط استكمالا بل انشاء وتعميرا جوهريين يمتـــد أثرهما فيشمل قطاعات الاقتصاد جميعها ، ومن أمثلة ذلك ان المحصولات الزراعية فى سورية فيما عدا القطن يستهلك أكثر من نصفها فى المزرعة ولا يصل منهـا الى الأسواق الا ما هو دون النصـــف ومرد ذلك الى أمرين أحدهما أن الضريبة لا تفرض فى سورية على العقار الزراعى ولا على دخل ذلك العقـــار بل تفرض على المحصول عند بيعه فان استهلك ولم يبع لم تجب الضريبة . والثانى أن نقص وسائل النقل يحول دون التسويق فان تحسنت تلك الوسائل استتبع تحسينها توسعا فى التسويق مضافا ذلك الى ما يترتب على ســـهولة

المواصلات من تجمع عناصر الانتاج ما بين عناصر آدمية وغير آدمية حيث تكون الحاجة الى تجمعها . فالمرتقب لسورية فى ظرفها الحاضر أن يطرد نموها بخطى تتسم بصفتين السرعة والفخامة وهما صفتان يلازمان كل بلد بكر لأول عهده بالتنمية الاقتصادية لأن ظروفها تستجيب فى سخاء فور دعوة الداعى .

**٣٥ـ مدى الوحدة سياسيا واقتصاديا**

لم يعرض تقرير البعثة للوحدة لأن الخبراء انتهوا من وضعه قبل نشأة الجمهورية المتحدة لكن لا يسع المتتبع للحوادث بعد أن يتصفح تقـــريرا ضافيا كالذى وضعه البنك الدولى الا أن يتجه الى الوحدة ليحكم على امكانياتها فى ضوء ما احتواه التقرير .

ولعل خير ما أبدأ به هذا الشطر من المقدمة وصف الاتحاد الذى تم بين القطرين . فالاتحادات سواء فى النواحى السياسية والنواحى الاقتصـــادية تتفاوت فى مداها .

فأما من الناحية السياسية فلعل أضعف أنواع الاتحادات وأكثرها انحلالا الاتحاد الذى يقوم بين طوائف الكومنولث فقد احتوت الكومنولث الهند مثلا وهى جمهورية مستقلة لا تدين بولاية ما لملكة بريطانيا وجمعت بين الهنـــد والباكستان مع أنهما على طرفى نقيض فى المآرب والمشارب وبينهما حزازات خيف فى وقت من الأوقات أن تنتهى بحرب بينهما وتجمع بين قوم بشرتهم ملونة وبين جنوب افريقية التى محور سياستها الداخلية الايغال فى حرمان أصحاب تلك البشرة من حقوق الانسان وضمت مستعمرات تمتعت باستقلال غير منقوص مضافا ذلك كله الى انعدام كل صلة دستورية تضـــم هذا الجمهور المشتت وهو جمهور أقل ارتباطا فيمابين أعضائه بعضـــهم ببعض من أعضاء الجامعة العربية بمالا يتحمل القياس .

ومن الاتحادات ما كان فدراليا وحتى هذا اللون من الاتحاد تتباين درجة

صلات أعضائه ، فمنه ما احتفظت فيه الهيئة المركزية بكل سلطة لم تستثن بنص فهو وضع تتمتع فيه الولايات بما يضفى عليها من سلطات يجيء بها نص حاضر بحيث ان أغفلت النصوص منح سلطة لولاية من الولايات كانت هذه السلطة تلقائيا من نصيب الهيئة المركزية ومنها ما تكون الأوضاع على العكس بمعنى أن يكون الأصل فى السلطان للولايات ولا يبقى للهيئة المركزية من السلطان الا ما استثنى بنص صريح .

وأمتن الاتحادات وأوثقها عرى ما ينطوى على اندماج يصير أطراف الاتحاد طرفا واحدا لا يتجزأ وحصل هذا فى الوحدة الايطالية وعلى غرارها تمت الوحدة بين سورية ومصر وهى وحدة تزيل الفوارق حتى لا يكون بين دمشق والقاهرة الا بقدر ما يكون بين دمشق وحلب أو بقدر ما يكون بين القاهرة والاسكندرية .

والاتحادات تتباين كذلك فى النواحى الاقتصادية فمنها نظم التفضيل الجمركى ونظم الوحدة الجمركية ونظم توحيد القطاعات الاقتصادية ونظم الوحدة الاقتصادية الشاملة ويعرف العالم من نظم الوحدة الجمركية نوعين رئيسيين : مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغنى عن البيان أن نظم التفضيل الجمركى أبسط هذه الصور جميعا وأن الوحدة الاقتصادية الشاملة أقصاها ذلك أنه على حين لا يتعدى الامر فى الحالة الأولى اعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم على البعض الآخر تتمثل الوحدة الاقتصادية الشاملة فى اندماج تام للنظم الاقتصادية للدول صاحبة الشأن . أما مناطق التجارة الحرة فاتفاق تتلاشى بمقتضاه الحواجز الجمركية بين الدول الأطراف وان احتفظت كل منها بسياسة جمركية مستقلة فيما يتعلق بالعالم الخارجى . وينحصر وجه الخلاف بينها وبين الاتحادات الجمركية فيما ينطوى عليه الاتحاد الجمركى لا من زوال الحواجز الجمركية بين أطرافه فحسب ولكن من العمل بسياسة جمركية واحدة بالنسبة للعالم

الخارجى أيضا . وأخيرا تهدف نظم توحيد القطاعات الاقتصادية الى تحقيق الاندماج الاقتصادى عن طريق توحيد السوق قطاعا بعد قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى بالدول صاحبة الشأن كما هو الحال فى السوق الأوروبية المشتركة للفحم والحديد مثلا .

## ٣٦ ــ الوحدة من الناحية القومية والسياسية

والوحدة لها جوانب قومية كما أن لها من ناحية آثارها ونتائجها جوانب سياسية وجوانب اقتصادية .

أما من الناحية القومية فالوحدة لا ينبغى أن تكون رهنا بمنفعة ترتجى فاذا سأل سائل ينظر الى الوضع الجديد من الناحيةالقوميةالمجردةعن النتائج المترتبة على اندماج القطرين ببعضهما البعض كان من حق المسئول أن يتحقق من السائل ان كان يريد بسؤاله استئناسا بريئا أو استنارة وعلما مجردين فان كان ذلك غرضه فمرحبا به أما ان كان غرضه من المقابلة بين الوضع السابق على الوحدة يوم لم تجمع بين الاقليمين الا صلة القربى وبين الوضع الذى صير القطرين قطرا لا يتجزأ أن يحكم على الوحدة فى ضوء ما تسفر عنه المقابلة من نفع أو ضرر كان من حق المسئول أن يرد على السائل سؤاله ذلك بأن الاندماج انما هو اتجاه تدعو اليه البداهة : بلدان عربيان اتحدا فى كل شيء اتحدت أهدافهما ومشاربهما وتجانست مشاكلهما حالت الأحداث ردحا دون جمع شملهما فلما أزيح الكابوس لم يعد بد من التقائهما فى صعيد واحد فمن خطل الرأى أن يعلق الاتحاد على فائدة تجنى فالقومية العربية كتلة متكتلة اذا نقصها التراص فى ناحية تداعت لها بقية النواحى وتسابقت الى سد الثغرة فى لهف واندفاع توحى بهما طبيعة الأشياء .

على أن الوحدة كانت حدث الأحداث فى الشرق العربى . لقد كان مثل الوحدة كمثل مارد انطلق وكان لانطلاق المارد صدى تناقلته الاذاعات بأكثر

من سبعين لغة فى لهجة كشفت عما لهذا الحدث الجليـــل من آثار دولية مترامية .

وتنقسم الاصداء التى أطلقتها الوحدة فى الأوساط العالمية الى اقسام ثلاثة فاما فى الأوساط العربية فقد تمثل فيها الصدى غبطة ملأت النفوس واستبشارا لا يستغرب من قوم آمنوا بما كان لهم من شأو وشأن وذكروا أن الوحدة انما هى خطوة فى سبيل عودة ذلك الشأن الى ذويه . وأما الأوساط الأعجمية فقد أجمعت على اكبار تلك الوثبة . قال راديو مدريد ان الوحدة السورية المصرية تتضاءل بجانبها الاتفاقات التى عقدت فى أنقرة وأن الوحدة كانت أهم حدث فى الشرق الأوسط منذ العدوان الثلاثى على مصر وقالت جريدة هيرالد تريبون الأمريكية ان الوحدة بين مصر وسورية كانت باكورة الجهود نحو الوحدة العربية الشاملة وهى أول اندماج توج بالنجاح منذ تخلصت البلاد من السيادة التركية وقالت اذاعة اليابان ان اندماج مصر وسورية يعد من أهم التطورات أثرا فى الشرقين الأوسط والأدنى . وأما القسم الثالث فهم الاعجام الذين أضافوا الى اكبارهم الخطوة الموفقة انهم ارتقبوا لها مزيدا من النجاح فقد قال المذيع الأمريكى فى عرض نقله لما جاء فى جريدة التريبون التى سبقت فنقلت بعض ما أوردته من التعليق على الوحدة ان الدلائل تشير الى أنهـا بدء تحقيق الوحدة العربية التى تتطلع اليها كل الشعوب العربية فى الشرق الأوسط وأعلن المذيع الانجليزى نقلا عن جريدة الابزرفر البريطانية انه ان استطاعت الدولة الجديدة أن تعزز وحدتها فانه مما لا شك فيه أنها ستجذب اليها معظم الدول العربية الأخرى .

نعم لقد كانت الفكرة العربية دائما نارا تتأجج قد يحجب الرماد لظاها ولا يمنع اندلاعها اذا قامت الساعة وهذه حقيقة أبرزها فى مقال دامغ عالم لبنانى شاب اسمه شارل عيساوى تخرج من جامعة أكسفورد وبدأ حياته موظفا بوزارة المالية المصرية وانتهى به المطاف بعد فترة أمضاها فى جامعة

الأمم الى جامعة كولمبيا حيث يشغل الآن كرسيا . هو مقال بعث به من أمريكا ونشرته له مجلة المسائل الدولية التى تصـــدر فى لندن بعدد يناير من سنة ١٩٥٥ أشار الكاتب فى مقاله الى أن اللغة العربية وهى اللغة التى نقلت الى الغرب مدنيةالاغريق والفرس وعلومهم قوة تجمع الشمل وتكفل بين الناطقين بها ألفة وارتباطا لم يفصمهما إلا عوامل بعضها جغرافى وبعضها تاريخى وبعضها اجتماعى وبعضها سياسى .

فاما العوامل الجغرافية فهى بعد الشقة بين مختلف شعوب العروبة بل بين مختلف نواحى الشعب الواحد فنظرة الى خريطة الرقعة الممتدة بين المحيط الأطلسى والخليج الفارسى تريك ما بين الطرفين من فيافوقفار لايقل طولها عن سبعة آلاف كيلو متر لا تخضع فى بعدها لغير الطائرات الحديثة أما الانعام وهى كل ما كان يملكه أهل العروبة من وسائل المواصـــلات فلم تكن من الوسائل التى تمكنهم من وصل أطراف مناطقهم بعضها ببعض لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية الاقتصادية . وقد شبه الأستاذ عيساوى أقطـار العروبة وقد فصلتها عن بعضها البعض قفار وصحارى بجزر فى البحر فصل بينها الماء ولم تكن لها سفن تصل بين أجزائها أضف الى ذلك أن المواصلات الحديدية والطرق يوم أنشئت كان انشاؤها على يد أجانب من المستعمرين كانت وجهتهم استغلال موارد تلك البلاد بما يتفق مع تجارة المســـتعمر وصناعاته وضاعف من أثر المسافات أن المحصولات تحبس عن الأسواق فكان زارعوها يستعملونها فى أمكنة انتاجها فانتفى التعامل فكان ذلكمدعاةلفقرهم وكان أيضا مدعاة لتشتتهم . أضف الى ذلك أن الاعتماد على الأمطار حال دون الاستقرار .

ولهذه الأسباب مجتمعة برزت الفواصـــل بين أهل الحضر وأهل الريف وبرزت الفواصل بين المستقرين وبين الرحل وبرزت الفواصل بين الجماعات المتناثرة بحكم بعد الشقة وتناثر المناطق المسكونة أو المزروعة فلما تحسنت

المواصلات بعد أن وضعت الحرب العظمى الأولى أوزارها واشرأبت الأعناق الى جمع الشمل ولم الشتات واستبشر قوم العروبة بعهد جديد يطويهم تحت صعيد واحد تدخل المستعمرون فأنشبوا أظفارهم فى جسدها فقسموها دويلات ومستعمرات اقتطع الانكليز والفرنسيون والأسبان والطليان ما حلا لهم أن يقتطعوا لأنفسهم من القارة الافريقية العربية كما اقتطع الانكليز والفرنسيون مناطق من آسيا الغربية وأخضعوها لسلطانهم وأجروا فيها تقدهم فتمت لهم به فصل اقتصاديات البلاد العربية عن بعضها البعض وظل هذا الفصل قائما حتى بعد أن نعمت بعض البلاد العربية باستقلالها .

واستطرد الأستاذ عيساوى يقول ما مؤداه أن العروبة آيلة الى تجمع وتراص من جديد وساق على هذه النبوءة أدلة متعددة منها وحدة اللغة والعادات فأما أثر اللغة بحسبانه عاملا للوحدة دافعا اليها فانه لم يزدد بانتشار العرفان ومحو الأمية الا قوة وصفاء . وانتشار الكتب والجرائد العربية من شأنه أن يزيد الألفة بين الناطقين بها ثم ان سهولة المواصلات تزيد فى أحكام الروابط وتعجل بها وسيكون للسينما والراديو شأن فى ذلك كله . نعم لقد كان من أثر انتشار العلوم فى بعض البقاع العربية بخطى أوسع من انتشارها فى بعضها الآخر أثر انفصالى نوعا فمصر ولبنان مثلا وقد حبتهما الظروف بقدر من معالم المدنية الحديثة أوفر مما قدر لغيرهما من الأقطار العربية خالجهما فى فترة من الفترات شعور بأنهما بمعزل عن بنى عمومتهما لكن الحال تبدل مذ كشف عن البترول الذى سيمكن دولتى السعودية والعراق من السير قدما نحو بلوغ مراتب البلاد المتقدمة . قال ولا نسقط من حسابنا أنه كلما ضربت البلاد العربية بسهم فى سبيل الرقى المادى عرفت قدرة مواردها المتنوعة ومزايا التكامل الذى يؤتيه انضمامها لبعضها البعض على صورة من صور الانضمام مثال ذلك أن العروبة فى طرفها الشرقى ظفرت بالوقود ورؤوس الأموال فى حين أن سورية والعراق والسودان نعمت باتساع الرقعة الزراعية

ومصر زخرت بالكفايات من الزراع والصناع ولبنان غنية بمن حذقوا الأعمال فى الميدان الحر .

وقال الأستاذ فؤاد الشائب مدير عام الدعاية والأنباء فى سورية فى حديث له مع مجلة الاذاعة المصرية « أن سورية اختارت الوحدة مع مصر لأنها فى جميع مراحل جهادها للتحرر من الاحتلال والاغتصاب والانتداب الأجنبى قرنت قضيتها الوطنية بقضية تحرير العرب جميعهم وكانت أبدا تجاهد فى سبيل قضية قومية عامة على اعتبار أن جبهة الاستعمار الموحدة ضد العروبة يجب أن تقابلها جبهة قومية واحدة ضد الاستعمار . فالشـــعور بضرورة الوحدة العربية شعور وجدانى متأصل فى أعماق الانسان السورى .

والسوريون طلاب وحدة عربية منذ أوائل هذا القــرن وســياسيوهم ومناضلوهم منذ عام ١٩٠٨ حتى اليوم رواد حركة قومية جامعة لقــوا فى سبيلها الأذى والاضطهاد والتعذيب والتنكيل . وقد عكس الأدب السورى والصحافة السورية هذه الوجدانية القومية العريقة فظهر ذلك واضحا على صفحات الصحف وفى بطون الكتب والدواوين عبر أجيال وأجيال تثقفت بالثقافة القومية الحرة الينابيع .

وكان من الطبيعى وقد نهضت مصر العزيزة بثورتها الى مقــدمة الركب العربى الصاعد أن تلتقى بسورية على صعيد واحد من الشعور المشـــترك ونعتقد أنه لقاء عفوى كلقاء الصباح والشمس مع أذان الفجر .

ان مصر قوة للعرب لأنها مصدر عظيم من مصادر الثروة الروحية والمــادية وهنا أردد قولى من خطاب ألقيته فى افتتاح مؤتمر أدباء العرب بالقاهرة أن الرئيس جمال عبدالناصر قد فجر الذرة فى الطاقة العربية ودفع بقضية العرب مائة عام الى الأمام .

ثم ان سورية تختار الوحدة مع مصر يقينا منها أن استقلال كل جزء من الأجزاء العربية منفودا سيبقى عرضة للاخطار والمكائد ما لم تتوطد دعائمه

على أساس قومى لا تستطيع حملات الاستعمار أن تزعزعه فالوحدة هى درع الاستقلال ولا يمكن أن تنفذ حريتنا من مطامع الطامعـين الا برص الصف العربى صفا واحدا .

ثم ان سورية العربية تشعر بأن للعرب رسالة انسانية تؤديها فى هذا العالم ولابد أن يكون العرب قبضة واحدة تحمل هذا المشعل .

وأخيرا فان الأحزاب السورية كلها نادت بالوحدة مع مصر وتسابقت الى نقل هذا الشعور من نطاق الاتحاد الى نطاق الوحدة » .

**٣٧ ـ مجالات الوحدة من الناحية الاقتصادية**

أما من الناحية الاقتصادية فانى أمهد لشرح الفوائد المترتبة على توحيد الاقليمين بذكر نظرية التخصص وهى النظرية التى تقول انه اذا صدر بلد الى البلاد الأخرى سلعا هو بحكم ظروفه مجتمعة أقدر على انتاجها من البلاد التى تصدر اليها تلك السلع واستورد كل بلد من سلع البلاد الأخرى ماكانت تلك البلاد أقدر على انتاجها من البلد المستورد ظفر كل فريق بمزايا تقسيم العمل . وأقف هنا هنيهة لأنبه القـارىء الى أن ترديد تلك النظرية ولو جاء مجردا يثير جدلا عنيفا واعتراضا من جانب من يزعمون أنها تستند الى وهم ويحسبون انها تنافى التصنيع وممن اتجهوا بكليتهم الى ارساء اقتصادياتهم على دعامة من الحماية العنيفة . أنبه الى هذا لكنى أتحاشى المساجلةلأن المقام لا يصلح لها أولا ولأن الحاجة لا تدعو اليها ثانيا . ذلك بأن نظرية التخصص التى بنى عليها بعض الاقتصاديين نظرية التجارة الدولية أى تبادل السلع عبر الحدود الجمركية ليست وقفا على ذلك اللون من التجارة بل تشمل التعامل بمختلف أنواعه فالتعامل فى داخلية البلد الواحد يخضع للتخصص بالقـدر الذى تخضع له التجارة الدولية وما من مبادلة وان لم تتعد فردين الا انطوت على تخصص من الجانبين ولكن الخلاف على خضوع المعـاملات لنظـرية

التخصص مقصور على المعاملات الدولية أما المبادلات الداخلية فقد ظلت بمنجاة من طعن المعارضين فاذا اقترحت عليهم فى غيبة الاندماج ازالة الحواجز الجمركية بين مصر والشام مثلا نادوا بالويل والثبور . وان أنت أزلت تلك الحواجز أو مهدت لازالتها بحكم الوحدة هللوا واستبشروا أسا وقد اجتمعنا على كلمة سواء أن نؤمن بوحدة من آياتها زوال الحواجز طرا فلم تعد بى حاجة الى مقارعة حجة انتفت صلاحية المكان لها .

تناولت طائفة من جرائدنا هذه الناحية فأرجعتها الى ما أسمته مبدأ التكامل تريد بذلك أن كلا من الاقليمين يكمل ما بزميله من نقص فى منتجاته فسورية تنتج الحنطة بمقادير تفيض عن حاجتها ومصر لا تنتجها بالقدر الكافى فاذا تلقت مصر حنطة من الشق السورى سدت نقصا بها وقابلته بسد نقص فى الاقليم السورى والأصل أن ربوع العالم كلها مكملة لبعضها البعض اذا شح عامل من عوامل الانتاج فى احداها تلمسه فى الربوع الأخرى وقد يكون هذا النقص فى المال وقد يكون فى المواد وقد يكون فى اليد العاملة لكن التكملة على الوجه المرغوب لا تتحقق الا فى عالم طليق مبرء من القيود فلو كان العالم كذلك لكان التكامل بين ربوعه مكفولا من تلقاء نفسه أما والعالم بعيد البعد كله عن الطلاقة فان التكامل لا يتحقق بين قطرين فى أيامنا الا بمثل الوحدة التى دمجت القطرين فأعادت اليهما ما يتلمسه الناس من منافع التكامل والتخصص .

لكن جميع الذين أرجعوا منافع الوحدة الى التخصص أو التكامل كانوا يضمرون للتخصص مدلولا يؤدى معناه الكامل فى ظل وحدة استكملت فيها خطوات التنسيق التى تطيح بالفوارق والحواجز القائمة بين الاقليمين فكتاباتهم عن التخصص تتخذ من كل اقليم من الاقليمين وحدة مستقلة وتنظر الى كل منها نظرة من لا يرى فيه الا منطقة قائمة بذاتها لها فى حدودها السياسية السابقة على الاندماج من الأوضاع الاقتصادية ما ليس للاقليم الآخر فى جملته

وبحدوده السياسية السابقة على الاندماج أيضا فيقولون سورية فيها فائض من الحنطة وليس بمصر قمح يكفيها ثم يقولون ان قطن سورية قصير التيلة يمكن صناع النسيج فى مصر من أن يبدلوا بقطن مصر الغالى قطنا أرخص منه الى آخر ما جاء على لسان الكتاب من أقوال تدل على أنهم أشربوا معنى التخصص بمدلوله الدولى الذى لا يؤمن بقيام التخصص الا فيما تحصل فيه المبادلة عبر حدود جمركية سياسية وزينت لهم ظروف الأقليمين فى فترة الانتقال ان المدلول الذى أضمروه صحيح ذلك لأن التنسيق بين اقتصاديات الاقليمين لا يزال رهنا باجراءات لا تتم قبل فترة من الزمن ولأنه الى أن تتم تلك الاجراءات فسيبقى الاقليمان فى حكم البلدين اللذين يقفان من مبدأ التخصص ما يقفه من ذلك المبدأ بلدان لا وحدة بينهما فاذا ضرب الكتاب الأمثال عن التخصص وانطباقه على الاقليمين صدقت أمثالهم على الاقليمين ما ظلا على حالهما من استقلال اقتصاد كل منهما عن اقتصاد أخيه أما بعد أن ينساب كل منهما فى الآخر فسيكون للتخصص معنى أوسع مما ضربت فى شأنه الأمثال . وكان ينبغى فى تبيان منافع التخصص ان نختار أمثلة مما ستؤول اليه الأوضاع بعد الاندماج الكامل .

ثم ان حاجة مصر الى القمح ونظرتها الى ما ترجوه من ابدال قطنها قطنا من سورية هما غرضان فى متناول مصر فى غيبة الوحدة بنفس اليسر الذى تظفر فيه بهما عن طريق الوحدة .

ولست أحسب أن الوحدة تزيد قدرا بأن يقال أنها سبيلنا الى الحصول على ما كنا مستطيعى الظفر به لو لم تجىء .

والحقيقة أن التخصص مستطاع فى غيبة الحدود الجمركية على صورة أروع من التى يستطاع بها فى قيام تلك الحدود والتخصص يقوم بين فردين وبين هيئتين وبين فريقين وهو يقوم بفضل تبادل الخدمات وبفضل تبادل الآدميين بقدر ما يقوم على تبادل السلع فيكفى أن تزيد رقعة البلد وأن تزول

باتساعها الحواجز ليتضاعف التكامل أو التخصص فى جميع الميادين فالذى ستحققه الوحدة فى الناحية الاقتصادية يجمعه قولك انها ستمكن من توجيه عناصر الانتاج الى حيث تدعو الحاجة الى توجيهها فى رقعة يكفل اتساعها تعاونا أكبر من ذى قبل ولا أعنى بالتوجيه النوع المدبر المتعمد منه وهو الذى يجىء فى أذيال التخطيط بل أعنى به النوع التلقائى الذى يستجيب لداعى الاقتصاد الحر فى القطاع الخاص .

وقد سئل وزير الاقتصاد والتجارة فى الاقليم المصرى عن مزايا الوحدة الاقتصادية فقال انها كثيرة منها اتساع السوق لأن السوقين المصرية والسورية ستكونان سوقا واحدة وهذا من شأنه أن يزيد النشاط الصناعى ويفسر ذلك أن ضيق السوق المحلية فى أى بلد يأخذ بأسباب التصنيع يحد من نشاطه الصناعى لأن السوق اذا صغرت ضاقت دون استيعاب مصنوعات البلد فى حين انها اذا اتسعت مكنت للتصنيع لأنها اذ ذاك تستوعب مصنوعاته فالسوقان المصرية والسورية اذا ما انضمتا الى بعضهما البعض فكونتا سوقا واحدة كانتا خليقتين بعد الضم أن تستوعبا مجتمعتين مندمجتين ما لا تستوعبه سوق كل من الاقليمين على انفراد . على أن هذه أمنية يحدها شرطان أولهما ازالة الحواجز الجمركية بين الاقليمين وهو رهن بمضى فترة الانتقال وثانيهما ألا يقابل سعة السوق زيادة فى المعروض نتيجة لوجود صناعات متشابهة اذ بديهى أن السوق المصرية منضمة الى السوق السورية بالرغم من صيرورتهما سوقا واحدة اوسع من اى منهما على انفراد لن يستوعب من مجموع ما ينتجه الاقليمان من سلعة بعينها ينتجها الاقليمان الا بالقدر الذى كان ينتجه الاقليمان منفردين من قبل .

زاد بعض الاقتصاديين على ذلك ميزتين احداهما التكتل فى النطاق الاقتصادى الدولى عانيا بذلك أن شروط المبادلة بين الدولة وبين العالم الخارجى تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت الدولة اقتصاديا

وزادت أهميتها وأن الدولة الجديدة التى هى بحكم الوحدة أقوى وأمتن من أى من الدولتين قبل اندماجهما ستتمتع بسبب ما أضفته عليها الوحدة من قوة وأهمية بشروط للمبادلة أصلح لها من ذى قبل .

والثانية أن الوحدة ستحصن اقتصاد الاقليمين الموحدين ضد طائفة من الانعكاسات الضارة وخص من الانعكاسات التى يخشاها ما سوف يترتب على السوق الأوروبية المشتركة وهى السوق الذى اتفق بين فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبرج على ان تكون نواة لوحـدة اقتصادية لتلك البلاد تنتهى الى الغاء الرسوم الجمركية بينها والى تحقيق حرية كاملة للمبادلات فيما بينهما والى تحقيق حرية كاملة فى انتقال رؤوس الأموال . قال الدكتور لبيب شقير الذى أنقل عنه هذه النقطة ان الاتفاقية بين تلك البلاد ألزمت الموقعين عليها أن يزيدوا استيرادهم مما تنتجه بلادهم من طوائف من سلع يزيد سعرها على السعر العالمى وان هذه السوق ستؤدى عند قيامها الى تعريض اقتصاديات الدولة العربية وخاصة اقتصاديات الاقليم السورى الى خطر كبير يدرؤه بعض الشىء قوة استيعاب سـوق الاقليم المصرى لمنتجات الاقليم السورى وخاصة القطن والقمح .

وقد عرض بعض الاقتصاديين لطائفة من المسائل المتفرعة على المسـألة الأصلية فقالوا ان التنمية الاقتصادية فى أيامنا قد أصبحت رهنا بالتخطيط . ولهذا فان سلطات التخطيط قادرة على اجراء التنمية وفق مبدأ التخصص عن طريق الحصول على أوفر قدر ممكن من الانتاج فى الاقليمين وتصنيع الاقليمين على أساس تخصص موزع بينهما .

ويبدو لى أن هذا رأى تضمنه القول بأن زيادة الرقعة يتيح للبـلاد قدرا أكبر من التعاون المنتج لأن التنمية الاقتصادية فى أية بقعة من البقاع انمـا تستهدف استدرار أكبر غلة فى الظروف التى تعمل فيها ومن تلك الظروف حدود الاقليم الذى تجرى فيه التنمية فان تقلص الاقليم انكمشت تبعا لذلك

آثار التنمية وان اتسعت ربوعه ترامت جهود التنمية وآثارها تبعا لاتساع الاقليم فالتنمية تحدها فيما تحدها مساحة الاقليم ويتيح الاقليم المتسع لطالب التنمية مالا يتيحه له الاقليم الضيق وبديهى أن تتم التنمية فى الدولة المتحدة على صورة غير الصورة التى تتم بها فى الاقليمين منفردين ومبدأ التخصص فى الانتاج اذا طبق على رقعة تشمل الاقليمين فى كنف وحدة يتخذ بزة غير التى يتخذها ان هو طبق على رقعة لا تشمل الا أحد الاقليمين دون الآخر .

ومن الملاحظ فى تاريخ الأمم أنه كلما أسفرت حرب أو أسفر انقلاب عن تقسيم اقليم متسع الى دويلات صغيرة حلت بالعالم أزمات اقتصادية بسبب تقلص عناصر التعاون بين الشعوب أو بسبب مايستتبعه التقسيم من قطع أوصال التخصص . حصل بعد الحرب العالمية الأولى أن روسيا عزلت عن بقية العالم فانقطع تيار التبادل التجارى بينها وبين بقية البلاد ثم قسمت الامبراطورية النمساوية الى دويلات ببنها ألوان من النزاع العنصرى أدى الى انطواء كل منها على نفسها داخل حدود جمركية سخيفة قطعت بها أواصر التبادل بينها وبين جيرانها وانكمشت (فينا) العملاقة حتى أصبحت فى حكم القرية التى لا منفذ لها ، وانفصلت اللورين عن بقية المانيا، وانتزعت بولندا ودول البلطيق من روسيا كما انتزعت سيليزيا من ألمانيا وحيل بين المجر وبين البلاد التى كانت تستورد القمح من المجر وكانت هذه العوامل كلها وهى تتلخص فى شل المجهود التعاونى أو شل مبدأ التخصص، من العوامل التى أحدثت كارثة سنة ١٩٢٩ الكبرى وهى الأزمة التى حلت بالعالم فنالت منه ما لم تنل منه من قبل ولا من بعد .

وان تدبرت روسيا والولايات المتحدة لوجدت ان من اسباب عظمتهما الاقتصادية اتساع رقعتيهما ولعل الولايات المتحدة هى البلد الذى انفرد فيما مضى دون بلاد العالم بالظاهرة التى تتحصل فى أن تجارتها الخارجية

لا تمثل شطرا متواضعا من اقتصادياته وما ذلك الا لأن اتساع رقعتها مكنها من تطبيق التخصص داخل حدودها المترامية على صـــورة لا يستطيعها بلد آخر وقد لحقت بها فى هذه الظاهرة روسيا اذ أصبحت تستطيع هى أيضـــا تطبيق التخصص على نطاق واسع بفضل ترامى أطرافها واتساع رقعتها .

### ٣٨ ـ السياحة

ولعل السياحة فى سورية هى المضمار الذى خفى عن الناس ما تكفله له الوحدة من انتعاش شامل . فالاقاليم السياحية التى لا يؤمها الســـائح الا للمتعة والترفيه كسويسرا مثلا هى أقاليم يتعين على أهليها ان أرادوا اجتذاب السائحين اليها أن يلاحقوهم بأساليب الدعاية فى غير هوادة لأن السائح الذى ينشد الترفيه ان اقتنع يوما بأن بلدا يفضل آخر فى نواحى الترفيه فانه شاد رحاله الى حيث وسائل الترفيه موفورة وللدعاية أثر كبير فى توجيه السائح نحو هذا البلد أو ذاك وفى ترغيبه فى بلد بعينه وحمله على ايثاره على بلد آخر . هذا ما كان غرض السائح مقصورا على أن يرفه عن نفسه وما لم يحتو البلد السياحى من المرغبات الا وسائل الترفيه . أما شرقنا العربى فله غير هذا الشأن ذلك بأن الترفيه فى ربوعنا له طلاوة ليست لمواطن الترفيـــه فى الغرب وبأنه جمع الى وسائل الترفيه مرغبات أضفاها عليه التاريخ بآثاره الخالدة فمن ناحية الترفيه يصادف السائح فى ربوعنا معالم لم يرها وحضارة لم يألفها أما من ناحية الآثار فالدولة العربية عامرة بها فى الاقليمين فبينما الاقليم المصرى زاخر بأمجاد الفراعنة اذ بالاقليم السورى قد احتوى كنوزا من آثار الرومان والمسيحية الأولى وهى آثار محببة الى نفوس السائحين وأصبح اجتذابهم اليها مكفولا أبد الآبدين .

وان قيل وما فضل الوحدة فيما كفلته الأوضاع فى غيبتها فالجواب أن تيار السياحة نحو سورية كان يحدوه بعد الشقةفكانالسائحاذا وصل الى

مصر كثيرا ما يكتفى بمعالمها دون بقية معالم الشرق العربى . أما الآن وقد اندمج القطران وتحسنت المواصلات ونسقت ثم جعلت نفقاتها فى متناول الجميع فمن غير المحتمل ان جاء سائح أن يكتفى بما كان يكتفى به قبل الآن بل الغالب الأغلب أنه يعرج على الاقليم الشمالى لأن الاقليمين حتى من الوجهة السياحية أصبحا كلا لا يقبل التجزئة .

**٣٩ ــ تجانس المشكلات فى الاقليمين والخاتمة**

ومن غريب ما يلاحظ فى شأن الوحدة أن الاقليمين قد تجانست مشاكلهما فى الماضى والحاضر حتى فى التفصيل بل وفى تفصيل التفصيل . فقد صارع كل منهما استعمارا ثم صرعه وكلاهما اقليم زراعى متحفز للتصنيع ويواجه الاقليم السورى الآن من المعضلات ما مر به الاقليم المصرى فى وقت من تاريخه الحديث . من ذلك مسائل الرى والتسليف الزراعى ومكافحة الربا واستدانة القرويين وانتشار التعاون والاستقرار المصرفى والائتمان بأنواعه وتدعيم وسائل النقل حتى الأنهار فيها تشابه من حيث اشتراك كل من الاقليمين مع جيران له فى الأنهار التى يعتمد عليها فنهر النيل فى مصر ينحدر من الجنوب حيث السودان ونهر الفرات تشترك فيه كل من سورية وتركيا والعراق فان أضفت الى هذا التجانس المتشعب ما هو معروف من التجانس فى اللغة والعادات والمشارب والغايات لم يسعك الا أن تستبشر لوحدة نسجها التاريخ من طبيعة الأشياء هى وحدة ان حققت اليوم فضلا فستحقق فى الغد القريب أفضالا ، وان حققت غرضا فهى بسبيل تحقيق اغراض وسعت الشرق العربى كله بل قل انها وثبة سوف تذهب بالأوتاد .

# الإقليم

**مساحته وطبيعته**

تبلغ مساحة سورية ١٨١٫٣٣٧ كيلو مترا مربعا أو ما يعادل ثلاثة أرباع مساحة المملكة المتحدة . ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة دون ثلث المساحة العامة للبلاد ومع ذلك فان متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة يرجح نصيب مثله في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط . اذ أن نصيب الفرد في سورية هكتار(١) من الأراضي المنزرعة، أي ما يزيد بحوالي عشرة في المائة عما عليه الحال في تركيا وايران وما يوازي الضعف بالنسبة لليونان والعراق، وأكثر من ثمانية أو تسعة أضعاف ما عليه الحال في مصر .

ولا تزال هناك أراض واسعة كثيرة يمكن استغلالها في سورية بيد أن قلة المياه تحد من استغلالها . وسلاسل الجبال التي تحدها من الشمال والغرب تحول دون وصول الرياح الممطرة اليها . فسورية باستثناء المنطقة الساحلية من اقليم اللاذقية محرومة من رياح البحر المتوسط المحملة بالأمطار وذلك بسبب وجود جبل النصيرية «جبال العلويين» في اللاذقية ، والى الجنوب بعد ثغرة طرابلس — حمص تعترض هذه الرياح سلسلتا جبال لبنان الشرقية والغربية اللتان تتفرع منهما سلسلة جبال حرمون . وهكذا يتبين أن المنطقة التي يمكن أن تقوم فيها الزراعة على مياه الأمطار تكاد تنحصر في الحزام الضيق الذي يمتد على شكل الهلال من حوران في الجنوب الى شمالي حلب ثم تنعرج شرقا على امتداد الحدود التركية . ومن حسن حظ سورية أن النقص في سقوط الأمطار تعوض عنه المياه التي تنحدر من الجبال الى الأنهار التي تجري

---

(١) الهكتار : عشرة آلاف متر ، الدونم : الف متر مربع ، والفدان : ٤٢٠٠ متر مربع .

فى ربوعها وأهمها نهر الفرات الذى ينبع فى تركيا ثم ينساب فى اتجاه جنوبى شرقى عبر سورية متخذا طريقه الى العراق . والفرات بالاشتراك مع أهم روافده نهر الخابور ـــ الذى ينبع أيضا فى تركيا ـــ يمدان سورية بحوالى ٩٠ فى المائة من مجموع المتدفق من مياه الأنهار السورية سنويا . أما أكبر أنهار الغرب فهو نهر العاصى الذى تغذيه بالمياه مجموعة الينابيع الموجودة فى سلسلة جبال لبنان والجبال المواجهة لها ثم ينساب شمالا خــلال منطقة المستنقعات المعروفة باسم الغاب الى تركيا . وفى الجنوب يجرى نهر بردى الذى ينبع من جبال لبنان الشرقية . وهــو يحيى بمائه واحة الغوطة الخصــبة التى تحيط بدمشق . وفى أقصى الجنوب يجرى نهر اليرموك على طول الحدود الأردنية حتى يصب فى نهر الأردن . وعلى الرغم من أن جريان هذه الأنهار موسمى الى حد بعيد فان مستقبل تنمية الزراعة فى سورية يعتمد على استغلال مياه هذه الأنهار والانتفاع بها بطريقة مجدية .

وتقع الى أقصى الجنوب المنطقتان المتجاورتان حوران وجبل الدروز . وسهول حوران الخصيبة ـــ وهى منطقة أخذت خصوبتها فى التناقص ـــ عرفت منذ زمن بعيد بأنها شونة للغلال . والمحصول الرئيسى هناك هو القمح بيد أن الشعير والذرة الصيفية البيضاء والذرة الشامية والبقول من محصولاتها الهامة أيضا . والى الشرق يقوم جبل الدروز على هيئة قبة من البازلت حيث يعيش الدروز ـــ ذلك الشعب الأبى الذى يستخلص أفراده الحياة من أركان التربة الخصبة فى جبالهم . وهنا تظهر كثافة السكان بشكل بارز . وتنتشر الملكيات الزراعية الصغيرة فى كل من حوران وجبــل الدروز ذلك لأن الرى هناك يســتخدم فى نطاق ضيق كما أن سقوط الأمطار على مدار الســنة يقل فى المتوسط عن ١٢ بوصــة ولا يكاد يفى بالزراعة البعليــة . وكثيرا ما تؤدى التقلبات الحادة فى سقوط الأمطار الى تعريض الزراعة للخطر . ومن المشاكل الرئيسية التى تواجه هذه المنطقة ضآلة موارد المياه الجوفية لسد حاجة الشرب.

وتقع فى الشمال الغربى من حوران هضبة الجولان العالية المتدرجة التى تمتد الى سلسلة جبال حرمون . ولا تصلح هذه المنطقة الصخرية الا للمراعى ولبساتين الفواكه فى حدود معينة . والى الشمال يمتد حزام ضيق من الأرض الزراعية يؤدى الى دمشق حيث تسود أحوال وظروف شبهصحراوية وحيث لا تكفى المياه عموما الا للزراعة البعلية . ولكن دمشق بفضل مياه بردى تقوم فيها واحة خصبة تعرف باسم الغوطة وهىمنطقة تكثر فيها بساتينالفاكهة والكروم والزيتون والجوز . ومن المحصولات الهامة كذلك الخضر والقنب وبنجر السكر — الذى أدخلت زراعته أخيرا — كما تنتشر هناك صناعة الألبان على نطاق واسع . ودمشق — التى ترتبط بميناء بيروت اللبنانى القريب بوساطة طريق معبد وبخط حديدى ضيق — هى احدى نقطتين هامتين تتركز فيهما الصناعة فى سورية . أما النقطة الثانية فهى حلب . والى جانب صناعة النسيج التى هى الصناعة الرئيسية فى العاصمة السورية تقوم مصانع انتاج الأسمنت والزجاج والزيوت النباتية والصابون والجلودوالأحذية والأغذية المحفوظة .

وفى الشمال الشرقى من دمشق حتى سهول حمص يلاحظ أن الأراضىقاحلة جرداء فى أغلب أجزائها وتقوم فيها بعض الواحات . أما فى المنطقة الواقعة بين حمص وحلب فيمتد سهل واسع يعد هو والجزيرة أعظم المناطق الزراعية فى سورية على الاطلاق . فمياه الأمطار فيه كافية الى حد كبير اذ يتراوح معدلها السنوى بين ٦٠٠ ملليمتر ( ٢٣ر٦ بوصة ) فى حمص وبين ما ينقص قليلا عن ٤٠٠ ملليمتر ( ١٥ر٧ بوصة ) فى كل من حماه وحلب . وتضم هذه المنطقة أكبر مشروع كامل للرى أقامته الحكومة ويشمل شبكة رى حمص التى تستخلص مياهها من بحيرة حمص كما تروى مساحات واسعة بمياه الآبار وبوساطة طلمبات الأنهار وبالسواقى . والى الشمال الغربى من حماة تقع منطقة المستنقعات الكبيرة المعروفة باسم الغاب التى تصب فيها مياه نهر العاصى

وقد أخذت الحكومة فى استصلاحها منذ عهد قريب .

وقد أصبحت المنطقة التى تضم حمص وحماه وحلب مركزا لزراعة القطن وبنجر السكر وهى تنتج ما يقرب من ثلث محصول البلاد من القمح وحوالى نصف محصولها من الشعير . ويوجد فى غربى حلب البساتين والكروم الشاسعة التى تنتج الزيتون والفاكهة والجوز . والملكيات الزراعية فى هذه المنطقة كبيرة بصفة عامة وتقوم الفلاحة فيها على أساس المزارعة . وقد أحرز استخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة فى المنطقة المحيطة بحلب بعض التقدم وقد ازدهرت فى حلب ـ التى تعتبر سوق الغلال الرئيسى ومركزا تجاريا هاما فى سورية ـ صناعات أهمها حلج القطن ونسجه واستخراج الزيوت النباتية وصناعة الصابون والأسمنت . أما حمص فقد أحرزت من ناحيتها بعض الأهمية الاقتصادية اذ أقيم فيها مصنع جديد للسكر ومصنع حديث لصباغة المنسوجات وعدد من المطاحن فضلا عن عدد كبير من مصانع النسيج الصغيرة.

والى الغرب من حمص وحماه تقع محافظة اللاذقية فى مواجهة البحر الأبيض المتوسط. وهى تحظى بأوفر نصيب من مياه الأمطار، اذ يصل مقدار مايسقط منها الى ١٠٠٠ ملليمتر فى السنة . أما سهلها فتنبت فيه زراعات متنوعة كالدخان والقطن والبقول والبطيخ والزيتون وبعض الموالح وكذلك الحبوب الشتوية . واللاذقية هى المدينة الرئيسية فى هذه المحافظة وهى ثغر يتسع بصورة سريعة ويستخدم كمنفذ لتصريف الانتاج الزراعى الكبير فى مناطق سورية الشمالية . وسهول اللاذقية الساحلية وجبالها هى أكثر المناطق ازدحاما بالسكان .

ويقع الى الشرق من حلب اقليمان زراعيان ينفرد كل منهما بميزات خاصة وأحدهما عبارة عن حزام زراعى تغذيه مياه الأمطار ويمتد على طول الحدود التركية ويشمل أساسا محافظة الجزيرة . أما الاقليم الآخر فهو وادى الفرات . وينساب نهر الفرات فى اتجاه الجنوب الشرقى خلال منطقة كانت جرداء

فأصبحت بفضل مئات الطلمبات التى ترفع اليها مياه الفرات صالحة لزراعة الحبوب شتاء والقطن وبعض المحصولات الأخرى صيفا . وتقوم الزراعة فى هذه المنطقة على أســاس المزارعة . ودير الزور أكبر مدينة فى وادى الفرات وقد أصبحت منطقة الجزيرة التى تقع فى الشمال الشرقى من سورية المستودع الرئيسى للغلال فى الوقت الحاضر ، وقد كانت فى وقت من الأوقات موطنــا للبدو الرحل الغزاة بيد أن الأمن قد استتب فى تلك المنطقة وأخذ الناس فى استثمارها زراعيا فى الأعوام العشرين الماضية . وقد بدأت الزراعة فيها ابان الحرب العالمية الثانية وأخــذت تتسع بخطى سريعة حتى أصبحت الجزيرة تنتج الآن ما يقرب من نصف محصول البلاد من القمح فضلا عن كميات موفورة من الشعير . وتسود هناك الزراعة البعلية فى المساحات الممتدة من الحسكة عاصمة المحافظة ــ حيث الأمطار تكاد تكفى حاجة الزراعة ــ الى الشمال حتى الحدود التركية حيث الأمطار غزيرة وحيث يقوم مركز الأقليم التجارى فى القامشلى الآهلة بالسكان . ومع هذا فهناك بعض الزراعات التى تعتمد على الرى فى وديان نهرى الخابور وجغجغ . والمحصولان الرئيسيان هما القطن والرز . وفى هذا الاقليم الذى يقل فيه عدد السكان تقوم الزراعة البعلية فى ملكيات كبيرة ــ تصل مساحتها فى بعض الحــالات الى أكثر من ١٠٠ ألف هكتار ــ وتستخدم فيها أساطيل من الجرارات الزراعية والدراسات الآلية . ومسألة النقل أهم مشكلة تواجه هــذه المنطقة اذ أنه يعتمد على الســكك الحديدية التى تعبر الحدود التركية ذهابا وايابا . وعلى طرق برية يستحيل استخدامها فى بعض أجزاء السنة .

وفى الجزء الجنوبى والجنوبى الغربى من الفرات على امتداد حماه وحمص ودمشق تقع منطقة واسعة على شكل المثلث تقريبا هى الصحراء السورية . وهذه الصحراء قاحلة يابسة لا تصلح للزراعة بالرغم من وجود بعض الواحات المتناثرة فى أرجائها . وتنبت بها بعض الأعشاب خلال فترة وجيزة عقب سقوط

الأمطار الشحيحة وفى هذه الأثناء ترعى فيها قطعان الأغنام والماعز التى يقوم بتربيتها رجال القبائل الذين يعنون كذلك بتربية الابل . يضاف الى ذلك أن قلة موارد المياه وشدة برودة الجو كثيرا ما تفتك بهذه القطعان .

**عدد سكانه وتقسيمه الادارى**

كان عدد سكان سورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ حسب الاحصاءات الرسمية حوالى ٣٫٦٥ ملايين بما فى ذلك ١٥٠ ألفا من البدو الرحل أو من فى حكمهم. ومع أن احصاءات السكان ليست على درجة كبيرة من الدقة فمن المرجح أن عدد السكان يتزايد سنويا بمعـــدل تراوح بين اثنين وثلاثة فى المائة خـــلال السنوات العشر الأخيرة . وأغلب السكان من الزراعيين ويعيش حوالى ٦٠ فى المائة منهم فى القرى وفى المدن التى يقل تعدادها عن عشرة آلاف نسمة . أما بالنسبة لدمشق العاصمة وحلب مركز تجارة الاقليم السورى وهما أكبر مدينتين فىسورية فان عدد السكان فىكل منهما يقرب منأربعمائة ألف وتبلغ نسبة المسلمين أو أتباع المذاهب الاسلامية حوالى ٨٦ فى المائة من مجموع السكان. أما معظم الباقينفهم يعتنقون المسيحية وينتمونالى طوائفها المختلفة.

وتنقسم سورية اداريا الى تسع محافظات هى الجزيرة والفرات وحمص وحلب وحماه واللاذقية ودمشق وحوران وجبل الدروز يتولى شئون كل منها محافظ أو حاكم ، وتنقسم كل محافظة الى أقضية على رأس كل منها قائمقام . كما ينقسم كل قضاء الى نواح يتولى أمور كل منها مدير .

**موارده الطبيعية**

لاشك فى أن الأرض والمياه هما الموردان الطبيعيان الأساسيان لسورية ولا تشير الدلائل الى وجود المعادن على نطاق واسع فى باطن الأرض . وقد وجد بعض أنواع فقيرة من اللجنايت فى حين لم يعثر للفحم على أثر . وقد

قامت احدى الشركات التابعة لشركة بترول العراق بأعمال الحفر والتنقيب عن البترول على نطاق واسع بموجب امتياز منح لها فى عام ١٩٣٨ بيد أنهـا تخلت عن هذا الامتياز فى أغسطس عام ١٩٥١ بعد أن أنفقت نحو ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية فى أعمال استطلاعية . وبالرغم من وجود اعتقاد راسخ فى سورية بأنه سيتم فى يوم من الأيام اكتشاف مواد بترولية وافرة فان هذا الاعتقاد لا يقوم عليه دليل .

وقد قدمت بين الحين والحين اقتراحات بأن تقوم الحكومة بانشاء معمل لتكرير البترول . فان واردات سورية من المنتجات البترولية فى الوقت الحاضر يأتى جزء منها من معمل تكرير البترول فى طرابلس بلبنان ويأتى الجزء الآخر من مصادر أخرى بعيدة عن سورية . وقد بلغ مجموع ما استهلكته من هذه المنتجات فى عام ١٩٥٣ ما يقرب من ٤٥٠٫٠٠٠ طن . وبناء على الترتيب المتفق عليه بين الحكومة وشركات التوزيع تقدر الأسعار فى سورية على أساس مستوى الأسعار السائدة فى طرابلس مضافا اليها تكاليف النقل . ومن الطبيعى أن ترغب سورية فى أن يكون لها معمل تكرير خاص بها : أولا لأن كميات ضخمة من الزيت الخام تمر عبر أراضيها عن طريق خط أنابيب البترول القادم من المملكة السعودية وكذلك خط الأنابيب التابع لشركة بترول العراق، وثانيا لأن تكاليف النقل تؤدى الى زيادة ملحوظة فى أسعار المنتجات البترولية .

وقد يستدعى الحال أن تقوم الحكومة بانشاء معمل لتكرير البترول ومع هذا فانه يبدو أن بعض الشركات ترغب فى اقامة مثل هذا المعمل . ومن الواضح أن تأسيس معمل للتكرير فى سورية سيكون فى صالح الاقتصاد السورى . فمثلا اذا عرض معمل تكرير سورى بيع منتجاته فى الأسواق على أساس قائمة الأسعار التى تقترحها شركة بترول العراق فان تكاليف النقل بين طرابلس وحمص — وهى الموقع المقترح لانشاء معمل تكرير البترول الجديد — يمكن توفيرها . فالفرق بين سعر السولار والمازوت فى الوقت الحاضر مثلا فى طرابلس

وحمص يبلغ ٦٫٢٠ ليرات سورية فى الأولى و٩٫٢٥ ليرات سورية فى الثانية عن كل طن من هذه المواد أى حوالى ٧ ٪ و١٥ ٪ من الأسعار فى حمص . ومما لا شك فيه أن انشاء معمل لتكرير البترول سيؤدى الى خفض ملحوظ فى أسعار المنتجات المكررة فى جميع أجزاء سورية الشمالية التى تستهلك الجزء الأكبر من مجموع حاجيات البلاد .

وقد كشفت أعمال الحفر عن وجود الغاز الطبيعى فى شرقى سورية ــ فى الجنوب الغربى من الحسكة ، وكذلك تم الكشف عن وجود كميات يعتد بها من الملح الصخرى . وهذا الغاز ــ من الناحية النظرية ــ ان وجد بكميات ضخمة قد يهيىء هو والملح المواد الخام اللازمة لانتاج المخصبات والقلويات . بيد أن هناك بلادا أخرى ــ كالعراق مثلا ــ قد تكون فى مركز أفضل فيما يتصل باستغلال أمثال هذه المواد . وقد يستخدم الغاز الطبيعى كذلك كمصدر للقوى ولكنه لسوء الحظ يوجد على مسافات بعيدة من مواطن استخدام تلك القوى التى تقع فى غرب سورية .

وتوجد فى باطن الأرض أيضا كميات على جانب كبير من الأهمية من الأسفلت فى منطقتين احداهما محافظة اللاذقية حيث هو مستغل حاليا ، والأخرى جبل بشرى الى الغرب من دير الزور . وتقوم الآن وزارة الأشغال باستغلاله فى حيز ضيق مع أنه أوفر فى هذه المنطقة منه فى المنطقة الأولى ولهذا السبب وضع برنامج لاستغلال أوسع مدى لأسفلت هذه المنطقة فى اعادة بناء الطرق .

وتوجد كذلك طبقات من خام الحديد والكروم والرصاص وكبريتات الحديد بيد أنه لم يثبت وجود هذه المعادن بكميات يمكن استغلالها تجاريا . ومع أن تراخيص التنقيب عن المعادن لاتزال تصدر حتى الآن الا أن الأدلة القائمة لاتشير الى أن هذه الموارد المعدنية توجد بكميات كافية الى الحد الذى يؤثر فى مستقبل سورية بشكل واضح .

**تقدمه الاقتصادى**

من بين المظاهر الجديرة بالذكر والتى يتسم بها الاقتصاد السورى اتجاهه المطرد السريع الى النمو فى السنوات العشرين الأخيرة وكان نصيب الزراعة والصناعة فى هذا النمو ظاهـرا .

فقد كان الانتفاع بالأرض البور الذى ارتبط بالنقص فى الأغذية نتيجة الحرب العالمية باعثا مستحثا على التوسع فى الانتاج الزراعى فارتفعت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ــ بما فى ذلك الأرض البور ــ من ١٫٧٥ مليون هكتار فى سنة ١٩٣٨ الى ٢٫٣ مليونين فى سنة ١٩٤٥ وسجل مجموعها منذ البدء فى التوسع حتى سنة ١٩٥٣ حوالى ٣٫٦٥ ملايين هكتار . كما جاوزت المساحة المنزرعة بالحبوب والبساتين الضعف خلال هذه الفترة فبلغت ٢٫٤٤ مليونى هكتار مقابل ١٫١٦ مليون . وكان الجزء الأكبر من المســاحة التى استصلحت أرضا زراعية لاتخضع لنظام الرى الدائم .

فوفقا للتقديرات الرسمية مثلا زادت الأرض المنزرعة قمحا شتويا وشعيرا من ٧٥٠٫٠٠٠ هكتار فى سنة ١٩٣٨ الى ١٫١٣ مليون فى سنة ١٩٤٥ و ١٫٣٤ مليون سنة ١٩٥٣ كما تضاعف المحصول من هذه الحبوب خلال هذه الفترة جميعها . وتم بعد الحرب توسع يعتد به فى نظام الرى . وقد قدرت الأرض التى أمكن ريها فى سنة ١٩٥٣ رسميا بـ ٥٠٩٫٠٠٠ هكتار مقابل ٢٨٤٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٦ . وقد لوحظ الارتفاع الذى نجم عن ذلك فى قيمــة الانتاج الزراعى بخاصة منذ أمكنت زراعة محصولات صيفية مربحة بفضل نظام الرى الدائم .

وقد غدا القطن السورى الذى كان يزرع من قديم ــ ولكن على نطاق ضيق ــ واحدا من أكبر محصولات البلاد قيمة وذلك نتيجة النشاط الذى بعثته الحرب الكورية . وتوسعت الصناعة سريعا فى الفترة التى تلت الحرب .

وبالرغم من أن النقص فى البضائع المصنوعة الذى عانته البلاد أيام الحرب كان الباعث الأصلى على هذا التوسع لم يكن معظم المصانع الجديدة قد أنشىء حتى بعد الحرب . ومن بين المصانع الحديثة التى أنشئت منذ ذلك الوقت ستة مصانع للغزل والنسج وعدد كبير من محالج القطن ومصنع للصباغة وستة معاصر للزيوت النباتية ومصنع للزجاج وآخر للاسمنت وآخر للسكر ، وقد قارب رأس المال المدفوع فى المشروعات الصناعية منذ نهاية الحرب ٨٠ مليون ليرة سورية .

ومن الصعوبة بمكان الحصول على احصاءات عن زيادة الانتاج لعزوف المنشآت بوجه عام عن الافصاح عن أرقام انتاجها . ومع ذلك تكشف بعض التقديرات الجزافية عن أن الانتاج من غزل الحرير الصناعى والقطن قد تردد بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ طن مترى مقابل أقل من ١٠٠٠ طن مترى فى سنوات ماقبل الحرب. وأن الانتاج من المنسوجات قد تراوح بين ١٤٫٠٠٠ و ١٦٫٠٠٠ طن أو مايزيد على ١٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ متر مقابل حوالى ١٥مليون متر قبل الحرب ، كذلك بلغ انتاج الزيوت النباتية ( باستثناء زيت الزيتون ) ــ الذى كان قبل الحرب من الضآلة بحيث يمكن اهماله ــ حوالى ١٠٠٠٠ طن وبلغ انتاج الصابون مايقرب من ٩٠٠٠ طن ، أى ثلاثة أمثال ما قبل الحرب . وبلغ الانتاج من الاسمنت ١٩٥٣ ٢٢٣٫٦٣٩ طنا مقابل أقل من ٧٥٫٠٠٠ طن قبل الحرب . وبلغ انتاج السجاير أربعة أضعافه وعلب الثقاب ثلاثة أضعافه بالمقارنة بما قبل الحرب .

وقد أحدث التوسع الزراعى والصناعى بدوره حركة ازدهار فى التجارة والنقل والبناء وشهدت صناعة البناء على الأخص حركة رواج طافرة بعد الحرب ترتبت عليها زيادة حجم المبانى الى مستوى يعادل ضعف ما كان عليه فى السنوات التى سبقت الحرب مباشرة . كما زاد حجم المبانى المعدة للسكنى فى جميع المدن الرئيسية .

وكانت الزيادة فى الدخل القومى منذ ماقبل الحرب عظيمة بغير شك بل يمكن القول أنها قد تضاعفت . وتشير الاحصاءات الى ارتفاع الدخل القومى من ١٢٥٠ مليون ليرة فى سنة ١٩٤٩ و ١٣٨٠ مليون فى سنة ١٩٥٠ الى حوالى ١٦٠٠ مليون فى سنة ١٩٥٣ . وتقدر نسبة الزيادة فى الفترة جميعها بحوالى ٢٨٪ ولما كانت الأسعار فى سنة ١٩٥٣ قد ظلت كما كانت تقريبا فى سنة ١٩٤٩ فان هذه الزيادة الرقمية تعبر عن زيادة فعلية .

# الزراعـــة

**تمهيـد**

تعد سورية الى حد كبير بلدا زراعيا ، اذ أن نسبة السكان الذين يعيشون على الزراعة بشكل مباشر تتراوح بين ٦٥ و ٧٥ فى المائة كما أن جانبـــا كبيرا من بقية السكان يعيشون عن طريق تجهيز السلع الزراعية والتعامل فيها . وتعادل قيمة الدخل من الزراعة ومن تربية الماشية نسبة تتراوح بين ٤٥و ٥٠ فى المائة من مجموع الدخل القومى . وجدير بالذكر أن سبعين فى المائة من مساحة الأرض تستغل فى زراعة القمح والشعير وقـد بلغت قيمة ماصدر منهما ٥٩ر٢ مليون ليرة سورية و ٨ ر٧٠ مليون ليرة على التوالى أى مايوازى ١٩ فى المائة من مجموع قيمة صادرات ســورية فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المحصولات الصيفية التى تزرع فى البلاد وتشمل الذرة الصيفية والذرة الشــامية والرز والبقول والخضر فان أعظمها أهمية هو القطن الذى أصبح ينافس القمح الآن بوصفه أثمن محصول للبلاد وذلك بالرغم من أن المساحة التى زرعت قطنا فى عام ١٩٥٣ لم تتجاوز عشرة فى المائة من تلك التى زرعت قمحا .

ويستهلك كثير من الانتاج الزراعى فى سورية فى مزارعه ولذلك فهـو لايظهر فى الأسواق . ويمكن أن يستخلص من حصيلة ضريبة الانتاج الزراعى التى لاتفرض على المنتجات الزراعية الا بعد طرحها فى الأسواق بالفعل أن حوالى ٤٠ فى المائة فقط من انتاج القمح والذرة الشامية والذرة الصيفية وأقل من ٣٠ فى المائة من انتاج العدس هو الذى يعرض للبيع فى الأسواق .

## التقسيم الاجتماعي للسكان الريفيين

ينقسم سكان سورية الريفيون الى طوائف تتميز بوضعها الاجتماعي .

ا ــ القبائل الرحالة ــ وهي تكون وحدة قوية من سكان الريف ويقدر عدد أفرادها بمائة وخمسين ألفا يحيون حياة تتفاوت فى استقرارها من بداوة محضة تسعى وراء الكلأ الى جماعات احترفت الزراعة واستقرت فى الأرض ومن بين كبرى هذه القبائل التى ركنت الى الاقامة قبيلة طى وجزء من قبيلة الجبور ، أما قبيلتا شمر والشىشن فقد ظلتا على حالتهما البدوية أو شبه البدوية . وتوجد أيضا قبائل صغيرة تجوب القفار الممتدة بين الأراضى المنزرعة وحدود الأردن وهذه تطلق اغنامها وابلها ومواشيها ترعى الحشائش القليلة التى تنبت فى الصحراء ولكنها بذلك تساهم بنصيب كبير فى زيادة الانتاج الحيوانى للبلاد، فسورية مدينة للبدو بجزء كبير من لحومها وصوفها ومنتجات ألبانها غير أن مستوى العيش والتعليم عند هؤلاء البدو منخفض . وقد أدى التوسع فى استغلال الأرض لانتاج محصولات زراعية فى السنين العشر الأخيرة الى انكماش المراعى بنفس النسبة وهى حالة اذا ما استمرت فانها تهدد الثروة الحيوانية بالنقص الكبير .

ب ــ أهل القرى ــ يسكن القرويون البالغ عددهم مليونين تقريبا ٥٥٠٠ قرية مزدحمة وهم يكونون أهم طبقة من السكان المشتغلين بالزراعة اذ أنهم حقا القائمون بزراعة الأرض سواء كانوا ملاكا أم مستأجرين أم عمالا ومن بينهم عدد يفلحون الأرض لايصيبون منها الا الكفاف . والمزارع عادة صغيرة المساحة حتى فى الأماكن التى توجد فيها مراع عامة واسعة وكثيرا ماتعجز هذه المزارع نظرا لصغرها عن الاتيان بربح ما .

وكان من عواقب ذلك أن أصبح دخل الأفراد فى الجملة ضئيلا ونجم عن ذلك أن ركن أصحاب تلك المزارع وذوو الأنصبة فى انتاجها الى الاستدانة

حتى استغرقوا فيها . ولا يزال مستوى التعليم بين أفراد هذه الطائفةمنخفضا وان كانت الأمية آخذة فى التناقص .

وينتج أهل القرى معظم المحصولات كما أنهم يقومون بتربية جزء من الماشية ويمدون البلد بأكثر الطعام والمواد الخام ويتجلى نشاطهم الزراعى فى استخدام أيديهم وحيوانات الجر . على خلاف الحال فى المزارع الخاصة الواسعة التى تستخدم أحدث الآلات الزراعية ، وعلى ذلك يجب أن يكون رفع مستوى هذه الطائفة من الناس أحد الأهداف الرئيسية لكل برنامج يوضع للنهوض بمستوى التعليم وتحسين طريقة تملك الأرض وتيسير وسائل الاقتراض .

**الأقاليم الزراعية وحاصلاتها**

اذا راعينا الأوضاع الطبيعية وأنواع الزراعة التى يمارسها السكان فعلينا أن نقسم سورية الى تسعة أقاليم أو تسع مناطق زراعية رئيسية :

١ ــ حوران وجبل الدروز : ويشملان جبلى الدروز والجولان الواقعين جنوب غربى سورية . وتختلف خصوبة الأرض فى تلك المنطقة . ففى جبل الدروز توجد تربة خصبة قليلة العمق لونها كستنائى بينما هى فى حوران عظيمة الخصوبة لونها بنى داكن . ثم هناك تربة غير عميقة لونها أسمر مشوب بحمرة تمتد نحو سلسلة جبال لبنان الشرقية وحوض دمشق وهى غيرصالحة للزراعة لأنها حجرية .

ومن خصائص هذه المنطقة شيوع المزارع التى تتراوح بين الصغيرة والمتوسطة وأصحاب هذه المزارع يستخدمون عادة البغال والثيران فى الجر أما استخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة فقاصر على عدد قليل من الضياع الواسعة . وحاصلاتها الشتوية القمح والشعير والصيفية الكرسنة والعدس والذرة الصيفية والمساحة الخاضعة لنظام الرى ضئيلة . ولا تزال حوران

مركزا رئيسيا لانتاج الحبوب وكانت كذلك فى عهد اليونان والرومان بالرغم من تفوق أرض الجزيرة عليها فى هذا الشأن ، كما أن انتاجها لايزال عاليا اذا قورن بما عليه الحال فى المناطق الأخرى . وينتج جبل الدروز الأعناب وفواكه أخرى فاخرة ولكن جزءا كبيرا من المحصول يصيبه التلف بسبب سوء ظروف تسويقها وتصريفها وعدم وجود طريقة مثلى لتسهيل اعدادها وتخزينها .

أما فى منطقة جبل الجولان فان الانتاج الزراعى غير مجز لأن الأرض حجرية ولكن تربتها مع ذلك تصلح لنمو أعشاب الرعي الذى كان عاملا مهما فى نجاح تربية المواشى الصالحة للذبح والجر . والمشكلة العاجلة فى هذه المنطقة هى ارتفاع التكاليف والضغط على تملك الأرض وبخاصة فى جبل الدروز حيث يقف شيوع المزارع الصغيرة عقبة فى سبيل التقدم .

٢ ــ منطقة دمشق الممتدة الى جبال لبنان الشرقية : ان الطبقة العميقة من تربة منطقة دمشق الخصبة ذات اللون الأسمر الضارب الى الحمرة تنتهى بملوحة طفيفة فى منطقة المرج وفى اتجاه مستنقعات بحيرة العتيبة مع أنه من المحتمل أن تصبح تلك المناطق صالحة للزراعة اذا أدخل عليها نظام الصرف والرى وفى قاع وادى جبال لبنان الشرقية طبقة عميقة نوعا من تربة تختلف بين سمرة خفيفة وسمرة داكنة وتختلف فى مدى خصوبتها بين الاعتدال والشدة كما يوجد طمى مختلط بالحصى عند حافة سفح التلال القريبة ويستمد الرى من الجداول العديدة هناك . أما حوض منطقة دمشق فيرويه نهر بردى الذى ينبع من وادى الزبدانى الخصيب ، وهذا النهر بل وكثير من الجداول الصغيرة تتيح الفرصة لتخزين المياه الشتوية التى قد يشملها برنامج التوسع فى الرى فى المستقبل .

ويوجد فى الغوطة والوديان المختلفة كثير من البساتين والكروم التى تعطى كميات كبيرة من مختلف أنواع الفاكهة . والأعنات والجوز والخضر والقنب

والعلف وقد أضيف اليها فى السنين الأخيرة القطن وبنجر السكر . أما المحصولات التقليدية للاقليم فهى القمح والشعير فى الشتاء والفول والحمص فى الصيف . والمزارع هناك بعضها صغير وبعضها متوسط الحجم وبخاصة فى منطقة الغوطة . هذا وقد نهضت هناك صناعة الألبان . ومن خواص الماشية فى منطقة دمشق أنها تدر لبنا كثيرا وأنها تقاوم الحر .

٣ ــ أحواض جيرود والضو وتدمر : تتكون الأرض هناك من تربة صحراوية يختلف لونها من البنى الى الرمادى وتنمو الحبوب والفاكهة فى منخفضات صغيرة وقطع من الأرض تمتد على طول حافة الجبال حيث توجد طبقات عميقة من التربة الخصبة . وفى العهد اليونانى والرومانى بل وقبل ذلك كان جزء عظيم من تلك المناطق الفسيحة التى تشمل واحة تدمر ــ التى لاتزال تحتفظ بشهرتها بالفواكه ــ مركزا عظيما للانتاج وهناك دلائل تشير الى وجود كميات معتدلة من الماء الجوفى . ويمكن القيام بزراعة البنجر والقطن والقمح فى بعض أجزاء ممتازة من الأرض هناك وبخاصة فى الأجزاء التى غمرتها المياه وتركت بها رواسب من الطمى ، ففى عين الباردة مثلا بلغ الانتاج أقصاه ويلوح أنه أصبح من اليسير اعادة زرع المراعى الطبيعية الواسعة التى يستعملها البدو الآن .

٤ ــ السهول والتلال الغربية : ان الأرض الواقعة شمال شرقى حلب والى الجنوب الغربى منها وكذا سهول حماه وحمص والتلال الواقعة شرقى جبل النصيرية يمكن اعتبارها كلها تقريبا اقليما واحدا وان كانت تتنوع تربتها وتختلف مابين حجرية وحصباء صحراوية وأخرى حمراء وبنية وكستنائية، ويختلف الانتاج باختلاف التربة وكمية الأمطار. ويعد هذا الاقليم على العموم من الاقاليم الكثيرة الانتاج ومحصولاته الشتوية الرئيسية هى القمح والشعير والصيفية هى الكرسنة والفول والذرة الصيفية. وينتج هذا الاقليم بصفة عامة ثلث محصول البلاد من القمح وما يقرب من نصف غلتها

من الشعير ، وفى السنين الأخيرة أصبح للبنجر والقطن شأن المحصولات التى تباع بالنقد . وفى سنة ١٩٥٣ بلغ انتاج القطن فى هذه المنطقة نحو ثلاثة أرباع محصول البلاد كلها وتنتج البساتين والكروم ومزارع الزيتون الواقعة فى مناطق حمص وادلب وحلب الفاكهة والجوز والزيتون ومعظم الملكيات الزراعية كبيرة وتزرع بطريق المزارعة . أما الملكيات الصغيرة فقليلة وأكثرها من الضآلة بحيث يحار الانسان فى تعرف الحكمة من وجودها .ونجدبوجه عام أن أحسن الأراضى هناك هى المزروعة فعلا وأن مايمكن استغلاله بعد ذلك لانتاج محصولات أخرى قليل بالرغم من وجود أراض واسعة تملكها الحكومة وقد زاد الآن استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة ولو أن المنطقة لاتزال فى الغالب تزرع بالمحاريث والآلات الأخرى البدائية ويزاول الفلاحون صناعة الألبان قريبا من المدن الآهلة بالسكان كمدينة حلب ولكنها لاتزال صناعة بدائية . ولا يستورد الماشية الأصيلة سوى قليل من المزارعين الناهضين ويمكن ممارسة الزراعة المختلفة وتربية الأغنام الأصيلة بنجاح فى الجزء الشرقى من هذا الاقليم ولكن دون ذلك تقف عقبة كبيرة وهى نظام التملك وسوء طريقة تقسيم غلة الأرض .

٥ ــ السهول الساحلية فى طرطوس واللاذقية وسفح جبل النصيرية : ان ثمانين فى المائة من تربة الأرض الخفيفة الرملية الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط تصلح تماما لزراعة الأشجار وبخاصة أشجار الموالح التى ترويها مياه الرى .

وهذه المنطقة بوجه عام تصلح لأنواع متعددة من الزراعة . أما نظامها الحالى فيتلخص فى محصولات شتوية مثل الحبوب والكرسنة ومحصولات صيفية مثل البقول الصيفية والبطيخ والدخان .وفى هذه المنطقة وحدها يزرع ثلاثة أرباع محصول الدخان السورى وأشهر أنواع الدخان هناك هى أبو ريحه وشك النبت والتمباك وكان لارتفاع أسعار القطن أخيرا رد فعل

فى هذه المنطقة وبخاصة أن القطن يمكن زرعه فيها بدون حاجة الى الرى وتشتهر المنطقة أيضا بكثرة أشجار الزيتون وقد زادت أهمية زراعة الموالح فى السنوات العشر الأخيرة ولو أنها لم تحظ بالعناية التى تستحقها من الحكومة الا أخيرا .

والناس هناك كثيرون ولكن الأرض قليلة أو شحيحة وفى المنطقة مزارع صغيرة كثيرة لكنها غير مجزية من الناحية الاقتصادية اذ أن المزرعة لا تزيد على عشرة هكتارات . والضغط على الأرض يبدو واضحا بصفة خاصة فى سفوح التلال حيث تنبت المحصولات فى أرض تكاد تكون مجزية وتعتمد الزراعة هناك على الأيدى والحيوان أما استخدام الآلات الميكانيكية فمن الأمور النادرة ثم ان تربية المواشى وصناعة الألبان لايعتد بهما .

٦ ــ السهول الوسطى والشمالية ومنها الجزيرة : تتبع منطقة السهول الوسطى والشمالية طريق الهلال الخصيب وهى شــقة يتراوح عرضها بين خمسين ومائة كيلومتر وتمتد على شكل نصف دائرة حول صحراء سورية وتسود فى هذه المنطقة التربة الرقيقة ذات اللون الأسمر الضارب الىالحمرة وبينما تراها خفيفة باهتة فى مشارف الصحراء اذ هى أكثر عمقا وأشد سمرة وخصوبة كلما اتجهنا صوب الشمال . والملكيات هناك كبيرة فى الجملةوتشمل مساحات واسعة من الأراضى الحكومية أما المزارع التى يملكها الأفــراد فتختلف مساحتها من بضع مئات من الهكتارات فى السهول الوسطى الىمئات الآلاف من الهكتارات فى الجزيرة .

وتتميز الزراعة هنا بانصراف جهود أصحاب الملكيات الى بسطها فى أكبر رقعة بدلا من تركيزها كثيفة فى مساحات ضيقة . وقد أدى النقص فى الأيدى العاملة الى سرعة ادخال أحدث الآلات فى زراعة حبوب الاقليم وحصدها . وينطبق هذا بصفة خاصة على أرض الجزيرة التى تختلف عن السهــول الوسطى فى أنها لم تحظ بزراعة منظمة الا حديثا وهى الآن أكثر أقاليمسورية

انتاجا للقمح والشعير فمحصول القمح فيها وحده يربو على ٤٠٪ من انتاج البلاد كلها . ونلاحظ أنه بينما احتوت هذه المنطقة أرضا خصبة منزرعة احتوت أيضا مساحات غير منزرعة متوسطة الخصوبة أو دون المتوسطة . وبعضها يمكن البدء فى زراعته بعد تقدير مدى انتاجيته غير أن موجة المضاربات الزراعية التى اجتاحت المنطقة أخيرا كانت عاملا مهما فى اهمال القيام بعملية التقدير هذه وفى تقطيع أوصال مساحات كبيرة من الأرض الى مزارع صغيرة جدا تكاد لا تقوم بتغطية مصروفاتها، وتعتمد الزراعة البعلية فى هذه المنطقة ( وبخاصة فى جنوبى الحسكة وشرقها وغربها ) على مياه الأمطار وكيفية توزيعها . ومع أن القمح والشعير هما المحصولان الرئيسيان فلابد أن ننوه أيضا بمحصولى القطن والرز اللذين يزرعان فى وادى الخابور الذى تمتد اليه مياه الرى . فقد شجع ارتفاع أسعار القطن المزارعين على التسابق فى زراعته بدرجات متفاوتة من النجاح . وقد نجحت زراعة الرز أيضا ثم عادت فانكمشت زراعته واستبدلت قطنا بسبب قصور الماء .

٧ ـ المنطقة الشمالية الشرقية من الجزيرة : اذا اتجهنا صوب منطقة ديريك نجد أرضا بنية كستنائية تتلوها أرض سوداء فى أقصى ركن من اقليم ديريك ويتخلل هذه السهول والأراضى المتموجة أنهار جغجغ والخابور وسوتان وروافدها الكثيرة وهذه تسهل ادخال نظام الرى فى مناطق واسعة ويشيع استعمال الجرارات الزراعية بسرعة فى هذه المنطقة الحديثة التنظيم . على أن هذه المنطقة لاتزال أقل استخداما للآلات وأكثر ازدحاما بالسكان من غرب الجزيرة .

ويمكن غرس جميع المحصولات تقريبا فى هذه المنطقة حتى فى حالة عدم وجود مياه الرى ولايزال القمح والشعير المحصولين الرئيسيين فى الشتاء والذرة البيضاء والسمسم فى الصيف وكان الرز قديما هو المحصول الرئيسى. ولكن القطن حل محله الآن . وفى منطقة ديريك تزرع الأعناب الفاخرة

وأنواع جيدة من البطاطس والطماطم وخضر أخرى ولكن عدم كفاية المواصلات ونقص لوازم التخزين يجعلان من العسير استغلال هذه المحصولات اقتصاديا . ثم ان المواشي وخصوصا الأغنام نقصت كثيرا بسبب التوسع فى زراعة المحصولات مع أن الأرض صالحة جدا لتربية الماشية والبقر ولو كان هناك تنويع فى استخدام الأرض لكان خيرا وأكثر موازنة لاقتصاد البلد .

٨ ــ واديا الفرات والخابور ومنخفض الغاب : تختلف أودية الأنهار الكبيرة ــ بسبب وقوعها فى أقاليم مختلفة وتباين مظاهرها الطبيعية ــ فى خصوبة التربة ووسائل الزراعة ونظام التملك وكثافة السكان وامكانيات التقدم . ففى وادى الفرات والخابور تتوافر للأرض الشروط اللازمة لصلاحيتها للزراعة فهى أرض طموية ، أما الأرض فى مستنقعات الغاب التى تقع على جانبى نهر العاصى على بعد ٤٠ كيلومترا شرقى اللاذقية فتتألف من تربة بعضها طموى فى الوادى وبعضها حمراء على طول السفوح . والمشكلة الأساسية فى هذه المنطقة هى تدبير نظام للصرف ، أما فى وادى الفرات والخابور فالمشكلة هى كيفية توسيع نظام الرى للحصول على ضعف المساحة المنزرعة الآن . وتتراوح المزارع بين ملكيات كبيرة يقيم أصحابها بعيدا عنها معتمدين فى استغلالها على نظام المزارعة وبين ملكيات صغيرة جدا يملكها ويعمل فيها الفلاحون بأنفسهم.

والدورة الزراعية فى الجزء الذى يشمله الرى فى منطقة الغاب تمد البلاد بالشعير والقطن والقمح أما الدورة فى وادى الفرات فشبيهة بمثيلتها فى المناطق ذات الزراعة البعلية أعنى أنها تعطى قطنا أو محصولا صيفيا تتبعه راحة تترك خلالها الأرض بدون زرع ثم تزرع بعد ذلك قمحا شتويا . والمحصول هنا أعلى وأكثر مما هو فى المناطق التى ترويها مياه الأمطار ولكن لايزال هناك متسع للانتفاع بالماء ثم ان نظام الرى متأخر فى كثير من أجزاء الوادى وبالرغم من ادخال محصولات أخرى أجزل ربحا فان الفلاح لايزال يكتفى بالمحصولات

التقليدية القليلة ولاشك أن الاستعانة بالتعليم والتدريب الزراعى سيؤثران فى الاستفادة من الماء وفى تنويع المحصولات على نطاق واسع .

وتأخذ الأراضى المجاورة مباشرة للأنهار كفايتها من ماء الرى ولكن استغلالها لا يستمرطوال العام فهناك مئات الألوف من الهكتارات من الأراضى الواقعة على ضفتى نهر الفرات وفى وادى الخابور يمكن استغلالها فى المستقبل . غير أنه ربما كان من الضرورى أن توفر الحكومة بنفسها الأموال اللازمة لزراعتها .

٩ ــ السهول الوسطى فى الصحراء السورية : نظرا لقلة الأمطار وشدة الحرارة يتعذر انتاج المحصولات الزراعية ولكن للصحراء ميزة لايستهان بها كمرعى طبيعى ــ ماعدا الشهور الشديدة الجفاف ــ لغنم قبائل البدو الرحالة وابلها ومع ذلك يمكن الاستفادة بكثير من أجزاء الصحراءوبخاصة المنخفضات الكبيرة اذا حفرت الآبار اللازمة لذلك .

**أنواع التربة**

تحتوى الأرض فى سورية على أحسن أنواع التربة فى العالم كما تحتوى على أضعفها وهى مرتبة كالآتى : (١) تربة طموية (٢) سوداء (٣) كستنائية وحمراء تتلوها (٤) أرض سمراء وسمراء ضاربة الى الحمرة (٥) غبراء شبه صحراوية .

وقد قام أحد الاخصائيين بمنظمة الأغذية والزراعة بفحص أولى للتربة وتحديد مساحة كل نوع منها بصفة تقريبية كالآتى :

١ ــ طموية ــ ٢٠٠ ألف هكتار .

٢ ــ سوداء ــ ١٠٠ ألف هكتار .

٣ ــ كستنائية وحمراء ــ مليون وخمسمائة ألف هكتار .

٤ ــ سمراء وسمراء ضاربة الى الحمرة ــ ثلاثة ملايين وخمسمائة الف هكتار

٥ ــ غبراء شبه صحراوية ــ تسعة ملايين هكتار .

وفى خلال العشرين السنة الأخيرة عمت الزراعة مســاحات هائلة أخرى وبخاصة فى الجزيرة وقد كانت هذه المساحات مهجورة قرونا عديدة حتى انها تحتفظ بكميات كبيرة من المركبات الكيموية الناشئة من تحلل النباتات الطبيعية الا أنه مع وجود تربة طيبة وبخاصة فى الأجزاء الشمالية الشرقية فان تقدير كميات العناصر المحتفظ بها قد بولغ فيه بوجه عام . فالكميات المخزونة خصوصا الأزوت قابلة للنفاد ، وكثيرا ما شبهت تربة الجزيرة البكر بمثيلاتها فى روسيا والولايات المتحدة وأوروبا ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن المادة العضوية فى التربة السورية ليست غزيرة جدا كما هو الحال فى الأجواء الرطبة وعلى ذلك فعنصر الأزوت فيها محدود جدا واذا هبط العنصر الى مادون معدل معين هبطت معه القدرة الانتاجية للتربة حتى ولو توافرت العناصر الأخرى وقد أدى نظام تكرر المحصول الواحد فى الزراعةفى سورية الى نقص الثمر فى مناطق معينة وبخاصة فى الجزيرة وهذا خطر لم يتنبه اليه القوم تماما للآن بل ان السماد الكيموى لا يمكن أن يحل محل التسميد العضوى كما أن طريقة اعطاء الأرض هدنة تستريح فيها وهو النظام المعمول به الآن لايكفى للاحتفاظ بخصوبة التربة وقد أصبحت الحاجةماسة الى ادخال أنظمة جديدة فى الزراعة والى تغيير نظام الدورة الزراعية وزيادة استخدام الأسمدة العضوية والكيموية .

## أهم المحصولات الزراعية

**١ ــ القمح والشــعير**

من حسن حظ سورية أنها تحصد القمح والشعير قبل أمريكا وأوروبا بشهر تقريبا فينجم عن ذلك أن محصولها من القمح والشعير يطــرح فى

الأسواق الأوروبية فى وقت الحاجة الملحة اليه ، ثم ان حالة الطقس فى سورية تساعد على انماء أصناف من القمح صلبة وغنية بالبروتين وهذا مايحتاج اليه الناس للخلط ولصنع المكرونة ويمكن لهذين العاملين أن يزيدا من امكانيات سورية فى تصدير القمح . ولذا يجب أن يتجه البحث فى المستقبل الى العمل على تحسين تلك الأنواع المبكرة من القمح والغنية بالبروتين نظـرا الى اشتداد المنافسة فى الأسواق العالمية للحبوب والى ازدياد الحاجة اليهاداخل البلاد بسبب زيادة السكان ولا يزال القيام بالتجارب والبحوث لاختبـار البذرة والاكثار منها فى مراحله الاولى . فان نقص الموظفين المدربين ( وقد كان هناك اخصائى واحد فى البحوث الزراعية فى سنة ١٩٥٣ ) وعدم وجود خطة موضوعة منظمة كانا سببا فى ضعف النتائج الى الآن فالحاجة ماسة الى صرف الجهود فى وضع برنامج مركز خاص بتربيـة النباتات مدة الخمس السنوات القادمة . ويجب أن يزاد عدد موظفى قسم تربية النبات وكذا قسم التجارب التابع لوزارة الزراعة كما يجب زيادة المبالغ المخصصة فى الميزانية لهذا الغرض واذا نفذت توصيات البعثة هذه فليس هناك مايمنع من ارتفاع محصول الحبوب بمقدار ٤٠٪ على الأقل قبل حلول سنة ١٩٦٠ .

وينقسم القمح السورى الى نوعين رئيسيين : صلب ورخو . وتنقصنا المعلومات الدقيقة عن نسبة كل منهما الى الآخر والذى يفترض بصفة عامة هو أن الأنواع الصلبة أكثر شيوعا . على أن عدم وجود رقابة رسمية على توزيع البذور كثيرا ما أدى الى اختلاط أنواع القمح بعضها بالبعض .

وأشهر الأنواع الصلبة الحورانى والسـناتور كابلى ( صقلية ) وقمح فلورنسه (مراكش) أما النوع المسمى الحمارى فهو كثير الملاءمة لأنواع التربة المختلفة وأسلوب الزراعة البعلية ويقال أن به مناعة ضد التغيرات الجـوية والأمراض الفطرية أما البياضى فأقل صلابة من غيره .

وعلاوة على هذه الأنواع عمدت مصلحة الزراعة بمعاونة هيئة الأغذية

فى السنوات الثلاث الأخيرة الى ادخال عدد عظيم من أنواع القمح المعروفة بقوة مقاومتها للآفات كما أدخلت أيضا ستين صنفا من الشعير . ويقوم الخبراء الآن باجراء اختبارات فى المعامل الاقليمية المتنقلة لاختبار مبلغ استجابة هذه الأنواع للجو السورى وطبيعة الأرض .

ويندر أن تعطى البذور المستعملة الآن أفضل النتائج . فهناك افراط عام فى بذر البذور ومعظم هذه البذور من رتبة ضعيفة وتختلف الكميات المبذورة من ٤٠ كيلوجراما فى الهكتار من الأرض الغبراء شبه الصحراوية والأرض الحصباء الى نيف ومائتى كيلوجرام فى الهكتار من الأرض التى تصلها مياه الرى . ولا شك أن استخدام نظام أفضل لبذر الأرض يؤدى الى توفير ٢٥٪ على الأقل من البذرة خلال العشر السنين القادمة مضافا الى ذلك أنه اذا وسعت المسافات بين خطوط البذرة فى الحقل زاد ذلك فى المحصول وسمح بزرع محصول آخر معه فمثلا يمكن أن يزرع مع القمح نباتات سمادية أو كلأ يستبدل بها فيما بعد محصول نقدى وربما أدى هذا النظام كذلك الى اعادة الحيوية الى الأرض غير أن هذا كله يتطلب وضع برنامج طويل الأجل .

وتوصى البعثة أيضا بادخال نظام لتنقية القمح وتصنيفه وذلك لتحسين تسويق مايصدر منه مع تحديد مستوى ثابت فى صنفين ( صلب ورخو ) منهما على الأقل والنص على مواصفات تحدد بها النهاية الصغرى للبروتين الذى يحتويه كل منهما .

### ٢ ــ القطن

نهضت زراعة القطن نهوضا كبيرا نتيجة للاختبارات العملية التى أجريت على الأصناف المحلية والأمريكية والمصرية ويقدر المحصول السنوى الآن بما يزيد على ٥٠٠٠٠ طن من القطن الشعر ونحو ١٠٠٠٠٠ طن من بذرة القطن أو ١٥٠٠٠٠ طن من القطن الزهر ويقدر ثمنها جميعها بمائة وخمسين مليونا من

الليرات السورية . ويبشر وجود التربة الخصبة والأحوال الجوية المواتية بنمو الانتاج وزيادته . واذا واظبت الحكومة والأفراد على بذل العنـــاية المتواصلة بالقطن فقد تزيد قيمة محصوله ويزيد بالتالى دخل سورية من النقد الأجنبى . هذا وقد عهدت الحكومة السورية بمهمة تحسين انتاج القطن الى خبراء معظمهم من المصريين .

**٣ ـ البنجر**

فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ بلغت مساحة الأرض المزروعة بنجرا ـــ ومعظمهـــا حول حمص ودمشق ـــ ٤٢٠٠ هكتار تغذيها مياه الرى ونحو ٢٠٠٠ هكتار تغذيها مياه الأمطار وهذه الأرض مقسمة على وجه عام الى قطع صـــغيرة مساحة كل منها بعض هكتارات وتزرع بالأيدى . وتدفع المصانع فى حمص ٦٠ ليرة سورية ثمنا للطن من البنجر تسليم المصنع وفى هـــذا اغراء كبير للمزارعين حتى للبعيدين منهم عن المصانع وبالرغم من ارتفاع أجور العمال . وفى أثناء وجود البعثة هناك بلغت مصروفات النقل من الحقل الى المصـــنع تسع ليرات للطن . ولقد ظلت شركة السكر والمنتجات الزراعية تقدم البذور المستوردة من هولاندا والمانيا الى الزراع دون مقابل لغاية سنة ١٩٥٣ ومنذ تلك السنة ألزمت المزارع أن يدفع نصف ثمن الكيلوجرام البالغ ١١٧ ليرة . وعلى أثر ذلك اتجه بعض المزارعين الى انتاج البذرة بأنفسهم مع أن اختيار البذرة المناسبة اجراء لا يجيده غير الخبراء .

**٤ ـ التبغ**

تسود زراعته فى محافظة اللاذقية وهو هام جدا كمصدر للدخل الزراعى وكمصدر لايرادات الحكومة لكنه بالرغم من ذلك محصول ثانوى لأنه يفتقر الى تحسين ينهض به الى المرتبة التى يستأهلها فان اختيار البذور وقطفه

الأوراق وتصنيف المحصول تنقصها العناية وكثيرا ما يقطف المحصول دفعة واحدة فيختلط غثه بسمينه بدلا من جنيه على دفعات تمكن الجانى من تقسيمه الى درجات .

وتزرع فى الوقت الحاضر ثلاثة أنواع من التبغ أبو ريحه أو تبغ اللاذقية وتشتريه كله شركة أمريكية ، وشك النبت ويستعمل فى السجاير السورية ، والتمباك الذى يستعمل فى النرجيلة ، وهناك احتمال بامكان ادخال الأنواع اليونانية والفرجينية .

**٥ - البساتين والكروم**

الكروم وبساتين الزيتون والجوز والمشمش والفاكهة بأنواعها تسهم فى الدخل الزراعى بقدر ملحوظ . ولو تيسر التغلب على الحشرات لارتفع مستواها وزادت غلتها كثيرا .

وكثير من البساتين القائمة يحتاج الى تجديد : تجديد الكروم فى جبل الدروز والموالح فى اللاذقية .

ولو أمكن تدبير القروض الزراعية لهذه الأغراض لساعد ذلك كثيرا على ازدياد النشاط والتوسع .

**٦ - الخضر**

الأوضاع كلها صالحة للتوسع فى زراعة الخضر لكن أصحاب مصانع الأغذية المحفوظة يشكون من رداءة الأصناف التى تزرع حاليا ويقولون ان رداءة الصنف هى التى تحول دون ازدياد نشاطهم وتدارك الأمر هين وهو رهن باختيار البذور وابادة الحشرات وتحسين وسائل النقل والتخزين .

## تنويع المحصـــولات

تصلح أرض سورية لزراعة كل نباتات المنطقة المعتدلة تقريبا وكثير من نباتات المناطق شبه الاستوائية وهذا ماهو حادث فى سورية بالفعل غير أن توزيع هذه المزروعات بين المناطق غير سليم وتوصى البعثة بتنويع المحصولات على نطاق أوسع درءا للأخطار ولضمان الحصول على فائدة أكبر من استغلال الأرض والأيدى العاملة وفى الاستطاعة استغلال الأرض فى جميع المناطق التى تروى بمياه الأمطار تقريبا بدلا من تركها دون زراعة وذلك بزرعهـا محصولات بقولية توفر العلف وتمد الأرض بالأزوت فتكسبها جودة . ولو أمكن تغذية الماشية تغذية كافية خلال فصل واحد من السنة لكان من المحتمل أن يزيد ذلك فى غذاء الانسان أيضا بطريق غير مباشر وفى زمن أسرع مما لو زرعت الأرض محصـــولات استهلاكية للانسان فكل زيادة فى الماشية وبخاصة فى المناطق الخاضعة لنظام الرى والمناطق التى تغذيها الأمطار تؤدى الى ايجاد عمل أوفر للسكان وزيادة فى دخل أهل الريف .

وتقترح البعثة كزراعة اضافية للكرسنة والبرسيم ادخال زراعة الفاصوليا بصفة تجريبية كمـا تقترح زرع الذرة الصيفية مع بعض أنواع أخـرى ويمكن أيضا زرع السولا وهى نوع من البقول تستعمل كعلف أخضر أو دريس له من القيمة الغذائية ما للبرسيم الأحمر الذى ينمو جيدا فى التربة الجيرية ويمكن زراعته أيضا فى الأرض الضعيفة اذا احتوت على جير وتزرع السولا وحدها أومع الحبوب أو مع أنواع أخرى من البقول وينتج الهكتار الواحد نحو ١٢٠ طنا من العشب فى الأرض المروية ومن ١٦ الى ٥٠ طنا فى الأراضى الأخرى ويمكن أن يجرب فى مناطق أخرى نوع برى من البرسيم الحجازى ينمو الآن فى منطقة لبنان الشرقية .

وعلاوة على زراعة أنواع اللوبية والكرسنة والحمص والعدس والفاصوليا

والبازلاء توصى بزراعة الفول السودانى وفول الصويا وكلا الصنفين يزرعان الآن على نطاق ضيق فى سورية بالرغم من أن هذين المحصولين يصلحان للزراعة فى المزارع الصغيرة والكبيرة على السواء . ففى السهول الساحلية وفى أجزاء كثيرة من الهلال الخصيب وخاصة فى وادى الفرات والخابور توجد تربة مثلى ( أرض خصبة رملية بها مصارف ) واحوال جوية مواتية ( أمطار كافية ومياه للرى خلال فترتى البذر والنمو وجو حار أثناء نضوج البذرة ) صالحة لزراعة المحصولين ويحسن أن تكون زراعـة الفول السودانى ذى المنافع المتعددة بالتناوب مع زراعة الذرة الشامية الصيفية أو القنب ، بل ان فى سورية مساحات واسعة من الأرض تبلغ عشرات الآلاف من الهكتارات يمكن أن ينمو فيها الفول السودانى بنجاح عظيم . وهناك أيضا مجال واسع لزراعة فول الصويا الذى يستفاد منه كمادة غذائية للانسان والحيوان وفى صنع الزيت ومواد أخرى قيمة مثل البلاستيك . وفول الصويا غذاء صالح كالدريس والعلف الأخضر المحفوظ والكلأ وزيادة انتاجه نعود على سورية بفائدة عظيمة اذ أن خلط دقيقه بدقيق القمح يخرج غذاء شعبيا جيدا . وينمو فول الصويا نموا جيدا فى التربة اللينة الرطبة الى حد ما وفيـه مناعة ضد الجفاف وهناك أنواع منه تستجيب لكثير من أحوال الزراعة المختلفة وتنضج مبكرة بعد شهرين من غرسه .

واذا استطعنا ادماج زراعة الحبوب مع زراعة العلف كان ذلك بداية حسنة .

## الثروة الحوانيـــة

يتكون ٨٠٪ من الثروة الحيوانية ــ باستثناء الدواجن ــ من الأغنام والماعز ومعظمها ينتقل مع البدو فى هجراتهم السنوية الى صحراء سورية أو الى

المراعى . اذ يمكن العثور على نباتات المرعى فى مساحات متفرقة ولفترة قصيرة . ــ كما هو الحال فى الجهات الصحراوية وشبه الصحراوية ــ حيث يتوافر الماء وكلما كانت الأمطار فى موسمها قليلة اشتد الاقبال على مثل هذه المساحات .

وقد اقترح لتجنب مايمكن أن تتعرض له الحيوانات من هلاك توفير المأوى لها فى مناطق الماء الدائم مع احتياطى كاف من الغذاء . ولاشك أن هذا الاجراء سيدفع خطر الهلاك الذى يمكن أن يحدث فى فترات الطقس القاسى . لكن المشكلة هى توفير الظروف الصحية الطبية للقطعان التى أصابها الهزال من جراء سوء التغذية .

ان الصعوبة الكبرى هى ضحالة المرعى فى فصل الشتاء وهى حالة ترد الى أسباب متعددة منها قلة الأمطار فى فصول الشتاء المبكرة وتوقف الزرع تقريبا عن النماء بسبب الانخفاض المتواصل فى درجة الحرارة وهلاك الأعشاب الصغيرة بسبب الصقيع .

وفى مثل هذه الظروف يبدو أن توفير مخزون كاف من الغذاء فى مراكز ملائمة بالنسبة للمزرعة حيث توجد حظائر الأغنام خطوة عملية تقرب من حل المشكلة .

وربما كان من الأوفق ان تجرب الحكومة اقامة بضع من الحظائر على مساحات تختار بعناية وتخزن فيها غذاء احتياطيا من جميع الأنواع .

ويجب كذلك توفير عدد اضافى من الآبار الصحراوية يختار بعناية كوسيلة للتخفيف من خسائر مواسم الجدب .

ويمكن أن يقوم هذا النظام على أساس دراسة علمية كاملة فى مساحات معينة من المراعى مع غرسها بأنواع من الأعشاب والحشائش التى جربت فى استراليا وجنوب أفريقيا ومراكش والجزائر وعلى ضوء ماثبت من مدى مقدرتها على مقاومة البرد القارس والجدب .

ولن يتطلب الغرس حرث الأرض بل يمكن أن تبذر الحبوب بعدسقوط المطر مباشرة ويمكن خلال السنتين التاليتين أن تختبر غلة بعض الأعشاب المحلية والأجنبية المنتقاة فى قطعة أرض صغيرة مسورة وذلك قبل أنتجرى عمليات البذر على نطاق واسع . ويجب أن يكون ظاهرا أن طرائق تحسين الصنف واستغلال طاقة الصحراء فى المراعى ستكون مؤسسة على هذه التجارب .

ويجب أن يكون الهدف حث الزراع على توفير العلف للماشية وذلك بخلط مادة العلف بالحبوب وزراعة جزء من أرضهم بالحشائش والخضروات وتحويل الأرض المتروكة الى مراع مثمرة .

## الغابات

انه مما يدعو الى الأسف أن تخلو سورية تقريبا من الغابات . وبالرغم من تخصيص حوالى ٤٤٨٫٠٠٠ هكتار لغرس الغابات فان ٣٤٨٫٠٠٠ هكتار منها تتكون اما من أرض جرداء أو أرض مليئة بالشجيرات وقد لا تزيد المساحة التى يمكن تخصيصها لغرس غابات على ٦٠٫٠٠٠ هكتار .

ولا معدى عن أن يتضمن أى برنامج لغرس الغابات نصوصا تصونها فلا يسمح باقتلاع شجرها الا بقدر وتدرأ الحريق والحشرات والتآكل وغير ذلك من الأخطار التى ترتب عليها كثير من الأضرار فى الماضى ولمقابلة تكاليف برنامج يستهدف توفير حماية مناسبة للغابات فى السنوات الخمس أو الست المقبلة يتعين اعتماد نصف مليون ليرة سورية لمرفق الغابات .

## التوطين

تتطلب عملية وضع برنامج أفضل لاستغلال الأراضى الزراعية فى الوقت

الحاضر وكذلك تحديد مساحة مايتبقى منها من أجل التوسع الزراعى وما يجب عمله حتى يصبح انتاجها مجديا ـ يتطلب هذا كله معرفة كاملةشاملة لجميع الأراضى التى تزرع بالفعل وما تيسر اصلاحه منها . بيد أن الواقع يؤكد صعوبة معرفة الأسلوب الذى يمكن تطبيقه فى استغلال الأرض . أضف الى هذا أن التفاصيل والاحصاءات الخاصة بمجموع المساحةالمنزرعة والمساحة المخصصة لزراعة محصولات بذاتها وما يتصل بانتاجها ليستسوى تقديرات جزافية غالبا ماتبعد عن الواقع . ثم ان اختلاف أنواع التربةوعيوبها وميزاتها لايعرف عنها الا النزر اليسير . وتتضارب الآراء حول مساحة الأراضى التى لا يزال فى الامكان حرثها أو التى يمكن ريها بوساطة المياه التى تنحدر اليها من مناطق أكثر ارتفاعا .

ان تمليك الفلاحين أراضى الدومين العام قد تقرر من قبل سياسة عامة للحكومة . فقد نصت المادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ على أن توزعالدولة على المعدمين أراضى كافية لضمان معيشتهم بثمن بسيط يدفع على اقساط وصدر من وزير الزراعة مرسومان فى أول نوفمبر ١٩٥٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ يعرضان أراضى الحكومة للبيع على شكل قطع مساحة الواحدة ٥٠ هكتارا أو عشرة هكتارات تبعا لما اذا كانت الأرض تروى بنظام الرى الدائم أو بوسائل أخرى .

وقد برزت الحاجة الى تقرير ملكية الدومين العام تحت ضغط التركز فى توزيع السكان ورغبة البدو فى الاشتغال بالزراعة . ونلاحظ ظاهرة التركز هذه فى الغالب فى منطقتى اللاذقية وجبل الدروز حيث لايزيد نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وفق تقديرات جزافية على ٥٠٪ وأكثر قليلا من ٦٠٪ على التوالى من متوسط نصيبه من الأراضى المنزرعة فى سوريا كلها .

ومن المرتقب أن تسهم الأراضى المستصلحة فى الغاب الروج على الأخص فى التخفيف من تركز السكان المشتغلين بالزراعة فى جبل العلويين باللاذقية

على أن الحكومة لم تفرغ بعد من رسم خطة التمليك بالنسبة للغاب والروج بالرغم من أن ذلك قد غدا أمرا عاجلا على الأخص بالنسبة للروج .

أما بالنسبة لتمليك البدو فقد اتخذت عدة خطـوات : جنبت الحكومة ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ هكتار فى أرض منطقة الرد بالجزيرة وقسمتها الى حصص . وهى الآن بسبيل تقسيم قطعة أخرى مساحتها ٥٠٠٠٠ر٥٠ هكتار فى نفس المحافظة . وقد وزعت جزءا من المساحة الأولى على البدو ولكنها أجرته لكبار المزارعين لمدة ثلاث سنوات وذلك بقصد الحصول على مبلغ من المال يكفى لتمويل مشروع التمليك .

ويجب أن يقوم توزيع الأراضى على الأسر على أساس غلة الأرض ومقدرة الزراع على فلاحتها كما يجب أن تكون الغلة المنتظرة من الأرض بحيث تمكن الزراع من كسب معقول . ويجب كذلك ألا تزيد الحصة على مايمكن أن يديره الزارع بمعداته غير مستعين فى ذلك أحدا غير افراد اسرته . وتعتبر الحصـة مناسبة فيما يتعلق بالأراضى التى تروى ريا دائما اذا تراوحت بين ٥ و ١٠ هكتارات فى الأرض المتوسطة الجودة . وفى المساحات القريبة من أسواق المـدن حيث تمكن زراعـة مقادير ضخمة من الخضراوات تعتبر الحصـة مناسبة ولو قلت عن خمسة هكتارات . أما حيث تضعف التربة فانه يصـبح ضروريا أن تزيد الحصة على عشرة هكتارات .

ويجب أن تنظم التوزيعات على البدو فى المزارع التى لا يتوافر لها الرى الدائم على أساس خمسين هكتارا للأسرة . على أنه ليس من الحكمة أن يتم تقسيم كل هذه الأرض دفعة واحدة اذ لايتوقع أن تستطيع أسرة من الأسر زراعة مثل هذه القطعة الكبيرة . وانما يحسن ان يكون التوزيع بادىء ذى بدء على أساس قطع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٢٥ و ٣٠ هكتارا وحتى هذا القدر لاينبغى أن يزرع جميعه بل يجب أن يخصص جزء منه للمرعى لتحسينه . فينبغى اذن أن يكون هناك توازن بأن يحتفظ بجزء

من الأرض للرعى يمكن فى أى وقت أن يقسم حصصا توزع على الزراع الذين يثبتون مقدرتهم أو على العائلات الجديدة . وبهذا النهج يسهل على البدوى أن يجوز فترة الانتقال الى الاستقرار فى الزراعة وذلك بتمكينه من مواصلة المثابرة التى تعودها أيام المرعى .

ويجب كذلك أن يمد كل مستوطن بحوالى ٦٠ رأسا من الأغنام تعطى عائدا يساوى ما يمكن الحصول عليه من المحصولات . وبالنسبة للأراضى التى تروى ريا دائما يجب أن يوضع نظام يقضى بتخصيص جزء من الأرض كحد أدنى لاراحته وذلك حيث تزرع هذه الأراضى بافراط وأن يوجه الاهتمام الى المحصولات الصيفية كالقطن وقصب السكر والفول السودانى والذرة الشامية والبقول والخضراوات التى تزرع فى دورات خاصة . ويجب أيضا أن يراعى فى المساحة المزروعة أن تكون من الصغر بحيث لاتزيد المسافة بين أبعد مزرعة وبين القرية عن مسيرة ساعة ومن الكبر بحيث تسمح بانشاء حد أدنى من المرافق الاجتماعية كبئر ومسجد أو كنيسة ومدرسة ومركز اجتماعى . وأهمية الاعتبار الأول تبدو فقط فى تحديد مساحة المزرعة فى الأراضى التى تروى ريا دائما ويؤدى الى ألا تزيد هذه المساحة على ٥٥٠٠ هكتار وفى مثل هذه المزرعة التى تتسع لمائة وعشرين أسرة منهاعشر لاتشتغل بالزراعة يمكن أن يتم التوزيع بالأولوية وربما تضاعف مجموع الأسر فى النهاية اذا وزعت الأرض ــ التى احتفظ بها بادىء ذى بدء كمرعى ــ على أسر جديدة .

ويجب أن تنظم المزرعة بحيث يكون من الميسور الدخول الى مختلف حقولها والاتصال المباشر بغيرها من المزارع المماثلة .

ويجب أن يكون المستوطنون على استعداد للاسهام بعملهم الخاص فى انشاء المزرعة وفى التوسع التدريجى اللاحق الذى يدخل عليها وفى تحسين خدماتها . ولاشك فيما سوف يترتب على هذا اللون من التعاون من خفض

التكاليف وبعث الشعور بالزهو والمسئولية عن بناء المجتمع فى نفوس المستوطنين .

ولاشك أن من الخير أن يتولى البنك الزراعى تمويل مشروعات الاسكان فى شكل سلف يتم استهلاكها على عشر سنوات وتمويل وسائل الانتاج فى شكل سلف يتم استهلاكها فى ثلاث سنوات أو أربع على أن تكون الحكومة نفسها مسئولة عن توفير المال اللازم للخدمات العامة والتجهيز الآلى وأقساط المساعدة الاجتماعية .

وتدل الحسابات المبدئية على أن متوسط دخل الأسرة سيبلغ حوالى ٢٠٠٠ ليرة فى المزارع التى لايتبع فيها نظام الرى الدائم وحوالى ٣٠٠٠ ليرة فى المزارع التى تتبع هذا النظام وذلك حتى فى الفترة التى تستحق فيها السلف الأداء . وينبغى ألا يتحمل هذا الدخل أقساط الأرض بالنسبة للمساحات التى لا تتبع نظام الرى الدائم الا فى حدود ضيقة . بينما يمكن أن يكون الدفع فى حدود أوسع فيما يتعلق بالأقساط الضرورية من ثمن الأرض وتكاليف المياه بالنسبة للمساحات التى تتبع هذا النظام . على أن من الواجب التوسعة فى هذه الحدود حتى بالنسبة للنوع الأول من أراضى الحكومة اذ يجب أن يكون ثمن الأرض بحيث يجعل الملكية تنتقل الى المستوطن نهائيا خلال فترة معقولة لاتزيد على ١٠ أو ١٥ سنة .

ولتدعيم توطين الفلاحين فى الأرض ينبغى أن تشترط عدة شرائط . فمثلا لاتنتقل الملكية الى الفلاح حتى يتم سداد جميع الأقساط المستحقة . ويجب أن تحتفظ الحكومة أثناء هذه الفترة بالحق فى طرد المستوطن الذى يتضح جليا عدم صلاحيته أو الذى لايفلح الأرض المملوكة له . وحتى بعد أن يتم المستوطن دفع جميع الأقساط يجب أن تحتفظ الحكومة بالحق خلال فترة معينة فى الاعتراض على جميع مايجريه على الأرض التى يملكها من تصرفات بالبيع أو الرهن أو الايجار وذلك بغية الاحتفاظ بالهدف

الأساسى من ايجاد طبقة من الفلاحين الملاك المستقلين والابقاء عليهم . وخلال السنوات الخمس التالية سيكون على الحكومة أن تأخذ على عاتقها تنفيذ التوطين فى مقاطعة الروج وجزء من الغاب .

وسيكون مشروعا الروج والجزيرة تجربة كبيرة مفيدة فى توسيع الجهود التى تبذل فى سبيل التوطين . ويجب على الحكومة فضلا عن ذلك أن تتبنى مشروعا للتوطين فى جبل سمعان فى الشمال الغربى من حلب وآخر فى جبل الدروز . وتدل أطلال المدن الدارسة على أن المقاطعة الأولى كانت مهدا للخصب من القرن الأول الى القرن السابع الميلادى . كما يتضح من الشواهد الحديثة ان ذلك الخير كان يرجع أساسا الى البساتين والكروم ، وقد عمد الناس منذ عهد قريب الى اعادة وضع يدهم على تلك الأطلال واصلاح قطع الأرض الحجرية ذات التربة الخصبة .

وربما كان تنظيم هذا الاستيطان الجزافى واعداد خطة جماعية مشتركة لاستغلال هذه الأراضى من جديد فى زراعة البساتين والكروم مشروعا جديرا بالاهتمام . وفى جبل الدروز حيث ينخفض مستوى المعيشة وتصعب الهجرة قد تكون محاولة تجربة مثل هذا المشروع واجبة سيما والأصقاع هناك مناسبة والظروف المشجعة على اقامة البساتين والكروم متوافرة .

وقد توزعت المسئولية عن التوطين فى الوقت الحاضر : ففى الغاب نيط التوطين بادارة الغاب واختصت مصلحة الرى بالاشراف على مساحات أخرى استصلحت حديثا وخضعت لنظام الرى الدائم وأشرفت وزارة الزراعة مبدئيا على المزارع البعلية .

على أنه ينبغى حصر المسئولية عن التخطيط والتنسيق فى ادارة واحدة مستقلة للتوطين لا مانع من أن تكون مسئولة عن أعمال حكومية أخرى تتعلق بالاسكان وتخطيط المدن وما شابه ذلك . ذلك ان برنامج التوطين سوف يستلزم مجهودا عظيما منظما وجهازا تنفيذيا يقوم به ولا يقوى على

توفير كل ذلك الا ادارة واحدة . كذلك تكون الادارة الواحدة أكثر قدرة على الاستفادة من الخبرة المكتسبة من برنامج التوطين الأول فى صدد ما يمكن ان يقع من مخاطر لاحقة . وينبغى انشاء مثل هذه الادارة بسرعة اذ لابد من البدء فورا فى عمل التخطيط اللازم وسيحتاج هذا البرنامج لاخراجه الى حيز التنفيذ الى معاونة عدد من الخبراء الأجانب .

فاذا نفذت مشروعات التوطين الأربعة التى تقدم ذكرها ونفذ كذلك مشروع التوطين فى الروج وفى جزء من الغاب فمن المحتمل ان تبلغ التكاليف الاجمالية حوالى عشرة ملايين ليرة ، ويجب أن يتولى البنك الزراعى التمويل فى حدود خمسة ملايين ونصف مليون ليرة وأن تتولى الحكومة التمويل فى حدود الباقى . وهكذا يمكن توطين ٢٣٠٠ أسرة يبلغ عدد أفرادها ١٢٫٠٠٠ الى ١٤٫٠٠٠ نسمة .

## ملاحظات عامة فى شأن الزراعة

١ ــ مشاكل وصفات ذات طابع خاص

يجب أن يتركز برنامج التنمية فى سورية بصفة مبدئية فى الزراعة . وعلى الرغم من التوسع فى التصنيع فان الزراعة ستظل حرفة البلاد الرئيسية . فامكانياتها مازالت كبيرة وهى تمد البلاد بالمواد الأولية اللازمة للتصنيع وتساعد على انتعاش معظم الأعمال فى دنيا التجارة .

٢ ــ تعتمد الزراعة فى سورية بصفة مبدئية على سقوط الأمطار الموسمية التى تختلف بدرجة ملحوظة من عام لآخر ــ وغالبا ماتكون غير كافية .

تبلغ مساحة الأرض التى بها نظام للرى حوالى ١١ ــ ١٢٪ من مجموع المساحة المعدة للزراعة وقدرها ٥٫٣ ملايين هكتار . ونظرا لعدم سقوط أمطار خلال الصيف فان محصولات الشتاء لها الغلبة . ولهذا فان المحصولات

الرئيسية هى القمح والشعير . هذا وتسقط الأمطار العادية فى أغلب المساحة المزروعة بمقادير متساوية . وفترات الجفاف التى تحدث كل حين وآخر مثل الفترة التى حدثت عام ١٩٥١ تجعل الدخل الزراعى غير ثابت .

كل هذا يشير الى الحاجة الى توسيع المساحة التى تروى الى أقصى حد ممكن . وتعتبر الطريقة الصحيحة لاستعمال منابع المياه وحفظها احدى المشاكل الرئيسية فى الزراعة السورية . ولقد أدى التوسع الزراعى فى الماضى الى امكان انتاج محصولات جديدة مثل القطن والبنجر مما أدى الى زيادة الدخل الناتج عن الزراعة .

٣ ـ لقد أدت الزيادة الكبيرة فى المساحة المنزرعة خلال عشرات السنين الماضية الى الحد الشديد من احتمال التوسع الزراعى دون الاستعانة بالرى .

كانت توجد فى الماضى مساحات كبيرة من الأراضى الجيدة الصالحة للزراعة . وقد ساعد على تسهيل التوسع السريع فى الزراعة أن الناس كانوا يستطيعون أن يدعوا ملكية الأرض « الخالية » فور وضع اليد عليها وزراعتها لبضع سنوات . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٥ الذى يوقف التوسع غير المنظم بجعل جميع الأراضى الخالية أو الفضاء من أملاك الدومين العام ( الأملاك العامة للدولة ) فلم يعد يسمح باستغلالها الا بعد الحصول على ترخيص سابق بذلك . غير أن هذا القانون لم ينفذ مطلقا .[١]

وأيا ما كان هذا الأمر فان البعثة واجهت فكرة شائعة مقتضاها أن الأراضى الزراعية كانت فى الحقيقة بلا حدود أو نهاية . ويبدو أن التقديرات الرسمية التى تقرر أنه مازال هناك أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأرض الصالحة للزراعة مؤيدة لهذه الفكرة الشائعة .

---

(١) الظاهر أنه نفذ بعد الوحدة .

يخلص مما تقدم نتائج معينة : الأولى ـ هى أن الرى يجب أن يلعب دورا غاية فى الأهمية عند التوسع فى الأراضى التى تعد للزراعة . الثانية ـ هى أنه يجب اعداد بيان دقيق لأنواع الأراضى التى لاتزال صالحة حتى يمكن تحديد الطريقة التى يمكن الانتفاع بها انتفاعا مثمرا . والنتيجةالأخيرة ـ هى أن ثمة حاجة الى وضع برامج ورسم خطط لاستغلال الأرض .

على أن ملكية الأرض ليست موزعة توزيعا متساويا . فهناك فلاحـون كثيرون لايمتلكون أرضا بينما توجد ملكيات شائعة من الأراضى بعضهـا يزيد على بضع مئات الألوف من الهكتارات ويغلب وجودها فى أقاليم حماه وحلب والجزيرة . ويشير أحد التقارير الى أن ٣٨٪ من المجموع الـكلى للمساحات المملوكة للافراد يتكون من أكثر من ١٠٠ هكتار وأن ١٩٪ منها يتكون من ١٠ هكتارات فأقل .

ويمد التجار والملاك الأثرياء الأرض بطلمبات المياه اللازمة لريها .وكذلك انفرد بتملك الآلات الزراعية الحديثة فى الجزيرة طائفة ممن تخصصوا فى تشغيل تلك الآلات على نطاق واسع .

وفى المناطق التى يقل فيها سقوط الأمطار يحصل صاحب الطلمبة ، وغالبـا ما يكون غير صاحب الأرض ، على نصيب يتراوح بين ٤٥٪ و٦٠٪ من الغلة من أجل المياه التى يروى بها الأرض . وحيثما تكون اليد العاملة متوافرة والأمطار غزيرة يستطيع مالك الأرض أن يحصل على جزء يبلغ حوالى نصف الغلة أو المحصول مقابل سماحه للفلاح بزراعة أرضه .

أما فى الجزيرة حيث الأرض متوافرة بالنسبة لليد العاملة فتؤجر الأرض مقابل ١٠ ـ ١٥٪ من المحصول . وهنا نجد أن أصحاب الجرارات والمحاريث الأوتوماتيكية وملحقاتها يسيطرون على الانتاج ويظفرون بنصيب الأسـد من الغلة الناتجة .

أما صغار الملاك فليس لديهم رأس المال الذى يمكنهم من الحصول على

مساحات أكبر من الأرض ولا آلات أفضل ولا حيوانات للزراعة وطلمبات ووسائل أخرى للانتاج يمكنهم بوساطتها رفع مستوى معيشتهم والاستقلال بشئونهم الخاصة . كما أنهم لاتنتظمهم جمعيات تعاونية تتعهد بالقيام بهذه الأعمال بطريقة مشتركة . وحتى المزارع الكبير كثيرا ما يصادف صعوبة كبرى فى الحصول على رأس المال اللازم بشروط معقولة .

ان أحد الأهداف البالغة الأهمية فى برنامج زراعى هو اذن اتاحة مقادير كافية من القروض بشروط مناسبة وحتى يمكن جعل وسائل الانتاج أيسر متناولا . وكذلك ينبغى أن يكون تنظيم المؤسسات التعاونية لتسهيل العمل الجماعى بين صغار الفلاحين هدفا آخر من الأهداف الهامة . وأخيرا فقد يبدو من الأهمية بمكان الاحتفاظ بالأراضى الخصبة ضمن أملاك الدومين العام وذلك بغرض توطين المزارعين والبدو الذين لايمتلكون أرضا .

٤ ـ بالرغم من وجود ملكيات كبيرة للاراضى فان الأرض مازالت مقسمة الى أجزاء صغيرة يعمل بها مستأجرون أو ملاك مزارعون يكسبون قدرا ضئيلا لمعاشهم .

ينتشر استغلال الأرض على نطاق واسع فى الجزيرة والى حد ما فى حلب حيث تزرع الأرض فى وحدات كبيرة بوساطة معدات وآلات ميكانيكية وعمال أجراء . أما فى غير هاتين المنطقتين فان الأرض تزرع فى وحدات صغيرة على أساس المزارعة . ونظرا لكثرة اختلاف المزارعين على نفس الأرض ينتفى لديهم الواعز على تحسين تربتها .

ان صغار الملاك والمزارعين الذين يشاركون على المحصول انما ينتجون لاستهلاكهم الخاص . ولا يتأثر محصولهم الناتج بأسعار السوق الا بقدر ضئيل ذلك أنهم يجب ان ينتجوا ليأكلوا . ويشترون بما يفيض عن حاجتهم حاجياتهم الضرورية البسيطة وهم مدينون دائما للتاجر والمقرض المحترف ولمالك الأرض . ونظرا لأنهم ليسوا بقادرين على نقل محصولهم الى السوق

أو الانتظار والتريث ريثما يتمكنون من الحصول على أسعار أفضل فان عليهم أن يقبلوا السعر الذى يعرض عليهم محليا . انهم يحــرثون أرضهم بوسائل بدائية ويتكون عتادهم وأدواتهم فى الغالب من زوجين من دواب الحمل والجر ومحراث خشبى .

ان أى برنامج للنهوض بالزراعة يجب أن يتركز بوضوح حول هــؤلاء المزارعين وأن يرشدهم الى كيفية تحسين وسائل الانتاج ويمدهم بأفضــل البذور والآلات . ويمكن عن طريق تنظيم الهيئات التعاونية وتوفير القروض الزراعية المناسبة مساعدتهم على التحرر تدريجيا من ربقة الخضــوع أو الاعتماد المتزايد على المالك أو التاجر أو المقرض المحترف . كما يجب أن يعالج هذا البرنامج مشاكل عقود المزارعة .

٥ ـــ الاضطراب فى عقود تملك الأرض وضعف أسانيدها

يرجع الاضطراب فى عقود ملكية الأراضى الى عهد الامبراطورية العثمانية. فكثيرا ما كانت تهب الأرض حالة كونها مملوكة لغير الموهوب له . وكثيرا ماقامت دعاوى استرداد على أساس عقود هبة مشكوك فى صحتها . بل أن عقود التمليك التى سجلت أو تم توثيقها غالبا ماكانت تحتوى هى بدورها على أوصاف أو تفاصيل غامضة أو متناقضة فيما يتعلق بمساحة الملــكية وحدودها . ومازالت هناك مساحات لابأس بها من الأرض محل ملكية على الشيوع للقرية بأسرها ويعاد توزيعها من وقت لآخر بين سكان القرية الذين أصبحوا لا يسهمون الا بقدر ضئيل فى تحسينها بسبب تغير معالمها وحدودها من وقت لآخر .

وقد ظهرت منذ عشرات السنين برامج تهدف الى تحديد العقود بوساطة مسح الأراضى لتحويل أرض القرية الشائعة الى ملكيات فردية صغيرة .

**التسليف الزراعى**

كثيرا مايتوقف تحسين الزراعة وتربية الماشية على تيسير القروض الكافية بشروط معقولة . ويجب أن تتهيأ للمزارعين الفرصة التى تمكنهم من شراء آلات أفضل مما لديهم ومن الحصول على البذور النقية . والماشية . ومن ادخال محصولات جديدة فى زراعاتهم . اما اذا دعوا لاستيطان ارض جديدة فالأمر يتطلب حينذاك توفير المساكن لهم وكذلك رأس المال الضرورى للبدء فى الانتاج ويجب أيضا مساعدة الملاك من الفلاحين وكذلك مستأجرى الأرض على التحرر تدريجيا من التمادى فى الحصول على قروضهم من الأفراد متل أصحاب الأراضى والتجـــار الذين كثيرا مايفرضون شروطا مجحفة من جانبهم .

وليس من السهل تقدير ضخامة مشكلة القروض ، اذ أن مبلغ المديونية الزراعية غير معروف كما يصعب فى الوقت نفسه تقدير حاجيات المستقبل للاقتراض .

ويوجد فى الوقت الحاضر مصادر ثلاثة للحصول على القروض هى : البنك الزراعى ــ وهو مؤسسة حكومية ــ والبنوك التجارية ثم أصحاب الأراضى والتجار ومحترفو الاقراض . ويقوم البنك الزراعى بتقديم قروض الى حد أقصاه ٧ر٥٠٠ ليرة سورية للقرض الواحد وبفائدة قدرها ٦٪ . وقد بلغت قيمة قروض البنك التى لم تتم تسويتها حتى نهاية عام ١٩٥٣ ١٩ر٤٣ مليون ليرة سورية . ويتبين من متوسط فئات القروض ( الذى يبلغ ٢٦٤ ليرة سورية ) كيف يضطر البنك الى توزيع موارده المحدودة . ولما كان أكثر من نصف موجودات البنك يتمثل فى قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجــل وكانت الموارد التى يستغلها فى التسليف لاتزداد الا بشكل بطىء فانه لم يستطع تقديم قروض جديدة الا فى حدود متوسط سنوى يزيد قليـــلا عن

ستة ملايين ليرة سورية وذلك طوال أربع سنوات فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ .

وقد عمد عدد قليل من البنوك التجارية خلال السنوات الأخيرة ــ وبصفة خاصة بنك سورية ولبنان ــ الى تيسير الاقراض على الانتاج الموسمى . وتقدم مثل هذه القروض الى المزارعين الذين يستغلون مساحات زراعية واسعة من ذوى السمعة الحسنة لآجال يصل حدها الأقصى الى مائة يوم وبفائدة تتراوح بين ٦ و ٥و٧ فى المائة . وتتراوح مجموع المبالغ المخصصة لهذا الغرض بين ١٠ و ١٥ مليون ليرة سورية على وجه التقريب . ومع هذا فان البنوك تقوم بتمويل الزراعة بطريق غير مباشر بتقديم القروض التى يحتاجها تجار الماكينات الزراعية وطلمبات الرى الذين يقومون بدورهم بتزويد المشترين بمثل هذه المعدات بفائدة تتراوح بين ٩و١٢ ٪او أكثر ، ولا يستطيع أغلب المزارعين الحصول على قروضهم الا من الأفراد ــ دون المؤسسات ــ وتختلف قيمة الفوائد التى يقتضيها هؤلاء اختلافا كبيرا بيد أنها غالبا ماتكون باهظة جدا تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فى المائة كما أن كبار المزارعين غالبا مايعتمدون على مثل هذه المصادر ويدفعون فوائدتتراوح بين ١٢ و ١٥ فى المائة . أما صغار الملاك من الفلاحين والمزارعين المستأجرين فهم بصفة عامة أضعف فئات المقترضينوأكثرهم تعرضا للاستغلال اذيدفعون أفحش الفوائد على قروضهم .

وتشتد الحاجة اليوم الى الحصول على السلفيات من المؤسسات . ومن المنتظر أن تقوم البنوك التجارية النظامية بمرور الزمن بتمويل الزراعة على نطاق أوسع . وعندما تتبع وسائل تخزين الغلال وبحكم الاشراف عليها وفق توصيات البعثة فان البنوك لن تتردد فى اقراض المزارعين بضمان ايصالات الغلال المختزنة . وعلى ذلك فلنا أن نتوقع خلال السنوات الخمس أو الست القادمة أن ترتفع المبالغ التى يقوم البنك باقراضها بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥

مليون ليرة سورية . وقد أوصت البعثة فى باب آخر بتأسيس بنك للاستثمار تكون ملكيته وادارته فى أيدى الأفراد . ولن تقتصر مهمة هذا البنك على استثمار المال فى الصناعة بل ستشمل كذلك تقديم القروض للمزارعين كى يستعينوا بها على حفر الآبار واقامة طلمبات الرى وشراء الآلات والمعـدات الزراعية . وقد تصل قيمة القروض الزراعية الى حوالى عشرة ملايين ليرة سورية ومن المفروض أن تقدم القروض للمزارعين ذوى السمعة الحسنة .

ويتطلع معظم المزارعين الى البنك الزراعى بحسبانه المؤسسة التى سوف يتم التوسع فى عمليات التسليف الزراعى على يديها . ومن أجل هذا توصى البعثة بضرورة زيادة رأس المال الحالى للبنك وكذلك أمواله الاحتياطية عما كانت عليه فى آخر عام ١٩٥٣ وهو ٢٢ر١ مليون ليرة سورية ليصبح ٨٥ مليون ليرة سورية . ويجب تحقيق ذلك عن طريق تحويل مديونية البنك الى الحكومة والى مكتب الحبوب الحكومى والتى تبلغ قيمتها ١٢ر٤ مليون ليرة سورية الى رأس مال ثابت مساهم . وكذلك بوساطة مساهمة الحكومة بمبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية فى رأس مال البنك على أقساط تمتد طـوال السنوات الخمس القـادمة . واذا تم اجـراء التسهيلات اللازمة لخصـم الكمبيالات قصيرة الأجل مع البنك المركزى المقترح ــ أو يكون هذا بصفة مؤقتة مع بنك سـورية ولبنان ــ فعندئذ يستطيع البنـك الزراعى زيادة الاعتمادات المخصصة للقروض الى مبلغ يتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ مليون ليرة سورية . فاذا زيدت اعتمادات القروض التى تقدمها المؤسسات على الوجه السابق شرحه فانه يصبح فى الامكان مواجهـة احتياجات الزراعة السورية الى القروض كما يخفف الى حد ما من العبء الواقع على كاهل المزارعين الذين يعانون الشىء الكثير بسبب مايحصلون عليه من القروض من الأفراد .

وقبل كل شىء ينبغى على البنك الزراعى الاستمرار فى خدمة صـغار

المزارعين ولذلك يتحتم فرض حد أقصى للقروض الفردية والحد الحالى هو ٧٫٥٠٠ ليرة ويحسن زيادته حتى يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ ليرة .ويتعين عدم سريان هذا التحديد على القروض التى تقدم الى الجمعيات التعاونية حتى يكون لدى المزارعين حافز للارتباط ببعضهم البعض فى مشروعات معينة مثل اقامة طلمبات الرى أو حفر الآبار التى قد تتطلب أموالا أكثر .

ومما يجب تأكيده أنه فى حالة قيام البنك الزراعى بتقديم قروض الى الجمعيات التعاونية لاقراضها بالتالى لأعضائها يجب على البنك عندئذ قبول الضمان الذى يتوافر فى تضامن اعضاء الجمعية التعاونية دون ان يطالب الجمعية التعاونية بأى رهن .

وكانت عملية تقديم القروض فى الماضى تكاد تخضع بأكملها للضمان الرسمى الذى يتمثل فى الرهن أو فى الضمان المشترك . أما فى المستقبل فيجب أن يكون الغرض الذى عقد من أجله القرض هو العامل الفعال .ويجب أن تتحدد أولا الأسس الاقتصادية السليمة للقروض فى ضوء مايترتب عليها من أثر مباشر على انتاج المقترض . ومن المؤكد أن الأمر سوف يستلزم تقديم القروض لمعاونة المزارعين للتغلب على مايصادفهم من مصاعب وقتية نتيجة فشل المحصولات او عجز جسماني او غير ذلك من الاسباب الخارجة عن ارادتهم . وعلى أى حال فسيكون الدافع الذى يبرر زيادة الاقراض ــ بمرور الزمن ــ محصورا فى أنه سيكون أداة لزيادة انتاج المزارعين بحيث يتوافر لديهم الفائض الذى يكفى لسداد ديونهم . ومن الامثلة على ذلك أن الاقتراض من المؤسسات بشروط معقولة يصعب احلاله محل الاقتراض من الأفراد الذين ليست لهم أية صفة رسمية وذلك بالفوائد التى يفرضها المرابون الا اذا استطاع المقترضون أن يكونوا فى وضع يجعلهم أهلا للثقة وذلك بتقديم الضمان الذى يثبت أنهم سيستخدمون القرض حقيقة لتحسين الانتاج .

وسيصادف البنك خلال عمليات التسليف التى يقـوم بها حالات كثيرة يتبين منها ان المزارعين يرزحون تحت أعباء ديون ثقيلة تنوء بها كواهلهم لدرجة أنهم يفقدون كل أمل للتخلص منها . وفى ظروف كهذه يستحيل تقديم قروض اضافية يكون الغرض منها تحسين مركز الفلاح ويخفض الدين القائم الى حدود يمكن السيطرة عليها . ومن أجل ذلك توصى البعثة بأن تقـوم سورية بسن تشريع يضع قواعد الاجراءات التى يستطيع بوساطتها البنك الحصول على تسوية ودية ــ او اجبارية اذا لزم الأمر ــ للديون السابقة كشرط ضرورى لتقديم قرض جديد يهدف الى الأخذ بيد المزارع حتى يقف على قدميه . وربما كان التشريع المعمول به فى قبرص والخاص بهذا الموضوع مرشدا له قيمته .

# فى المؤسسات الزراعية

## بنك سورية الزراعى

**كلمــة عامة**

قدرت القروض الزراعية التى لم تسدد فى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ١٠٠ مليون الى ١٢٠ مليون ليرة سورية ساهمت فيها البنوك التجارية الخاصة ( ومن بينها القسم التجارى التابع لبنك سورية ولبنان ) بنحو ١٠ الى ١٥٪ ومقرضو المال والتجار بنحو ٥٠٪ وبنك سورية الزراعى بما يزيد قليلا على ٣٥٪ . ونظرا للدور الكبير الذى ينتظر أن يقوم به بنك سورية الزراعى فى المستقبل فقد أضافت البعثة البيان الآتى الخاص به :

يباشر بنك سورية الزراعى عمله فى كل أنحاء سورية ومركزه الرئيسى فى دمشق وله ثلاثة فروع كبيرة فى حلب واللاذقية ودير الزور وسبعة وعشرون فرعا صغيرا فى المدن الأخرى ذات الأهمية ولكن البنك لاتتسع موارده لسد احتياجات المزارع الصغير .

والبنك المذكور مؤسسة حكومية يدير أموره مدير عام ومجلس ادارة مكون من تسعة أعضاء منهم ستة يمثلون وزارات المالية والزراعة والاقتصاد الوطنى والغرف الزراعية والصناعية والتجارية أما الثلاثة الباقون فيختارهم مجلس الوزراء . وقد اتسعت أعمال البنك كثيرا منذ سنة ١٩٥٠ فعلاوة على اقراض المزارعين يقوم البنك بأعمال خارجة عن أعمال المصارف المالية مثل شراء البذور ومبيدات الحشرات والماكينات وبيعها وشراء الأراضى واستيراد آلات الزراعة ومساعدة المزارعين الصغار على تحسين وسائلهم الزراعيــة . وفى الوقت الحاضر لا يعطى البنك قروضا للجمعيات التعاونية مباشرة بل يمنحها

الى الأعضاء بضمان أعضاء آخرين ( غير أن قانون البنك المعدل يخول لبنك سورية الزراعى اقراض جمعيات التعاون مباشرة كما سنذكره فيما بعد ) . وليس للبنك يد فى فرض القيود القائمة على القروض التى تعطى لأغراض زراعيـــة بل فرضتها المـــواد التى تنص على الشروط التى بمقتضاها تمنح السلفيات . وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف الأساسى الآن ازالة القيـــود الثقيلة واحلال قواعد سليمة ومرضية محلها .

**موارد التسليف**

يستمد بنك سورية الزراعى الموارد اللازمة للتسليف من رأس مال البنك واحتياطيه ومن قروض يعقدها ثم من الودائع الى حد ما . ورأس مال البنك يستمد أولا من ضريبة المحصولات الزراعية وكان نصيب البنك منها حتى سنة ١٩٥٠ ٤٪ وثانيا دفعت الحكومة الى البنك مبلغ ١٠ر٢ مليون ليرة سورية فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٠ وهذا المبلغ عبارة عن سلفة من بنك سورية ولبنان وقد تعهدت الحكومة بسداده الى البنك المذكور بدلا من تحويل جزء من ضريبة المحصولات الزراعية الى بنك سورية الزراعى . وقد أدت هذه العملية مع اضافة الأرباح الى زيادة رأس مال البنك واحتياطيه الى ٢٢ مليون ليرة سورية فى سنة ١٩٥٢ .

وفى الجدول الآتى بيان بالقروض التى منحها البنك فى السنوات ١٩٥٠/١٩٥٣ لمنافع خاصة أوصت بها الحكومة :

| أنواع القروض | ١٩٥١/١٩٥٠ | | ١٩٥٢/١٩٥١ | | ١٩٥٣/١٩٥٢ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد القروض | المبلغ بآلاف الليرات السورية | عدد القروض | المبلغ بآلاف الليرات السورية | عدد القروض | المبلغ بآلاف الليرات السورية |
| قروض للماكينات ( مكتب الحبوب ) | ٨٠٩ | ٣ر٧١٠ | ٤٢ | ١٧٥ | ٤ | ٦ |
| إعانة لمنتجى الزيتون | ٢ر٧٥٧ | ١ر١٨٣ | ٣ر٠٦٧ | ٥٠٨ | — | — |
| قروض خاصة ببذرة القطن | — | — | — | — | ٢٣٣ | ١٣١ |
| مكافحة دودة القطن | — | — | ٥ر٩٢٣ | ٥ر٧٤٥ | ١ر١١٥ | ٥١٢ |
| قروض موسمية | — | — | ١ر٣٩٤ | ١ر١٥٠ | ٦ر٤٤٠ | ٦ر١٢٣ |
| إعانة أراض أصابها الجدب فى الجنوب | — | — | ١٣ر٩٧٧ | ٥ر٢٨٧ | — | — |
| قروض لماكينات يتداولها البنك(١) | — | — | ٦٧٠ | ٥ر٢١٣ | ١٢٤ | ٥٤٤ |

أما القروض الموسمية أو القصيرة الأجل المسحوبة فى بنك سورية ولبنان فكانت فائدتها ٥ر٢ ٪ وبلغت قيمتها كلها فى نهاية سنة ١٩٥٣ ٩ر٥ ملايين ليرة سورية . ويقوم بنك سورية ولبنان بوظيفة بنك مركزى فى علاقته مع بنك سورية الزراعى اذ ليس فى سورية فى الوقت الحاضر بنك مركزى وطنى . وكانت القروض الخاصة بالماكينات خير معوان لكبار المزارعين بينما أدت السلفيات الخاصة بالبذرة وابادة الحشرات والاعانات فوائد جمة للمزارعين من جميع الطبقات .

**اجراءات عقد القروض ونظامها**

يجوز للبنك أن يعطى سلفيات فى مقابل رهن عقار ثابت أو ضمان مشترك بين عدة أشخاص أو مقابل رهن شخصى على المحصولات أو سندات الخزينة او الذهب وكذلك على انواع معينة من الوثائق التجارية، ولكن فى الواقع لم

(١) هذه القروض خاصة بالماكينات التى يباشر البنك شراءها وبيعها بخلاف القروض الخاصة بماكينات مكتب الحبوب .

تعط سلفيات للآن الا فى مقابل رهن عقار ثابت أو ضمان مشترك وهـذه سياسة ضيقة ومقيدة بقيود مثال ذلك أن بنك سورية الزراعى لايستطيع أن يعطى سلفيات مباشرة على المحصـولات أو المتاع الشخصى أو يمـول جمعيات التعاون تمويلا مجديا أو يقرض المزارعين الجدد او يقوم بما يحتاج اليه صـغار المزارعين من المال . واذا درسنا القروض التى منحها البنـك بالضمان خلال المدة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ لتبين لنا أنه لم يكن هناك اتجاه واضح نحو الاستفادة من الرهن كضمان للقروض فيما عدا القروض التى صرفها مقابل ضمان مشترك وقد زاد عددها أخيرا حتى أصبحت تفوق عـدد السلفيات التى تعطى مقابل رهن عقار ثابت رغم أن هذا الأخير لا يزال أهم ضمان للقروض . ثم ان سياسة الاصرار على تقديم ضمانات شكلية بدلا من القيام بالاشراف على القرض وتوجيهه الى خدمة الأغراض التى ترفع من الشأن الاقتصادى للبلد وتزيد فى الثقة بالمزارع هى سياسة تنافى مصلحة صغار الملاك والمستأجرين الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات كافية . غير أنه ، والحق يقال انهذهالسياسة لا مفر منها ما دام أننظاما للاشرافعلىصرف، القروض لم يوجد وتذهب معظم السلفيات فى الوقت الحاضر الى جيوب صغار المزارعين والمتوسطين الذين يستطيعون تقديم ضمان مقبول ولا يجوز أن يحصل أى انسان يطلب قرضا على أكثر من ٧٫٥٠٠ ليرة سورية واذا زاد القرض على ٣٠٠٠ ليرة كان على المقترض أن يحصل على اذن بذلك من المركز الرئيسى فى دمشق وهذا اجراء معقد ومضيعة للوقت وقد يقعد كبار الملاك عن طلب قروض من البنك .

وهاك جدولا ببيان نوع وعدد وقيمة القروض التى لم تسدد فى نهـاية سنين مالية مختارة :

| نوع القروض | ١٩٤٧ | ١٩٤٩ | ١٩٥١ | ١٩٥٣ |
|---|---|---|---|---|
| ١ — قروض طويلة الأجل : | | | | |
| العــدد | ٣٨ر٦٤٢ | ٣٩ر٦١٣ | ٢١ر٧٧٨ | ٤٧ر٦٤٢ |
| المقـدار | ١٣ر٣٧٨ | ١٣ر٧٧٣ | ١٢ر٤٣٥ | ٢٠ر٣٥٤ |
| ٢ — قروض متوسطة الأجل : | | | | |
| العــدد | ١٦ر٦٨٠ | ١٧ر٨٤٧ | ٢٤ر١٣٥ | ٣٥ر٣٧٤ |
| المقـدار | ٣ر٠٩٢ | ٢ر٩٣١ | ٣ر٧١٧ | ٤ر٩٧١ |
| ٣ — قروض قصيرة الأجل : | | | | |
| العــدد | — | — | ٢١ر٤٩٦ | ٢٩ر٤١٣ |
| المقـدار | — | — | ٧ر٦٣٠ | ١٦ر٧٥٤ |
| ٤ — المجمـوع | | | | |
| العــدد | ٥٥ر٣٢٢ | ٥٧ر٤٦٠ | ٦٧ر٤٠٩ | ١١٢ر٤٢٩ |
| المقـدار | ١٦ر٤٧٠ | ١٦ر٧٠٤ | ٢٣ر٧٨٢ | ٤٢ر١٧٨ |

المقادير فى الجدول مقدرة بآلاف الليرات السورية

ومن العسير على الشركاء فى محصولات الأرض وكذا على صغار المزارعين الذين لا يملكون سوى ضمانات معتدلة أن يعقدوا قروضا فالبنك لا يمنح قرضا على أقل من ٦٠ ٪ من قيمة الأرض ( أو ٤٠٪ من قيمة الأرض التى تنبت شجرا ) . وقد يتعذر على المزارعين الصغار أن يضيعوا وقتهم ويتكلفوا الانفاق عدة أيام فى المدينة فى محاولة الحصول على سلفة صغيرة بضمان متاعهم الزهيد القيمة وفى مثل هذه الحالة لاحيلة لهم الا الاتجاه الى المرابين.

ويجوز للبنك أن يقرض الجمعيات التعاونية على ألا تتجاوز القروض ٣٠٠٠٠ ليرة سورية وان يشترك الأعضاء فى تقديم الضمان غير أن قصر أجل هذه القروض يقلل كثيرا من فائدتها وعلى أية حال تؤمل ادارة بنك سورية الزراعى أن تتمكن مستقبلا من منح الجمعيات التعاونية قروضا أوفر وبذلك

تستطيع هذه الجمعيات ان تقوم باقراض المزارعين سلفيات موسمية ومتوسطة الأجل .

## جدوى عمليات البنك

من أبرز نقط الضعف فى بنك سورية الزراعى قصور البنـك عن تدبير سلفيات كافية تتمشى مع مستوى صغار المزارعين ومتوسطيهم الذين يستطيعون أن يستفيدوا ويحسنوا التصرف فيما يمنح لهم من قروض ومع أن بعض السبب فى ذلك يعود الى القيود المفروضة على اجراءات البنك وتدابيره فان بنك سورية الزراعى لم ينشأ ليؤدى لهذ الفريق من المزارعين خدمات ذات أثر ولكن يمكن علاج هذه الحالة غالبا بتنقيح قانون البنك بمعاونة الجمعيات التعاونية للفلاحين معاونة فعلية وبوضع قواعد للاشراف على القروض الزراعية وهذا كله يقتضى وضع نظام شامل يلائم مستوى القرية .

ويجب أن يكثر البنك من الاعتمادات المخصصة لعقد السلفيات التى تزيد من الانتاج الزراعى وتقوى مركز المزارع الصغير وفى هذا كله يجب أن تظل القواعد الأساسية للتسليف سليمة وألا يكون للتوسع فى الأقراض تأثير فيها ، وعند وضع قواعد للاشراف على السلفيات الزراعية يجب توجيه العناية الى القروض الموسمية أو القصيرة الأجل التى تساعد على زيادة ايرادات المزرعة اذ ان النظام القائم يترك امر التصرف فى القرض الى حكمة المزارع المقترض ، أما اذا اتبع نظام الاشراف على التسليف فان القروض تمنح طبقا لخطة يضعها البنك بالاشتراك مع المزارع . وهناك مسألة أخرى وهى أن الاكتفاء بتقديم ضمان جماعى لا شك يزيد فى فرص تسديد القروض .

أما ما دأب عليه بنك سورية الزراعى من الاشتغال بشراء الماكينات والبذرة ومبيدات الحشرات وبيعها فعمل لا يمكن الحكم عليه الا فى ضوء الحالة

فى سورية فمن الحجج التى تساق دفاعا عن هذا الاجراء أن تجار الآلات يغالون فى أثمانها فى حين أن البنك يبيعها بأثمان مخفضة فضلا عن أن هذا الاجراء قد اسفر عن توفير بذور جيدة ومبيدات للحشرات تفى بالغرض .

وخلاصة القول أنه يجب أن يعدل القانون الأساسى للبنك الزراعى بحيث ينص بعد تعديله على تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف وعلى جواز اعطاء سلفيات بوساطة هذه الجمعيات مباشرة ومنح قروض بكمبيالات على مخازن السلع والتوسع فى اعطاء السلفيات الصغيرة لخدمة الانتاج وتسهيل عقد سلفيات متوسطة وطويلة الأجل لاصلاح الأرض ويجوز عمل سلفيات بدون رهن أو ضمان مشترك وهناك اقتراح آخر ذو مغزى هام وهو ان تخول ادارة البنك سلطة الاشراف على السلفيات الزراعية وتشجيع التسليف الزراعى للجمعيات التعاونية .

وفضلا عن ذلك يجب التوسع والتسهيل فى منح السلفيات فى أوقاتها مع مراعاة الديون التى لم تسدد بعد — وللمحافظة على كفاية الفلاح فى الانتاج وزيادة الدخل يجب تسهيل اعطائه السلفة كلما دعت الحاجة اليها كما يحدث أحيانا وقت الغرس وفى زمن نمو النبات ويجب اعداد اعتمادات للطوارىء لمقابلة هجوم الآفات الفجائى وفى حالة تدهور المحصول وما شابه ذلك .

وفيما عدا قروض الطوارىء يخشى أن يؤدى استمرار اقراض المزارعين الذين لم يسددوا ديونهم بعد الى تضخم الديون حتى يختل الأساس الذى قامت عليه ومع ذلك فان من حسن السياسة أن يحتمل البنك جزءا معقولا من الديون القديمة وبخاصة اذا كان المدينون أعضاء فى جمعية تعاونية اذ أن الاحجام عن ذلك سيرمى بالمقترض الى أحضان المرابين وبذلك يفقد الثقة فيه . ولكن يجب العناية بتسوية الديون القديمة اذا طلب المدين قرضا جديدا فمن الامور المسلم بها أن يوضع القرض طول مدته تحت اشراف البنك

وزيادة على ذلك يجوز أن يقسط تسديد بعض الديون القديمة على عدد من السنين ، ولقد أكدت البعثة فى تقريرها الرئيسى ضرورة وضع تشريع خاص بتسوية الديون الزراعية القديمة .

أما مبدأ القروض النوعية فلا يجوز الأخذ به الا اذا وثق البنك من أنها ستخدم أغراضا خاصة ينص عليها أو أن ترى الحكومة ضرورة احتكار توريد بعض حاجيات المزارعين مثل بذرة القطن وفى هـذه الحالة يجب أن تكون السلفيات التى من هذا القبيل جيدة الصنف .

ولكى يستطيع بنك سورية الزراعى القيام بما يتطلبه تنفيذ برنامج الحكومة للتسليف يجب عليه أن يقترب من المزارعين ومعنى ذلك أن يكون لفروع البنك الأقليمية عدد فى مكاتب التسليف فى القرى تقوم بمساعدة الفروع الأقليمية فى اجراء السلفيات وتنظيمها .

## الجمعيات التعاونية

سبق أن أشارت البعثة الى اعتقادها بأن الجمعيات التعاونية يجب أن تكون وسيلة هامة لتزويد المزارعين بالقروض .

فهى تستطيع تشجيع تنمية الروح الديموقراطية فى الجماعة ونشر الاحساس بالاعتماد على النفس بين المزارعين اذ فى مقدورهم تحقيق ما يبتغونه بطريقة جماعية فى حين أنه قد يستعصى عليهم ادراك غايتهم فرادى فهم يستطيعون بوساطة نظامهم التعاونى أن يعرضوا منتجاتهم فى أقرب سوق حيث يحصلون على أسعار افضل او يقوموا بحفر الآبار أو تركيب الطلمبات لتوفير مياه الرى بشروط اكثر اغراء من تلك التى يفرضها عليهم أصحاب الطلمبات ممن يشغلونها لحسابهم الخاص . والنظام التعاونى فضلا عن هذا يهيىء الفرصة للمزارعين كى يحصلوا على مبالغ اكبر فى شكل قروض كما انهم يستطيعون

ابتياع المعدات الزراعية الباهظة التكاليف مثل الرشاشات وأجهزة التعفير التى لا يكون فى مقدور المزارع شراؤها منفردا كما يمكنهم بنـاء الطـرق المحلية وادخال التحسينات الأخرى على قريتهم وذلك بأن تبدأ الجمعيـة التعاونية فى تنفيذها .

وليس من السهل ـ مع وجود مستوى التنظيم الاجتمـاعى والتعليمى السائد حاليا فى القرى ـ ان يتوقع من القرويين أنفسهم القيام بالخطوات الأولى لتكوين الجمعيات التعاونية . ولذلك يتعين على الحكومة أن تتولى من ناحيتها تشجيع الجمعيات التعاونيـة وتغذيتها باحتياجاتها وتوجيههـا والاشراف عليها . والحكومة تحبذ هذه الجمعيات بدليل أنها منحتها اعفاءات ضريبية شاملة .

واكثر أنواع الجمعيات التعاونية ملاءمة لسورية هو النوع الذى يقوم بتنفيذ مهام متنوعة تتصل ببعضها البعض اتصالا مباشرا مثل شراء لوازم المزارع وبيعها والحصول على القروض وتقديمها بالتالى لمن يحتاجون اليها وطرح المحصولات فى الأسواق . وجدير بالذكر أن عملية منح القروض وبيع لوازم المزارع ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ولذلك فان مسـاهمة الجمعيات التعاونية فى نشاط الأسواق يساعد فى الحصول على القروض . وفى بعض الظروف يكون من الأوفق تكوين جمعيات تعاونيةذات هدفواحد لتضطلع بأعباء معينة مثل الرى . وترى البعثة انه من الأفضل تنظيمالجمعيات التعاونية على أساس التزامات غير محددة ذلك لأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى تتوافر فيها أعظم الدوافع لدى الأعضاء كى يلمسوا بأنفسهم الانتفاع بالقروض بشكل فعال مثمر .

وأخيرا يجب ان يكون المزارعون هم المالكين للجمعيات التعاونيةالقروية والتابعة للبنك والمديرين لشئونها وعلى هذه المؤسسات أن تعمل على انماء رأس مالها وزيادته والا ظلت سبيلا تمر فيه سلفيات الحكومة فى طريقهـا

الى المزارعين . وفى استطاعة بنك سورية الزراعى ان يعمل الشيء الكثير لتشجيع الادخار عن طريق جمعيات التعاون . واذا وجدت هيئة للاقراض تابعة لجمعية تعاونية متعددة الاغراض فان هذه الهيئة تستطيع أن تستغل ارباحها أو ادخاراتها استغلالا تاما داخل نطاقها وقد يكون حسنا بل فى الواقع ضروريا أن ينشىء بنك سورية الزراعى بعض الهيئات المحلية للاقراض كجزء من النظام الذى يتبعه فى تسهيل اقراض المزارعين وفى هذه الحالة توضع الأرباح والادخارات المخصصة لفائدة الأعضاء تحت اشراف البنك ولكن يجب بقدر المستطاع أن تديرها هيئة مستقلة ..

ويحسن أيضا بالجمعيات التعاونية أن تحتفظ بأرباحها وادخاراتها وذلك بتقييد اعلان الأنصبة من الأرباح وبعدم تسهيل محاولات الأعضاء التخلص من رأس مال أسهمهم .

ويتكون رأس مال الجمعية من أسهم اشتراكات الأعضاء ورسوم العضوية والقروض ولكل عضو صوت واحد ويجوز تنظيم الجمعية على اساس مبدأ التضامن .

وفى القرى السورية يحسن سن تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس القيام بعمل واحد يتركز فيه هدفها كايجاد طلمبة لرى الأرض مثلا غير انه كثيرا ما تشتبك المصالح الفردية ببعضها كما هو الحال عندما يكون القرض على الانتاج الزراعى جزءا لا يتجزأ من بروجرام الجمعية التعاونية للتسويق أو الشراء وعلى ذلك يجوز للجمعية التعاونية ان تقوم بأعمال عدة اذا (١) كانت هذه الأعمال لا تتصادم (٢) واذا كان لا يصحبها أى تعقيد فى الاجراءات (٣) واذا امكن جعل حسابات كل عمل منها منفصلا عن الآخر (٤) واذا فهم الأعضاء تماما العمل الذى تقوم به الجمعية (٥) واذا كانت أعمال الجمعية ستؤدى خدمات لأغلبية الأعضاء — ففى مثل هذه الأحوال وعند توافر هذه الشروط تصبح الجمعية التعاونية ذات الأغراض المتعددة من أرقى وأسمى

الأنظمة اذ أنها بفضل كفاية ادارة موحدة تقوم بتنسيق عدة اعمال متقاربة مثل شراء وبيع مهمات المزرعة وتسويق محصولاتها علاوة على منح القروض والقيام بخدمات خاصة أخرى .

وقد دلت التجارب الحديثة التى قامت بها مؤسسة الشرق الأدنى عند تنظيم الجمعيات التعاونية فى سورية على أن المزارعين هناك سريعو الاستجابة للنظام التعاونى على شرط أن توضح لهم تماما أهدافه وطرقه . فمثلا ثارت حماسة الناس لما رأوا ان البئر التى حفرتها مؤسسة التعاون للرى قد رفعت الانتاج وضاعفت ثمن الأرض ضعفين . وقد ثبت عند رجال مؤسسة الشرق الأدنى أن مثل هذه المظاهر تأخذ بألباب المزارعين على أن يسبقها شرح بسيط للمبادىء الأولية للتعاون ، اذ فى مثل هذه الحالة يستجيب المزارعون فى الحال ويبرهنون بتهافتهم على شراء أسهم الاشتراك على ايمانهم وثقتهم بالجمعيات التعاونية وقد أصبح جليا أن مثل هذه المشروعات تكون نواة صالحة للتوسع فضلا عن أنها قد برهنت (١) ان المزارعين يسارعون الى التكتل للقيام بأعمال ذات منفعة متبادلة (٢) أن تنظيم الجمعية التعاونية لا يتم بدون مجهود تربوى عظيم (٣) ان المساعدة المنظمة والارشاد لازمان (٤) ان وجود رأس المال ضرورى (٥) وان العمل لا يمكن ان يتم بدون ارشاد البنك الزراعى وقسم التعاون .

## الرى ومشروعاته

### نظرة عامة

ان لتوسيع رقعة الأراضى التى تزرع ريا أهمية حيوية بالغة فى بلد مثل سورية حيث توجد مساحات شاسعة ومناطق خصبة لا تنتج الا القليل نظرا الى أن الأمطار لا تسقط بكميات مناسبة كما أن معظم الأراضى المزروعة

لا تنتج أية محصولات صيفية . لأن المطر لا يسقط خلال الفترة الممتدة من الربيع الى الخريف .

ويوجد فى سورية حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار من الأرض تروى سقيا . ومن هذا القدر يروى نحو ٢٥٠٫٠٠٠ هكتار بالطلمبات التى تستمد مياهها بصفة رئيسية من الأنهار والآبار .

وعلى أية حال فان امكانيات التوسع فى وسائل الرى محدودة . وليس لسورية — فيما عدا الفرات — نهر يفيض خلال الصيف باعتباره فصل الجفاف . والواقع ان الفرات يمد سورية بحوالى ٨٣ ٪ من مياه الأنهار السورية .

وتبلغ المساحة التى يمكن أن تمتد اليها مياه الرى ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار او ٦٠٠٫٠٠٠ هكتار وعلى أية حال فان الحد الأعلى سيتقرر باقتسام مياه الفرات مع العراق التى أخذت من جانبها فى توسيع الرقعة الزراعية التى تروى عن طريق هذا النهر .

**مشروع الغاب**

يعد مشروع الغاب أكبر مشروع استصلاح تقوم به الحكومة . وقد تضمن هذا المشروع اقامة خزانين لتنظيم جريان نهر العاصى : احدهما فى حلفايا والآخر فى الرستن . ويخزنان مياها تكفى لرى منطقة الغاب وسهل العشارنة — وهى مساحة يبلغ مقدارها ٦٥٫٠٠٠ هكتار .

وقد قدرت تكاليف المشروع بحوالى ١٣٦٫٥ مليون ليرة سورية منها ٨٫٥ ملايين ليرة فوائد خلال الانشاء و٣٨٫٢ مليون ليرة لشق طريق رئيسى خلال الغاب و٢٫٦٥ مليونا ليرة لانشاء قرية مركزية . وعلى أية حال فقد أشارت دراسة خاصة حديثة قام بها البنك الدولى الى أنه من المحتمل أن يزداد هذا التقدير الى ١٧١ مليون ليرة . ونظرا لتعدد الأعمال الانشائية التى

يجب القيام بها على مراحل متتابعة فليس من المحتمل أن يكتمل المشروع كله قبل عام ١٩٦٥ . وكلما تقدمت أعمال الصرف استصلحت أراض جديدة تصل مساحتها الى ١٠٫٠٠٠ هكتار حتى عام ١٩٦٠ وقد بدأت المرحلة الأولى وهى تعميق المجرى فى الجزء الأخير من عام ١٩٥٤ .

**المنافع الاقتصادية لمشروع الغاب**

تقدر البعثة أن القيمة الاجمالية لمنتجات منطقة الغاب ستكون فى حدود ٦٣ مليون ليرة سورية فى السنة او حوالى ٤٧ مليون ليرة بعد خصم قيمة المنتجات التى تنتج حاليا فى المنطقة المذكورة . فان انتاج القطن والذرة الشامية والسورغو ــ الذرة العويجة ــ والرز والبنجر قد يكون له تأثير ملحوظ بصفة خاصة فى ميزان سورية التجارى . والمفروض أيضا أن محصول القطن وكذلك بذرة القطن ستضاف فعلا الى المواد الفائضة عن حاجة البلاد والتى تصدر . وان زيادة مساحة الرقعة التى تنتج الرز هناك مما يجعل سورية تكفى نفسها بنفسها فى هذه السلعة كما أن انتاج البنجر من شأنه أن يوفر مبالغ طائلة كانت تدفع فى استيراد هذا الصنف .

وبالاضافة الى مساهمة هذا المشروع فى زيادة الدخل القومى وتحسين ميزان المدفوعات فان استقرار المزارعين فى هذه المنطقة الذى اتاحه لهم المشروع سيساعد على تخفيض الضغط الناشىء عن كثافة السكان فى الوقت الحاضر فى منطقة اللاذقية وخاصة فى جبال العلويين ، ففى اللاذقية مثلا تبلغ كمية الأراضى المنزرعة بالنسبة للفرد الواحد من السكان أقل من ٥٠ ٪ عن المعدل المتوسط فى سورية بأجمعها . والذين سيستقرون فى منطقة الغاب سيستطيعون الحصول على مكاسب جوهرية أكثر من مجرد استطاعتهم العيش على الكفاف الذى كانوا يعانون منه فى الماضى الشىء الكثير من فلاحة الأرض .

**مشروع وادى الفرات وخـزان يوسف باشـا**

ان الجزء الواقع فى سورية من وادى الفرات طويل وضيق وهو يمتـد عموما من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى أى من طرابلس على الحدود التركية الى أبو كمال على الحدود العراقية ويبلغ طوله حوالى ٤٥٠ كيلو مترا وعرضه حوالى ٧ر٥ كيلو مترات فى المتوسط،أما اقصى اتساع له فهو ١٦ كيلو مترا .

وتتألف تربة هذا الوادى بصفة أساسية من الغرين او الطمى وهى تتفاوت فى أجزائها بين أراض من الغرين « الطمى » والصلصال والطفل ولذلك فان رى أجزاء هذا الوادى سيجعله صالحا لزراعة القطن والرز والبنجر والفول السودانى والذرة العويجة وغير ذلك من المحصولات الصيفية وكذلك زراعة القمح والشعير والبقول كمحصولات رئيسية شتوية .

ان رى وادى الفرات جميعه سوف يحتاج الى حوالى ١٧٠ مترا مكعبا من الماء فى كل ثانية على فرض أن بالامكان زراعة حوالى ٨٥ ٪ من مجمـوع أراضيه وهذا المقدار يزيد على نصيب سورية الطبيعى من مياه نهر الفرات ومن المحتمل أن تمتد مشروعات الرى بنجاح بحيث تشمل منطقة اخرى تبلغ مساحتها حوالى ١٣٠ر٠٠٠ هكتار من الأراضى الواقعة على الضفة اليسرى من منطقة الرقة وفى هذه الحالة يصبح مجموع المياه المطلوبة حوالى ٢٢٦ مترا مكعبا فى الثانية أى حوالى ٧٥ ٪ من اقصى نسبة ممكنة من ميـاه هذا النهر التى تستخدم فى أعمال الرى وهى تبلغ حوالى ٣٠٠ متر مكعب فى الثانية وهذا يعنى ألا يتبقى سـوى ٢٥ ٪ من المياه للعراق . ولهـذا السبب ولما يمكن ان يتيحه المشروع من توفير لمصـادر القوى الكهربيـة فى البلاد رئى أن من المرغوب فيه انشاء خزان لحجز المياه على نهر الفرات واختير موقع يوسف باشا مكانا لهذا الخزان .

وقد بلغت التقديرات الأساسية للمشروع الذى تقدمت به الشركة التى استشيرت فى هذا الشأن حوالى ١١٤ مليون ليرة سورية بما فى ذلك تكاليف انشاء خط ارسال كهربى يمتد الى حلب . ثم أعيد تقدير تلك التكاليف فى عام ١٩٥٣ فارتفعت قيمتها الى ١٥٠ مليونا من الليرات . وستؤدى سعة الخزان الى زيادة تدفق المياه فى مجرى النهر بحوالى ١٠٠ متر مكعب فى الثانية الواحدة . فاذا اضيفت هذه الكمية من المياه الى نصيب سورية فى مياه النهر فانه سيوفر كمية كافية من المياه لرى الوادى بما فى ذلك المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النهر .

**مشروع حلبية**

ان مضيق حلبية يعتبر موقعا ممتازا لانشاء سد على النهر لتحويل مجراه فتصبح مياه الفيضان قاصرة على منطقة المضيق نفسها . وبوساطة هذا السد يمكن تغذية قناتين كبيرتين من قنوات الرى ( الترع ) على كل من ضفتى نهر الفرات وتمتد كل منهما ٢٥٠ كيلو مترا الى منطقة ابو كمال بالقرب من الحدود العراقية وتستطيع هاتان القناتان توصيل مياه كافية لرى حوالى ١٦٥٫٠٠٠ هكتار من الأراضى ( رى واحة ) ويتبقى بعد ذلك حوالى ٥٠٫٠٠٠ هكتار تروى بوساطة الطلمبات الرافعة .

**وادى الخابور**

تتوافر فى وادى الخابور امكانيات تنفيذ مشروعات أخرى بالاضافة الى مشروع تل مغاص ولم يتم بعد بحث أى مشروع من تلك المشروعات بحثا تاما . والتربة الزراعية هناك من نوع جيد على وجه العموم وهى تتراوح بين طبقات متوسطة من الطفل واخرى من الصلصال وتعتبر مناسبة لزراعة القطن والرز والفول السودانى كما يمكن زراعة نبات البنجر فى الأجزاء

الشمالية .

وتحتاج المحصولات الصيفية الى رى دائم ومياه كافية ومع أن نسبة سقوط الأمطار فى هذه المنطقة تزيد كثيرا على نسبتها فى كثير من مختلف انحاء سورية فان من سداد الرأى أن تروى المحصولات الشتوية ريا جزئيا فى بعض المناطق هناك .

ويمكن اقامة سد عبر نهر الخابور لتحويل مياهه من جهة رأس العين وذلك لتغذية قناتين للرى تقعان على جانبى النهر . وبهذه الطريقة يمكن رى مناطق تبلغ ١٣٫٣٠٠ هكتار و٧٫٤٠٠ هكتار على الجانبين الأيمن والأيسر للنهر على التوالى . ونسبة سقوط الأمطار فى هذه المنطقة تلائم زراعة المحصولات الشتوية وقد أقام عدد من أصحاب المزارع مضخات لرى المحصولات الصيفية هناك . ويمكن حفر قناة على الضفة اليمنى للنهر ابتداء من منطقة تل مغاص ولكن لن يزداد عدد الأراضى التى تستفيد منها على ٣٫٨٠٠ هكتار ، وفضلا عن ذلك فان التربة الزراعية لتلك المنطقة ليست على درجة كبيرة من الصلاحية لتشبعها بالأملاح من جراء وفرة وجود مادة الجير بالأرض .

وعلى مسافة ١٢ كيلو مترا من الحسكة فى مجرى النهر السفلى يمكن تشييد خزان للمياه فى نفس البقعة التى توجد بها بقايا سد قديم منذ عهد الرومان يعرف باسم سد السبع صقور ومع أن بناء هذا السد يمكن من توفير المياه اللازمة لرى حوالى ١٥٫٠٠٠ هكتار فهو يؤدى من جهة أخرى الى اغراق منطقة الخزان السابق ذكره بالمياه وهى منطقة حافلة بالطمى والرواسب الغرينية الخصبة وتجرى زراعتها الآن .

وعلى مسافة ١٦ كيلومترا من السبع صقور فى اتجاه انحدار النهر توجد بقايا اخرى لخزان من عهد الرومان كان فيما مضى يوزع المياه على قناتين كبيرتين تقع كل منهما على احدى ضفتى نهر طاف احد روافد نهر الخابور . وفى هذه البقعة يمكن تشييد سد من التراب لحجز المياه طوله حوالى ٧٦٠

مترا وارتفاعه ١٥ مترا لتغذية قناة اخرى طولها ١٤ كيلو مترا على الضفة اليمنى من النهر ولتوفير المياه الكافية لرى حوالى ٨٫٠٠٠ هكتار من الأراضى ( واذا حفرت قناة أطول أمكن رى ١٠٫٠٠٠ الى ١٥٫٠٠٠ هكتار من الأراضى ) كما أن وجود قناة أخرى قصيرة قد يؤدى الى توفير المياه اللازمة لرى مساحة ٦٢٫٠٠٠ الف الى ٦٩٫٠٠٠ هكتار من الأراضى بما فى ذلك الأراضى التى تروى الآن من قناة تل مغاص على الضفة الغربية وتبلغ مساحتها ٨٫٥٠٠ هكتار .

**وادى العاصى**

يجرى الآن بحث مشروعين يهدفان لتوسيع مساحة الأراضى المنزرعة فى منطقة حمص فى الجزء الأعلى من وادى العاصى حيث يمكن زراعة القطن والبنجر كمحصولين صيفيين وزراعة القمح والشعير والبرسيم كمحصولات شتوية وذلك عن طريق حفر قناة تتفرع من بحيرة حمص وتؤدى الى رى حوالى ٣٫٠٠٠ هكتار من الأرض الواقعة على الضفة اليسرى من نهر العاصى وقناة أخرى تتفرع من سد يقام على بعد حوالى ٢٣ كيلو مترا فى أعلى النهر فى الطرف الجنوبى من بحيرة حمص .

**وادى بردى**

تم بحث مسألة تنظيم سريان مياه نهر بردى بقصد زيادة مساحة الأراضى التى تروى بمياه هذا النهر فى منطقة الغوطة بالقرب من دمشق حيث التربة صالحة فى الجزء المنخفض من الوادى لزراعة الخضراوات .

وان التقديرات المبدئية لتكاليف بناء السد الواحد تبلغ حوالى ١٠ ملايين من الليرات مضافا اليها ما لا يزيد على ١٠ ملايين أخرى لتحسين نظام القنوات والترع اى حوالى ٣٠ ميلونا من الليرات للمشروع بأكمله .

**وادى اليرموك**

ان الزراعة فى الأراضى الغرينية ــ وهى أحيانا تكون تربة زراعية خصبة جدا فى منطقة المزيريب حيث تروى من ينابيع نهر اليرموك العليا ــ يمكن زيادة مساحتها وتوسيع رقعتها الى حوالى ٤ر٥٠٠ هكتار وذلك بوساطة ريها بالمضخات .

**وادى النهر الكبير**

النهر الكبير هو عبارة عن نهر قصير ينحدر من الجبال المحاذية للحدود التركية ويصب فى البحر الأبيض المتوسط فى منطقة اللاذقية . وتحدث بهذا النهر فيضانات شديدة ولكن ماءه فى موسم الجفاف لا يزيد عن ٥ر٠ الى ٦ر٠ من المتر المكعب فى الثانية ولذلك فان اى تنظيم لضبط منسوبه سيؤدى الى الى رى حوالى ٤ر٠٠٠ هكتار من الأرض فى منطقة اللاذقية لزراعتها بالخضراوات ، وبذلك يساهم هذا المشروع مساهمة جدية فى التطور العام الذى أصبح متوقعا فى هذه المنطقة بعد التحسينات التى حدثت للميناء الموجود بها .

# الصـــــناعة

**نظرة عامــة**

اذا نظرنا الى مساحة سورية ومستوى التطور العام فيها لوجدنا ان بها نشاطا صناعيا كبيرا ولو انه ليس من السهل القول بأن سورية قد أصبحت الآن بلدا « مصنعا » الا أنه مما لا شك فيه أن نمو الصناعات خلال السنوات العشر الأخيرة كان يرجح النمو الزراعى لولا أن هناك ظروفا خاصة ـــ منها وفرة الأراضى الزراعية غير المستغلة وشدة الاقبال على المنتجات الزراعية . وينزل معظم الانتاج الصناعى الى الأسواق المحلية . ومع ذلك ففى عام ١٩٥٣ ساهمت هذه المنتجات الصناعية وخاصة صناعة المنسوجات بنصيب يقرب من ١٥ ٪ من صادرات البلاد .

وقد تطور انتاج المصانع الحديثة فى سورية تطورا نسبيا فى الفترة الأخيرة فقد أنشئت عقب الحرب الأخـــيرة عدة مصانع للمنســـوجات ومصنع كبير للاسمنت اذ كانت صناعات ما قبل الحرب السائدة صناعات يدوية . وفى بعض فروع الصناعات المعينة مثل المنسوجات المطرزة واشغال المعادن أحرز الفنيون السوريون شهرة عالمية .

ولقد احرزت صناعة المنسوجات فى سورية مكانة بارزة فى التطور الصناعى فى البلاد . فهناك ما بين ٩٠٫٠٠٠ و ١٠٠٫٠٠٠ مغزل تعمـــل فى غزل القطن والحرير الصناعى . كما أن هناك أكثر من ٥٫٠٠٠ من الأنوال الميكانيكية . ومن ناحيـــة انتاج الأقمشة القطنية أصبحت ســـورية على وشك أن تكفى نفسها بنفسها . وبالنسبة لمنسوجات الحرير الصناعى وصلت سورية الى حد تصدير الفائض عن حاجتها . أما صناعة الأقمشة الصوفية فانها تعتمد كلية

على استيراد الصوف الخام أو غزل الصوف وهى لذلك متخلفة كثيرا عن صناعة المنسوجات غير الصوفية . ويجرى الآن ادخال التحسينات على صناعتى صباغة الأقمشة وطبعها . والى جانب انتاج الغزل والمنسوجات ازدادت نسبة انتاج الملابس الجاهزة ازديادا ملحوظا . كما يجرى الآن انتاج التريكو والملابس الداخلية وجوارب الرجال والسيدات بكميات تسمح بالتصدير .

ولقد نمت صناعة الزيوت النباتية وصناعة الصابون نموا ملموسا فى فترة ما بعد الحرب وخاصة لأن زيادة المساحة المنزرعة قطنا أدت الى توفير المواد الخام . وقد حدث توسع كبير فى صناعة الأغذية المحفوظة وتأسس مصنع لانتاج السكر المكرر من البنجر المحلى والسكر الخام المستورد وانشىء أيضا مصنع للأسمنت ينتظر ان يصل انتاجه مع انتاج المصنع القديم الى ٤٠٠ر٠٠٠ طن سنويا ابتداء من عام ١٩٥٥ . وشهدت الأعوام التى جاءت بعد الحرب انشاء عدد من مطاحن الدقيق الحديثة كما انشىء مصنع للزجاج ومصنع آخر للاوانى المعدنية وذلك الى جانب مصانع أخرى تنتج الأحذية الكاوتشوك والكبريت والمشروبات .

ولم تعرف حالات حدث فيها سوء توجيه للاموال المستثمرة فى الصناعة . ومما لا شك فيه أن فكرة انشاء مصنع للزجاج كانت بقصد انشائه على نطاق واسع وقد ساهمت الحكومة مشتركة مع رأس المال الخاص فى محاولة فاشلة لصناعة أنواع معينة من الآلات الميكانيكية وقطع الغيار . وعلى وجه العموم فان استثمار الأموال قد حدث فى الميادين التى يجب أن تكون فيها سورية قادرة على بلوغ نسبة عالية من الانتاج بحيث تستطيع الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية . وتنقسم الصناعة السورية اساسا الى الأنواع الآتية: تصنيع المنتجات الزراعية المحلية بما فى ذلك حلج الأقطان وطحن الغلال واستخراج الزيت النباتى والدباغة وحفظ المأكولات وانتاج السلع التى يصعب استيرادها من أوروبا بسبب ارتفاع تكاليف نقلها كالأسمنت ومواد

البناء الأخرى والزجاج وكذلك الأثاث وغير ذلك من المنتجات المصنوعة من الخشب وانواع المشروبات وصناعة بضائع الاستهلاك البسيطة التى تشترى بكميات كبيرة فى الأسواق المحلية مثل المنسوجات والصابون والأحذية بمختلف أنواعها والأدوات المنزلية والكبريت والسكر والحلويات وما شابه ذلك . وفى كل هذه النواحى يمكن أن يقال ان سورية تتمتع ببعض الميزات الطبيعية او على الأقل لا تنقصها أية امكانيات اذا قورنت بالدول الأخرى .

ولا يعنى هذا أن الصناعة فى سورية قد بلغت حدا من الكفاية تستطيع معه مواجهة منافسة أجنبية حرة . وكأى بلد صناعى ناشىء تلاقى سورية كثيرا من العقبات التى تعوقها فى المرحلة الحاضرة على الأقل عن الصمود فى مواجهة المنافسة . اذ ينقصها العمال والادارة والآلات بدرجات متفاوتة. ففيما يختص بالعمل علمت البعثة أن العمال السوريين قد برهنوا على كفاية عظيمة فى استيعاب الأمور الفنية الخاصة بالصناعة . وان قيام الصناعات اليدوية منذ عهد بعيد التى أدت الى توافر عدد كبير من العمال المهرة قد ساعد على تدبير الأيدى العاملة للصناعة . ولكن النهوض بهذه الأيدى العاملة الى مرتبة العمال الصناعيين المهرة لا يتأتى الا بمضى الزمن . ومن الجلى أن نفقات العمل كما يتبين من الأجور التى تدفع للعمال منسوبة الى قوة الانتاج لا تزال مرتفعة فى بعض فروع الصناعة . وتختلف كفايات المديرين اختلافا بينا حتى فى نطاق الصناعة الواحدة .

وعلى العموم فقد أظهر رجال الصناعة السوريون مقدرة ملحوظة فى انشاء مشروعاتهم وادارتها . ومع ذلك فان هناك مايشوب هذه الصورة . ففى بعض المشروعات وخاصة الكبيرة منها نجد أن نوع الادارة لابأس به اذا قورن بما هو عليه فى البلاد الغربية . فالتكاليف تخضع لاشراف دقيق والادارة على دراية تامة بأساليب الصناعة والآلات التى تستخدم فى البلاد الأخرى . ويدير الشئون الفنية للانتاج مهندسون ذوو كفاية يستقدمون غالبا

من الخارج . أما فى المشروعات الأخرى وخاصة الصغيرة منها فلا تستطيع الادارة استخدام مهندسين مؤهلين وهى تعتمد غالبا على خبرتها الخاصة التى أحرزتها بعد الوقوع فى أخطاء كلفتها الشيء الكثير . وقد لاحظت البعثة مثل هذه الفوارق بالنسبة للآلات الصناعية . فبعض المصانع مجهز بأحسن الآلات وبعضها مجهز بآلات قديمة أو غير كافية . وفى الصناعة السورية كما هو الحال فى نواحى الاقتصاد الأخرى تقوم الصناعات المتقدمة منها جنبا الى جنب مع المتأخرة . ففى صناعة المنسوجات مثلا يجد المرء مصانع كاملة التجهيز تقوم بأعمال الغزل والنسج والصباغة . وهناك عدد كبير من المصانع الخاصة كل منها مجهز بعدد صغير من الأنوال الميكانيكية . كما أنه يوجد أيضا نحو من ٦٫٠٠٠ نول يدوى تعمل الى جانب ذلك . وفى صناعة الجلود يوجد عدد قليل من المدابغ الحديثة الا انه يبدو أن الجزء الأكبر من الانتاج لايزال يأتى من مصانع صغيرة تعمل بلا آلات وتسير حسب الطرق البدائية . وفى بعض فروع الصناعات كصناعة الأحذية الجلدية والأدوات المنزلية وغيرها لا يزال الانتاج فى مرحلة العمل اليدوى . وهناك من الشواهد مايدل على أن الحوانيت الصغيرة أيضا تميل الى أن تصبح مجهزة بالآلات الميكانيكية الى حد ما وذلك بشراء آلة أو اثنتين . ومن الممكن تنويع صناعة المنسوجات والملابس وكذلك انتاج الأحذية وصناعة الورق والورق المقوى من القش أو ألياف الخشب . ويبدو أنه سيتم انشاء مصنع أو مصنعين جديدين لانتاج الأسمنت . ويمكن التفكير فى انتاج المعادن من الفضلات المعدنية وفى تطوير الصناعات الهندسية تدريجيا . وقد بدىء فعلا فى تنفيذ صناعة الآلات البسيطة مثل المضخات الصغيرة والمحركات وقطع الغيار فى الورش الصغيرة ولكن نوع الانتاج لا يزال يشوبه بعض العيوب الفنية . وقد يستطيع مصنع مجهز تجهيزا كاملا بالمعدات والموظفين ان يقوم بانتاج هذه الأنواع . كما يستطيع أن ينتج أنواعا أفضل من الآلات الزراعية

التى يمكن تطويرها — حسب ماجاء فى مقترحاتنا — لكى تستخدم فىالمزارع السورية . ويجب أن نبين مع هذا أن التوسع الصناعى فى المستقبل يجب أن يقوم على مبدأ التفضيل وأن المشروعات تتطلب بحثا فنيا واقتصاديا دقيقا حتى يثبت صلاحيتها للبلاد .

وخلاصة القول أن تحسين الكفاية الانتاجية والعناية بتوسع الصناعات التى يقع الاختيار عليها هما المشكلتان اللتان تواجههما الصناعة السورية . وللتغلب عليهما تقدمنا بعدد من التوصيات منها (١) زيادة تعريض الصناعة للمنافسة الأجنبية (٢) ايجاد أسواق أكبر للمنتجات الصناعية (٣) انشاء بنك للاستثمار يمد الصناعة بالمعونة الفنية والمالية (٤) تحسين التعليمالمهنى

**حماية الصناعة**

ان الصناعة السورية الآن فى مأمن — من نواح عديدة — من المنافسة الأجنبية . بسبب حماية لم تبدأ الا منذ عام ١٩٤٩ . فقبل ذلك التاريخكانت الصناعة قد تطورت بدون مساعدة تذكر من الحكومة بل دون مساعدة على الاطلاق . فلقد كانت الأسعار الرسمية فى سنى ماقبل الحرب معتدلة ومع ذلك فقد كانت تدر ربحا مناسبا . وكل ماكانت تحظى به الصناعة من قبيل المساعدة لم يتعد تخفيف الضرائب على المصانع والمعدات والموادالخام . وقد حدث التوسع السريع فى المصنوعات التى تنتجها الآلات الميكانيكية فى وقت كانت فيه المنافسة الأجنبية ضعيفة . وفى خلال الحرب امتنع استيراد البضائع على نطاق واسع فلما انتهت الحرب وزادت الواردات على أثر انتهائها لم تتعارض تلك الزيادة مع استمرار التحسن فى الانتاج المحلى لأن الطلب على المصنوعات كان شديدا . وعندما خفضت القيود على النقد الأجنبى فى عام ١٩٤٨ وتوافرت السلع المصنوعة فى الأسواق العالمية بدأت الصناعة السورية تعانى من منافسة البضائع الأجنبية . وفى عام ١٩٤٩ مدت

الحكومة يد المساعدة لانقاذ الصناعة عن طريق تزويد المؤسسات الصناعية بالتسهيلات والوسائل التى تمكنها من الحصول على قروض تضمنها الدولة بفوائد معتدلة من ادارة الصرف ببنك سورية ولبنان . وقد اشتدت المطالبة بفرض حماية أجدى من ذى قبل للصناعة السورية وبانهاء نظام الاتحاد الجمركى مع لبنان التى كانت تحافظ على بقاء الأسعار فى مستوى عادى باعتبارها بلدا « تجاريا » وبعد الغاء هذا الاتحاد الاقتصادى فى مارس عام ١٩٥٠ ارتفعت الرسوم على الواردات عموما . وقد بلغت فى كثير من الحالات حوالى ضعف ماكانت عليه من قبل . وفى عام ١٩٥١ زادت الرسوم مرة أخرى على بعض الأصناف مثل المنسوجات والزجاج والصابون زيادة كبيرة . وفرض أول حظر على الواردات . وفى عام ١٩٥٢ شمل الحظر أنواعا كثيرة من الواردات واحتكرت صناعة السكر وان كان الاحتكار بحكم الواقع لابحكم القانون . وفى العام الذى يليه سحبت من وزير الاقتصاد سلطة فرض الحظر على البضائع الواردة . وقد أدى ذلك الى ازالة كثير من قيود المنع . ومع ذلك فلا يزال الحظر على الواردات مطبقا على كثير من البضائع المستهلكة مثل الملابس الداخلية القطنية وجوارب الرجال والسيدات و «المانيفاتورة» والأقمشة القطنية والحريرية وقمصان الرجال والزيوت النباتية وأنواع الصابون المختلفة والسمن الصناعى والخضراوات والأغذية المحفوظة والحلوى والزجاج ومشتقاته وعيدان الثقاب والكبريت والدبابيس وقطع الأثاث الخشبية والأحذية بأنواعها .

وقد دعمت هذه الاجراءات الوقائية بفرض رقابة على الصادرات من أنواع معينة من المواد الخام التى تدخل فى الصناعات المحلية . وقد منع استيراد آلات الحلج وذلك لحماية المؤسسات الصناعية القائمة . كما أوقف استيراد الأنوال الميكانيكية وآلات أشغال التريكو القديمة وذلك لضمان تركيب آلات جديدة . وفى عام ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى منح

تراخيص للمؤسسات الصناعية بقصد الحد من التوسع غير المطلوب فى المشروعات التى لم تقم على أساس سليم . وفى خلال العام ذاته قدمت الحكومة مساعدة أخرى ايجابية للصناعة وذلك بسن قانون لتشجيع الصناعة عاد بمنافع كثيرة على المشروعات الجديدة وأدى الى التوسع فى المصانع القائمة حاليا .

**قيام الأسواق**

ان تشعب الانتاج الصناعى فى سورية فى مختلف الفروع يحده ويعوقه صغر السوق المحلية ففى بلد لا يتجاوز عدد سكانه ٣ر٦ ملايين نسمة حيث القوة الشرائية محدودة لايتيسر انتاج بضائع على نحو مجز الى بقدر محدود جدا . ومن المحتمل أن تتوافر فرص أكبر للصناعة ان وجدت سوق كبرى . ويمكن ايجاد مثل هذه السوق السورية بالتعاون مع البلاد العربية الأخرى التى تعانى كلها من عراقيل مماثلة تعوق تقدمها . وفى السنوات الأخيرة أجمعت البلاد العربية على اهتمامها البالغ بحاجتها المتزايدة الى قيام تعاون أوثق فيما بينها . وميدان التقدم الصناعى يتيح فرصة لايمكن الحصول على مثلها لقيام هذا المجهود المشترك .

**خطط صناعية أخرى**

نعرض الآن للحكم على بعض الخطط الحكومية الأخرى المتعلقة بالصناعة، ومن هذه الخطط ما يتصل بالتسهيلات التى تمنح للمصانع الجديدة او لمشروعات التوسع فى المصانع القائمة بمقتضى قانون تشجيع الصناعة الذى سبق صدوره فى عام ١٩٥٢ وطبق لأول مرة فى عام ١٩٥٣ . ومن بين هذه التسهيلات اعفاء المصانع الجديدة من الضريبة المعروفة باسم «ضريبة التمتع» أو ضريبة الترخيص لمدة ست سنوات ومن ضريبة الدخل التى تحصل على

العقار ومن ضريبة الأرباح التى ترحل الى الاحتياطى فى حدود ١٠٪ على شريطة أن يستغل المبلغ المعفى فى شئون التوسع فى مدى عام من تاريخ ترحيله . ومنها التسهيلات التى تمنح للصناعات المشهود لها بأنها ذات نفع كاعفاء المصانع لمدة ثلاثة أعوام من جميع ضرائب الدخل والرسوم الجمركية التى تحصل على الآلات الميكانيكية والأدوات ومواد البناء المستعملة .

ولا جناح فى رأينا ان تمنح المساعدات لتأسيس المنشئات الصناعية أو توسيعها فى بلد مثل سورية حيث التطور الصناعى لايزال معرضا لأخطار جسيمة . لكننا نفضل ونقترح أن تستبدل الحكومة بالاعفاء من الضرائب على العقار والدخل مشروعا يسمح للمصانع باستهلاك آلاتها ومعداتها بأسرع مما هو مسموح به فتعفى المصانع بهذه الوسيلة من بعض عبء الوعاء الضريبى . فمثل هذا المشروع اذا ما اقترن باجراء يسمح بأن تخصم من الضرائب المستحقة الخسائر الناتجة عن سرعة الاستهلاك فانه كفيل بأن يصل بين المساعدة الممنوحة وبين حاجة المصانع الى رأس المال بصلة أوثق من تلك التى يكفلها المشروع الآخر . وقد يؤدى الى تمكين المشروعات الصناعية من الاستمرار فى التوسع ويقيننا ان تنفيذ اقتراحنا اسهل بكثير من تنفيذ النصوص الحالية التى تتطلب من مصلحة الضرائب أن تفصل بين ضريبة الدخل على العقار وبين الضريبة على مجموع الأرباح وأن تحدد مقدار ما خص كلا منهما من تجديدات أى ما استحدثته المصانع وأضافته الى ماكان مستثمرا من قبل .

والتوسع فى الصناعة الجديدة يؤدى الى التساؤل عما اذا كان من الواجب على الحكومة أن تجعل انشاء المؤسسات الجديدة أو ما يضاف الى الصناعات القائمة رهنا باذن منها . وقد سنت الحكومة مبدأ الترخيص فكان ذلك ايذانا من الحكومة بأنها احتضنت مبدأ تعليق الانشاء على استئذان سابق . على أنه يبدو أن الحكومة لم تستعمل سلطتها على وجه يمنع قيام الصناعات

والرأى عندنا أنه لاينبغى أن تفكر حكومة ما فى اجراء كهذا فى الظروف العادية ؛ اذ أصحاب المشروعات الخاصة اقدر فى تقرير مدى الحكمة فى السير بمشروع ما من موظفين لاخبرة لهم بهذا العمل . والذى نخشاه هو أن يؤدى تقييد المنافسة فى تطور الصناعة الى عرقلة الجهود والحيلولة دون الرقى .

**الصناعات الرئيسية**

يبين الجدول التالى أنواع الصناعات السورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ مبنيا على التقديرات الرسمية لعام ١٩٥٣ :

| المجموعة الصناعية | عدد المنشئات التى تستخدم الآلات | رأس المال المستثمر (بملايين الليرات) | الانتاج السنوى | |
|---|---|---|---|---|
| حلج القطن | ١٢٢ | ١٠ | ٥٠ر٠٠٠ | طن |
| الغزل والنسيج | ٥٨٦ | ٤٠ | ٢٦ر٠٠٠ | » |
| الجوارب | ٦٩ | ٥ | ١ر٢٤٨ر٠٠٠ | دستة |
| الزيوت النباتية | ٢٥٠ | ٢٥ | ١٠ر٠٠٠ | طن |
| الصابون | ٥٩ | ١٠ | ١٨ر٠٠٠ | » |
| تكرير السكر | ١ | ١٢ | ٢٣ر٠٠٠ | » |
| الأغذية المحفوظة | ٣ | ٤ | ٤ر٠٠٠ | » |
| المربى والحلويات | ١٣٩ | ١٠ | ٥ر٠٠٠ | » |
| الأسمنت | ٢ | ١٥ | ٢٢٤ر٠٠٠ | » |
| الزجاج | ١١ | ١٠ | ٩٠٠ر٠٠٠ | متر مربع |
| أحذية المطاط | ٣ | — | ٢٠٠ر٠٠٠ | زوج |
| الكبريت | ٧ | ٢ | ٢٤٠ر٠٠٠ | قاروصة |
| التبغ (الدخان) | ٣ | — | ٣ر٠٠٠ | طن |

والجدول المتقدم لايعطى صورة كاملة لكنه يرينا الصناعات الرئيسيةالتى تستخدم فيها طرق الانتاج الحديثة . على أنه يلاحظ أن المرحلة اليدوية لاتزال تسيطر على جانب كبير من انتاج صناعات النسيج والملابس والأحذية والأثاث والمصنوعاتالمعدنية وكثير غيرها. غير أناستعمالالآلات الميكانيكية ينمو باطراد . وليس من المستغرب أن نجد ماكينة حديثة غالية الثمن فىورشة صغيرة لايعمل بها سوى خمسة أو ستة من العمال .

**حلج القطن**

ان الحلج يعتبر الى حد ما صناعة حديثة ظهرت بعد أن استقرت زراعة القطن فى البلاد . وقد اشتغل بهذه الصناعة حتى عام ١٩٥٣ حوالى ٤٠٠٠ عامل . وأدت الزيادة المفاجئة فى انتاج القطن بعد الحرب العالمية الثانية الى توسع سريع فى مقدار الحلج . كما أدت أيضا فى عام ١٩٥٠ الى استخدام الآلات ذات المنشار فى الحلج . وهناك الآن حوالى ١٠٠ منشأة معظمها فى حلب يتركز انتاجها فى حلج القطن خلال الموسم الذى يبدأ فى سبتمبر وينتهى فى أبريل أو مايو .

وقد جاء فى تقرير صدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ أنه من بين ١٧٦٫٠٠٠ طن وهى محصول القطن الخام فى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ كان حوالى ٩٠٪ من المحصول تفصل بذرته عن القطن بآلات الحلج الحديثة أما المحالج ذات المنشار فقد كانت تستعمل فقط فى الدرجات الدنيا ، واستهلكت مصانع النسيج السورية حوالى ١٠٫٠٠٠ طن من القطن المحلوجوصدرالباقى وقدره ٥٠٫٠٠٠ طن .

**الغزل والنسيج**

تنتج ستة مصانع للغزل والنسيج الغزل والمنسوجات القطنية والحرير

الصناعى ويوجد من هذه المصانع اثنان بدمشق وأربعة بحلب. وهى تستخدم ٦٫٠٠٠ عامل تقريبا ويوجد بها مابين ٩٫٠٠٠ و ١٠٫٠٠٠ مغزل تنتج غزل القطن والحرير الصناعى . وحوالى ١٫٤٠٠ نول ميكانيكى .

وقد بلغ عدد المغازل المستخدمة فى غزل الحرير الصناعى وحده فى سنة ١٩٥٣ ما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ من المجموع الكلى للمغازل . وبلغ مقدار خيوط الغزل الناتجة ٨٫٠٠٠ طن منها ٦٫٠٠٠ من غزل القطن . وقد شيدت المصانع بطريقة سليمة ومعظم الآلات بها حديث لم يمض على تشغيله عشر سنوات . ويجرى استبدال الآلات القديمة أو غير الصالحة بصورة منتظمة. وثمة اتجاه الى التحول التدريجى نحو الأنوال الأتوماتيكية .

وقد حل القطن السورى الى حد كبير محل القطن المستورد . كما زادت من ناحية أخرى كمية المستورد من الألياف وغزل الحرير الصناعى وخيوط التريكو فى العامين الماضيين . وقد زادت الواردات من الألياف من ١٫٣٠٠ طن فى سنة ١٩٥١ الى حوالى ٣٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٣ . وزادت واردات غزل الحرير الصناعى خلال نفس الفترة من ٤٫١٦٠ طن الى ٦٫٥٧٢ طن .

ويستهلك معظم غزل القطن الذى تنتجه سورية محليا . وقد صدر فى عام ١٩٥٣ حوالى ٤٠٠ طن من الأقمشة القطنية و ٤٠٠ طن من خيوط الحرير الصناعى و ١٨٠٠ طن من الأقمشة المصنوعة من الحرير والحرير الصناعى .

وما زال عدد كبير من الأنوال اليدوية يستعمل حتى الآن فى نسج القطن والحرير الصناعى والصوف والشعر . ويوجد نحو ٦٫٠٠٠ نول يدوى يعمل عليها حوالى ١٠٠٫٠٠٠ عامل كل الوقت أو بعضه .

هذا ويبلغ المجموع الكلى لانتاج أقمشة الحرير والقطن والحرير الصناعى حوالى ١٤٫٠٠٠ — ١٦٫٠٠٠ طن . ويعمل فى الجانب الميكانيكى من الأنوال حوالى ١٤٫٠٠٠ عامل . وبذا يصبح عدد العمال جميعهم ( بعد اضافة عمال المغازل اليدوية ) ٢٩٫٠٠٠ عامل .

**منسوجات التريكو والملابس الداخلية والجوارب**

تطور هذا النوع من صناعة النسيج فى السنوات الأخيرة . ويوجد ٢٦٤ منشأة تعمل فى أقمشة التريكو لبعضها ماكينتان أو ثلاث فقط . أما المصانع الكبيرة فهى مصممة بطريقة حديثة تؤهلها لجودة الانتاج ومزودة بأحدث الماكينات البريطانية والأمريكية والالمانية . وقد زاد استعمال غزل الحرير الصناعى أكثر من غزل القطن أو الصوف وأصبحت المصانع تستخدم كميات موفورة من الألياف والغزل المستورد منه . وتتخصص ثلاثة من المصانع الكبيرة فى انتاج الجوارب النايلون ويعمل بصناعة التريكو حوالى ٢٥٠٠ عامل يقيم معظمهم فى منطقة دمشق . وتزداد أهمية هذا القسم من صناعة النسج السورية بين الصناعات المصدرة .

**صباغة النسيج وطبعه وتجهيزه**

يعمد كثير من مصانع النسيج الى تبييض وصبغ الخيوط أو الأقمشة بنفس المصانع وان كان هناك عدد من المؤسسات يتخصص فى تبييض الأقمشة وصبغها وتجهيزها .

وقد أنشىء فى حمص فى عام ١٩٤٦ مصنع كبير ليس له نظير فى سورية يستخدم الآلات الدوارة والكليشيهات فى طبع الأقمشة . وينتظر أن يبلغ عدد عماله بعد استكمال معداته ٤٠٠ عامل يتناوبون العمل فى ثلاث ورديات.

وفيما يلى بيان بالمصانع المشتغلة بالغزل والنسج :

| نوع المنشأة | العدد | رأس المال المستخدم بملايين الليرات | المغازل | الأنوال | آلات الحياكة | عدد العمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصانع غزل ونسج القطن والحرير الصناعى | ٦ | ٣٢ر٧ | ٩٠ر٠٠٠ | ١ر٤٠٠ | — | ٦ر٠٠٠ |
| مصانع غزل ونسج الصوف | ٣ | ٢ر٣ | ٩٠٠ | ٤٠ | — | ١٦٠ |
| مصانع البروكار الميكانيكية | ٣ | ١ر٥ | — | ٥٠ | — | ١٤٠ |
| منشآت صغيرة تستخدم الأنوال الميكانيكية | ٧٨٨ | ٣ر٠ | ١٠٨ | ٣ر٨٠٠ | — | ٨ر٠٠٠ |
| أنوال يدوية | — | — | — | ٦ر٠٠٠ | — | ١٠ر٠٠٠ |
| الصبغ والصباغة والتجهيز بآلات ميكانيكية | ١٥ | ٦ر٥ | — | — | — | ٦٥٠ |
| صناعة الحياكة | ٢٦٤ | ٩ر٢ | — | — | ١ر٦٣٠ | ٢ر٥٠٠ |
| المجموع | ١ر٠٧٩ | ٥٥ر٢ | ٩١ر٠٠٨ | ١١ر٢٩٠ | ١ر٦٣٠ | ٢٨ر٤٥٠ |

## الزيوت النباتية

أنتجت سورية الزيوت النباتية منذ قرون عدة وخصوصا زيت الزيتون ومازالت الطرق البدائية من هرس وعصر متبعة فى بعض المناطق . وقد بدأ استخدام الآلات الميكانيكية فى هرس البذور فى عام ١٩٤٥ ويستخرج الآن ٧٠٪ من محصول الزيت من بذرة القطن .

وفى خلال الفترة ١٩٥٠/١٩٥٣ بلغ المعدل السنوى لكمية البذرة المخصصة لصناعة الزيت فى سورية ٦٨٠٠٠ طن مقابل ١٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٤٧ . ويبلغ الانتاج السنوى من الزيت الآن حوالى ٨ر٠٠٠ طن واذا أضفنا الى ماتقدم الزيوت المستخرجة من البذور الأخرى المستوردة أو المحلية لبلغ المجموع حوالى ١٠ر٠٠٠ طن من الزيوت النباتية ( باستثناء زيت الزيتون ) . وعندما يتم استكمال المعدات الجارى تركيبها وتبدأ فى الانتاج فان قدرة المصانع سوف تبلغ حوالى ٢٠ر٠٠٠ طن سنويا .

وقد صدرت سورية حوالى ١٢٠٠ طن من زيت بذرة القطن فى عام ١٩٥٣ و ٢٤٫٣٠٠ طن من الكسب والمخلفات الأخرى . وهما أكبر رقمين سجلتهما الصادرات السورية فى هذا المضمار .

وقد بلغ معدل انتاج زيت الزيتون ١٠٫٠٠٠ طن خلال عشر سنوات من ١٩٤٢ الى ١٩٥١ .

وتستخدم معاصر البذور حوالى ١٠٠٠ عامل أما معاصر الزيتون فتستخدم من ١٥٠٠ عامل الى ٢٠٠٠ عامل يعملون لفترات قصيرة كل عام .

وقد أصدرت الحكومة السورية منذ أول أغسطس سنة ١٩٥٢ قانونا يحظر استيراد زيوت النباتات حماية للصناعة المحلية .

### الصابون

بلغ انتاج الصابون فى عام ١٩٤٧ أقل من ٤٫٠٠٠ طن . وقد ارتفع الانتاج فى سنة ١٩٥٣ الى مابين ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ طن منها ١٩٠٠ طن صدرت للخارج . وقد منع استيراد جميع أنواع الصابون منذ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

### تكرير السكر

ظلت سورية تستورد كل احتياجاتها من السكر نظرا لأن كمية قصب السكر المزروعة محليا كانت قليلة . وذلك الى أن بدأت شركة السكر والمنتجات الزراعية فى الانتاج على نطاق ضيق فى حمص عام ١٩٤٩ . وحاولت الشركة أن تعمل على زراعة البنجر حتى يسد الاحتياجات المحلية الى السكر . وقد أنتجت زراعتها ٥١٫٥٠٠ طن من البنجر فى عام ١٩٥٣ نتج منها ٧٫٠٥٨ طنا من السكر وتبلغ قدرة الشركة حاليا ٨٠٠ طن بنجر يوميا ويجفف « تفل » البنجر لاستعماله علفا للحيوان . وقد صدر من هذا العلف فى عام ١٩٥٣ حوالى ٦٠٠ طن .

وقد بلغ مجموع الانتاج من السكر المكرر فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ على التوالى ١٩٫٢٠٠ طن و ٣٠٫٠٠٠ طن .

هذا ويفرض على السكر الخام المستورد رسم جمركى يبلغ ٢٧٫٥ قرشا سوريا للكيلو بينما يبلغ الرسم المماثل على السكر المكرر ٤٣٫٥قرشا للكيلو.

**الخضر والفواكه المحفوظة**

تعتبر دمشق المركز الرئيسى لصناعة حفظ الفاكهة كما تعتبر غوطة دمشق منطقة هامة لزراعة الخضراوات والفاكهة .

ونظرا لأن سوق الأغذية المحفوظة فى سورية محدودة فان الصناعة تعتمد على التصدير غير أن ارتفاع أسعار السكر يجعل المنافسة شديدة الوطأة . ويبدو أن تصدير الخضراوات والفواكه المحفوظة بدون سكر مثل الفواكه المجففة وغيرها وعصير الطماطم تتيح امكانيات أكبر . غير أن منافسة الأصناف الأجنبية مازالت مع ذلك شديدة .

**الاسمنت**

هناك مصنعان للأسمنت فى سورية واحد بالقرب من دمشق والآخر فى حلب . وقد بلغ مجموع انتاجهما فى عام ١٩٥٣ حوالى ٢٤٣٫٠٠٠ طن . ومن المتوقع أن يصل الانتاج بعد تنفيذ خطة التوسع فى عام ١٩٥٥ الى حوالى ٤٠٣٫٠٠٠ طن . ويعمل بالشركتين ٥٠٠ عامل يعملون بصفة مستمرة على ثلاث دوريات وهناك ٣٠٠ عامل غيرهم يعملون فى المحاجر .

وتوجد كميات كافية من الجير فى أمكنة قريبة جدا من كل مصنع .والمواد الأخرى متوافرة وتنقلها العربات الى المصنع فى طريق عودتها .

### الزجاج

ان صنـاعة الزجاج تعتبر احدى صناعات سورية التقليدية . وقد كان الزجاج الكسر يعتبر المادة الأولية فى هذه الصناعة حتى نهاية الحـرب الأخيرة . وكانت الطرق البدائية سائدة فى هذه الصناعة . أما الآن فان الانتاج يتركز بصفة رئيسية فى مصنع كبير يقع فى ضواحى دمشق . وهناك غيره ١٢ مصنعا صغيرا يقع كثير منها فى منطقة دمشق . وتشتغل بانتـاج الزجاج والأوعية الزجاجية وزجاج المصابيح وغيرها . وتستعمل الماكينات فى عمليات معينة من مراحل الصناعة .

وقد بلغ انتاج مصنع دمشق الكبير باعتباره أحدث مصنع من نوعه فى الشرق الأوسط حوالى ٤٠٠٠ طن سـنويا خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ .

### دبغ الجلود واعدادها

بدأت صناعة دبغ الجلود فى الانتقال من المرحلة اليدوية الى المرحلة التى تستخدم فيها الآلات الميكانيكية منذ عام ١٩٣٩ وقد أحرزت هذه الصناعة تقدما كبيرا وخصوصا منذ انتهى الاتحاد الجمركى مع لبنان .

وقد صدر حوالى ٨٠٠ طن من الجلود الخام فى سنة ١٩٥١ و٦٠٠ طن فى عام ١٩٥٣ كما صدر ٤٣٠ طن و ٣٣٠ طن من الجلد المدبوغ والمصـنوعات الجلدية فى عامى ١٩٥١ و١٩٥٣ على التوالى . ويبلغ عدد المدابغ التى تعتبرها الحكومة فى درجة المصانع ٧٥ مدبغة وقد بلغ مجموع انتاجها ٢٫٧٠٠ طن من جلود النعل و٤٫٩ مليون قدم مربعة من أنواع الجلود الأخرى .

وتتباين المدابغ الجديدة من حيث حجمها ويتراوح عدد العمال فى كل منها بين خمسة عمال و١٠٠ عامل .

**صناعة الأحذية**

تصنع الأحذية الجلدية ذات النعول المصنوعة من الجلد أو الكاوتشوك باليد أو بماكينات بسيطة فى ورش صغيرة فى معظم أنحاء البلاد .

وقد أنشئت خلال السنوات الاخيرة أربعة مصانع بالقرب من دمشق لصناعة الأحذية الكاوتشوك والخيش واللباد باستخدام طرق الكبس . وتستخدم فى صناعتها مواد بعضها مستورد وبعضها محلى . وقد بلغ انتاجها ٣٠٠ر٠٠٠ زوج من الأحذية فى العام ويشتغل فيها ٢٠٠ عامل .

واستيراد الأحذية فى سورية محظور .

**الكبريت**

نشأ أول مصنع لأعواد الثقاب فى سورية فى عام ١٩٣٠ وما حل عام ١٩٥٢ حتى انضم الى هذه الصناعة ستة مصانع أخرى . وأكبر ثلاثة من هذه المصانع موجودة فى دمشق وفى حلب توجد الأربعة الأخرى .

ويستخدم الخشب المحلى فى الانتاج غير أن الأمر يحتاج الى استيراد بعض أصناف الخشب الأخرى وبعض المواد الكيموية .

وتستخدم جميع مصانع الكبريت فى سورية حوالى ٣٥٠ عاملا يعملون كل الوقت أو بعضه وقد أنتجت مصانع دمشق الثلاثة حوالى ٢٥ر٦ مليون علبة كبريت فى عام ١٩٥٢ و ٣٢ر٢ مليون علبة فى سنة ١٩٥٣ .

**الدخان ( التبغ )**

يعمل عدد من المؤسسات فى توليف الطباق واعداده للتصدير غير أن صناعة السجاير والطباق واستيرادهما قد عهد بهما منذ سنة ١٩٥١ الى الادارة الحكومية لاحتكار الدخان .

وتستخدم ادارة احتكار الدخان ٢٫٣٠٠ عامل . وقد بلغ مجموع انتاجها في المصانع الثلاثة ٢٫٧ مليون كيلو في عام ١٩٥٣ .

**طحن الحبوب**

تنتشر مطاحن الحبوب في طول البلاد وعرضها وقد سجلت وزارة الاقتصاد الوطني أكثر من ٣٦٠ مؤسسة صغيرة لطحن الحبوب بها ٣١١ طاحونة و٢٥٧ سلندر وتستخدم ١٫٧٠٠ عامل . ويوجد بالاضافة الى ذلك خمسة مطاحن كبيرة في دمشق وحلب وحمص مزودة بالأجهزة الحديثة تستخدم حوالى ٢٥٠ عاملا .

**القوة الكهربية**

ان سورية فقيرة من حيث توافر القوى الكهربية فيها . فمن بين مجموع السكان البالغ عددهم ٣٫٦ مليون نسمة لا يوجد سوى ١٫٤ مليون نسمة يعيشون في المدن والقرى المزودة بالكهربا ونصف هؤلاء هم فقط الذين يستخدمون الكهربا فعلا . وبينما عمدت المنافع العامة الى زيادة طاقتها طوال الأعوام الثمانية الماضية بنسبة تبلغ حوالى ١٧ ٪ سنويا فان مجموع قوتها أو طاقتها الثابتة في نهاية عام ١٩٥٣ لم تتعد ٣٤٫٣٥٠ كيلوات أي ٤٤٫٧٧٦ كيلو فولت امبير . وقد وجدت معظم المصانع الجديدة أنها في حاجة الى أن تتولى هي بنفسها اعداد ما يلزمها من مولدات للقوى الكهربية .

وقد بلغ مجموع ما تزودت به البلاد من كهربا خلال عام ١٩٥٣ حوالى ١٦٣ مليون كيلو وات ساعة أي نحو ٤٦ كيلو وات ساعة لكل فرد من السكان وهو ما يعادل النسبة المقابلة في تركيا .

وتعاني المرافق العامة في الوقت الحاضر من الضغط الذي تتعرض له في الساعات التي يبلغ فيها الاستهلاك اقصاه .

ومن المرغوب فيه العمل على تحقيق زيادة كبيرة فى نسبة النمو فى طاقة المؤسسات العامة ويجب أن يكون هدف كل برنامج يوضع للتوسع سد الحاجة المتزايدة للقوى الكهربية وتمكين المصانع من أن تستمد القوى المحركة من المرافق العامة باعتبارها مصدرا لتلك القوى . وأن تتخذ الاحتياطات ضد حدوث أى توقف فيها . لأن فرض القيود على مصادر القوى يحول دون القيام ببرنامج ضخم فى المستقبل . ويجب أن تدبر الأموال اللازمة بدقة تكفل تقديم الأهم على المهم . فمثلا يعتبر توفير مياه الشرب للسكان وللزراعة فى الفترة الحالية ، وهى فترة تطور كبير فى حياة سورية ، أهم بكثير من توفير الكهربا للاضاءة .

ثم أن استصلاح منطقة الغاب للزراعة سيؤدى الى زيادة عظيمة فى نواحى النشاط العامة فى هذه المنطقة وهذا يستلزم توسعا وازديادا فى الأدوات والمعدات اللازمة لتوليد القوى المحركة .

ومما لاشك فيه أنه كلما زاد انتاج القوى المحركة زاد عنف المطالبة بتخفيض مستوى الأسعار التى تباع بها الكهربا . وقد وقفت البعثة على شكاوى عديدة فى هذا الصدد . ومع هذا فانه لا يبدو أن سعر الانارة فى المدن الرئيسية مغالى فيه اذا قورن بمثيله فى البلاد الأخرى علما بأن أسعار الكهربا فى المدن الصغيرة والقرى عالية جدا . ولا غرو فالمعروف أن توليد الكهربا من محركات الديزل اذا اقتصر التيار على أغراض الانارة يتكلفه نفقات باهظة .

وأسعار التيار الكهربى الذى يستخدم فى تشغيل الآلات هى قطعا أعلى من مثيلاتها فى كثير من البلاد الأخرى . ومع ذلك فان البعثة تشير بالتريث وتجنب تخفيض شامل أو عام لأسعار الكهربا خلال الأعوام الخمسة أو الستة القادمة . ذلك لأن توفير ما يلزم البلاد من القوى الكهربية اللازمة يعتبر أكثر أهمية فى الوقت الحاضر من تخفيض أسعار الكهربا . ثم ان

الأرباح التى تدرها المرافق العامة تصلح لتمويل برنامج التوسع المطلوب فى هذه المرافق نفسها وسلامة هذا الاجراء تتضح بصفة خاصة فى المرافق المؤممة فى دمشق وحلب اذ كانت أرباحها كثيرة . ونظرا لما هو متوقع من ازدياد القوى المحركة الكهربية وتخفيض تكاليف الانتاج فان البعثة تتوقع أن يبلغ مجموع الايراد الصافى للخدمات التى تؤديها المرافق العامة بعد خصم نفقات التشغيل مبلغ ٦٠ مليون ليرة خلال فترة السنوات الست من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ وسيقتضى الأمر استخدام معظم هذا المبلغ فى تمويل برنامج التوسع وفى دفع تعويضات التأميم . وبهذه الطريقة ستتمكن الحكومة من الاحتفاظ بالمال الذى تدره الضرائب وأن تصبح حاجتها الى الاقتراض مقصورة على تمويل النواحى الأخرى من احتياجات البلاد العاجلة .

وتتميز المنطقة المعروفة باسم يوسف باشا والواقعة على نهر الفرات بأنها ذات امكانيات واسعة لتوليد الكهربا اذ تقول التقديرات انه فى الاستطاعة توليد قوة كهربية ثابتة مقدارها ٤٥ ألف كيلو وات ويصل حدها الأقصى الى ٩٠ ألف كيلو وات . واذا كانت امكانيات توليد القوى الكهربية من جميع الأنهار الأخرى مجتمعة قد تبلغ ٦٠ الف كيلو وات فان مجموع امكانيات سورية فى توليد الطاقة الكهربية من المساقط المائية يقرب من ١٥٠ ألف كيلو وات ــ أى ما يعادل انتاج الطاقة الكهربية المنتظرة من مشروع الليطانى فى لبنان بمفرده .

الطاقة الكهربية لمحطات توليد القوة المحركة العاملة فى عام ١٩٥٣ :

| | القوى المحركة العاملة | | الحد الاقصى للطاقة الكهربية |
|---|---|---|---|
| | كيلو وات | كيلوفولت امبير | كيلو وات |
| دمشق | ١٣٫٠٠٠ | ١٦٫٥٠٠ | ١٣٫١٦٠ |
| حلب | ١٠٫٤٠٠ | ١٥٫٠٥٠ | ١٠٫٠٣٠ |
| حمص — حماه | ٢٫٦٥٠ | ٣٫٥١٠ | ٢٫٦٥٠ |
| اللاذقية | ٨٠٠ | ١٫٠٠٠ | ٨٠٠ |
| دير الزور | ٨٤٠ | ٩١٥ | ٨٤٠ |
| المدن الصغيرة | ٦٫٦٦٠ | ٧٫٨٠١ | ٦٫٥٤٤ |
| المجموع | ٣٤٫٣٥٠ | ٤٤٫٧٧٦ | ٣٤٫٠٣٤ |

**القوة الكهربية فى الصناعة**

يتوقف تقدير حاجات البلاد للقوى الكهربية على ضرورة الحصول على بيان عن استهلاك القوى الكهربية الحالية والمنتظرة فى صناعات سورية الرئيسية . وتعتمد المصانع التى يتناولها البحث فيما يلى على مصادرها الخاصة فى الحصول على الكهرباء . ومن المرجح أن يتغير هذا الوضع حينما يتم تنفيذ المشروعات الاضافية الخاصة بالمرافق العامة .

**الاسمنت**

يعتبر مصنعا الأسمنت فى كل من دمشق وحلب أكثر المصانع استهلاكا للقوى الكهربية . ففى عام ١٩٥٣ بلغ انتاج هذين المصنعين ١٧١ ألف طن و٧٢ الف طن على التوالى . ومن المنتظر أن يرتفع هذا الانتاج الى ٢٥٣ الف طن و١٥٠ الف طن فى عام ١٩٥٥ بمعدل استهلاك مقداره ٩٠ كيلو وات ساعة للطن الواحد .

**المنسوجات**

تقوم المصانع الكبيرة بعملية غزل جميع الخيوط التى يجرى انتاجها . أما انتاج الأقمشة فان نصفه يتم بوساطة الأنوال اليدوية. ولما كان الكيلوجرام الواحد من خيوط الغزل يحتاج الى ١ر٣ كيلو وات ساعة ، كما أن الكيلو جرام من المنسوجات يحتاج بدوره الى كيلو وات واحد فانه يؤخذ من التقديرات أن مجموع احتياجات مصانع المنسوجات الآلية تصل الى حوالى ١ر٢١ مليون كيلو وات فى السنة .

**الحلج**

بلغ مجموع انتاج شعر القطن الذى تم حلجه فى سورية فى عام ١٩٥٣ حوالى ٥٠ الف طن ولما كان متوسط استهلاك الطن الواحد من القطن المحلوج والمعبأ فى بالات هو ١٠٠ كيلو وات ساعة فان الطاقة الكهربية المطلوبة لهذه الكمية تبلغ حوالى خمسة ملايين كيلو وات ساعة .

**السكر**

قام مصنع السكر فى حمص فى عام ١٩٥٣ بانتاج سبعة آلاف طن من سكر البنجر كما قام بتكرير ٢٢ الف طن من السكر الخام . وقد بلغ متوسط القوى المحركة التى تطلبتها عملية اعداد هذه الكمية ٧٢ كيلو وات ساعة للطن الواحد ( وهذا المتوسط يعتبر ضئيلا اذا قورن بما تحتاجه هذه العملية عادة اذ يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ كيلو وات ساعة للطن الواحد ) . أما القوى المحركة اللازمة لعملية تكرير السكر فهى لا تتجاوز ٢٠ كيلو وات ساعة .

وتدل هذه الأرقام على أن حوالى مليون كيلو وات ساعة قد تم توليدها بالفعل لهذه الاغراض فى عام ١٩٥٣ . ولا يدخل فى هذه الارقام القوى

الكهربية المخصصة لشبكة حمص ــ حماه .

ومن المنتظر ان يرتفع استخراج السكر من البنجر من ٧ آلاف طن الى حــوالى ٢٠ الف طن وذلك بحلول عام ١٩٦٠ الأمر الذى يتطلب مليــون كيلو وات اضافية .

**الزجــاج**

يملك مصنع الزجاج فى دمشق مولدا للكهرباء طاقته ٦٠٠ كيلو وات .

ويستطيع المصنع أن ينتج ٤٣ طنا يوميا ويستهلك الطن الواحد من الزجاج قوة كهربية قدرها مائة كيلو وات ســاعة ولم ينتج المصنع فى ســنة ١٩٥٣ الا ثلاثة آلاف طن من الزجاج وهو مايستطيع انتاجه فى سبعين يوما اذا عمل بأقصى امكانياته وتوافرت له القوة المحركة اللازمة .

**التبريد**

بدمشق مخزن واحد للتبريد طاقته ٥٠٠ كيلو وات وهو متصل بشــبكة المنافع العامة يستمد منها نصف احتياجاته ويستمد النصف الآخر من مولده الخاص .

**معاصر الزيت**

فى حلب معصرتان للزيت لكل منهما مولد خاص لتوليد القوى الكهربيــة طاقة احداهما ١٢٠٠ كيلووات والأخرى ٣٠٠ كيلووات، والمعصرتان لاتعملان الا ٢٥٠ يوما فى السنة والمقدر أن القوة الكهربية التى تلزمهما مليون ونصف كيلو وات ساعة .

**الطحن**

فى حلب مطحن له مولد كهربى خاص طاقته ٤٠٠ كيلو وات ومعنى هذا أن القوة الكهربية المستخدمة تعادل ٢ر١ مليون كيلو وات ساعة على أساس أن المولد يعمل ٦٠٠٠ ساعة فى السنة .

**الخاتمة**

وعلى هذا الأساس فان القوى المحركة التى أنتجتها محطات توليد الكهرباء للمصانع الخاصة فى عام ١٩٥٣ — والتى تعادل نحو ثلث ما تنتجه محطات المرافق العامة — موزعة على الوجه الآتى ( مقدرة بملايين الكيلووات ) :

| | |
|---|---|
| مصانع الأسمنت | ٠ر٢٢ |
| « النسيج | ٢ر١٣ |
| « الحلج | ٥ر٢ |
| مصنع الزجاج | ٣ر٠ |
| مخزن التبريدات | ٠ر١ |
| معاصر الزيت | ٥ر١ |
| مطاحن القمح | ٢ر١ |
| مصنع السكر | ٠ر١ |
| مصنع الصباغة | ٦ر٠ |
| المجموع | ٣ر٤٣ |

وستكون احتياجات البلاد من القوى الكهربية فى المستقبل الى حد بعيد رهنا بالتقدم الذى تحرزه صناعات الأسمنت والمنسوجات والبنجر وهى صناعات ستحتاج — كما ذكرنا آنفا — الى قوى محركة اضافية كبيرة

أما الصناعات الأخرى التى ورد ذكرها فلا ينتظر ان تحتاج الى زيادة اضافية ذات بال .

وعلى أساس هذه الافتراضات فان انتاج القوى الكهربية الخاصة سيتطلب زيادة تتراوح بين ٤٣ مليون كيلو وات ساعة و ٦٠ مليونا بحلول عام ١٩٦٠. بيد انه من المرجح كثيرا ان يؤخـذ جزء من هذه الزيادة من شبكة المرافق العامة .

**تقدير سياسة الحكومة تجاه الصناعة**

ان بلدا كسورية للزراعة فى اقتصادياتها كفة راجحة تتهيأ لها فوائد كبيرة اذا استخدمت الآلات الميكانيكية فى فروع الصناعة الآتية : ( ١ ) تصنيع المحصولات الزراعية قبل تصديرها (٢) انتاج مواد البناء وغيرها من السلع الثقيلة التى يتعذر اسـتيرادها بسبب تكاليف النقل المرتفعـة (٣) صناعة البضائع والسلع الخفيفة (٤) انتاج الأدوات والعدد البسيطة وتصليح الماكينات التى تستخدم محليا، ثم يلى ذلك القيام بتركيب أجزاء هذه الماكينات (٥) انتاج البضائع شبه اليدوية ومنها بعض الكماليات التى يحتاج صنعها الى مهارة تتوافر على نطاق واسع فى سورية .

هذه هى الميادين الرئيسية التى تركزت فيها الصناعات الحديثة فى سورية وليس فى هذا مأخذ أو اعتراض .

والواقع ان التقدم الذى أحرزته سورية خلال الفترة التى كانت فيهـا منعزلة نسـبيا ثم ما تلا ذلك من رواج وارتفاع فى الأسـعار عقب الحرب العالمية الثانية لا يكفى ليجعل سورية تقف امام منافسة المؤسسات التجارية الأجنبية العريقة التى تتوافر فيها الكفاية والمقدرة، خاصة وان أسعار الفائض الوفير من البضائع الأجنبيـة التى تغرق الأسواق لا تترك مجـالا للسلع السورية . ولم تستطع التعريفة الجمركية الرسمية للاتحاد الجمركى السورى،

اللبنانى أن توفر أكثر من قدر هزيل من الحماية للصناعة المحلية . واذن فليس من الغريب أن يؤدى التعرض للمنافسة الأجنبية الشديدة الى نشوء موقف خطير يهدد مختلف المشروعات الصناعية الجديدة ولا أن تعمد الحكومة الى ايلاء الصناعة مزيدا من التشجيع والحماية . ويبدو مع ذلك ان سياسة الحكومة حيال الصناعة وخاصة فى ميدان التجارة الخارجية قدانصرفت منذ منتصف سنة ١٩٥١ الى تحقيق هدفها القومى من بلوغ درجة الاكتفاء الذاتى فى المنتجات التى يمكن صناعتها محليا أكثر من اهتمامها بالتطور نحو اقتصاد دولى . ونحن نعتقد أن هذا الاتجاه لا يحقق لسورية ارتفاعا ملموسا لا فى مستوى المعيشة ولا فى مستقبل الصناعة السورية نفسها . ولهذا فاننا نوصى باعادة النظر فى تلك السياسة وفى جميع الاجراءات موضوع البحث .

وقد أدى نظام اعطاء الأولوية لمشروعات الاكتفاء الذاتى القومية الى زيادة الرقابة على الصناعة . وتعتبر السوق المحلية فى سورية صغيرة نسبيا وقد سبق القول بأن هناك صناعات عديدة أصبحت طاقتها الانتاجية كفيلة بتلبية الطلبات المحلية او انتاج ما يزيد على حاجة الاستهلاك فى تلك الأسواق . ولكن القيود التى تفرض على الصناعة السورية من شأنها أن تجعل الصناعة السورية تعتمد اعتمادا كليا على الاشراف الداخلى وهى عمليات يصعب اتباعها وتحمل فى طياتها خطر تعريض الحكومة لضغط أصحاب الصناعة . وان استبعاد المنافسة الأجنبية الذى كثيرا ما يصاحب هذه السياسة من شأنه أن يضعف الرغبة فى زيادة القدرة على الانتاج وخفض التكاليف مما يسبب خسارة للمستهلك وكذلك لمركز الصناعة السورية فى الأسواق الخارجية .

والمنافسة الداخلية حتى ولو بقيت حرة لا تعدو ان تكون بديلا هزيلا من حيث أنها تتأثر بالسعر والعوامل الداخلية وبمرونة هذه العوامل فى نظام اقتصادى تشمله الحماية .

وتشعر اللجنة بأنه من الضرورى اعادة توجيه السياسة الصناعية نحو

التحرر . فذلك خير من ان تبقى محمية تحت اشراف هيئة مركزية . وبهذه الطريقة وحدها يمكن للصناعة السورية ان تنتج سلعا مصنعة من نوع جيد وتربح عملة أجنبية بالقيمة التى تضيفها الى المواد المحلية والمستوردة .

والتوجيه الذى تشـير به البعثة لا يقتضى الحكومة أن تعدل عن نظمها وحمايتها والوسائل الأخرى التى تذرعت بها فى تشجيع المشروعات الصناعية ؛ فالبعثة لا تريد مما تقدمت به أن تصبح المنافسة فى سورية حرة تحت رحمة الأسعار الدولية لأنها تعلم أن سياسة كهذه قلما تطبق حتى فى البلاد المتقدمة المتمتعة باقتصاد قوى منوع .

ان سياسة توفير الحماية للصناعات الوليدة كوسيلة من وسائل مساعدة صناعات معينة منتقاة للتغلب على صعوبات مؤقتة ولاعطاء هذه الصناعات مهلة من الوقت كى تدعم فيـه مركزها فى وجه المنافسة الدولية ، مثل هـذه السياسة كانت منذ عهد بعيد وسيلة مشروعة من وسائل التنمية الاقتصادية .

وحتى الصناعات القوية الراسخة القدم قد تحتاج الى نوع من الحماية ضد أوضاع معينة من المنافسة الداخلية والأجنبية . ومن ناحية أخرى يجب ألا يكون التصنيع غرضا لذاته يدرك دون مراعاة عبئه الثقيـل على كاهل الأهلين ودون مراعاة التوازن الذى يجب أن يقوم بين الحـرية الاقتصادية والرقابة الاقتصادية .

**تشجيع الصناعة**

يسود الاعتقاد فى كثير من البلاد المتخلفة بأن السير بخطى حثيثة نحو تقدم اقتصادى يتطلب تحولا حاسما من مرحلة الانتاج الأولى الى انتاج الصناعات الأساسية بقصد الاقلال من الاعتماد على البلاد المتقدمة فعلا فى هذا الشأن . ويحدث أحيانا ــ عندما تجد الحكومة أن روح الابتكار عند المؤسسات الخاصة ليست كما ينبغى من الكفاية ــ أن تتزعم هى الموقف فتنشىء مصانع

تقوم بتمويلها كما حدث فى تركيا .

ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة السورية سياسة مغايرة . فهى وان كانت قد أممت المرافق العامة التى كان الأجانب يمتلكونها لم تنزل هى بنفسها الى ميدان الاستغلال الصناعى فيما عدا حالة واحدة كان الفشل من نصيبها . فبدلا من ذلك عمدت الى تشجيع المشروعات الصناعية الخاصة بطرق متنوعة أفصحت عن مدى استعدادها لتشجيع التصنيع . وفضلا عن ذلك فان معظم الاجراءات التى قامت بها ـ وخاصة تلك التى تستهدف انعاش المؤسسات الصناعية الجديدة وتوسيع القائم منها فعلا ـ لم تتخذ الا عندما بدأت تظهر بوادر الركود والتوقف فى ميدان التطور الصناعى فى سنة ١٩٥٢ .

وان البعثة تعرب عن ارتياحها للمبادىء الأساسية التى يتضمنها المرسوم الذى صدر فى سنة ١٩٥٢ . ففى كثير من البلاد التى لا تزال فى مراحل التطور الأولى يحدث أن تخصص نسبة غير سليمة من المدخرات القومية للتثمير فى المبانى والعقارات السكنية والمشروعات التجارية أو المالية .

ففى مثل هذه الظروف يكون من الخير أن يدفع الناس الى استثمار قدر أكبر من هذه الأموال فى الصناعة حيث يحتمل أن تعود هذه الأموال بالنفع الأكبر على الاقتصاد القومى ـ وليس لدينا تعليق خاص على النصوص التى تتعلق بمواقع المصانع . أما فيما يختص بالتسهيلات الضريبية فان لنا فيها رأيا نبديه .

انه ليبدو معقولا أن يلجأ بلد من البلاد المتخلفة الى ان يعفى من الرسوم الجمركية الواردات من الآلات الميكانيكية والأجهزة والمعدات ومواد ألبناء التى لا تنتج محليا . ففى سورية كان موظفو الحكومة هم الذين يعينون الصناعات التى تتمتع بالاعفاء ويحددون كميات المواد التى يشملها الاعفاء . وتقترح البعثة ـ فيما يختص بنظام القرارات الفردية التى تتضمن أحكاما سياسية ـ أن تستبدل هذه القرارات بنص فى القانون يحدد الشروط العامة

لنظام الاعفاءات على أوسع مدى ممكن من الأسس الحرة .

ونحن لا نقر نظام الاعفاء المؤقت من ضريبة الدخل على المؤسسات الجديدة أو الاعفاء من ضريبة الأرباح على الأموال الجديدة التى تستثمر فى المؤسسات القائمة حاليا . فان اعتراضنا الأساسى على هذا النظام هو أن الاعفاء من ضريبة الدخل قد يؤدى الى نتائج ضارة وغير منطقية . ومن الواضح أن هذا النظام يعتبر من أكثر الأمور أهمية عند الشركات التى تحقق أرباحا بالغة بينما قد يفقد قيمته فى الشركات التى لا تحقق أرباحا خلال فترة سريان الاعفاء وفوق هذا فان نظام الضرائب التصاعدى القائم فى سورية الآن يؤدى الى أن تستفيد المؤسسات الكبيرة من نظام الاعفاء أكثر مما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تستفيده منه . ذلك لأن نظام اعفاء الأرباح من الضرائب الذى جاء نتيجة التوسع فى مؤسسات الأعمال الموجودة حاليا — باعتباره اجراء مستقلا عن قانون اعفاء المؤسسات الجديدة — نشأ عنه صعوبات ادارية خطيرة بعيدة المدى فيما يختص بطريقة تحديد الأرباح التى يصيبها كل من جزئى المؤسسة الجديد والقديم .

ولا يمكن ايجاد حل واف بالغرض من جميع الوجوه لهذه المشكلة حتى اذا توافرت كل امكانيات المهارة والكفاية عند كل من الاداريين المختصين ودافعى الضرائب . ومع ذلك فليس من المرغوب فيه أن يقتصر سريان امتياز الاعفاء على المؤسسات الجديدة لأن وجود أموال جديدة مستغلة فعلا فى مؤسسة قائمة كثيرا ما يدر أرباحا تفوق تلك التى قد تستغل فى مشروع جديد وخاصة اذا كان هناك عجز أو نقص فى العدد الكافى من المديرين ذوى الخبرة كما هو الحال فى سورية .

وان أسهل طريقة لتحقيق فوائد الاعفاء المؤقت من ضريبة الدخل ودرء مساوئه وتجنب مصاعبه هى أن يستهلك دافع الضريبة قيمة الآلات والأجهزة فى فترة أقصر من فترة الاستهلاك الصحيحة أى فى مدى أقل من المدى الذى

تظل فيه هذه الأشياء صالحة للاستعمال . على أن استعجال فترة الاستهلاك يؤدى الى تأجيل استحقاق الضريبة لا الى الغائها . ولكن صاحب رأس المال المستغل يستطيع أن يطيل ميعاد هذا التأجيل الى أجل غير مسمى وذلك بشراء معدات جديدة عندما يتم استهلاك المعدات السابقة .

## التجارة الخارجية

كانت التجارة دائما من أعظم المهن المربحة فى سورية . فهى التى ساهمت بنصيب كبير فى رأس المال الذى تتطلبه تنمية الصناعة بل والزراعة أيضا . ومدينتا حلب ودمشق هما المركزان التجاريان الأساسيان فى البلاد ومع ذلك فان حلب تفوق العاصمة السورية فى الأهمية اذ أنها تتعامل فى النصيب الأكبر من صادرات سورية التى يرد معظمها من الجزء الشمالى من البلاد وسوف يساعد التطور بميناء اللاذقية وتحسينه على زيادة نصيبها فى التعامل بتجارة الواردات .

وتلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى تجارة البلاد بوجه عام . ففى مدة السنوات الثلاث من سنة ١٩٥١ الى ١٩٥٣ كانت قيمة الواردات تقارب فى متوسطها ٣٠ فى المائة من الدخل القومى والصادرات حوالى ٢٢ فى المائة . وقد أخذت قيمة المجموع الكلى للصادرات ترتفع باطراد مستمر فى حين كان ارتفاع قيمة الواردات بطيئا .

### نقص البيانات الاحصائية

ارتبطت سورية ولبنان باتحاد جمركى حتى الثالث عشر من مارس سنة ١٩٥٠ ولم تكن أى من الدولتين حتى ذلك التاريخ تعد بيانات احصائية مستقلة لتجارتها الخارجية . وقد ظهرت احصاءات التجارة السورية للمرة

الأولى فى سنة ١٩٥٠ غير أن هذه الاحصاءات لم تمتد الى نشاط السنة كلها ولم تتسم من الدقة وصدق الدلالة بمثل ما اتسمت به احصاءات السنوات التالية بسبب عدم مقدرة موظفى الجمارك السوريين وقتئذ على ضبط تنفيذ التعريفة الجمركية ورصد الحركة التجارية .

وقد جرت العادة على أن تسجل الاحصاءات الجمركية قيمة الواردات مقدرة بالليرات السورية على أساس سعر الصرف الرسمى . وهذا السعر يختلف عن سعر الصرف السائد فى السوق الحرة التى تنتهى اليها عمليات الاستيراد . ويقتضى التغلب على هـذا الاختلاف اعادة تقييم العملة التى استوردت بها كل سلعة على حدة وهذا أمر ليس من اليسير اجراؤه فى محيط احصاءات التجارة الخارجية بسبب نقص البيانات اللازمة لتقييم بنود معينة من الواردات .

وتترك الحـدود البرية السورية المترامية وخاصـة فى المناطق غير الآهلة بالسكان مجالا لاحتمالات التهريب .

ولم تكن اعادة تصدير الذهب تدون فى سجلات التجارة الخارجية حتى قبيل سنة ١٩٥٤ نظرا الى أن تصدير الذهب كان محظورا .

وأخيرا فان بيانات تقدير قيمة البضائع التى تبلغ الى السلطات الجمركية يشوبها شىء من الافراط او التفريط وخاصة فى نطاق التجارة مع الدول المجاورة وليس من اليسير تصحيح جميع هذه البيانات .

نخلص من هذا العرض الى أن تجارة سورية الخارجية لما قبل سنة ١٩٥١ يصعب تقديرها تقديرا صادقا وان تحليل بيانات السنوات الثلاث الأخيرة لابد وأن يسمح باحتمالات الخطأ الذى يرجع الى تعدد عمليات التقييم المبنية الى حد كبير على أسس تقديرية .

### التجارة الخارجية للاتحاد الجمركى

يبين الجدول التالى القيمة الاجمالية لتجارة الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى منذ سنة ١٩٤٥ مقدرة بالليرات السورية اللبنانية :

| السنة | الصادرات | الواردات | العجز التجارى |
|---|---|---|---|
| ١٩٤٥ | ٤٣ر٨٤٢ | ١٣٠ر٦٢٤ | ٨٦ر٧٨٢ |
| ١٩٤٦ | ٨٥ر٥٦٠ | ٢٦٦ر٦٥٤ | ١٨١ر٠٩٤ |
| ١٩٤٧ | ٨٣ر٦٤٠ | ٣٦٢ر٧٦٤ | ٢٧٩ر١٢٤ |
| ١٩٤٨ | ٧٨ر٥٠١ | ٤٨٣ر٤٦٠ | ٤٠٤ر٩٥٩ |
| ١٩٤٩ | ١١١ر١٠٤ | ٥١٦ر١٨٨ | ٤٠٥ر٠٨٤ |

المصدر : الاحصاء الرسمى للاتحاد الجمركى .

ويعزى الارتفاع الذى حدث عقب الحرب العالمية الأخيرة فى قيمة الصادرات ــ التى قدرت على أساس أسعار الصرف الحقيقية ــ الى خفض قيمة العملة والى الزيادة الفعلية فى كمية الصادرات على السواء .

أما الارتفاع الكبير الذى سجلته قيمة الواردات ــ مقدرة على أساس أسعار الصرف الرسمية ــ فقد كان مردها الى العودة الى التخزين عقب الحرب والى الزيادة الملحوظة فى الأسعار والى التوسع العام فى النشاط الاقتصادى .

ومما تجدر ملاحظته فى هذا المقام أن قيمة واردات سنة ١٩٤٩ تجاوزت أربعة أمثال قيمة صادراتها وأن عجز الميزان التجارى يزيد فى الحقيقة على ما بينه الجدول السابق فان الواردات مقدرة فى الجدول على أساس أسعار الصرف الرسمية التى تنقص بما لا يقل عن ٣٠ ٪ عن أسعار السوق الحرة التى مولت بها الواردات .

ولقد ظلت مسألة تحديد نصيب كل من الدولتين من مجموع تجارة الاتحاد الجمركى موضع جدل مستفيض . وكانت ايرادات الجمارك المشتركة تقسم بين البلدين طوال عدة أعوام على أساس ٥٦٪ منها لسورية و ٤٤٪ للبنان . ولم يفز هذا التقسيم فى أغلب الأحيان برضا أى من الجانبين .

والواقع أن هذه النسب لم تكن تحمل دلالة صادقة على حقيقة منشأ التجارة ومنصرفها . فهى لا تعدو أن تكون تنظيما اداريا مجردا من الأسس الاحصائية .

ويبين الجدول التالى التجارة الخارجية لكل من سورية ولبنان فى السنوات الثلاث الأخيرة التى تلت انتهاء الاتحاد الجمركى وفصل تجارة البلدين .

( مقدرة بآلاف الليرات السورية )

| السنة | سورية | لبنان | المجموع | النسبة المئوية لنصيب سوريا من المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١ — الواردات(١) | | | | |
| ١٩٥١ | ٢٦٩ر٨٦٣ | ٢٧١ر٨١٦ | ٥٤١ر٦٧٩ | ٤٩ر٨ |
| ١٩٥٢ | ٢٧٧ر٦١٦ | ٢٨٣ر٢٠٧ | ٥٦٠ر٨٢٣ | ٤٩ر٥ |
| ١٩٥٣ | ٢٧٣ر٦٧١ | ٢٦٩ر٩٦٧ | ٥٤٣ر٦٣٨ | ٥٠ر٣ |
| ٢ — الصادرات(٢) | | | | |
| ١٩٥١ | ٢١٧ر٦٨١ | ٧٨ر١٥٢(*) | ٢٩٥ر٨٣٣ | ٧٣ر٢ |
| ١٩٥٢ | ٢٤٩ر٢٩٤ | ٥٢ر٠٥٣(*) | ٣٠١ر٣٤٧ | ٨٢ر٧ |
| ١٩٥٣ | ٢٨٥ر٥٨٧ | ٦٩ر٦٩٩ | ٣٥٥ر٢٨٠ | ٨٠ر٣ |

ويتضح من الجدول السابق أن سورية تختص بما يتراوح بين ٧٣٪ و ٨٠٪ من مجموع صادرات البلدين وبنحو ٥٠٪ من مجموع وارداتهما .

---

(١) مقدرة بأسعار الصرف الرسمية .

(٢) مقدرة بأسعار الصرف فى السوق الحرة .

(*) عدلت بمراعاة الفرق بين سعرى الليرة السورية والليرة اللبنانية ( فى المتوسط )

ومن هنا يتبين أن نصيب سورية من مجموع الواردات أصبح أقل منه فى عهد الاتحاد الجمركى . ويرجع ذلك الى أن سورية قد نجحت فى أن تزيد من استكفائها الذاتى وان توقف استيراد عدد غير قليل من السلع .

**تفصيل التجارة السورية منذ سنة ١٩٥١**

تتناول الجداول الآتية تفصيل تجارة سورية الخارجية منذ سنة ١٩٥١ فيبين الجدولان الأول والثانى صادرات سورية ووارداتها من ٢١ مجموعة من السلع مأخوذة من الاحصاءات الرسمية ويحدد الجدولان الثالث والرابع مركز أنواع رئيسية مختارة من السلع فى تجارة سورية الخارجية :

## صادرات سورية من مجموعات السلع المختلفة فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

| المجموعة | ١٩٥١ | | | ١٩٥٢ | | | ١٩٥٣ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طن | القيمة بآلاف الليرات السورية | النسبة المئوية من المجموع | طن | القيمة بآلاف الليرات السورية | النسبة المئوية من المجموع | طن | القيمة بآلاف الليرات السورية | النسبة المئوية من المجموع |
| ١ — الحيوانات الحية | ٥ر٠٣٦ | ٣٠ر٠٣٠ | ١٠ر٨ | ٤ر٦٨٢ | ٢٨ر٢١٦ | ٨ر٨ | ٦ر٠١٠ | ٣٥ر٣٠٦ | ٩ر٤ |
| ٢ — الحبوب والفواكه والخضراوات | ١١ر٦٥٢ | ٢٨ر٦٧٥ | ١٠ر٣ | ٣٧٢ر٤٤٩ | ٨٩ر١٨١ | ٢٧ر٩ | ٥٦٠ر٢٢٨ | ١١٧ر٨٩٢ | ٣١ر٤ |
| ٣ — الزيوت والشحوم | ١ر٠٢٠ | ١ر٩١١ | ٠ر٧ | ١٤٤ | ٢٣٥ | ٠ر١ | ١ر٩١٨ | ٢ر٤٨٣ | ٠ر٧ |
| ٤ — الأغذية المحفوظة والدخان | ٢١ر٤٨٠ | ١١ر٣٧٩ | ٤ر١ | ١٩ر٨٢٢ | ١٠ر٠٩٥ | ٣ر٢ | ٢٨ر٨٩٢ | ٨ر٩٨٢ | ٢ر٤ |
| ٥ — خامات المناجم | ١٧ر٢٤٥ | ٥١٣ | ٠ر٢ | ٣٦ر٤٢٤ | ١ر٧٩٨ | ٠ر٦ | ٤٦ر١٧٠ | ٢ر٩٨٢ | ٠ر٨ |
| ٦ — المواد الكيموية والصيدلية | ١ر٧٨٤ | ٣ر٥٣٤ | ١ر٣ | ١ر٩٦٧ | ٤ر٠٦٣ | ١ر٣ | ٢ر٢٠١ | ٣ر٢٤٤ | ٠ر٩ |
| ٧ — الجلود الخام والمدبوغة | ١ر٢٥٤ | ٤ر٣٦٩ | ١ر٦ | ٧٠٦ | ٢ر٥٠٨ | ٠ر٨ | ١ر٠٠٨ | ٢ر٩٨٣ | ٠ر٨ |
| ٨ — منتجات المطاط | ٨٦ | ١٠٠ | ٠ر٠ | ٤٢ | ١١٩ | ٠ر٠ | ٥١ | ٧٢ | ٠ر٠ |
| ٩ — الأخشاب والفلين | ٢ر٤٢٨ | ١ر١٦١ | ٠ر٤ | ١ر٦٩٦ | ٩٦٤ | ٠ر٣ | ١ر٩٨٣ | ١ر٠٠٧ | ٠ر٣ |
| ١٠ — المصنوعات الورقية | ٢ر٢٦٨ | ٥٩٤ | ٠ر٢ | ٣٤١ | ٧٣٠ | ٠ر٢ | ٤٧٠ | ٩٩٦ | ٠ر٣ |
| ١١ — المنسوجات ومصنوعاتها | ٣٥ر٧٨٧ | ١٩٠ر٠٣٣ | ٦٨ر٦ | ٤٦ر٢٦٧ | ١٧٧ر٥٨٦ | ٥٥ر٦ | ٦٣ر٩٣٦ | ١٩١ر٤٥٧ | ٥٠ر٩ |
| ١٢ — الأحذية ومواد الزينة | ٣١ | ٣١٨ | ٠ر١ | ٣٣ | ٣٢٧ | ٠ر١ | ٤٧ | ٣٣٩ | ٠ر١ |
| ١٣ — الفخار والقيشانى والزجاج | ٢ر٠٥٣ | ٧٥٣ | ٠ر٣ | ٢ر٢٢٩ | ٧٣٩ | ٠ر٢ | ٢ر٤٦٤ | ٧٥٥ | ٠ر٢ |
| ١٤ — المعادن النفيسة والأحجار الكريمة | ٧ | ٥٤٥ | ٠ر٢ | ٥ | ٢٥٨ | ٠ر١ | ٣ | ٤ر١١٣ | ١ر١ |
| ١٥ — المعادن ومصنوعاتها | ٨ر٠٢٥ | ٢ر١٦٣ | ٠ر٨ | ٣ر٤٢٥ | ١٦٠٨ | ٠ر٥ | ١ر٧١٨ | ١ر٣٨٦ | ٠ر٤ |
| ١٦ — الآلات | ٣١١ | ٧٥٦ | ٠ر٣ | ٣٨٠ | ٧٧٣ | ٠ر٢ | ٣٧٠ | ٨١٥ | ٠ر٢ |
| ١٧ — معدات النقل | ٣٤ | ٣٨ | ٠ر٠ | ١٥٥ | ١٨٢ | ٠ر١ | ٦٩٧ | ٦٩٣ | ٠ر٢ |
| ١٨ — الآلات والأجهزة العلمية | ٤ | ٢٥ | ٠ر٠ | ٢ | ٣٦ | ٠ر٠ | ٨ | ١٩١ | ٠ر١ |
| ١٩ — الأسلحة والذخائر | — | ١ | ٠ر٠ | — | — | — | — | — | — |
| ٢٠ — بضائع مختلفة | ٤٣ | ٢٣٥ | ٠ر١ | ٥٠ | ١٥٤ | ٠ر٠ | ٤٥ | ١٢٤ | ٠ر٠ |
| ٢١ — منتجات الفنون | — | ١ | — | — | ١ | ٠ر٠ | ١ | ٥ | ٠ر٠ |
| المجموع | ٢١٢ر٣٤٨ | ٢٧٧ر١١٣٤ | ١٠٠ر٠ | ٤٩٠ر٨١٨ | ٣١٩ر٥٧٣ | ١٠٠ر٠ | ٧١٧ر٧٢٠ | ٣٧٥ر٨٢٥ | ١٠٠ر٠ |

## واردات سورية من مجموعات السلع السابقة فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

| المجموعة | ١٩٥١ طن | ١٩٥١ القيمة بآلاف الليرات السورية | ١٩٥١ النسبة المئوية من المجموع | ١٩٥٢ طن | ١٩٥٢ القيمة بآلاف الليرات السورية | ١٩٥٢ النسبة المئوية من المجموع | ١٩٥٣ طن | ١٩٥٣ القيمة بآلاف الليرات السورية | ١٩٥٣ النسبة المئوية من المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ — الحيوانات الحية | ٦٧٥ | ٨١٢١ | ٢ر٠٦٧ | ٧٣٤ | ٨ر٢٣٣ | ٢ر٦٣ | ٩٥٦ | ٨ر١٩٥ | ٢ر٦٧ |
| ٢ — الحبوب والفواكه والخضراوات | ١٢٩ر٩٧٣ | ٣٠٦٠٨ | ١٠ر٠٧ | ١٦٨ر٣٠٠ | ٤٣ر٥١٦ | ١٣ر٨٩ | ١١٢ر٦٥٤ | ٢٨ر٥١٦ | ٩ر٢٩ |
| ٣ الزيوت والشحوم | ٤ر٢٠٨ | ٣ر٦٤٨ | ١ر١٠ | ٨ر٠٤٨ | ٥ر١٤٦ | ١ر٦٤ | ٨ر٠٩٤ | ٥ر١٢٦ | ١ر٦٧ |
| ٤ — الأغذية المحفوظة والدخان | ٢٩ر٧٣٣ | ١٢ر١٤٥ | ٤ر٠٠ | ٤٥ر٠٦٠ | ١٦ر٩٩٢ | ٥ر٤٢ | ٣٠ر٦٠٧ | ١٠ر٤٧٧ | ٣ر٤١ |
| ٥ — خامات المناجم | ٢٨٨ر٢٦٢ | ٣٦ر٢٢٢ | ١١ر٩٢ | ٤١٣ر٨٢٢ | ٣٨ر٧٩٢ | ١٢ر٣٨ | ٤٣١ر٦٧٩ | ٤١ر١٨٩ | ١٣ر٤١ |
| ٦ — المواد الكيموية والصيدلية | ١٧ر٨٥٩ | ١٥ر٦٧٤ | ٥ر١٩ | ١٨ر٩٧٨ | ١٦ر٧٧٥ | ٥ر٣٥ | ٢٣ر٩٢٥ | ١٥ر١٢٥ | ٤ر٩٣ |
| ٧ — الجلود الخام والمدبوغة | ٢ر١٥٧ | ٣ر٩١٩ | ١ر٢٩ | ٢ر٥٨٤ | ٤ر٧٠٧ | ١ر٥٠ | ٢ر٧٠٥ | ٤ر١٣٥ | ١ر٣٥ |
| ٨ — منتجات المطاط | ٢ر٩٤٢ | ٥ر٧٥٨ | ١ر٨٩ | ٢ر٦٧٧ | ٥ر٩١٩ | ١ر٨٩ | ٣ر٤٦١ | ٥ر٦٦٤ | ١ر٨٤ |
| ٩ — الأخشاب والفلين | ٤٢ر٦٠٧ | ٨ر٧٥٤ | ٢ر٨٨ | ٤٦ر١١٩ | ١٠ر٤٥٩ | ٣ر٣٤ | ٤١ر١٩٨ | ٨ر٨٣٧ | ٢ر٨٨ |
| ١٠ — المصنوعات الورقية | ٥ر٣٩٢ | ٥ر٤١١ | ١ر٧٨ | ٥ر٨٣٧ | ٥ر٠٧٨ | ١ر٧٨ | ٨ر٨٧٩ | ٥ر٥٣٩ | ١ر٨٠ |
| ١١ — المنسوجات ومصنوعاتها | ١٦ر٩٦٠ | ٦٤ر٤٣٣ | ٢١ر٢٠ | ١٩ر٩٥٨ | ٦٤ر٣٤٠ | ٢٠ر٥٣ | ٢٨ر٠٩٨ | ٦٢ر٦٦٢ | ٢٠ر٤١ |
| ١٢ — الأحذية ومواد الزينة | ٢١٧ | ٥١٧ | ٠ر١٧ | ٢٢٠ | ٧٢١ | ٠ر٢٣ | ٣٩ | ١٤٩ | ٠ر٠٥ |
| ١٣ — الفخار والقيشانى والزجاج | ٧ر١٩١ | ٣ر٨٠٥ | ١ر٢٥ | ٥ر٥٧١ | ٣ر٢١٤ | ١ر٠٣ | ٧ر٠٠٧ | ٣ر٨٥٣ | ١ر٢٥ |
| ١٤ — المعادن النفيسة والأحجار الكريمة | ٨ | ١٢ر٨١١ | ٤ر٢٢ | ٦ | ١٠ر١٨٦ | ٣ر٢٥ | ٩ | ٢٠ر٩٢٢ | ٦ر٨١ |
| ١٥ — المعادن ومصنوعاتها | ٤٩ر٣٤٣ | ٢٢ر٥٣٣ | ٧ر٤١ | ٤٦ر٢٢٩ | ٢٥ر٠٢٨ | ٧ر٩٩ | ٥٠ر٥٩٣ | ٢٣ر٦٣٣ | ٧ر٧٠ |
| ١٦ — الآلات | ٢٢ر٧١٦ | ٥٢ر٥١١ | ١٧ر٢٨ | ١٣ر٠٧٩ | ٣٦ر٠٢٥ | ١١ر٥٠ | ١٤ر٩٢٩ | ٤٠ر١٥٦ | ١٣ر٠٨ |
| ١٧ — معدات النقل | ٦ر١٧١ | ١٣ر١٤٤ | ٤ر٣٢ | ٧ر٢٥٢ | ١٣ر٤٣٠ | ٤ر٢٩ | ٦ر٦٩٥ | ١٨ر٦٦٤ | ٦ر٠٨ |
| ١٨ — الآلات والأجهزة العلمية | ١٦٣ | ٢ر٠٠٥ | ٠ر٦٦ | ١٥٦ | ٢ر٣٤٣ | ٠ر٧٥ | ٥١٥ | ٢ر٥٢٩ | ٠ر٨٢ |
| ١٩ — الأسلحة والذخائر | ٥٨ | ٢١٤ | ٠ر٠٧ | ٣٦ | ٢٤٥ | ٠ر٠٨ | ٧٤ | ٢٠٦ | ٠ر٠٧ |
| ٢٠ — بضائع مختلفة | ٣٩٦ | ١ر٥٨٨ | ٠ر٥٢ | ٣٦٢ | ١ر٦٧٧ | ٠ر٥٤ | ٤٠٩ | ١ر٤٥٩ | ٠ر٤٨ |
| ٢١ — منتجات الفنون | ٢ | ٢٠ | ٠ر٠١ | ١ | ٨ | ٠ر٠ | ٢ | ١٤ | ٠ر٠٠ |
| المجموع | ٧٢٧ر٠٣٣ | ٣٠٣ر٩٣١ | ١٠٠ر٠٠ | ٨٠٥ر١٢٩ | ٣١٣ر٣٣٤ | ١٠٠ر٠٠ | ٧٧٢ر٥٢٨ | ٣٠٧ر٠٥٠ | ١٠٠ر٠٠ |

## أهم بنود الصادرات السورية فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

| البنـــد | ١٩٥١ | | | ١٩٥٢ | | | ١٩٥٣ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة |
| الغـلال : | ٣١ر٢٥٣ | ٨ر٣ | ٣ر٠ | ٢٥٦ر٢١٧ | ٦٢ر٨ | ١٩ر٧ | ٣٨٢ر٩٨٨ | ٨١ر٨ | ٢١ر٨ |
| منها القمح | ٢ر٧٤٨ | ٠ر٨ | ٠ر٣ | ١٠٠ر٢٢٧ | ٢٩ر٨ | ٩ر٣ | ١٨٠ر١٨٥ | ٤٦ر٠ | ١٢ر٢ |
| والشـعير | ١٧ر١٧٥ | ٤ر٢ | ١ر٥ | ١٤٠ر١٣٥ | ٢٩ر٤ | ٩ر٢ | ١٥٣ر٢٦٨ | ٢٤ر٨ | ٦ر٦ |
| وغيرهما | ١١ر٣٣٠ | ٣ر٣ | ١ر٢ | ١٥ر٨٥٥ | ٣ر٦ | ١ر١ | ٤٩ر٥٣٥ | ١١ر٠ | ٢ر٩ |
| الخضراوات | ١٥ر٠٧٢ | ١ر٦ | ٠ر٦ | ١٤ر٥٠٧ | ٢ر٣ | ٠ر٧ | ١٥ر٩٨٣ | ١ر٦ | ٠ر٤ |
| القطانى | ٥ر٩٥٢ | ٢ر٤ | ٠ر٩ | ٧ر٢٤١ | ٢ر٩ | ٠ر٩ | ٢١ر٢٤٤ | ٧ر٧ | ٢ر٠ |
| الحمص جبلى | ٤ر٤٨٧ | ١ر٣ | ٠ر٥ | ٣ر٠٣٤ | ١ر٠ | ٠ر٣ | ٦ر٥١٧ | ١ر٥ | ٠ر٤ |
| الدقيق | ٥ر٤٩٤ | ١ر٩ | ٠ر٧ | ٩ر٣٤٧ | ٣ر٦ | ١ر١ | ٢٦ر٢٠٧ | ٦ر٩ | ١ر٨ |
| البذور الزيتية | ٢١ر٠٦٥ | ٦ر٠ | ٢ر٢ | ٣٣ر٢٤٤ | ٧ر٢ | ٢ر٣ | ٢٩ر٩٣٢ | ٦ر٦ | ١ر٨ |
| الطباق والتمباك | ٣ر٧٧٠ | ٥ر٦ | ٢ر٠ | ٢ر٨٩٦ | ٤ر٦ | ١ر٤ | ١ر٤٢٣ | ٢ر٤ | ٠ر٦ |
| الصابون | ١ر٥٤٠ | ٢ر٩ | ١ر٠ | ١ر٧٩٠ | ٣ر٤ | ١ر١ | ١ر٩١٩ | ٢ر٦ | ٠ر٧ |
| الجلود الخام والمدبوغة | ١ر٢٠٧ | ٤ر٠ | ١ر٤ | ٦٥٤ | ٢ر٣ | ٠ر٧ | ٩٨٣ | ٢ر٦ | ٠ر٧ |
| المنتجات الحريرية | ١ر٣٣٩ | ١٣ر٨ | ٥ر٠ | ٢ر٤٦٤ | ١٥ر٥ | ٤ر٩ | ٢ر٣٢١ | ١٧ر٠ | ٤ر٥ |
| القطن المحلوج | ٢٤ر٠٨٨ | ١١٦ر٥ | ٤٢ر٠ | ٣٧ر٧٨٦ | ١٢٤ر٤ | ٣٨ر٩ | ٥٣ر٩٤٦ | ١٣٤ر٧ | ٣٥ر٨ |
| المنسوجات القطنية | ٩٨٦ | ٩ر١ | ٣ر٣ | ١ر٠٩٢ | ٩ر٨ | ٣ر١ | ٩٥٠ | ٦ر٠ | ١ر٦ |
| الصوف | ٧ر٥١١ | ٣٩ر٤ | ١٤ر٢ | ٣ر٤٩٢ | ١٤ر٧ | ٤ر٦ | ٤ر٠٠١ | ٢١ر٥ | ٥ر٧ |
| الحيوانات (*) | — | ١٩ر٠ | ٦ر٩ | ٤٢٥ | ٢٠ر٩ | ٦ر٥ | ٤٠٤ | ٢٣ر٠ | ٦ر١ |
| بنـود أخرى | ٨٨ر٥٨٤ | ٤٥ر٣ | ١٦ر٤ | ١١٦ر٦٢٩ | ٤٤ر٢ | ١٣ر٨ | ١٦٨ر٤٠٢ | ٥٩ر٥ | ١٥ر٩ |
| المجموع | ٢١٢ر٣٤٨ | ٢٧٧ر١ | ١٠٠ر٠ | ٤٩٠ر٨١٨ | ٣١٩ر٦ | ١٠٠ر٠ | ٧١٧ر٧٢٠ | ٣٧٥ر٨ | ١٠٠ر٠ |

(*) سنة ١٩٥١ = ٣٨٥ر٨١٥ رأسا ، سنة ١٩٥٢ = ٤٦٩ر٠٠٠ رأس ، سنة ١٩٥٣ = ٥٣٧ر٠٠٠ رأس .

## أهم بنود الواردات السورية فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

| البنـــد (١) | ١٩٥١ | | | ١٩٥٢ | | | ١٩٥٣ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية إلى مجموع القيمة |
| المنسوجات والملابس | ١٦ر٩٦٠ | ٦٤ر٤ | ٢١ر٢ | ١٩ر٩٠٩ | ٦٤ر٣ | ٢٠ر٥ | ٢٨ر٠٩٨ | ٦٢ر٧ | ٢٠ر٤ |
| الآلات والسيارات | ٢٢ر٧١٦ | ٥٢ر٥ | ١٧ر٣ | ١٣ر٠٧٩ | ٣٦ر٠ | ١١ر٥ | ١٤ر٩٢٩ | ٤٠ر٢ | ١٣ر١ |
| خامات المناجم : | ٣٨٨ر٢١٢ | ٣٦ر٢ | ١١ر٩ | ٤١٣ر٨٢٢ | ٣٨ر٨ | ١٢ر٤ | ٤٣١ر٦٧٩ | ٤١ر٢ | ١٣ر٤ |
| منها المواد البترولية | ٢٧٠ر٣٧٤ | ٢٩ر٤ | ٩ر٧ | ٣٦٥ر٠٥٤ | ٣٥ر٣ | ١١ر٣ | ٤١٢ر٧٩٧ | ٣٩ر٥ | ١٢ر٩ |
| وغيرها | ١١٧ر٨٣٨ | ٦ر٨ | ٢ر٢ | ٤٨ر٧٧٧ | ٣ر٥ | ١ر١ | ١٨ر٨٨٢ | ١ر٧ | ٠ر٦ |
| المعـــادن : | ٤٩ر٣٥١ | ٣٥ر٤ | ١١ر٦ | ٤٥ر٩٢٧ | ٣٣ر٤ | ١٠ر٧ | ٥٠ر١١٤ | ٤٢ر٥ | ١٣ر٨ |
| منها الذهب والمعادن | ٨ | ١٢ر٨ | ٤ر٢ | ٦ | ١٠ر٢ | ٣ر٣ | ٩ | ٢٠ر٩ | ٦ر٨ |
| النفيسة وغيرها | ٤٩ر٣٤٣ | ٢٢ر٦ | ٧ر٤ | ٤٥ر٩٢١ | ٢٣ر٢ | ٧ر٤ | ٥٠ر١٠٥ | ٢١ر٦ | ٧ر٠ |
| الغـــلال : | ٣٠ر٢٥٧ | ١٠ر٨ | ٣ر٦ | ٤٢ر٠٨٤ | ١٥ر٧ | ٥ر٠ | ٦ر٠٢٢ | ٣ر٢ | ١ر٠ |
| الفـــواكه | ٧٦ر٧٠٢ | ١٠ر٢ | ٣ر٤ | ٨٣ر٤١٧ | ١٢ر٩ | ٤ر١ | ٦٦ر٨٥٠ | ١٢ر٠ | ٣ر٩ |
| المنتجات الكيموية والصيدلية | ٤ر١٩٢ | ٦ر٦ | ٢ر٢ | ١٠ر١٦٤ | ١٠ر٨ | ٣ر٤ | ٧ر٣٤٣ | ٧ر٣ | ٢ر٤ |
| بنود أخرى | ١٣٨ر٦٤٣ | ٨٧ر٨ | ٢٨ر٩ | ١٧٦ر٦٨٣ | ١٠١ر٤ | ٣٢ر٤ | ١٦٧ر٥٢٠ | ٩٧ر٩ | ٣١ر٩ |
| المجموع | ٧٢٧ر٠٣٣ | ٣٠٣ر٩ | ١٠٠ر٠ | ٥٠٨ر١٣٠ | ٣١٣ر٣ | ١٠٠ر٠ | ٧٧٢ر٥٥٥ | ٣٠٧ر٠ | ١٠٠ر٠ |

(١) القيمة مقدرة بأسعار الصرف الرسمية .

وقد كانت أرقام بنود الصادرات السورية خلال السنوات الثلاث المذكورة تتمتع بثبات نسبى . فقد مثل القطن المحلوج فيها أكثر من الثلث ومثلت الغلال نحو الخمس من مجموع قيمة الصادرات وزادت صادرات القطانى بعض الشيء بينما ثبتت صادرات البذور الزيتية والكرسنة وهبطت صادرات الدخان . وكانت صادرات الصوف الخام والحيوانات الحية أكثر أهمية من صادرات الجلود الخام والمدبوغة ( تستورد سورية سنويا عددا كبيرا من الحيوانات وخاصة الأغنام وتعيد تصديرها بعد تسمينها وقص أصوافها وأشعارها ) .

وأهم بنود صادرات البضائع المصنوعة منتجات الحرير الصناعى والمنسوجات القطنية والصابون . وتمثل هذه البنود مع بعض البضائع المصنعة الأخرى نحو ١٥٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وقد ظلت المنسوجات أعلى بنود الواردات قيمة . اذ اختصت دائما بخمس مجموع قيمة الواردات . ويلاحظ من الجدول السابق ( الأخير ) الزيادة المطردة فى واردات المواد البترولية وزيادة واردات الغلال فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وتعتبر هذه الزيادة الاخيرة زيادة استثنائية فهى مجرد أثر لهبوط المحصول السورى فى سنة ١٩٥١ .

وقد زادت واردات الذهب فى سنة ١٩٥٣ فبلغت ٥ر٣ أطنان قيمتها ١ر٢٠ مليون ليرة سورية على أساس السعر الرسمى أى ٥ر٣٢ مليون ليرة على أساس سعر السوق الحرة . وقد اختصت الاغراض النقدية بـ ٦ر١ طن من الكمية المذكورة .

وقد فسرت الزيادة الكبيرة التى سجلتها واردات الآلات فى سنة ١٩٥١ على انها نتيجة لارتفاع الاسعار الذى حدث فى سنة ١٩٥٠ وما ترتب عليه من اقدام على الاستثمار .

ويبين الجدول التالى حقيقـة واردات السلع الانتاجية خـلال الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ كما بينته الاحصاءات الرسمية السورية :

| السلعة | ١٩٥١ | | ١٩٥٢ | | ١٩٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالليرة السورية (١) | بالدولار (٢) | بالليرة السورية | بالدولار | بالليرة السورية | بالدولار |
| الآلات | ٥٢ر٦١١ | ١٤ر٥٤٦ | ٣٦ر٠٢٥ | ٩ر٧١٠ | ٤٠ر٠٥٦ | ٢٢ر٢٠٤ |
| ــ للزراعـة | ١٩ر٦٢٠ | ٥ر٤٠٧ | ٢٦ر١٨٣ | ٧ر٠٥٨ | ٣٣ر٣٨١ | ٩ر٣٣٥ |
| ــ غـيرها | ٣٢ر٩٩١ | ٩ر١٣٩ | ٩ر٨٤٢ | ٢ر٦٥٢ | ٦ر٦٧٥ | ١ر٨٦٩ |
| معدات النقـل | ١٣ر١٤٤ | ٣ر٦٤١ | ١٣ر٤٣٠ | ٣ر٦٢٠ | ١٨ر٦٦٤ | ٥ر٢٢١ |
| المجمـوع | ٦٥ر٧٥٥ | ١٨ر١٨٧ | ٤٩ر٤٥٥ | ١٣ر٣٣٠ | ٥٨ر٧٢٠ | ١٦ر٤٢٥ |

**الدول الأطراف فى تجارة سورية الخارجية**

كانت سورية تقوم بتصدير منتجاتها ــ كدولة تحتل الزراعة فيها المقام الأول ــ الى الدول الصـناعية فى اوربا الغربية والى الولايات المتحـدة الامريكية وتستورد منها ما تحتاج اليه من السلع .

ويبين الجدول الآتى تجارة سورية مع مجمـوعات ثلاث من الدول ــ الدول الغربية الصناعية ودول الجامعة العربية التى دخلت معها سـورية فى اتفاقات تجارية تفضيلية وما عدا ذلك من الدول :

(١) كما هو مسجل بالسعر الخاص .
(٢) الدولار الأمريكى بسعر السوق الجارى .

## قيمة تجارة سورية الخارجية موزعة بين مجموعات الدول فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٣

( بملايين الليرات السورية )

| الدول | ١٩٥١ | | | | ١٩٥٢ | | | | ١٩٥٣ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | النسبة المئوية | الواردات(١) | النسبة المئوية | الصادرات | النسبة المئوية | الواردات | النسبة المئوية | الصادرات | النسبة المئوية | الواردات | النسبة المئوية |
| الدول الواردة فى الجدول القادم | ٢٤٦ر٢ | ٨٨ر٨ | ٢٨٠ر٦ | ٩٢ر٢ | ٣٠٦ر٠ | ٩٥ر٨ | ٢٨٧ر٧ | ٩١ر٨ | ٣٦٦ر١ | ٩٧ر٤ | ٢٨١ر٩ | ٩١ر٨ |
| الدول الغربية(٢) | ١٢٩ر٧ | ٤٦ر٨ | ١٩٦ر٥ | ٦٤ر٦ | ١٧٧ر٣ | ٥٥ر٥ | ١٩١ر٥ | ٦١ر١ | ٢١٢ر٧ | ٥٦ر٦ | ١٩٥ر٢ | ٦٣ر٦ |
| الدول العربية(٣) | ١١٠ر٧ | ٣٩ر٩ | ٥٥ر١ | ١٨ر١ | ١٢٢ر٧ | ٣٨ر٤ | ٥٩ر٩ | ١٩ر١ | ١٤٩ر٠ | ٣٩ر٦ | ٦٣ر٣ | ٢٠ر٦ |
| عملاء أخر منتظمون(٤) | ٥ر٨ | ٢ر١ | ٢٩ر٠ | ٩ر٥ | ٦ر٠ | ١ر٩ | ٣٦ر٣ | ١١ر٦ | ٤ر٤ | ١ر٢ | ٢٣ر | ٧ر٦ |
| دول لا يتضمنها الجدول التالى | ٣٠ر٩ | ١١ر٢ | ٢٣ر٣ | ٧ر٨ | ١٣ر٦ | ٤ر٢ | ٢٥ر٦ | ٨ر٢ | ٩ر٧ | ٢ر٦ | ٢٥ر١ | ٨ر٢ |
| المجموع | ٢٧٧ر١ | ١٠٠ر٠ | ٣٠٣ر٩ | ١٠٠ر٠ | ٣١٩ر٦ | ١٠٠ر٠ | ٣١٣ر٣ | ١٠٠ر٠ | ٣٧٥ر٨ | ١٠٠ر٠ | ٣٠٧ر٠ | ١٠٠ر٠ |

(١) مقدرة بسعر الصرف الرسمى .
(٢) تشمل فرنسا ــ المملكة المتحدة ــ إيطاليا ــ الولايات المتحدة ــ المانيا الغربية ــ بلجيكا ــ هولندا ــ سويسرا ــ تريستا ــ النمسا ــ السويد ــ وتشيكوسلوفاكيا.
(٣) لا تشمل المنطقة الحرة بلبنان .
(٤) تشمل إيران ــ إسبانيا ــ بورما ــ الهند ــ تركيا ــ كوبا ــ الصين ــ رومانيا .

ويؤخذ من الجدول السابق أن نحو ثلثى واردات سورية ــ على أساس القيمة ــ كان يأتى من غرب أوربا والولايات المتحدة وأن نصف صادراتها يذهب الى تلك الدول . أما مجمـوعة الدول العربية فقد كانت سـورية تستورد منها نحو خمس مجموع وارداتها وتصدر اليها ٤٠٪ من صادراتها .

ويبين الجدول التالى قيمة التجارة السورية مع مختلف البلدان فى سنة ١٩٥٣ مقدرة بآلاف الليرات :

| البلد | الصادرات | الواردات (*) | الميزان التجارى |
|---|---|---|---|
| لبنان | ٩٠ر٢٣٨ | ٣٣ر٣٧٩ | ٥٦ر٨٥٩ |
| فرنسا | ٥٨ر٥١٣ | ٣٢ر٦٨٤ | ٢٥ر٨٢٩ |
| المملكة المتحدة | ٤٦ر٣٤٠ | ٣٣ر٣٢٦ | ١٣ر٠١٤ |
| إيطاليا | ٣١ر٣٤٩ | ٢١ر٦٠٤ | ٩ر٧٤٥ |
| ألمانيا الغربية | ٢٤ر٢٠٤ | ٢٩ر٢٥١ | —٥ر٠٤٧ |
| الولايات المتحدة | ٢٠ر٨٣٧ | ٣٧ر٦٧٥ | —١٦ر٨٣٨ |
| بلجيكا | ١٨ر٦٧٣ | ٩ر٩٨٥ | ٨ر٦٨٨ |
| العراق | ١٧ر٣٦٢ | ٨ر٣٣٦ | ٩ر٠٢٦ |
| الأردن | ٢١ر٧٠٢ | ٨ر٢٩٢ | ١٣ر٤١٠ |
| المملكة العربية السعودية | ١٢ر١٨٨ | ١١ر٨٧٣ | ٣١٥ |
| إيران | ٢٣٧ | ٢ر٠٨٠ | —١ر٨٤٣ |
| هولندا | ٧ر٠٧٠ | ١١ر٩٦٧ | —٤ر٨٩٧ |
| سويسرا | ٤ر٥٥٢ | ٩ر٣٣٨ | —٤ر٧٨٦ |
| لبنان (المنطقة الحرة) | ٣ر٨٣٤ | — | ٣ر٨٣٤ |
| أسبانيا | ٣ر٦٨١ | ١ر٠٢٢ | ٢ر٦٥٩ |
| مصر | ٣ر٤٢٨ | ٨٢٥ | ١ر٨١١ |
| الكويت | ١ر٩١١ | ١٠٠ | ١ر٨١١ |
| عدن | ٢ر٠٧٥ | ٢٤٧ | ١ر٨٢٨ |
| بورما | — | ٢ | —٢ |
| تريستا | ١ر١٣٣ | ١٢ | ١ر١٢١ |
| الهند | — | ٦ر٧٠٢ | —٦ر٧٠٢ |
| تركيا | ٤٣١ | ٦ر٥٤٢ | —٦ر١١١ |
| النمسا | ١١ | ٣ر٨٠٦ | —٣ر٨٩٥ |
| السويد | ٢٥٩ | ٣ر١٦٤ | —٢ر٩٠٥ |
| كوبا | — | ٢ر٧٣٥ | —٢ر٧٣٥ |
| تشيكوسلوفاكيا | — | ٢ر٤٥٧ | —٢ر٤٥٧ |
| الصين | — | ٢ر١٩٠ | —٢ر١٩٠ |
| رومانيا | — | ٢ر١٠٨ | —٢ر١٠٨ |
| دول أخرى | ٥ر٧٩٧ | ٢٥ر٣٤٨ | —١٩ر٥٥١ |
| المجموع | ٣٧٥ر٨٢٥ | ٣٠٧ر٠٥٠ | ٦٨ر٧٧٥ |

(*) مقدرة على أساس أسعار الصرف الرسمية .

وتدل الأرقام السابقة على أن كلا من لبنان وفرنسا اللتين ارتبطتا بسورية بروابط تاريخية قد حافظتا فى سنة ١٩٥٣ على مركز الصدارة بين عملاء التجارة السورية بالرغم من تقدم المملكة المتحدة الى المركز الثالث مباشرة واحتلال الولايات المتحدة المركز الأول بين مصادر الواردات السورية .

ويوضح الجدول الآتى نصيب كل من العملاء التسعة الرئيسيين من الصادرات والواردات السورية فى الفترة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٣ كما بينته الاحصاءات الرسمية .

( بآلاف الليرات السورية )

| | ١٩٥١ | | ١٩٥٢ | | ١٩٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| الصادرات | | | | | | |
| لبنان | ٥٩ر٤٥٣ | ٢١ر٥ | ٧٠ر٢٧٩ | ٢٢ر٠ | ٩٠ر٢٣٨ | ٢٤ر٠ |
| فرنسا | ٥٠ر٣٥٣ | ١٨ر٢ | ٤٩ر١٦٦ | ١٥ر٤ | ٥٨ر٥١٣ | ١٥ر٦ |
| المملكة المتحدة | ١٩ر٥٢٢ | ٧ر٠ | ٧٧ر١٦١ | ٢٤ر١ | ٤٦ر٣٤٠ | ١٢ر٣ |
| الولايات المتحدة | ٣٧ر٣٦٢ | ١٣ر٥ | ١٥ر٩٤٥ | ٥ر٠ | ٢٠ر٨٣٧ | ٥ر٥ |
| إيطاليا | ١٤ر٤٩٣ | ٥ر٢ | ١٦ر٦٠٦ | ٥ر٢ | ٣١ر٣٤٩ | ٨ر٣ |
| العراق | ٢٠ر٢٤٩ | ٧ر٣ | ١٧ر١٧٦ | ٥ر٤ | ١٧ر٣٦٢ | ٤ر٦ |
| الأردن | ١٢ر٣٤٨ | ٤ر٥ | ١٦ر٨٤٦ | ٥ر٣ | ٢١ر٧٠٢ | ٥ر٨ |
| ألمانيا الغربية | ٢ر٧٩٩ | ١ر٠ | ٩ر٨٧٣ | ٣ر١ | ٢٤ر٢٠٤ | ٦ر٤ |
| الدول الأخرى | ٦٠ر٥٥٥ | ٢١ر٩ | ٤٦ر٥٢١ | ١٤ر٥ | ٦٥ر٢٨٠ | ١٧ر٤ |
| المجموع | ٢٧٧ر١٣٤ | ١٠٠ر٠ | ٣١٩ر٥٧٣ | ١٠٠ر٠ | ٣٧٥ر٨٢٥ | ١٠٠ر٠ |

( بآلاف الليرات السورية )

| | ١٩٥١ | | ١٩٥٢ | | ١٩٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| **الواردات** | | | | | | |
| الولايات المتحدة | ٥٥ر٥١٤ | ١٨ر٣ | ٤٥ر٤٧٠ | ١٤ر٥ | ٣٧ر٦٧٥ | ١٢ر٣ |
| المملكة المتحدة | ٣٨ر٩٤٥ | ١٢ر٨ | ٣٩ر٢٤٤ | ١٢ر٥ | ٣٣ر٣٢٦ | ١٠ر٩ |
| لبنان | ٣٤ر٠٨٨ | ١١ر٢ | ٣٥ر٧٢٤ | ١١ر٤ | ٣٣ر٣٧٩ | ١٠ر٩ |
| فرنسا | ٣١ر٧٢٧ | ١٠ر٤ | ٢٩ر٥٧٣ | ٩ر٤ | ٣٢ر٦٨٤ | ١٠ر٦ |
| ألمانيا الغربية | ١٦ر٩٢٢ | ٥ر٦ | ١٩ر٠٩٨ | ٦ر١ | ٢٩ر٢٥١ | ٩ر٥ |
| إيطاليا | ٢١ر٢٢٥ | ٧ر٠ | ٢٠ر٤٧٢ | ٦ر٥ | ٢١ر٦٠٤ | ٧ر٠ |
| بلجيكا | ٩ر٢٨٦ | ٣ر١ | ١٣ر٧٠٧ | ٤ر٤ | ٩ر٩٨٥ | ٣ر٣ |
| هولندا | ٤ر٩٠٧ | ١ر٦ | ٧ر٥١٩ | ٢ر٤ | ١١ر٩٦٧ | ٣ر٩ |
| الدول الأخرى | ٩١ر٣٣٧ | ٣٠ر٠ | ١٠٢ر٤٦٣ | ٣٢ر٧ | ٩٧ر١٧٩ | ٣١ر٦ |
| المجموع | ٣٠٣ر٩٥١ | ١٠٠ر٠ | ٣١٣ر٣٤٠ | ١٠٠ر٠ | ٣٠٧ر٠٥٠ | ١٠٠ر٠ |

وفى الجدول التالى تفصيل أنصبة الدول العربية فى تجارة سورية الخارجية فى السنوات الثلاث :

| | الواردات | | | الصـــادرات | | | الميزان التجارى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية من مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية من مجموع القيمة | |
| **سنة ١٩٥١** | | | | | | | |
| الدول العربية | ٤٠٤ر٦٦٦ | ٥٥ر١ | ١٨ر١ | ١١٢ر٦٦١ | ١١٠ر٧ | ٣٩ر٩ | ٥٥ر٦ |
| مصر | ١٢ر١٨٠ | ٣ر٧ | ١ر٢ | ١٤ر٩٦٣ | ٧ر٢ | ٢ر٦ | ٣ر٥ |
| العراق | ٤٣ر٦٣٦ | ٨ر٩ | ٢ر٩ | ٤ر٨٤٢ | ٢٠ر٢ | ٧ر٣ | ١١ر٣ |
| الأردن | ١٣ر٥٧٩ | ٤ر٤ | ١ر٤ | ٢٣ر٧٥٠ | ١٢ر٣ | ٤ر٥ | ٧ر٩ |
| لبنان | ٣٠٦ر٠١٣ | ٣٤ر١ | ١١ر٢ | ٦٤ر٣٩٥ | ٥٩ر٥ | ٢١ر٥ | ٢٥ر٤ |
| المملكة السعودية | ٢٨ر٩٥٥ | ٣ر٦ | ١ر٢ | ٤ر٠٧٤ | ٨ر٥ | ٣ر١ | ٤ر٩ |
| دول عربية أخرى(١) | ٣٠٣ | ٠ر٤ | ٠ر١ | ٦٣٧ | ٣ر٠ | ١ر١ | ٢ر٦ |
| الدول الأخرى | ٣٢٢ر٣٦٧ | ٢٤٨ر٨ | ٨١ر٩ | ٩٩ر٦٨٧ | ١٦٦ر٤ | ٦٠ر١ | ـــ٨٢ر٤ |
| المجموع | ٧٢٧ر٠٣٣ | ٣٠٣ر٩ | ١٠٠ر٠ | ٢١٢ر٣٤٨ | ٢٧٧ر١ | ١٠٠ر٠ | ـــ٢٦ر٨ |
| **سنة ١٩٥٢** | | | | | | | |
| الدول العربية | ٤٦٥ر١٠٠ | ٥٩ر٩ | ١٩ر١ | ٢١١ر٩٨٤ | ١٢٢ر٧ | ٣٨ر٤ | ٦٢ر٨ |
| مصر | ٦ر٧٢٠ | ١ر٤ | ٠ر٤ | ١٠ر٠٤٩ | ٤ر٥ | ١ر٤ | ٣ر١ |
| العراق | ٣٥ر٣١١ | ٨ر٥ | ٢ر٧ | ٤ر٩٥٨ | ١٧ر٢ | ٥ر٤ | ٨ر٧ |
| الأردن | ٢٤ر٩٢١ | ٦ر٠ | ١ر٩ | ٢٧ر١٥٨ | ١٦ر٨ | ٥ر٣ | ١٠ر٨ |
| لبنـــان | ٣٣١ر٨٢٤ | ٣٥ر٧ | ١١ر٤ | ١٦٠ر٩٣٩ | ٧٠ر٣ | ٢٢ر٠ | ٣٤ر٦ |
| العربية السعودية | ٦٥ر٥٥١ | ٧ر٩ | ٢ر٥ | ٧ر٤٥٢ | ١٠ر٣ | ٣ر٢ | ٢ر٤ |
| دول عربية أخرى(١) | ٧٧٣ | ٠ر٤ | ٠ر١ | ١ر٤٢٨ | ٣ر٦ | ١ر١ | ٣ر٢ |
| الدول الأخرى | ٣٤٠ر٠٣٠ | ٢٥٣ر٤ | ٨٠ر٩ | ٢٧٨ر٨٣٣ | ١٩٦ر٩ | ٦١ر٦ | ـــ٥٦ر٥ |
| المجموع | ٨٠٥ر١٣٠ | ٣١٣ر٣ | ١٠٠ر٠ | ٤٩٠ر٨١٧ | ٣١٩ر٦ | ١٠٠ر٠ | ٦ر٢ |

(١) عدن — البحرين — الكويت — اليمن

| | الــــواردات | | | الصـــــادرات | | | الميزان التجارى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية من مجموع القيمة | طن | القيمة بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية من مجموع القيمة | |
| سنة١٩٥٣ | | | | | | | |
| الدول العربية | ٤٨٠ر١٣٨ | ٦٣ر٣ | ٢٠ر٦ | ٣٥٣ر١٤١ | ١٤٩ر٠ | ٣٩ر٦ | ٨٥ر٧ |
| مصر | ١ر٦٨٠ | ٠ر٨ | ١ر٣ | ١٥ر٠٣١ | ٣ر٤ | ٠ر٩ | ٢ر٦ |
| العراق | ٢٤ر٥٣١ | ٨ر٣ | ٢ر٧ | ٦ر٧٤٧ | ١٧ر٣ | ٤ر٦ | ٩ر٠ |
| الأردن | ٢٩ر٨٧٧ | ٨ر٣ | ٢ر٧ | ٦٩ر٥٦٣ | ٢١ر٧ | ٥ر٨ | ١٣ر٤ |
| لبنـــان | ٣٢٢ر٨١٣ | ٣٣ر٤ | ١٠ر٩ | ٢٤٩ر١٩٦ | ٩٠ر٢ | ٢٤ر٠ | ٥٦ر٨ |
| العربية السعودية | ٩٩ر١٤٨ | ١١ر٩ | ٣ر٩ | ١١ر٥٠٨ | ١٢ر٢ | ٣ر٢ | ٠ر٣ |
| دول عربية أخرى(١) | ٢ر٠٨٩ | ٠ر٦ | ٠ر٢ | ١ر٠٩٦ | ٤ر٢ | ١ر١ | ٣ر٦ |
| دول أخرى | ٢٩٢ر٤١٧ | ٢٤٣ر٧ | ٧٩ر٤ | ٣٦٤ر٥٧٩ | ٢٢٦ر٩ | ٦٠ر٤ | ـ١٦ر٩ |
| المجموع | ٧٧٢ر٥٥٥ | ٣٠٧ر٠ | ١٠٠ر٠ | ٧١٧ر٧٢٠ | ٣٧٥ر٨ | ١٠٠ر٠ | ٦٨ر٨ |

(١) عدن ــ البحرين ــ الكويت ــ اليمن .

وتقدم الجداول الخمسة التالية بيانات أكثر تفصيلا عن قيمة التجـارة السورية مع كل من لبنان والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر متعرضة لأهم بنود الصادرات والواردات :

١ ــ قيمة التجارة السورية مع لبنان فى الفترة من ١٩٥١ ــ ١٩٥٣
بالليرات السورية :

| | ١٩٥١ | ٪ | ١٩٥٢ | ٪ | ١٩٥٣ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الواردات المختارة** | | | | | | |
| الخضر والفاكهة | ٤ر٤٣٩ر٩٣٦ | ١٣ر٠ | ٥ر٩٢١ر٩٣٦ | ١٦ر٦ | ٨ر٠٦٦ر١٥٠ | ٢٤ر٢ |
| زيت الزيتون | ٨٦٧ | ٠ر٠ | ٥٠٦ر٥٧٠ | ١ر٤ | ٨٠٠ر٣٦١ | ٢ر٤ |
| أوراق الدخان | ٥٠٢ر٧٤٧ | ١ر٥ | ٦٦٧ر٤٤٨ | ١ر٩ | ٣٧٥ر٦٨٠ | ١ر١ |
| الأسمنت | ٣ر٢٣٧ر٥٤٢ | ٩ر٥ | ١ر٠٣٥ر٢٨٣ | ٢ر٩ | ٢٧٤ر١٥٠ | ٠ر٨ |
| منتجات البترول | ١٩ر٧١٨ر٣٢٥ | ٥٧ر٨ | ١٩ر٩٣٥ر٥٢٢ | ٥٥ر٨ | ١٩ر٠٨٥ر٧٢٥ | ٥٧ر٢ |
| الجلود | ٧٦٤ر٣١٨ | ٢ر٢ | ٦٨٢ر٠٩٩ | ١ر٩ | ٤١٦ر٧٧٦ | ١ر٢ |
| الفحم النباتى | ١ر٠٦١ر٠١٥ | ٣ر١ | ١ر٣٠٢ر١٥٠ | ٣ر٦ | ١ر٢٧٢ر٩٦٥ | ٣ر٨ |
| أكياس الأسمنت | ٦١ر٤٩٥ | ٠ر٢ | ٢٨٥ر٢٢٠ | ٠ر٨ | ٥٣ر٨٠٠ | ٠ر٢ |
| شرانق الحرير | ١١٩ر٩٨٥ | ٠ر٤ | ١٤٢ر٣٤٥ | ٠ر٤ | ٦٣ر٧٥٠ | ٠ر٢ |
| أكياس الجوت | ٦١ر٤٩٥ | ٠ر٢ | ٢٨٥ر٢٢٠ | ٠ر٨ | ١١٥ر٥٣٠ | ٠ر٣ |
| مصنوعات معدنية | ١٣٠ر٦٢٢ | ٠ر٤ | ١٣٧ر٠٥٥ | ٠ر٤ | ٣٠ر٩١٥ | ٠ر١ |
| ألومنيوم | ١٧٩ر٧٣٠ | ٠ر٥ | ٢٣٠ر٤١٠ | ٠ر٦ | ٣٥٠ر٣٩٠ | ١ر٠ |
| سلع أخرى | ٣ر٦٠٤ر٨١٠ | ١٠ر٦ | ٤ر٦٧٥ر٤٥٥ | ١٣ر١ | ٢ر٤٧٣ر١٠٩ | ٧ر٤ |
| المجموع | ٣٤ر٠٨٧ر٥٠٢ | ١٠٠ر٠ | ٣٥ر٧٢٤ر١٨٣ | ١٠٠ر٠ | ٣٣ر٣٧٩ر٣٠١ | ١٠٠ر٠ |
| **الصادرات** | | | | | | |
| الحيوانات الحية والدواجن | ٨١ر٩٢٥ر٨٩٤ | ٣١ر٨ | ٢٠ر٦٦١ر٩٣٦ | ٢٩ر٤ | ٢٢ر٧٧١ر٤٠٤ | ٢٥ر٢ |
| منتجات الألبان | ٦ر٧٦٦ر٣٠٥ | ١١ر٤ | ٥ر١٤٩ر٠٦٦ | ٧ر٣ | ١٠ر٨٢٣ر٣٨٥ | ١٢ر٠ |
| الخضر والفاكهة | ١ر٣٤١ر٥١٦ | ٢ر٣ | ٥ر٢٧٥ر٤٩١ | ٧ر٥ | ١ر١٤٠ر٨٠١ | ٩ر٠ |
| القمح وغيره من الحبوب | ١ر٧٧٠ر٨٦٢ | ٣ر٠ | ١٥ر٩٩٢ر٥٧٥ | ٢٢ر٨ | ٣٥ر٠٨٢ر٣٧١ | ٣٨ر٩ |
| البذور الزيتية | ٣ر٧٣١ر٩٣٠ | ٦ر٣ | ٦ر٨٥٢ر٢٥٨ | ٩ر٨ | ١ر٧٠٩ر٢٩١ | ١ر٩ |
| القطن | ١٣ر٩١٩ر٣١٥ | ٢٣ر٤ | ٦ر٨٠٢ر٧٩٢ | ٩ر٧ | ٤ر٥٩٩ر٧١٩ | ٥ر١ |
| الصوف | ٦ر٣٧٧ر٤٤٩ | ١٠ر٧ | ١ر٣٢٧ر٠٠٦ | ١ر٩ | ٧١٢ر٦٢٠ | ٠ر٨ |
| السلع الأخرى | ٦ر٦١٩ر٩٣٥ | ١١ر١ | ٨ر٢١٨ر٢٠٥ | ١١ر٧ | ٦ر٣٨٨ر١٧٤ | ٧ر١ |
| المجموع | ٥٩ر٤٥٣ر٢٠٦ | ١٠٠ر٠ | ٧٠ر٢٧٩ر٣٢٩ | ١٠٠ر٠ | ٩٠ر٢٣٧ر٧٦٥ | ١٠٠ر٠ |

## ٢ ــ قيمة التجارة السـورية مع العراق من ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ بالليرات السـورية :

| | ١٩٥١ | ٪ | ١٩٥٢ | ٪ | ١٩٥٣ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الواردات المختارة** | | | | | | |
| حيوانات حية | ٣ر٠٩٣ر٦٥٠ | ٣٤ر٧ | ٣ر٦٥٦ر٦٣٩ | ٤٢ر٩ | ٤ر٦٢٥ر٦٢٤ | ٥٥ر٥ |
| البلح | ٤ر٩١١ر٩٥٩ | ٥٥ر٠ | ٣ر٨٣٠ر٠٩٩ | ٤٤ر٩ | ٢ر٥٩٥ر٩١٣ | ٣١ر١ |
| البذور الزيتية | ٦١ر٨٨٩ | ٠ر٦ | ١١٩ر٢٩٧ | ١ر٤ | — | — |
| المولاس | ١٨٨ر٢٣٥ | ٢ر١ | ٢١٥ر١٩٨ | ٢ر٥ | ١٣٠ر٦٠٦ | ١ر٦ |
| الجلود | ١٠ر٩٩١ | ٠ر١ | ٢٤٢ر١٨٦ | ٢ر٨ | ١٨٤ر٣٩١ | ٢ر٢ |
| الصوف | ١٤٦ر٠٥٠ | ١ر٦ | ٩٧ر٨٣٣ | ١ر١ | ٨١ر٨٩٥ | ١ر٠ |
| سلع أخرى | ٥١٦ر٠٢٦ | ٥ر٨ | ٣٦٥ر٣٩٤ | ٤ر٣ | ٧١٧ر٦٠٦ | ٨ر٦ |
| المجموع | ٨ر٩٢٨ر٨٠٠ | ١٠٠ر٠ | ٨ر٥٢٦ر٢٧٦ | ١٠٠ر٠ | ٨ر٣٣٦ر٠٣٥ | ١٠٠ر٠ |
| **الصادرات** | | | | | | |
| الصابون | ٢ر٩٣١ر٨٥٩ | ١٤ر٥ | ٣ر٢٩١ر٧٤٦ | ١٩ر٢ | ٢ر٥٨٢ر٨٣٤ | ١٤ر٩ |
| السجاير | ٤٨٥ر٢٨٣ | ٢ر٤ | ٤٩٢ر٥٨٢ | ٢ر٩ | ٧٢٥ر٥٨٨ | ٤ر٢ |
| خيوط الحرير الصناعى | ١ر٤٦٥ر٥٢٣ | ٧ر٢ | ٩٢٢ر٣٠٨ | ٥ر٤ | ١ر٢٠٨ر٩٢٥ | ٧ر٠ |
| منسوجات الحرير الصناعى | ٩ر٥٦٩ر٦٠٦ | ٤٧ر٣ | ٧ر٥٣١ر١٨٨ | ٤٣ر٨ | ٨ر٣٧٠ر٤١٨ | ٤٨ر٢ |
| منسوجات قطنية | ١ر٤٢٤ر٥٤٠ | ٧ر٠ | ٨٤٧ر١٥٣ | ٤ر٩ | ٢٩٢ر٨٦٥ | ١ر٧ |
| منسوجات صوفية | ٢٤٦ر٢٢٧ | ١ر٢ | ٥٠١ر٤٢٧ | ٢ر٩ | ٤١٧ر٧١٨ | ٢ر٤ |
| جوارب للرجال | ٦٥١ر٤٢٠ | ٣ر٢ | ٤٥٥ر٥٦٨ | ٢ر٧ | ٢١٣ر١٥٠ | ١ر٢ |
| ملابس قطنية « تريكو » | ٦٠٩ر٧٦٢ | ٣ر٠ | ٥٩١ر٦٢٤ | ٣ر٤ | ٤٢٣ر٣٢٩ | ٢ر٤ |
| مناديل | ٢٣٤ر٤٠٤ | ١ر٢ | ٣١٣ر٢٥٥ | ١ر٨ | ٢٢٤ر٥٩٢ | ١ر٣ |
| سلع أخرى | ٢ر٦٤٠ر٧٠٠ | ١٣ر٠ | ٢ر٢٢٩ر٤٨١ | ١٣ر٠ | ٢ر٩٠٢ر٦٤٦ | ١٦ر٧ |
| المجموع | ٢٠ر٢٤٩ر٣٢٧ | ١٠٠ر٠ | ١٧ر١٧٦ر٣٢٣ | ١٠٠ر٠ | ١٧ر٣٦٢ر٠٦٥ | ١٠٠ر٠ |

٣ ـ قيمة التجارة السورية مع الاردن مقدرة بالليرات السورية :

| | ١٩٥١ | ٪ | ١٩٥٢ | ٪ | ١٩٥٣ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الواردات المختارة** | | | | | | |
| الفاكهة والخضر | ١ر٤٣١ر٤٥١ | ٣٢ر٩ | ٣ر٠٩٤ر٣٣١ | ٥١ر٦ | ٤ر٧٢٩ر١٧٤ | ٥٧ر٠ |
| زيت الزيتون | ٧٧ر٩٦٠ | ١ر٨ | ١ر٠٦٦ر٨٣٠ | ١٧ر٨ | ١ر٦٢٦ر٦٢٥ | ١٩ر٦ |
| الجلود الخام | ٣٣٥ر٨١٢ | ٧ر٧ | ٧٢٣ر٢٠٧ | ١٢ر١ | ٨٤٧ر٩١٩ | ١٠ر٢ |
| الصوف | ٢ر١٩٠ر٣٢٣ | ٥٠ر٣ | ٤٢٨ر٣٦٤ | ٧ر١ | ٤١٥ر٥٩٤ | ٥ر٠ |
| سلع أخرى | ٣١٨ر١٨٩ | ٧ر٣ | ٦٨٥ر٨٥٧ | ١١ر٤ | ٦٧٢ر٤٢٠ | ٨ر١ |
| المجموع | ٤ر٣٥٤ر٠٣٥ | ١٠٠ر٠ | ٥ر٩٩٨ر٥٨٩ | ١٠٠ر٠ | ٨ر٢٩١ر٧٣٢ | ١٠٠ر٠ |
| **الصادرات** | | | | | | |
| القمح والدقيق | — | — | — | — | ٦ر٣١٩ر٣٤٩ | ٢٩ر١ |
| الفاكهة والخضر | ٣٢١ر٦٥٠ | ٢ر٦ | ١ر٠٩٤ر٦٣٣ | ٦ر٥ | ١ر١٥٠ر٠٠٠ | ٥ر٣ |
| الأسمنت | — | — | ٩٣٨ر٨٣٢ | ٥ر٦ | ٢ر٠٠٧ر٤٠٥ | ٩ر٢ |
| الجازولين | ١٥٠ر٨٧٥ | ١ر٢ | ٥٠١ر٧٧٧ | ٣ر٠ | ٥٨٨ر١٥١ | ٢ر٧ |
| منسوجات الحرير الصناعى | ١ر١٥٨ر٥٥٣ | ٩ر٣ | ٣ر٢٨٩ر٣٢٤ | ١٩ر٥ | ٣ر٣٦٧ر٤٢٧ | ١٥ر٥ |
| الخيوط القطنية | ٤٢٠ر٤٦٧ | ٣ر٤ | ٥٢١ر٦١١ | ٣ر١ | ٣٥٣ر٩٥٢ | ١ر٦ |
| المنسوجات القطنية | ١ر٤١٣ر٠٦٦ | ١١ر٤ | ٤ر٢٨٨ر١٧٩ | ٢٥ر٤ | ٢ر٣٢٣ر٨١٩ | ١٠ر٧ |
| الحبال | ١٢٢ر٢٩٩ | ١ر٠ | ٢١٣ر٣٧٧ | ١ر٨ | ٣٠٦ر١٧٠ | ١ر٤ |
| المناديل | ٦١٤ر١٠١ | ٥ر٠ | ١ر٨٧٣ر٤١٢ | ١١ر١ | ٦٩٩ر٧٥٧ | ٣ر٢ |
| سلع أخرى | ٧ر٨٦٣ر٣٨٧ | ٦٣ر٤ | ٣ر١٢٩ر٨٢٥ | ١٨ر٥ | ٣ر٩٤٦ر٥٣٧ | ١٨ر٢ |
| المجموع | ١٢ر٣٩٥ر٩١٨ | ١٠٠ر٠ | ١٦ر٨٧٦ر٨١١ | ١٠٠ر٠ | ٢١ر٧٠٢ر٢١٤ | ١٠٠ر٠ |

٤ ـ قيمة التجارة السورية مع المملكة العربية السعودية بالليرات السورية :

| | ١٩٥١ | ٪ | ١٩٥٢ | ٪ | ١٩٥٣ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات المختارة | | | | | | |
| المنتجات البترولية | ٣ر٢١٦ر٠٣٠ | ٩٠ر٥ | ٧ر٤٣٢ر٥٨٩ | ٩٣ر٩ | ١١ر٠٨٤ر٨٦٤ | ٩٣ر٤ |
| الجلود | ١٩٦ر٧٨٥ | ٥ر٥ | ٤٥٨ر٦٧٠ | ٥ر٨ | ٤٢٢ر٨٨٠ | ٣ر٦ |
| سلع أخرى | ١٤٢ر٥٢٩ | ٤ر٠ | ٢٠ر٧٨٥ | ٠ر٣ | ٣٦٥ر٤١١ | ٣ر١ |
| المجموع | ٣ر٥٥٥ر٣٤٤ | ١٠٠ر٠ | ٧ر٩١٢ر٠٤٤ | ١٠٠ر٠ | ١١ر٨٧٣ر١٥٥ | ١٠٠ر٠ |
| الصادرات | | | | | | |
| القمح والدقيق | — | — | ٥٧٤ر٥٢٥ | ٥ر٦ | ١ر١٥٧ر٧٩٨ | ٩ر٥ |
| الأثاث | ١١٣ر٢٠٨ | ١ر٣ | ٢١١ر٩٩٥ | ٢ر٢ | ٣٦٥ر٥٨٧ | ٣ر٠ |
| منسوجات الحرير الصناعي | ١ر١٥٦ر٨٤٨ | ١٦ر٦ | ١ر٠٥٢ر٢٤١ | ١٠ر٢ | ١ر٢٤٧ر٧٣٢ | ١٠ر٢ |
| المنسوجات القطنية | ١ر٤١٠ر١٩٠ | ١٦ر٦ | ٩٥٨ر٩١٧ | ٩ر٣ | ٣٦٤ر٢٣١ | ٣ر٠ |
| « الصوفية | ١٧٣ر٢٩٦ | ٢ر٠ | ٣٣٩ر٧١٩ | ٣ر٣ | ٤١٣ر٤١٨ | ٣ر٤ |
| الملابس الحريرية | ١٤٤ر٩٣٤ | ١ر٧ | ١٩٢ر٥١٨ | ١ر٩ | ٣٧٢ر١٣٠ | ٣ر١ |
| « القطنية | ٤٢٩ر٧٤٨ | ٥ر١ | ٩٩٨ر٤٤٤ | ٩ر٧ | ٨١١ر٧٧٩ | ٦ر٧ |
| المناديل | ١ر١٣٤ر٦٤٢ | ١٣ر٤ | ١و٦٦٢ر٧٥٠ | ١٦ر١ | ١ر٨٣٢ر١٨٧ | ١٤ر٢ |
| المشغولات النحاسية | ٢٥١ر٢٥٣ | ٣ر٠ | ٣٠٤ر٧٥٥ | ٣ر٠ | ٣٧٤ر١٠٢ | ٣ر١ |
| سلع أخرى | ٣ر٦٧٧ر٠٣٢ | ٤٣ر٣ | ٤ر٠٣٧ر٠٩٠ | ٣٩ر١ | ٥ر٣٤٨ر٥٧٠ | ٤٣ر٩ |
| المجموع | ٨ر٤٩١ر٢٠٠ | ١٠٠ر٠ | ١٠ر٣٣٢ر٩٥٤ | ١٠٠ر٠ | ١٢ر١٨٧ر٥٣٤ | ١٠٠ر٠ |

## ٥ ـ قيمة التجارة السورية مع مصر بالليرات السورية :

| | ١٩٥١ | ٪ | ١٩٥٢ | ٪ | ١٩٥٣ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات المختارة : | | | | | | |
| الرز | ٢ر٨٠٩ر٠٨٠ | ٧٥ر٩ | ٢٤٩ر٠٠٦ | ٢١ر٤ | — | — |
| البطاطس | ١٥ر٨١٣ | ٠ر٤ | ١٣٢ر٥٠٢ | ٩ر٧ | — | — |
| الأسفلت | ٣٣٠ر٤٢٤ | ٨ر٩ | ٤٠٧ر٤٩٦ | ٢٩ر٧ | ١٣٠ر٩٥٠ | ١٥ر٩ |
| الأفـــلام | ١٥٢ر٠١٠ | ٤ر١ | ٨٩ر٤٥٠ | ٦ر٥ | ١٨٢ر٦٠٠ | ٢٢ر٢ |
| الأحـــذية | — | — | ١٣٠ر٨١٠ | ٩ر٦ | — | — |
| سلع أخرى | ٣٩٤ر٢١٣ | ١٠ر٦ | ٣١٦ر٧٠١ | ٢٣ر١ | ٥١١ر٦٢٩ | ٦٢ر١ |
| المجموع | ٣ر٧٠١ر٥٤٠ | ١٠٠ر٠ | ١ر٣٧٠ر٩٦٥ | ١٠٠ر٠ | ٨٢٥ر١٧٩ | ١٠٠ر١ |
| الصادرات | | | | | | |
| الماشية | ٧٣٦ر٦١٢ | ١٠ر٢ | ٩٧ر٧١٠ | ٢ر٢ | — | — |
| الطماطم | — | — | ٢٠١ر٠٠٠ | ٤ر٥ | — | — |
| البصـــل | ٣١١ر٠٧٧ | ٤ر٣ | ٤٠٦ر٥٢٢ | ٩ر٠ | ٥٢٥ر٨٣٧ | ١٥ر٣ |
| الجـــوز | ٣١٦ر٤٩٤ | ٤ر٤ | ٢٠٥ر٥٥٠ | ٤ر٦ | ٧٩ر٤٣٦ | ٢ر٣ |
| المشمش المجفف | ٢٠٢ر١٧٦ | ٢ر٨ | ١٣٦ر٢٥٢ | ٣ر٠ | — | — |
| العرقسوس | ٢٤٠ر٥٣٦ | ٣ر٣ | ٢٥٢ر٩٥٦ | ٥ر٦ | ٣٧٣ر٥٤٨ | ١٠ر٩ |
| قمر الدين | ١ر٩٨٧ر٠٨٦ | ٢٧ر٦ | ٢ر١٧٥ر٦٠٧ | ٤٨ر٢ | ٨٨٠ر٦٦٦ | ٢٥ر٨ |
| الطبـــاق | — | — | ١٦١ر٦٠٠ | ٣ر٦ | ٢٣٤ر٥٩٩ | ٦ر٩ |
| سلع أخرى | ٣ر٤٠٩ر٠٧٩ | ٤٧ر٣ | ٨٧٢ر٩٥٢ | ١٩ر٤ | ١ر٣٣٣ر٩٠٩ | ٣٨ر٩ |
| المجموع | ٧ر٢٠٣ر٠٦٠ | ١٠٠ر٠ | ٤ر٥١٠ر١٤٩ | ١٠٠ر٠ | ٣ر٤٢٧ر٩٩٥ | ١٠٠ر٠ |

### أهم السلع المتبادلة

مثل الصوف الخام نحو ٨٠ ٪ من صادرات سورية الى الولايات المتحدة فى السنوات الثلاث ١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ ومثل الدخان نحو ١٠ ٪ . اما واردات سورية من تلك الدولة فقد كان على رأسها الآلات بأنواعها والسيارات

ومنتجات البترول والاطارات والأنابيب ، وكان الميزان التجارى بين البلدين طوال هذه الفترة فى صالح الولايات المتحدة .

وتصدر سورية القطن والغلال والصوف الى المملكة المتحدة. وقد تجاوزت قيمة هذه الصادرات فى سنة ١٩٥٣ قيمة واردات سورية من منتجات المملكة المتحدة التى تضمنت قدرا كبيرا من المنتجات الصناعية والمواد الخام وعلى الأخص المنسوجات الصوفية والقطنية وغزل القطن والحرير الصناعى والآلات.

ولا تختلف السلع المتبادلة بين سورية وبين فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وبلجيكا اختلافا كبيرا عن تلك المتبادلة بينها وبين المملكة المتحدة ، غير أن فرنسا تنفرد من بين هذه الدول بميزان تجارى فى صالح سورية بصورة منتظمة .

وكذلك كان ميزان التجارة مع لبنان فى صالح سورية دائما وتأتى فى مقدمة الصادرات السورية الى لبنان الغلال والحيوانات الحية ومنتجات الألبان والخضر والفاكهة والصوف والقطن . أما أهم الواردات فهى منتجات معامل تكرير البترول فى طرابلس والموالح والموز .

وتصدر سورية الى العراق المنسوجات والصابون وتستورد منه الأغنام والصوف والبلح ، ويميل الميزان التجارى بين البلدين ميلا شديدا لصالح سورية .

وتتضمن صادرات سورية الى الأردن المنسوجات والسلع المصنعة فضلا عن القمح وتتكون وارداتها منه من الخضراوات والفاكهة والصوف والجلود الخام .

وتقتصر واردات سورية من المملكة السعودية على سلعتين هامتين هما منتجات البترول والجلود الخام مقابل تصدير نفس السلع التى تصدرها سورية الى الأردن ويسفر هذا التبادل عادة عن ميزان فى صالح سورية .

أما التبادل التجارى بين سورية ومصر فانه أكثر توازنا ويقوم على تصدير

سورية قمر الدين والفواكه المجففة والبصل واستيرادها الرز والأسفلت والأحذية والأفلام بصفة أساسية .

ويعانى ميزان سورية التجارى مع تركيا ـ على خلاف الحال فى تجارتها مع جاراتها من الدول العربية ـ عجزا كبيرا فهى تستورد منها أعدادا كبيرة من الحيوانات الحية والجلود وأوراق التبغ والخشب وقد غطت سورية العجز الذى أصاب محصول القمح فى موسم ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ باستيراد القمح التركى.

وقد كانت تجارة سورية مع دول الكتلة الاشتراكية زهيدة خلال تلك الفترة. ولم تتجاوز قيمة وارداتها فى سنة ١٩٥٣ من تشيكوسلوفاكيا والصين ورومانيا ٦٫٧ مليون ليرة سورية على أساس سعر الصرف الرسمى ( أى ٩٫٩ مليون على أساس سعر السوق الحرة ) أما صادرات سورية الى هذه الدول فكانت أقل شأنا .

**منافذ التجارة الخارجية**

يأخذ أكثر من نصف صادرات سورية طريقه الى الأسواق الخارجية بحرا ويرد نصف الواردات أو خمساها عن طريق ميناء اللاذقية والموانى اللبنانية. وعلى الرغم من تزايد كمية الواردات التى يستقبلها ميناء اللاذقية بفضل تحديد الحكومة لوظائف الموانى السورية الأخرى فان الموانى اللبنانية قد حافظت خلال تلك الفترة على استقبال نصيب ثابت من الواردات السورية . ومرد ذلك الى أن ميناء بيروت يعتبر الميناء الطبيعى للواردات التى تقصد منطقة دمشق الهامة . ذلك بينما نفذت الصادرات المتزايدة للاقاليم الشمالية خلال ميناء اللاذقية .

**تجارة الترانسيت**

لعبت سورية دورا هاما خلال مختلف مراحل تاريخها الطويل كدولة لتجارة

الترانسيت ولوسطاء التجارة بين الشرق والغرب . ولا تزال سورية تعمل فى ضوء نظم التجارة العالمية المعاصرة ومسالكها الجديدة على الاحتفاظ بدورها فى تجارة الترانزيت بل وفى تجارة الايداع . معتمدة فى ذلك على ما يهيئه لها موقعها الجغرافى الممتاز .

ذلك أن سورية تقع على أقصر طريق بين الشاطىء الشرقى للبحر الأبيض المتوسط وبين العراق من جانب والأردن من جانب آخر بالنظر الى المقاطعة العربية لاسرائيل .

على أن سورية لاتتمتع باحتكار أى من هذين الطريقين . فالعراق الذى ينفذ نحو ١٠٠ ألف طن من البضائع على سكة حديد الشمال فى سورية وكميات كبيرة أخرى من البضائع على الطرق الصحراوية المؤدية الى دمشق يستطيع أن يوجه هذه السلع الى الموانى التركية أو السورية أو اللبنانية أيها يشاء وهو يستطيع كذلك أن ينفذها جميعها عن طريق مينائه « البصرة » اذا ماكان انفاذها الى موانى البحر الأبيض معقد الاجراءات أو باهظ النفقات . وأما الأردن فانه يستطيع أن يحول مزيدا من تجارته الى خليج العقبة وتؤيد الدلائل احتمال احداث هذا التحويل .

وواضح فى ظل هذه الظروف أن من الخير لسورية أن تجعل تجارة الترانسيت التى يتراوح مقدارها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف طن سنويا ، جذابة ومربحة . وليس من صواب الرأى أن تضحى المصالح والفوائد المستقبلة التى تعود بها تسهيلات تجارة الترانسيت فى سبيل أرباح فورية غير محققة . ومن هنا لم يكن من المصلحة الحقيقية فى شىء أن تشترط نقل غالبية البضائع من الأردن أو اليه عن طريق السكك الحديدية على غير رغبة الشاحنين . أو استخدام سيارات النقل السورية فى نقل البضائع من ميناء بيروت الى العراق عبر الصحراء السورية .

وكذلك لايستقيم مع سياسة تنشيط تجارة الترانسيت توسيع منطقة

التجارة الحرة أو تشجيع استخدام ميناء اللاذقية دون غيرها فى حـــركة الترانسيت .

### ٣ ـ سياسة التصدير والاستيراد

#### أولا ـ التراخيص

ا ـ التصدير ـ قد تفرض الحكومة بعض القيود على تصدير سلع معينة. ومن بين هذه القيود استلزام الحصول على ترخيص بالتصدير .

ففى مستهل سنة ١٩٥٤ منعت الحكومة السورية تصدير ثلاثين بندا من بنود التعريفة الجمركية من بينها المعادن بأنواعها والجلسرين وخام الكبريت والمخصبات ومنســوجات الجوت والأكياس والخراف الصغيرة . وأوجبت الحكومة الحصول على ترخيص بالتصدير بالنسبة لصادرات البلاد الأساسية وهى القمح والشعير والدقيق والقطن وبذرة القطن والصوف والأغنام وبعض أنواع الماشية .

ولقد كان الباعث على فرض هذه القيود هو الاحتفاظ بالســلع اللازمة للاستهلاك المحلى أو مراقبة اعادة تصـــدير السلع المستوردة وعلى الأخص ماكان يتمتع منها بأهمية استراتيجية .

وقد وضعت تنظيمات أخرى للمحافظة على درجة جودة الصادرات .ومن التنظيمات التى استهدفت تحسين مستوى جودة الغلال المصدرة المشروع الذى عرضته وزارة الاقتصاد الوطنى على غرف التجارة والصناعة والزراعة فى مايو ســنة ١٩٥٤ والذى يشترط للترخيص بتصدير الغــلال أن تكون مصحوبة بشهادات بوزنها ودرجة نقاوتها ورطوبتها وتصدر عن شركات ذات سمعة حسنة تتخصص فى هذا النوع من العمل وتتعاون مع الشركات المماثلة فى الدول المستوردة . وتقضى أنظمة التصدير بأن يتم تصدير القطن والقمح

والشعير والعدس والكرسنة والصوف والجلود عن طريق مبناء اللاذقية باستثناء صادرات المحافظات الجنوبية والوسطى .

ب ـ الاستيراد ـ يمتد نظام التراخيص خلافا للحال بالنسبة للصادرات ليشمل جميع أنواع الواردات ولا يستثنى من هذا الحكم العام سوى أمتعة المسافرين والهدايا والعينات التجارية المحدودة القيمة والذهب وبعض الواردات التى يستحضرها المسافرون ولاتزيد قيمتها على مائتى ليرة سورية وبعض السلع التى ترد مباشرة عبر الحدود الى محافظتى الجزيرة والفرات .

وتمنح تراخيص الاستيراد دون قيد الا بالنسبة للبنود المدرجة فى قائمة السلع المحظور استيرادها .

وتقضى التعليمات بأن يتم استيراد بعض السلع كالسكر والأسمنت والخشب والحديد والأسفلت عن طريق ميناء اللاذقية غير أن هذه التعليمات لم تنجح من الناحية التطبيقية فى أن تجلب الى ذلك الميناء واردات لم تكن أصلا متجهة اليه .

**ثانيا ـ اتفاقات التجارة والدفع**

**(أ) ـ الاتفاقات الثنائية**

أبرمت سورية منذ نالت استقلالها عدة اتفاقات تجارية . وقد تم نصف هذه الاتفاقات مع دول أعضاء فى الجامعة العربية هى المملكة العربية السعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان كما عقدت اتفاقات أخرى مع كل من اليونان والهند واليابان ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأبرمت سورية اتفاقا للدفع مع فرنسا . .

وقد كانت بعض تلك الاتفاقات التجارية مجرد الصياغة الرسمية للعلاقات التجارية القائمة فعلا بين البلدين . كما أن جميع الاتفاقات تقريبا تضمنت

شروط الدولة الأولى بالرعاية ومع ذلك فقد نص الاتفاق المبرم مع اليابان على أن لكل من الطرفين المتعاقدين اذا لزم الأمر أن يتخذ الوسائل الكفيلة لحماية انتاج صناعاته الوطنية .

واحتوى الاتفاق المبرم مع كل من اليابان وتشيكوسلوفاكيا على شرط يتعلق بمقدار البضائع المتبادلة . فقد تعهدت اليابان أن تشترى من سورية ٥٠٠٠ طن من القطن على الأقل سنويا . كما تعهدت تشيكوسلوفاكيا بأن تغطى ٧٥٪ على الأقل من قيمة صادراتها الى سورية بواردات من البضائع السورية .

وتمتاز الاتفاقات التجارية مع الدول العربية بانطوائها على تخفيف للرسوم الجمركية وتيسير اجراءات التراخيص .

وتستحق العلاقات التجارية بين سورية ولبنان بعض التحليل . ففى عهد الاتحاد الجمركى كانت سورية تغطى عجز القمح اللبنانى وتمد لبنان كذلك بأهم الحاصلات الزراعية التى كان لبنان يؤدى فى مقابلها الفواكه والخضراوات والمنتجات الصناعية والخدمات التجارية والمصرفية والسياحية . وعلى أثر انتهاء الاتحاد الجمركى بين البلدين بذلت سورية جهدها لتقلل ــ ان لم تكن تمنع ــ خدمات الوسطاء اللبنانيين وقيدت السفر الى لبنان بدرجات مختلفة حتى مارس سنة ١٩٥٤ . ولم يقم بين البلدين اتفاق تجارة ثنائى حتى فبراير سنة ١٩٥٢ حين عقد اتفاق مؤقت تجدد العمل به عدة مرات وأدخلت على نصوصه تعديلات يسيرة . وقد قضى هذا الاتفاق باعفاء صادرات المنتجات الزراعية من أى البلدين الى البلد الآخر من الرسوم الجمركية وقسم الصادرات الصناعية الى مجموعات ثلاث : الأولى وهى المنتجات التى يعتبرها كلا الطرفين ذات منشأ محلى وقد أعفيت من الرسوم الجمركية ( ومن هذه المجموعة الطوب وأنابيب الأسمنت وخيوط الحرير وغالبية منتجات الفواكه والخضراوات المحفوظة وبعض أنواع الزجاج والمصنوعات اليدوية ) .

والثانية سلع خفضت تعريفتها الجمركية بمقدار ٥٠٪ من التعريفة العادية ( ومن بينها الجلود والعجائن الغذائية والحلوى وبعض المشروبات الروحية والأثاث وطائفة من أنواع الملابس الداخلية والأقمشة الحريرية وغيرها ) . والثالثة هى المنتجات التى تعتمد أساسا على الخامات المستوردة وتخضع للرسوم الجمركية العادية .

وقد صاحب اتفاق سنة ١٩٥٢ تسوية المسائل الأخرى المعلقة بين البلدين كالاتفاق على تعويض لبنان عن العملات السورية المتداولة فيه — البالغ قدرها ٤٤ مليون ليرة — على أثر قيام الحكومة اللبنانية بسحبها واحلال العملات اللبنانية محلها . واذا استطاعت تلك الاتفاقات أن تتغلب على بعض مشاكل العملة بين البلدين فقد أعرب كثير من السوريين واللبنانيين عن حاجة العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى المبادىء العامة التى تحكمها وتنظمها . وعلى أية حال فان المصالح الاقتصادية لغالبية الأوساط الاقتصادية والتجارية فى لبنان شديدة الحساسية ضد التدخل الحكومى . فهى تعتمد على التجارة الحرة وعمليات السوق الحرة وعلى الايرادات المتحصلة من الزائرين الأجانب .

ويبدو أن هذه الخصائص تتعارض مع مصلحة المنتجين السوريين الذين حصلوا فى الماضى على اعانات مالية حكومية ولا يزالون يعولون على الحدود التجارية . واذا كان الفارق بين الرسوم الجمركية اللبنانية والسورية على السلع غير المنتجة فى أى من البلدين صغيرا فان الأمر يختلف بالنسبة الى السلع التى تنتج محليا . فالحماية الجمركية فى سورية تميل الى أن تكون أعلا من تلك المقررة فى لبنان . ومثال ذلك الرسوم الجمركية النوعية أو القيمية المفروضة على واردات المنسوجات والتى لاتقل فى سورية عن ٥٠٪ من قيمة الواردات بينما هى دون ذلك فى لبنان . وكذلك يتجاوز الرسم المفروض على واردات السكر فى سورية مثيله فى لبنان وتمنع نظم التصدير فى سورية تصدير عدد كبير من المنتجات المحلية .

وقد بز لبنان سورية فى نطاق بعض الصناعات التى كان أسبق الى اقامتها والتى أصبحت تتمتع بمستوى أفضل فى الادارة والتصميم وبوفرة احتياطياتها المالية . ولذلك لايرى السوريون أن فى مصلحتهم توسيع نطاق تبادل المنتجات الصناعية مع لبنان ما لم تتوافر أمام المنتجات السورية أسواق أوسع تساعد على تخفيف حدة منافسة المنتجات اللبنانية . ويبدو أن الاتفاقية الاقتصادية بين بلدان الجامعة العربية ستفى بهذا الغرض .

وقد ظل اتفاق سنة ١٩٢٣ بين سورية والأردن الذى يقرر الاعفاء الجمركى للمنتجات الزراعية والصناعية الوطنية فيما عدا التبغ والمشروبات الروحية ينفرد بتنظيم التبادل التجارى بين البلدين حتى سنة ١٩٥٠ وعلى أثر اتساع رقعة المملكة الأردنية الهاشمية عقب حرب فلسطين بدت الحاجة ملحة لاعادة النظر فى ذلك الاتفاق وبدأت مباحثات تمهيدية لابرام معاهدة اقتصادية جديدة فى سنة ١٩٥٣ . وقد احتفظت المعاهدة بالاعفاءات الجمركية المقررة للمنتجات الزراعية للبلدين ولكنها خلافا للاتفاق السورى اللبنانى استثنت بعض الحاصلات الهامة كالقمح والشعير والبقول وكذلك الأسماك . وقررت المعاهدة أيضا اعفاء بعض منتجات الصناعة المحلية اعفاء تاما ( كالحبال والخيوط المصنوعة من الكتان والجوت والقنب والأسفلت والجلود الخام والمدبوغة والمصنوعات الزجاجية وقمر الدين من المنتجات السورية — والفوسفات والرخام والبوتاسيوم وزيت الزيتون والجبن من المنتجات الأردنية ) . واعفاء بعض آخر من ثلث الرسوم العادية واخضاع طائفة أخرى للرسوم الكاملة . وتضمنت تلك المعاهدة أحكاما معقدة لتنظيم نقل البضائع بين البلدين والقاعدة العامة فى تلك الأحكام هى استخدام السكك الحديدية فى نقل الصادرات وبضائع الترانسيت باستثناء أنواع من السلع تضمنتها قائمة طويلة سمح لها بأن تستخدم الطرق البرية . وقد شمل قيد استخدام السكك الحديدية جميع كميات القمح وثلثى كميات الفوسفات المصدرة من

الأردن عبر سورية على شريطة أن يكون فى مقدور السكك الحديدية نقل هذه الكميات .

وقد تفاوضت سورية مع العراق فى سنة ١٩٥٠ لابرام اتفاق مماثل للاتفاق السورى اللبنانى . وتضمن هذا الاتفاق امتيازات جمركية متبادلة تخول بعض البضائع اعفاء جمركيا كاملا وتكفل للبعض الآخر خفض نسبة معينة من الرسوم . كما أوجب على كلا الجانبين توفير التسهيلات اللازمة للنشاط التجارى والصناعى للجانب الآخر . ومنحت سورية بمقتضى هذا الاتفاق منطقة حرة فى البصرة بينما منح العراق منطقة حرة فى اللاذقية .

ولكن هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها ولم يقدر لها أن تخرج الى حيز التنفيذ وقد ساهم فى هذه النهاية عاملان أحدهما اشتراك طرفيها فى الاتفاق الاقتصادى الذى أبرم بين دول الجامعة العربية والآخر تعارض بعض المصالح لدى كل من الجانبين مع الامتيازات الوافرة التى حاولت ان تأتى بها الاتفاقية .

ونظم العلاقات الاقتصادية بين سورية وبين كل من مصر والمملكة العربية السعودية الاتفاقان المعقودان فى سنة ١٩٥٠ اللذان استهدفا تنمية العلاقات الاقتصادية فى حدود نظم الاستيراد والتصدير السائدة فى كل منهما دون تقرير اية معاملة تفضيلية .

وتحرص الحكومة السورية على ان تضمن غالبية اتفاقاتها والرسائل المتبادلة الملحقة بتلك الاتفاقيات تحفظا يقضى بضرورة استخدام ميناء اللاذقية فى الحركة التجارية مع الطرف الآخر . وكانت اليونان واليابان من بين الدول التى تضمنت اتفاقاتها مع سورية ذلك التحفظ .

وهناك تحفظات أخرى تتعلق بالعملة وغيرها من المدفوعات ادرجت فى الاتفاقات مع اليونان وتشيكوسلوفاكيا واليابان ويوغوسلافيا . وقد اشترط الدفع بالاسترلينى فى الاتفاق المبرم مع اليونان . وكان الدولار الأمريكى أو

أية عملة قابلة للتحويل اليه الأداة المنصوص عليها فى غالبية الاتفاقات الأخرى بينما ترك للصفقات الفردية اختيار أية عملة أخرى للدفع ولو لم تكن قابلة للتحويل .

وتضمنت خطابات الدفع الملحقة بالاتفاقية مع يوغوسلافيا تحفظا واحدا هو استعداد يوغوسلافيا لأن تقبل الصادرات السورية ( الغلال والقطن ) كمدفوعات فى نظير خدمات المهندسين والمقاولين اليوغوسلافيين .

**(ب) الاتفاقات الجماعية**

تركت سورية اتفاقية الجات ( الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة ) لأنها فضلت أن تكون حرة فى سياستها التجارية . فصادرات سورية تتكون أساسا من المواد الأولية التى تخضع بطبيعتها لتعريفة جمركية مخفضة . وعضوية الجات فوق ذلك لاتستقيم مع نظم الحظر .

وقد وقع ممثلو حكومات سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ اتفاقيتين جماعيتين احداهما للتبادل التجارى والترانسيت والأخرى للمدفوعات وانتقال رؤوس الأموال . وقد صدقت لبنان والأردن ومصر وسورية فى سنة ١٩٥٤ على هاتين الاتفاقيتين وصدقت عليهما العراق فى يناير سنة ١٩٥٥ .

وتعفى اتفاقية التبادل التجارى والترانسيت المنتجات الزراعية للدول الأطراف اعفاء كاملا من الرسوم الجمركية كما تحط ٢٥٪ من الرسوم العادية على المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ . وقد تعهدت الدول الأطراف فى الاتفاقية ألا تفرض على مثل تلك السلع أية رسوم داخلية أعلا من التى تفرضها الدولة المستوردة على منتجاتها المحلية المماثلة كما كفلت فيما بينها معاملة تفضيلية حيثما يتطلب الأمر الحصول على تراخيص للاستيراد أو التصدير . والاتفاقية الجديدة الجماعية لاتلغى الاتفاقات الثنائية المعقودة

بين أطرافها كما أنها لاتمنع أعضاءها من ابرام اتفاقات ثنائية مستقلة .

وقد التزم الموقعون على تلك الاتفاقية بأن ييسروا انتقال البضائع والأمتعة الشخصية والحيوانات فيما بينهم بشتى وسائل النقل التى تعرفها نظمهم الجمركية .

ويلاحظ أن اتفاق التجارة السورى اللبنانى والاتفاق السورى الأردنى تضمنا بنودا لم ترد فى الاتفاق الجماعى كما أن هناك اختلافا فى تعريف البضائع الزراعية والصناعية . وتعتبر أحكام الاتفاق الجماعى أكثر صلاحية للتجارة السورية الى حد كبير من نصوص الاتفاقين الآخرين . فهى تفتح الأبواب أمام مزيد من صادرات المنتجات الزراعية وتسمح بالتوسع فى الصادرات الصناعية . وان كانت سورية ستتعرض من جهة أخرى لتدفق أنواع من المنتجات الصناعية اللبنانية .

ولاشك أن كلا من سورية ولبنان وهما أكثر تقدما فى الميدان الصناعى سيستفيدان من فتح أسواق العراق الواسعة .

ويقضى الاتفاق الجماعى للمدفوعات ونقل رؤوس الأموال بمعاملة تفضيلية فى تحويل المدفوعات المتبادلة فى الحساب الجارى وبتقرير تسهيلات نقل رؤوس الأموال التى تساهم فى تقدم المشروعات التى يوافق عليها الأطراف المعنيون . ويضمن أطراف الاتفاق لبعضهم البعض حدا أدنى من تسهيلات الدفع أقرب مايكون الى قابلية التحويل التى تتمتع بها الحسابات المقيمة للعمليات الجارية بين أقاليمهم المتصلة وكذلك يضمنون عدم قيام أى تمييز ضريبى بين الأموال الوطنية وبين رؤوس الأموال المنقولة تنفيذا لأحكام الاتفاق وحرية اعادتها الى وطنها . أما التنظيمات الخاصة بمنع هروب رؤوس الأموال من نطاق الدول العربية فقد تركت للسلطات المحلية فى كل دولة على حدة .

# النقد والائتمان

**نظرة عامة**

مازال النظام النقدى والمصرفى فى سورية يتطور نحو تقدم ظاهر . وعلى رغم أن نظاما نقديا جديدا قد وضع فى ٢٨ مارس سنة١٩٥٣ مستهدفا انشاء بنك مركزى حكومى خلال بضع سنوات فقد ظل « بنك سورية ولبنان » يقوم بوظيفة اصدار العملة الورقية وكان قد حصل على هذا الحق ابان فترة الانتداب الفرنسى .

وقد اشترت سورية غطاء عملتها من الذهب والعملة الأجنبية عن طريق « مكتب الصرف » وهو عبارة عن « وكالة » حكومية مستقلة أنشئت فى ابريل سنة ١٩٥٢ . ويختص هذا المكتب بتدعيم الرقابة على العملة الأجنبية وتنظيم سوقها . ومع أنه لايتمتع بأى احتكار الا أنه يعد البائع والمشترى الرئيسى للعملة الأجنبية سواء عن طريق البنك التجارى أو بطريق مباشر . وبالرغم من اعترافه بالتخفيض الذى تم فى قيمة الليرة السورية بعد الحرب عن سعرها الرسمى الذى كان ٢٫٢٠ ليرة للدولار فقد كان ــ أى المكتب ــ ذا أثر فى التخفيف من حدة التقلبات التى كانت تعرض للسعر الرسمى والحر على سواء . تلك التقلبات الناجمة عن الطبيعة الموسمية لصادرات البلاد .

بدأ المكتب عملياته المنتظمة فى نهاية سنة ١٩٥٢ حين أصدر نشرة يومية عن الأسعار التى يعتزم البيع بها أو الشراء . وفى سنة ١٩٥٣ توسع فى عملياته هذه المنتظمة وذلك باعداد الأسعار بالنسبة للارتباطات الآجلة وقد نجح فى بداية عمله فى أن يخفف من حدة التقلبات التى كانت تعتور الأسعار وأن يقف بالدولار ابتداء من يوليو سنة ١٩٥٣ عند سعر بلغ ٣٫٥٧٥ليرة سورية .

وكانت عملياته بغير جدل أداة للحيلولة بين التحسن الذى صار اليه ميزان المدفوعات فى سنة ١٩٥٣ وبين أن يؤدى الى ارتفاع ملحوظ فى قيمة الليرة كان يمكن أن يكون ذا أثر سيىء على صادرات سورية .

وقد سمح المكتب لأسعار العملات الأخرى أن تتقلب فى مدى اوسع حسب قوتها بالنسبة للدولار فى السوق الحرة .

وكان الاقتصاد السورى بادى ذى بدء يعتمد على خدمات البنوك الأجنبية فمن بين البنوك التجارية الخمسة عشر التى منحت حق الائتمان فى بداية سنة ١٩٥٤ كانت عشرة أجنبية تشمل جميع المؤسسات الكبرى : خمسة فرنسية واثنان اردنيان وواحد لكل من العراق وبريطانيا ومصر .

ويسيطر بنك سورية ولبنان على النظام المصرفى بوصفه أكبر بنك تجارى والبنك الرئيسى لودائع الحكومة والذى يملك وحده حق اصدار العملة الورقية .

وليس فى سورية سوى مؤسسة حكومية مصرفية واحدة هى « البنك الزراعى » توجه طاقة محدودة من ائتمانها للزراعة . وتتعاقد البنوك بصفة أساسية لتمويل التجارة الداخلية والخارجية لأجل قصير . على أن بضعة منها وعلى الأخص بنك سورية ولبنان تمنح اعتمادات موسمية لانتاج المحصول الزراعى لما لايجاوز ٣٠٠ يوم .

ويلاحظ أن المنافسة بين البنوك محتدمة وقد ترتب على ذلك أن مالت أسعار الفائدة فى السلفيات والقروض الى النزول وتتراوح الآن بصفة عامة بين ٥٪ و ٧٪ بينما تدفع البنوك نسبة تتردد بين ٢٪ و ٣ فى المائة على الودائع الجارية مع زيادة طفيفة فى أسعار الفائدة على الودائع لأجل .

وبينما يرحب بنك سورية ولبنان باعتباره بنكا مركزيا يمنح تسهيلات واسعة بالنسبة لاعادة الخصم تتجنب بنوك أخرى التعامل معه بوجه عام على أساس اعادة الخصم . اذ تنظر اليه على أنه منافسها الأساسى وتفضل البنوك

الأجنبية الحصول على ماتحتاجه من رؤوس أموال اضافية من المؤسسات المتبوعة فى بلادها الأصلية . وهكذا زادت البنوك التجارية مسحوباتها من المؤسسات المتبوعة من ٦٢ مليون ليرة سورية فى نهاية سنة ١٩٥٢ الى ٩٨ مليون فى نهاية سنة ١٩٥٣ وذلك لمقابلة احتياجات سورية الى التوسع فى عمليات الائتمان . وارتفعت هذه المسحوبات الى ١١٧ر٩ مليون ليرة فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٤ مقابل ٩٥ مليون فى نفس هذا التاريخ من السنة السابقة ومن أجل ذلك كله لايعد معظم البنوك الاحتفاظ بنسبة عالية من الاعتمادات السائلة أمرا ضروريا .

وعلى الرغم من نمو الاتجاه الى استعمال الشيك مازال غالب المدفوعات الداخلية يتم نقدا . وآية ذلك أن نسبة الودائع الخاصة الى صافى العملة الورقية والمعدنية المتداولة لم تزد على ٣٣٪ فى نهاية سنة ١٩٥٣ وان كانت هذه النسبة تتجه الى الزيادة بوجه عام .

وقد بلغت وسائل الدفع فى ذلك الوقت ٣٧٦ر٣ مليون ليرة منها ٢٧١ر٥ مليون أو حوالى ٧٢٪ عملة ورقية ومعدنية وتفسر قلة الاتجاه الى استعمال الشيكات ارتفاع نسبة سلفيات البنوك وقروضها وخصومها للقطاع الخاص الى مجموع الودائع الخاصة . وفى نهاية سنة ١٩٥٣ كان حجم مثل هذا الائتمان — وقد بلغ ٢٢٦ر٦ مليون ليرة — يمثل ٢٤٧٪ تقريبا من مجموع ودائع البنوك الخاصة ذلك بينما تميل اعتمادات البنوك للقطاع الخاص فى معظم البلاد الأخرى الى أن تصبح أقل بكثير من مجموع الودائع الخاصة .

وفى سورية — كما فى غيرها من الدول المتخلفة فى آسيا — يتم جانب يعتد به من الائتمان بعيدا عن النظام المصرفى وذلك بوساطة التجار وملاك الأراضى والمقرضين المحترفين ويعتمد بعض هؤلاء من جانبه على ائتمان البنوك المنتظم . وقد كان غالب عمليات الائتمان التى تمت خارج النظام المصرفى من نصيب القطاع الزراعى . ويعد ذلك فى جزء منه انعكاسا لعدم

كفاية المؤسسات التى من قبيل البنك الزراعى من جهة ولجسامة المخاطرالتى يتعرض لها المقرضون من ناحية أخرى . وتتم السلفيات التى من هذا النوع عادة بسعر فائدة باهظ .

ولنظام الائتمان فى سورية مظهر آخر هو انعدام المؤسسات الخاصة بتمويل الاستثمار اذا استثنينا البنك الزراعى . وليست هناك مؤسسات للارتهان فى قطاع البناء . ولا بنك يتولى امداد الصناعة برؤوس الأموال اللازمة للاستثمار . وقد سحب بنك سورية ولبنان نشاطه الائتمانى الى استثمارات الصناعة . ولكن بضمان الحكومة فحسب . ولا وجود كذلك لمؤسسات الادخار . فليست هناك بنوك خاصة بالادخار ولا ترى البنوك التجارية العادية فائدة مجزية فى بذل جهد خاص لاجتذاب ودائع الادخار . فلم يزد مجموع ودائع الادخار فى البنوك التجارية فى نهاية سنة ١٩٥٣ على ٣٧٥ مليون ليرة . ولا تعرف سورية نظام صناديق الادخار التابعة للبريد . أما الادخار الذى يتم فى صورة تأمين فهو من الضآلة بحيث يمكن اهماله .

على أن ذلك كله لايعنى أن حركة الادخار قد وقفت عن النمو ولكنه يكشف فقط عن أن الادخار لايتم عن طريق مؤسسات وأن الأموال المدخرة تستثمر بطريق مباشر لا بوساطة مؤسسات أو فى أسواق المال . ويفضل السوريون أشكال الاستثمار الواضحة الملموسة . كالأراضى والبناء حيث يمكنهم أن يباشروا شيئا من الرقابة الشخصية . وقد أشرب السوريون العادة التى سادت فى الماضى من اكتناز أموالهم فى صورة معادن ثمينة أو مجرد نقود . على أن الظاهر ــ جزئيا على الأقل ــ من الاحصاءات أن الأهمية النسبية للادخار على هذا النحو الذى ساد فى الماضى قد تناقصت بعد الحرب حيث برزت أمام الناس فرص الاستثمار المفيد .

وقد نما الاستثمار فى أسهم الشركات نموا عظيما فى الفترة التى أعقبت الحرب ولكن بين مجموعات محدودة من الناس وبشروط تضمن لهم الرقابة

على المؤسسات التى يساهمون فيها . أما أسهم الشركات الصناعية فانها تباع وتشترى فى سوق محدودة ينقصها النظام .

**حجم الاستثمارات**

وقد ترتب على التوسع فى النشاط الاقتصادى فى فترة مابعد الحرب ارتفاع نسبى فى مستوى الاستثمارات يتضح من الجدول التالى . ولما كان الحصول على احصاءات دقيقة منضبطة متعذرا فانه يمكن الاعتماد فى هذا الصدد على بعض التقديرات الجزافية للاستثمارات المتزايدة فى البناء على أساس تراخيص البناء وتكاليفه والاستثمارات فى المعدات على أساس الوارد من الآلات والمعدات وعربات النقل . وقد تقلب حجم الاستثمارات السنوية الخاصة بين ١٦٠ مليون ليرة و ١٩٥ مليون فى السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ وبلغت فى متوسطها حوالى ١٨٠ مليون ليرة :

| أنواع الاستثمارات | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ |
|---|---|---|---|---|
| (ا) استثمارات خاصة | | | | |
| البناء ( للسكنى . مبان صناعية . تجارية ) | ١٢٢ر٠ | ١١٦ر٠ | ١٢٧ر٠ | ١٣٨ر٠ |
| الآلات الصناعية | ٢٠ر٠ | ٣٣ر٠ | ٢٨ر٠ | ٣٠ر٣ |
| الآلات الزراعية | ١٠ر٧ | ٣٥ر٦ | ١٧ر٣ | ١٤ر٣ |
| النقل باللوريات | ٨ر٧ | ١١ر٠ | ٤ر٤ | ٢ر٨ |
| المجموع | ١٦١ر٤ | ١٩٥ر٦ | ١٧٦ر٧ | ١٨٥ر٤ |
| (ب) استثمارات عامة | | | | |
| الرى | ٠ر٨ | ٠ر٨ | ٠ر٨ | ٣ر١ |
| النقل ووسائطه | ٨ر١ | ٨ر٧ | ٦ر٤ | ١٠ر١ |
| التعليم والصحة العامة | ٣ر٤ | ٣ر٤ | ٣ر٤ | ٣ر٩ |
| خدمات البلديات | ١٢ر٥ | ١٧ر١ | ١٧ر٣ | ٢٢ر٢ |
| إنشاءات أخرى متضمنة المبانى الحكومية | ١ر٠ | ١ر٠ | ١ر٠ | ٠ر٥ |
| المجموع | ٢٥ر٨ | ٣١ر٠ | ٢٨ر٩ | ٣٩ر٨ |
| المجموع الكلى | ١٨٧ر٢ | ٢٢٦ر٦ | ٢٠٥ر٦ | ٢٢٥ر٢ |

وظاهر أن نسبة حصة جميع المبانى من هذه الاستثمارات قد بلغت حوالى ٧٠٪ . كذلك بلغت نسبة حصة مبانى السكنى وحدها مايقرب من ٥٦٪ . وترد ضآلة الاستثمارات فى القطاعات الأخرى وعلى الأخص الزراعة الى حقيقة واضحة هى أن الزيادة فى الدخل من المزارع نتجت من شغل الأراضى البور التى لاتتطلب من المال الشىء الكثير .

وقد كانت الاستثمارات العامة فى مستوى أكثر تواضعا اذ تراوحت ـ حسب الاحصاءات التى أمكن الحصول عليها ـ بين ٢٥ مليون ليرة و ٤٠ مليون بمتوسط بلغ ٣١ مليون ليرة .

وهكذا يبين أن اجمالى الاستثمارات ـ وقد انطوى تقديره الى حد ما على شىء من التحفظ ـ كان بغير جدل مرتفعا ارتفاعا يستلفت النظر . على أنه ليس فى ميزان المدفوعات الدولى ولا فى الهيكل العام للاسعار مايمكن أن يستشف منه أنه قد اتبعت فى تمويل هذه الاستثمارات وسائل من شأنها أن تؤدى الى التضخم . بل من الواضح أنها قد مولت فى الجانب الأكبر منها بوساطة ادخار حقيقى تكمله بعض رؤوس الأموال التى أمكن جمعها من الخارج . وقد تم تمويل كثير من الاستثمارات فى السنوات التى أعقبت الحرب من المدخرات التى فرضتها ظروف الحرب .

**انشاء بنك للاستثمار**

تعلق البعثة أهمية كبرى على انشاء مؤسسة تستطيع مد الصناعة بالمساعدات الفنية والمالية . فعند ما لا يتوافر لدى رجال الصناعة رأس مال يكفى للاستثمار فلا سبيل أمامهم الا الالتجاء الى الحكومة اذ أن البنوك تمدهم برأس مال للتشغيل فقط . وقد بدأت الحكومة فى عام ١٩٤٩ بضمان قروض لهذا الغرض عن طريق بنك سورية ولبنان. ففى الفترة من يونية ١٩٤٩ الى يناير عام ١٩٥٢ عقد ١٨ قرضا من هذه القروض بلغ مجموعها ٢٣٫٦

مليونا من الليرات ولو أنه فى أواخر عام ١٩٥٣ كانت المبالغ التى سددت قد خفضت الباقى الى ١٣ر٤ مليونا . ولقد توقف هذا المشروع الخاص بضمان القروض فى عام ١٩٥٢ ولكنه بعث من جديد فى بداية عام ١٩٥٤ وأصبح خاضعا لقيود تنص على ألا تزيد جملة المبالغ المضمونة عن ١٥ مليونا من الليرات .

وهناك من الأسباب العديدة ما يحملنا على الاعتقاد بأنه يجب التخلى عن هذه الطريقة فى منح المساعدات المالية ومع أن نسبة الفائدة المقدرة بـ ٣٪ التى أمكن الوصول اليها بسبب ضمان الحكومة والمبالغ الحكومية المودعة ببنك سورية ولبنان هى نسبة مغرية للمقترض فان هذه القروض قد تؤدى الى خطر التضخم مالم تتوافر فى الوقت نفسه عوامل أخرى انكماشية لمقابلة هذا التضخم . أضف الى ذلك أن مد الصناعة بقروض يستلزم الحكم على صلاحية المشروعات الصناعية من الناحية الاقتصادية والفنية واستبعاد كل الاعتبارات السياسية الأمر الذى هو من الصعوبة بمكان لأية حكومة من الحكومات لأنه سيتطلب فحصا دقيقا واشرافا تاما على المقترضين — وهذا ما لا تستطيع القيام به أية ادارة حكومية اذ أن نظام العمل فى المؤسسات الفردية لا يرحب بالاشراف الحكومى .

وفى اعتقادنا أن أية مؤسسة للاستثمار يملكها ويديرها الأفراد تكون فى مركز أفضل من أية ادارة حكومية لمد الصناعة بما تحتاجه من مساعدات فى المرحلة الحاضرة من مراحل تطورها . ولقد سبق أن أكدنا أن الحاجة الى المساعدات الفنية لا تقل عن الحاجة الى المساعدات المالية فى الظروف الحاضرة وعلى أساس المشاورات التى قمنا بها مع رجال الأعمال السوريين أصبحنا مقتنعين بأنه ليس من السهل على هؤلاء أن يقبلوا مساعدات فنيه من الحكومة لا لأنهم لا يثقون فى قدرة الحكومة على توفير هذه المساعدات فحسب بل لأنهم لا يستصوبون أساليب الحكومة المطولة فى التفتيش على

نظمهم فى ادارة ما يقومون به من أعمال .

ان المساعدة الفنية التى تستطيع تقديمها تلك المؤسســـة التى نقترح انشاءها تتمثل فى ارشاد المصانع والمحال الموجودة الآن الى كيفية تحسين نظم العمل فيها وتقدير مدى صلاحية ما يراد القيام به من أعمال صـــناعية جديدة ولتأدية ذلك يحتاج البنك الى وجود عدد قليل من الموظفين الفنيين من بينهم موظف مختص بحسابات التكاليف وآخر للشئون الاقتصادية وقليل من المهندسين لتقديم المشورة عن تصميم المشروع ونظام العمل والتكاليف وما يحتاجه من آلات ميكانيكية ومعدات جديدة وما شابه ذلك .

وان نواحى نشاط البنك الخاصة بالاستثمار ستكون وثيقة الصـــلة بما يقدمه من خدمات فنية . فباستطاعته أن يمول عملية شراء المعدات الجديدة للمصانع القائمة حيث تكون الحاجة ماسة فيها لتحسين كفاينها الانتاجيـــة وتخفيض التكاليف وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة التى يقـــرر خبراء البنك أنه من الممكن تنفيذها من الناحيتين الفنية والاقتصادية على أنه يجب أن يتقاضى البنك أجرا عن الخدمات الفنية التى لاتتصل بمشروعات من التى قد يساهم فى تمويلها .

ومع أن وظيفة البنك الرئيسية هى مساعدة الصناعات الانتاجية الا أننا نرى أنها قد تساعد أيضا فى تمويل أعمال السياحة وخاصة فيما يتعلق بالفنادق وشراء آلات ميكانيكية وحفر الآبار أو تركيب الطلمبات بوساطة المزارعين الذين يمكن اعتبارهم من المساهمين فى أعمال الزراعة التجارية والذين لا يدخلون ضمن صغار الزراع الذين يتولى البنك الزراعى تصريف أمورهم . ومن المفروض أن تمويل البنك يتمثل على وجه أعم فى قروض، ولو أن أعماله يجب أن تكون على درجة من المرونة بحيث تسمح له — فى حالة الضرورة — بأن يتولى تغطية أموال الاكتتاب أو الاشتراك فى رأس المال ويجب أن تكون الفوائد التى تدفع عن القروض كبيرة بحيث تضمن اســتثمار رأس المال

الفردى فى البنك ولهذا السبب يجب أن تكون الفائدة أكبر من تلك التى يتقاضاها بنك سورية ولبنان عن القروض التى تضمنها الحكومة . أضف الى ذلك أن استثمار الأموال الصناعية الجديدة فى سورية يجب ان يدر ربحا اكبر — فى المدى الطويل — وفى الاموال التى يكون الربح فيها قليلا بسبب قصر أجل السلعة يستطيع البنك والحالة هذه تقديم مساعدته المالية فى شكل اشتراك فى رأس المال . أما فيما يختص بالاستثمار الزراعى فان معظم الزراع العاملين يدفعون الآن فائدة بنسبة أكبر عند شرائهم الآلات الميكانيكية على الحساب .

ونحن نقترح أن يصير رأس مال بنك الاستثمار ١٥ مليونا من الليرات السورية يدفع منها — اذا اقتضى الأمر — ١٠ ملايين على أقساط لبضع سنوات ويشترك فى اكتتاب رأس المال هذا الأفراد والمؤسسات وتشترك الحكومة بمبلغ مماثل قد يتخذ شكل قرض طويل الأجل ونعتقد أنه من الضرورى أن يكون البنك مؤسسة غير حكومية ليحوز ثقة رجال الأعمال . وسيحتاج البنك فى الوقت نفسه الى موارد اضافية من الحكومة لضمان نجاحه . وحصة الحكومة يجب أن تقدم بشروط من شأنها أن صافى دخل المؤسسة يستعمل أولا لضمان حد أدنى لأرباح رأس المال الذى اكتتب به الأفراد وبمثل هذا الترتيب وحده يمكن اجتذاب رأس المال الخاص بدرجة كافية . وفى تقديرنا أنه يجب أن يكون فى مقدور البنك أن يحصل على ربح كاف عن نصيبه فى رأس المال اذا بلغت المبالغ المستثمرة فيه نحوا من ١٥ مليونا من الليرات . وربما تعرض البنك الى خسائر طفيفة فى السنوات الأولى القليلة من عمله على أنه قد يستطيع تعويض تلك الخسائر من أرباحه فى السنوات التالية .

وربما يقال ان هذا المشروع غير مجز للحكومة ولكن المقياس الحقيقى هو ما اذا كانت المؤسسة تستطيع أن تساهم مساهمة هامة فى تطور البلاد الاقتصادى الذى ترغب الحكومة فى تقويته . ونحن نعتقد أن باستطاعة

البنك المقترح تأسيسه أن يقوم بدور هام فى انعاش الأموال الفردية المستثمرة بطرق سليمة وتوجيهها . وبالاضافة الى تعبئة رأس المال المملوك للأفراد فانه قد يصبح وسيلة من وسائل تشجيع رأس المال الأجنبى على أن يستثمر فى سورية . ولقد أدركت بعض الدول الآسيوية المزايا التى تتوافر للمؤسسات القائمة على استثمار أموال الأفراد التى تتولى الحكومة مساعدتها . ولهذا فقد أنشأت الهند شركة لاستثمار المال على أسس مشابهة للتى نوصى بقيامها . وكذلك تفكر الباكستان فى انشاء مؤسسة على هذا النمط .

ولا يخامرنا الشك فى أن يجد البنك المقترح تأسيسه فرصا كافية للاستثمار . وبينما لايوجد أى ضمان فى أن يتوافر للبنك رأس المال الفردى الا أن بحوثنا المبدئية فى سورية قد أوجدت بعض التفاؤل عن نجاح المشروع . والبنوك التجارية قد تساهم مساهمة فعالة فى جزء من رأس المال . ويحتمل أن يقوم الأفراد والهيئات التجارية بتغطية الجزء الباقى منه .

وقد لا يقدم البنك قروضا للتشغيل الا أنه قد يستطيع بطريقة غير مباشرة أن يجعل من الميسور للشركات الحصول على رأس مال للتشغيل من البنوك التجارية العادية . ولقد وجدت البعثة أن عددا من المشروعات الصناعية يواجه صعوبات فى الحصول على رأس مال كاف للتشغيل وخاصة لتمويل المشتريات الموسمية من المواد الزراعية الخام كالقطن وبذرة القطن والفاكهة والخضراوات التى يمكن تعبئتها . وقد يكون فى استطاعة البنك المقترح تأسيسه الكشف عن وسائل تمويل انشاء مستودعات للجمارك فى دمشق وحلب حيث يمكن تخزين المواد الخام الخاصة بالمشروعات الصناعية وكذلك البضائع الجاهزة بطريقة تتيح للبنوك التجارية الحصول على ضمان أوفى لقروضها .

# الصرف الأجنبي

**تاريخ مراقبة الصرف الأجنبي**

أخذت سورية بنظام مراقبة الصرف الأجنبي في الأشهر الأولى من الحرب العالمية الثانية وقد وهنت هذه المراقبة بعد أن خضعت للكثير من التغيير حتى أعيد تنظيمها في ابريل من عام ١٩٥٢ . وفيما يلي عرض للمراحل الأساسية لهذا التطور .

استمرت المرحلة الأولى حتى أغسطس سنة ١٩٤٨ فبالرغم من أن ادارة مراقبة النقد قد انتقلت في ابريل سنة ١٩٤٤ من السلطات الفرنسية المفوضة الى الادارات اللبنانية والسورية فان نظام الرقابة ذاته لم يطرأ عليه تغيير جوهري . وفي ظل هذه المرحلة أخضعت جميع عمليات الصرف الأجنبي لنظام التراخيص . فأثمان الصادرات والايرادات غير المنظورة للمبادلات الأجنبية كانت تسلم على أساس الأسعار الرسمية الى مكتب الصرف الذي كان يخصص مقدارا معينا من هذا النقد الأجنبي لمدفوعات الواردات المرخصة والمدفوعات الأخرى . وكان تصدير العملات الأجنبية والعملات المحلية على السواء يتطلب ترخيصا خاصا . وظلت قواعد منطقة الفرنك الفرنسي مطبقة حتى بعد أن اضطلعت السلطات السورية المستقلة بهذا النظام في فبراير سنة ١٩٤٨ .

أما في المرحلة الثانية التي تمتد من أغسطس سنة ١٩٤٨ حتى سبتمبر سنة ١٩٤٩ فان الرقابة فترت الى حد كبير وقامت للنقد الأجنبي سوق حرة معترف بها وأصبح التزام المصدرين قبل مراقبة النقد قاصرا على جزء فقط من ايراداتهم . كما أصبح الأساس في تمويل الواردات ـ التي استمرت خاضعة لنظام التراخيص ـ هو الحصول على العملة الأجنبية من السوق الحرة .

واقتصر بيع العملة الأجنبية بالسعر الرسمى على واردات المصالح الحكومية وواردات منتجات البترول . وأصبح من الميسور تحويل العملات الأجنبيـة التى لم يسعرها مكتب الصرف أو التى أحرزت من السوق الحرة وقد واصل مكتب الصرف مسئولبته عن الصرف بمباشرة رقابته على جميـع تحويلات رؤوس الأموال الاجنبية ولكن نسبة ٢٠٪ ــ ثم ١٠٪ فقط بعد ذلك ــ من بعض الايرادات غير المنظورة هى التى كانت تسـلم الى مكتب الصرف بالأسعار الرسمية . ومع ذلك فقد كانت بعض الشركات التى تمارس نشاطها بموجب عقود خاصة ( كشركات الزيت ) ملتزمة مع ذلك بأن تبيع الى مكتب الصرف ٨٠٪ من عملات معينة بأسعار الصرف الرسمية .

ومنذ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تحررت اجراءات التصدير من القيـود وبدأ صندوق النقد الأجنبى الذى أنشىء وقتئذ يمارس شراء العمـلات الأجنبية من السوق الحرة ليضيفها الى الكميات التى حصلت عليها الحكومة بالأسعار الرسمية .

وقد انتهجت سورية على أثر انتهاء الاتحاد الجمركى مع لبنان فى مارس سنة ١٩٥٠ سياسة نقدية مستقلة وشرعت فى تجـربة نظام للصرف الأجنبى يتفق وحاجات الاقتصاد القومى السورى وانحسرت سوق الصرف الأجنبى عن سوق تتسم بالحرية الكاملة وسوق « للنقـد للتصـدير » وكانت هذه الأخيرة تمول بنقد متحصل من أنواع من الصادرات الى دول معينة يبـاع فقط للمستوردين . وقد خصصت ايرادات الصادرات السورية الأسـاسية من العملات الأجنبية لهذه السوق . ونظرا للتصريف المحدود نسبيا « لنقد التصدير » فقد كانت أسعار هذا النقد أقل قليلا من أسعار سوق الصرف الحرة ولأول مرة قامت فى هذه المرحلة قيود الصرف الأجنبى بين سـورية ولبنـان .

وعلى أساس متين من خبرة الأعوام السالفة أعيد وضـع تشريع رقابة

الصرف الأجنبى فى ابريل من عام ١٩٥٢ الذى ظل هو وتعديلاته اللاحقة معمولا بهما حتى اليوم .

**النظام الحالى لمراقبة النقد**

الادارة : مكتب الصرف هو المهيمن الأخير على جميع المسائل التى تتصل بسياسة الصرف ومراقبة النقد وهو الذى آلت اليه منذ سنة ١٩٥٢ اختصاصات الوكالة الحكومية ومكتب المراقبة وصندوق الصرف .

ويرأس هذا المكتب مجلس مكون من رئيس يعينه وزير المالية ومندوب عن كل من وزارتى المالية والاقتصاد القومى. وللمكتب استقلال ادارى ومالى كبير وهو مختص باصدار القرارات المتعلقة بالمعاملات الراهنة وبرسم السياسة المصرفية الذى كان من اختصاص بنك سورية ولبنان.

ونظرا لعدم وجود بنك مركزى بالمعنى الصحيح فان نشاط مكتب الصرف يمتد داخل النطاق النقدى الى حد معين فهو يقوم بالتحويلات المنصوص عليها فى اتفاقات الدفع ويشترى غطاء أوراق النقد ويبيعه ويعمل على تثبيت العملة المحلية .

وتقع مسئولية رصد حصيلة العملات الاجنبية التى تدرها الصادرات على البنوك التجارية المرخص لها فى ذلك .

أما اصدار تراخيص الاستيراد فتتولاه وزارة الاقتصاد الوطنى .

**أسعار الصرف**

قام فى سورية فى سنة ١٩٥٣ سعران للصرف الأجنبى سعر رسمى وسعر متغير فى السوق الحرة (السعر الرسمى هو ١٩ر٢ ليرة سورية للشراء و٢١ر٢ ليرة سورية للبيع ـ بالدولار الأمريكى ) . وقد حولت المعاملات المالية الحكومية فى يولية سنة ١٩٥٣ الى أسعار السوق الحرة وبذلك لم يعد سعر

الصرف الرسمى يطبق الا على عمليات استيراد المواد البترولية وشراء شركات الزيت للعملة المحلية .

ولقد ترتب على تدخل مكتب الصرف فى أسعار السوق الحرة أثران هامان . أحدهما اختفاء سعر « صرف التصدير » المستقل ووجود سعر واحد منذ فبراير سنة ١٩٥٣ يحكم جميع المعاملات التى تتم بعيدا عن السعر الرسمى . والآخر ثبات سعر الدولار فى السوق الحرة منذ أغسطس سنة ١٩٥٣ وضيق مدى التقلب فى أسعار العملات الأجنبية الأخرى فى سورية .

ويتأثر سعر الدولار موسميا ـ شأنه فى ذلك شأن أسعار العملات الأساسية الأخرى بتركز الصادرات تركزا شديدا فى النصف الثانى من السنة . ففى خلال هذه الفترة وعلى وجه التحديد بين أغسطس وديسمبر تميل أسعار العملات الأجنبية الى الهبوط بسبب تدفق سلف المستوردين الأجانب . وعلى خلاف ذلك لا تتركز الواردات السورية فى فترة بعينها من السنة وانما يتم الاستيراد خلال السنة بمعدل واحد . ولذلك فان أسعار الصرف تكون أكثر ارتفاعا خلال الشهور التى لا يقابل الطلب فيها وفرة العملات الأجنبية المتحصلة من الصادرات .

**التنظيمات التى تؤثر فى الصرف الأجنبى**

على الرغم من أن جميع الواردات تتطلب كمبدأ عام الحصول على ترخيص سابق يصدق عليه مكتب الصرف فان العملات اللازمة لتسوية مدفوعاتها متوافرة لدى البنوك المعتمدة بأسعار السوق الحرة .

والأصل فى العملات الأجنبية المتحصلة من الصادرات أن تباع الى أحد البنوك المعتمدة ويصدق هذا على أهم سلع التصدير السورية التى تمثل ٨٠٪ من قيمة مجموع الصادرات .

ويعين مكتب الصرف العملات التى تباع بها الصادرات وهى عادة عملة

البلد المستورد أو عملة أقوى منها مركزا حسبما يفضل المصدر . ولا تخضع لمثل هذه النظم العملات المتحصلة من الصادرات الســـورية الى البحرين والعراق والاردن والكويت والمملكة العربية السعودية ــ وهى الأقطار التى يكون ميزانها التجارى فى صالح سورية والتى يتجه اليها بعض الصـــادرات السورية غير المدرجة بالسجلات .

**الايرادات والمدفوعات غير المرئيةورؤوس الأموال الأجنبية**

لا تخضع الايرادات غير المرئية من العملات الأجنبية لأية رقابة فهى قد يحتفظ بها أو تباع فى السوق الحرة أو يتم التصرف فيها على وجه آخر . أما العملات اللازمة للمدفوعات غير المرئية فانه يتيسر الحصول عليها بأسعار الصرف الحرة . وكذلك تسير حركة استيراد رؤوس الأموال وتصديرها فى حرية تامة ويجرى عليها التعامل فى السوق الحرة .

**الحكم على نظام الصرف الأجنبى**

يستشف من استمرار العمل بنظم الصرف الصارمة حتى سنة ١٩٤٨ أى لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رغبة المسئولين فى التدرج فى الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم غير أن الأمر سار على خلاف ذلك فى الفترة التالية حتى سنة ١٩٥٣ اذ أن رقابة الصرف أصبحت فى كل من سورية ولبنان من المرونة بحيث لم تعد تمثل فى كثير من الحالات سوى الاقرار القانونى الشكلى لما جرى عليه العمل .

وقد تطورت سورية بأنظمة الصرف الأجنبى وسياسته على أساس التحليل الواقعى للظروف التى تحكم سوق العملات الأجنبية فيها كالصلة الوثيقـــة بسوق بيروت والتخلف الذى كان يعترى النظام النقـــدى والمصرف ونقص البيانات الاحصائية الدقيقة وعدم كفاية احتياطى العملات الأجنبية .

وقد كانت بيروت تخدم كلا من سورية ولبنان حتى انفصال اقتصاد البلدين فهى مركز هام للنظم المصرفية المختلفة ولعمليات الصرف الأجنبى وهى أكثر نشاطا فى هذا المجال من حلب ودمشق وأوفر موردا للعملات الأجنبية وأرسخ قدما فى المضاربات المالية .

وعلى أثر انتهاء الاتحاد الجمركى أوجبت سورية على المصدرين ادخال حصيلتهم من العملات الأجنبية وكان الدافع الى هذا الاجراء هو الرغبة فى تدعيم سوق الصرف المحلية وثنى التجار عن نقل معاملاتهم المالية الى البلدان المجاورة . على أنه بالرغم من بلوغ هذا الغرض فى الظاهر فان احتمال الالتجاء الى بيروت لم ينتف ولا تزال دلائله بادية . ولا شك أن هذا الحال من شأنه أن يقيد حرية واضعى السياسة المصرفية فى سورية ويعوق قيام نظام نقدى أكثر تمسكا واحكاما ويحكم بالفشل على أية محاولة لاستبعاد ظاهرة التفاوت فى أسعار الصرف المتقاطعة (١) ما دامت هذه الظاهرة موجودة فى البلاد الأخرى وخاصة فى لبنان .

ويلاحظ أن التشريعات المنظمة للنقد وللبنك المركزى ـ والتى توافقت مع اعادة تنظيم مراقبة النقد ومكتب الصرف فى سنة ١٩٥٢ ـ لم تكن قد تمت بعد حتى سنة ١٩٥٤ • ومن هنا كانت الحاجة الى أن يتولى مكتب الصرف فى بعض النواحى وظيفة البنك المركزى أو صندوق تثبيت الأسعار .

ذلك أنه لم يكن هناك أمل فى أن تستطيع البنوك الخاصة فى سورية استيعاب فائض العملة الأجنبية الموسمى دون أن تقع اهتزازات واسعة المدى فى أسعار الصرف . فشرع مكتب الصرف الذى يعتبر المشترى الأساسى والبائع الأساسى للعملات الأجنبية فى أن يقوم بالدور الذى كان يؤديه

---

(١) تفاوت أسعار الصرف المتقاطعة آيتها أن يكون سعر الليرة السورية مثلا منسوبا الى الدولار من ناحية والاسترلينى من ناحية لا يستقيم مع علاقة الدولار بالاسترلينى •

المولون الأجانب من قبل . فاشترى العملات الأجنبية سلفا من المصدرين مستهدفا الحد من اعتماد سورية على المستوردين الأجانب والبنوك .

ومما تجدر ملاحظته أن مكتب الصرف بدأ نشاطه بقدر ضئيل من الخبرة ودون أن تتوافر لديه المعلومات اللازمة لرسم سياسة هذا النوع من النشاط.

وهكذا تقدم المكتب الى السوق بخطى متحفظة تتميز بطابع التجربة الى أن تمكن من تذليل بعض ما يعترضه من صعاب بفضل نجاح نظام الاحصاءات المصرفية .

ومن جهة أخرى كان احتياطى سورية على قدر من الضآلة عندما أعادت تنظيم مراقبة النقد . فقد بلغ مجموع ما لديها من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ماقيمته ٤٠ر٣ مليون ليرة سورية أى ما يعادل ١٦٪ من العملة المتداولة ويساوى قيمة واردات سورية فى خمسة أسابيع فى المتوسط .

ولم يكن من الميسور والحالة هذه أن تتوافر لمكتب الصرف الأموال التى تهيىء له القيام بدور ايجابى فعال فى السوق .

وأمام كل هذه العقبات توحى حالة مكتب الصرف الجديد والسياسة التى ينتهجها بمزيد من الثقة فى الجهود المشتركة التى تعتمد على الكفاية السورية وعلى المشورة الأجنبية المسئولة عن توجيه ذلك المكتب .

ولقد أسفر النهوض بالسوق المحلية للعملات الأجنبية عن توثيق العلاقة بين تجارة سورية الخارجية وبين مركز الصرف الأجنبى وتداول العملة فى داخل البلاد . وكذلك أسهم تثبيت السعر الفعلى للدولار الأمريكى فى تقدم البلاد الاقتصادى نظرا لما لهذا التثبيت من أثر فى تشجيع المدخرات المحلية والاعتمادات والاستثمارات الأجنبية .

# المالية العـامة

**ايرادات الحكومة المركزية ومصروفاتها**

تضاعفت المصروفات التى سجلت فى الميزانية العادية للحكومة المركزية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ . وكذلك ازدادت الايرادات وكانت زيادتها فى نفس هذه الفترة تعادل الزيادة فى مصروفات الميزانية العادية وعلى أية حال فقد حدث عجز ملموس فى السنوات من ١٩٤٧ — ١٩٥١ بينما تحققت زيادة فعلية فى عام ١٩٤٥ وزيادة أخرى فى عام ١٩٥٣ .

ويمكن القول بصفة اجمالية أن نصف الزيادة فى مصروفات الميزانية العادية من١٩٤٥ الى ١٩٥٤ كان يعزى الى الانفاق الواسع على أغراض الدفاع الوطنى.

وتوجد بين بنود المصروفات المخصصة لغـير أغراض الدفاع مصروفات تتعلق بأعباء الحكومة العامة — تشترك فيها الرياسة والبرلمان والمحكمة العليا ووزارات الخارجيـة والمالية والداخلية والعـدل — وقد انخفض مجموع النفقات المخصصة لغير أغراض الدفاع من ٣٨٪ فى عام ١٩٤٥ الى ٣٢٪ فى ميزانية عام ١٩٥٤. وعد بلغت مصروفات وزارتى الزراعة والاقتصاد القومى حوالى ٥٪ من المصروفات المخصصة لغير أغراض الدفاع فى بداية فترة العشر السنوات الأخيرةونهايتها ومن الناحية الأخرى ارتفعتنفقات التعليم والصحة والخدمات العامة من ١٦ر٧٪ من مجموع النفقات المخصصة لغـير أغراض الدفاع فى ١٩٤٥ الى ٣٤ر٤٪ فى ميزانية سنة ١٩٥٤ .

وازدادت كذلك مصروفات الأشغال العامة والمعاشات والاعانات ولـكن ليس بنفس السرعة التى زادت بها نفقات الأعمال الأخـرى غير المخصصة للدفاع . فسجلت بذلك نسبة مئوية من المجموع الكلى أصغر فى نهاية الفترة منها عند بدايتها .

ولا تشمل الميزانية العادية قروضا معينة للوكالات المستقلة أو شـــبه المستقلة ولا لمصروفات الايرادات غير العادية لأغراض الدفاع . وقد غطت القروض المعطاة من الميزانيـة غير العادية قدرا كبيرا من نفقات التعمير فى السنوات الأخيرة . وقد تم تمويل هـــذه العمليات من الأموال الموجودة بالخزانة ومن القروض التى يقدمها قسم الأصدار التابع لبنك سورية ولبنان بضمان الحكومة .

**النفقات غير المخصصة للدفاع فى الميزانية الاعتيادية للحكومة المركزية :**

| البنـــد | ١٩٤٥ | | ١٩٤٨ | | ١٩٥٢/٥١ | | ١٩٥٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | ٪ النسبة | المبلغ | ٪ النسبة | المبلغ | ٪ النسبة | المبلغ | ٪ النسبة |
| الرياسـة والبرلمـان والمحـكمة العليا | ٣ر١٤١ | ٣ر٨ | ٣ر١٤٦ | ٣ر٤ | ٣ر٢٩٥ | ٣ر١ | ٥ر١٣٧ | ٣ر٨ |
| وزارة الخارجية | ١ر٥٢٠ | ١ر٨ | ٢ر٩٢٥ | ٣ر٢ | ٣ر١٦٦ | ٢ر٠ | ٤ر٣٠٣ | ٣ر٢ |
| وزارة المـالية | ٤ر٠١٦ | ٤ر٩ | ٥ر٨٠٩ | ٦ر٤ | ٧ر٦٠٠ | ٧ر١ | ٨ر٥٧٢ | ٦ر٤ |
| وزارة الداخلية | ١٨ر٦٠٧ | ٢٢ر٥ | ٢٠ر٠٣٥ | ٢١ر٩ | ١٨ر١٦٨ | ١٦ر٩ | ١٧ر١٠٢ | ٢١ر٨ |
| وزارة العدل | ٤ر٠٢٢ | ٤ر٩ | ٥ر٤٢٦ | ٥ر٩ | ٥ر٨٢٣ | ٥ر٤ | ٧ر٤٢٢ | ٥ر٦ |
| وزارة التربية | ١٠ر٤٠١ | ١٢ر٦ | ٢٠ر٥٤٦ | ٢٢ر٥ | ٣١ر٢٦٤ | ٢٩ر١ | ٣٧ر٠٩٧ | ٢٧ر٨ |
| وزارة الصحة العمومية | ٣ر٤١٣ | ٤ر١ | ٣ر٤٤٤ | ٣ر٨ | ٤ر٩٧٥ | ٤ر٦ | ٨ر٧٦٤ | ٦ر٦ |
| وزارة الاقتصادالوطنى | ٨٧١ | ١ر١ | ١ر٣١٥ | ١ر٤ | ٩٩٥ | ٠ر٩ | ١ر٥٢٧ | ١ر١ |
| وزارة الزراعة | ٢ر٩٢٩ | ٣ر٥ | ٣ر٨٩٤ | ٤ر٣ | ٣ر٦٧٦ | ٣ر٤ | ٥ر٧٨١ | ٤ر٣ |
| وزارة الأشغال العمومية | ١٤ر٦٦٧ | ١٧ر٧ | ١٦ر٨٨٩ | ١٨ر٥ | ١١ر١٩٦ | ١٠ر٤ | ١٧ر٢٤٣ | ١٢ر٩ |
| البريد والتلغراف والتليفون | ١ر٥٠٧ | ١ر٨ | — | — | — | — | — | — |
| المعاشـات والاعانات والالتزامات المـالية الأخرى | ١٧ر٥٦٩ | ٢١ر٣ | ٨ر٠٢٨ | ٨ر٨ | ١٧ر٥١٩ | ١٦ر٣ | ١٠ر٧٠٠ | ١٥ر٥ |
| المجموع | ٨٢ر٦٦٤ | ١٠٠ | ٩١ر٤٤٧ | ١٠٠ | ١٠٧ر٦٧٨ | ١٠٠ | ١٣٣ر٦٤٨ | ١٠٠ |

**المبالغ المنصرفة خارج الميزانية العادية من ١٩٤٥ – ١٩٥٣ :**

بملايين الليرات

| البنـــد | من الأموال الموجودة بالخزانة | من قسم الاصدار | المجموع |
|---|---|---|---|
| التليفونات الاتوماتيكية | ٥ر ٣٤ | — | ٥ر٣٤ |
| مشروعات الري الكبرى | ٤ر ٨ | — | ٤ر٨ |
| السكك الحديدية | ٠ر ٧ | ٠ر ٢ | ٠ر٩ |
| مياه حلب | — | ٠ر ١٠ | ٠ر١٠ |
| المنشآت الكهربية | — | ٠ر ١٠ | ٠ر١٠ |
| ميناء اللاذقيــة | ٦ر ١ | — | ٦ر١ |
| مخازن الوقــود | ٧ر ٠ | — | ٧ر٠ |
| إدارة مشروع الغاب | ٠ر ١ | — | ٠ر١ |
| ميرا (مكتب القمح) رأس المال | — | ٠ر ٥٠ | ٠ر٥٠ |
| مكتب الحبوب . شراء المبيدات الحشرية | — | ٠ر ٦ | ٠ر٦ |
| البنـك الزراعي | ٩ر ٩ | ٤ر ١٩ | ٣ر٢٩ |
| البـلديات | ٠ر ٤ | ٢ر ١٩ | ٢ر٢٣ |
| عجـز التمـوين | ٢ر ٥ | — | ٢ر٥ |
| قروض للشركات المضمونة | — | ٩ر ١٦ | ٩ر١٦ |
| المجموع | ٣ر ٧٢ | ٥ر ١٣٣ | ٨ر٢١٥ |

وقد بلغت نفقات الدفاع في الفترة من ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ خارج الميزانيـة العادية ٨٩ مليون ليرة . كما بلغت الايرادات الخاصــــة لأغراض الدفاع الوطني مما لم تتضمنه الميزانية العادية ١٨ مليون ليرة .

ويبين الجدول التالي الايرادات والمصروفات في الميزانية العادية ونفقـات الدفاع وايراداته الاستثنائية والسلف والتسديدات في الميزانية غير العـادية. وهو لايبين الا القروض التي تتسلمها الوكالات المستقلة وشبه المستقلة من الخزانة وقسم الاصدار وهي تمثل الأموال التي اكتسبتها هذه الوكالات من عملياتها الخاصة أو مصروفاتها المأخوذة من هذه الايرادات .

الايرادات والمصروفات فى الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية للحكومة المركزية ( ١٩٤٥ ــ ١٩٥٣ )

| البنـــد | ٤٥ـ٩٤٨ | ٤٩ـ٩٥٢ | ١٩٥٣ | ٤٥ـ١٩٥٣ |
|---|---|---|---|---|
| مصروفات الميزانية العادية | ٢ر٤٧١ | ٣ر٦٤١ | ٠ر١٩٧ | ٥ر٣٠٩ر١ |
| « الميزانية غير العادية | ٢ر٧٨ | ٠ر١١٧ | ٧ر٢٠ | ٩ر٢١٥ |
| « الدفاع غير العادية | — | ٠ر٨٩ | — | ٠ر٨٩ |
| مجموع المصروفات | ٤ر٥٤٩ | ٣ر٨٤٧ | ٧ر٢١٧ | ٤ر٦١٤ر١ |
| إيرادت الميزانية العادية | ٣ر٤٧١ | ١ر٦١٦ | ٧ر٢١٦ | ١ر٣٠٤ر١ |
| « الدفاع غير العادية | — | ٠ر١٨ | — | ٠ر١٨ |
| سداد قروض خارجة عن الميزانية | — | ٢ر١٥ | ٧ر٥ | ٩ر٢٠ |
| مجموع الإيرادات | ٢ر٤٧١ | ٣ر٦٤٩ | ٤ر٢٢٢ | ٠ر٣٤٣ر١ |
| الزيادة الظاهرية فى المصروفات | ١ر٧٨ | ١ر١٩٨ | ٧ر٤ | ٤ر٢٧١ |

والأرقام الخاصة باعادة دفع القروض التى منحت من الميزانية الاضافية هى تقديرات تقريبية لمبالغ دفعت لبنك سورية ولبنان بوساطة الوكالات المستقلة وشبه المستقلة لتغطية القروض التى قدمت بضمان الحكومة . ومما هو جدير بالذكر أن السلف الأصلية والتسديدات للخزانة وكل ما ترتب عليهـا هو تعديل فى مقدار الالتزامات ــ وهى لهذا السبب تدخل فى باب الايرادات والمصروفات فى الميزانية غير العادية للحكومة المركزية .

وفضلا عن ذلك فان هذه الأرقام غير مرضية حيث انها لا تمثل النسب الفعلية . وعلى العموم فان « المصروفات الفعلية » المدرجة بالميزانية العادية تمثل مبالغ صرفت فعلا . غير أنه قد حدث أحيانا أن ظهرت تقديرات الميزانية العادية التى رحلت الى سنوات بعدها كنفقات فعلية للسنة التى أجيزت فيها المشروعات. وهناك أيضا دلالات على أن الوكالات المستقلة أو شبه المستقلة كانت تبطىء فلا تنفق الأموال المخصصة لمصروفاتها فور تسلمها لها من الخزانة أو قسم الاصدار .

ومن المرغوب فيه لأغراض تتعلق بالتحليل الاقتصادى والرقابة الادارية أن

يكون لدينا أرقام تميز بدقة بين المشروعات المستقبلة وما تم انشاؤه فى الماضى

**دين الحكومة**

اقترضت الحكومة مبالغ كبيرة ابتداء من عام ١٩٤٨ . وبما ان القرض الداخلى برمته مدينة به الحكومة لبنك سورية ولبنان فيمكن التأكد من مقدار الدين الصافى من الارقام التى تستخلص من مديونية الحكومة لذلك البنك .

وقد قام قسم الاصدار بتمويل هذه القروض فى أول الأمر ( الجدول التالى) غير أن البنك قد حول بعض التزامات الحكومةالى القسم التجارى وينبغى ملاحظة أن حوالى نصف الدين المباشر يمثل التزامات أبرمتها الحكومة دون أن يقابلها دفع بالنقد الى الجمهور أو قيدها فى حسابات مصروفات الحكومة . ويتكون الدين غير المباشر من ضمانات الحكومة للقروض التى يقدمها قسم الاصدار للوكالات العامة المستقلة أو شبه المستقلة ولبعض الشركات الصناعية الخاصة .

وقد كان القرض الاجنبى الوحيد الذى تعاقدت عليه سورية حتى سنة ١٩٥٣ قرضا بلا فوائد مقداره ستة ملايين من الدولارات الأمريكية حصلت عليها سورية من المملكة العربية السعودية فى سنة ١٩٥٠ واتفق على سداده على أربع دفعات سنوية متساوية اعتبارا من سنة ١٩٥٥ . وقد اقترن اتفاق القرض باتفاق تجارى يقضى بأن يتم السداد فى صورة صادرات سورية .

أما الدين الذى ترتب فى جانب سورية على أثر قيام لبنان فى سنة ١٩٤٨ بسحب العملة السورية المتداولة فيه وقدرها ٤٤٫٦ مليون ليرة سورية فقد تمت تسويته وفق ماورد فى اتفاق سنة ١٩٥٢ بأن تنازلت سورية للبنان عن أربعة بلايين من الفرنكات الفرنسية التى كانت لدى الخزانة الفرنسية كجزء من غطاء أوراق النقد السورى . وبعبارة أخرى فقد حلت حكومة

لبنان محل الحكومة السورية فى تلقى الاقساط التى تستحقها سورية قبل فرنسا بموجب الاتفاق المالى المعقود بينهما فى سنة ١٩٤٩ .

وفى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ أعادت سورية شراء بعض عملتها من صندوق النقد الدولى لقاء الذهب والدولارات الامريكية فسوت بذلك حصتها فى اشتراك الصندوق .

وقد ينشأ عن تعويض أصحاب شركات القوى المائية التزامات قبل أشخاص فى الدول الأجنبية .

دين الحكومة لبنك سورية ولبنان

| البند | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدين المباشر | ١٠٤ر٢ | ١٠٩ر٠ | ١٣١ر٥ | ١٥١ر٠ | ١٦٤ر١ | ١٦٦ر٨ |
| الفرق فى غطاء الفرنك الفرنسى | ١٠٣ر٠ | ٦٥ر٨ | ٦٥ر٨ | ٦٥ر٨ | ٦٥ر٨ | ٦٥ر٨ |
| الدين العادى | — | ٤٠ر٠ | ٥٧ر٣ | ٧٦ر٨ | ٩١ر٢ | ٩٢ر٠ |
| الاشتراك فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير | — | — | ١ر٥ | ١ر٥ | ١ر٢ | ١ر٤ |
| قروض بدون فائدة | ١ر٢ | ٣ر٢ | ٦ر٩ | ٦ر٩ | ٤ر٩ | ٤ر٩ |
| الدين غير المباشر | ٥٤ر١ | ٦٧ر١ | ٦٦ر٦ | ٩٠ر٧ | ١٢٢ر٦ | ١٤٥ر٦ |
| المؤسسات العامة | ٤ر١ | ٥ر٥ | ٩ر٩ | ٣٨ر٦ | ٥١ر٦ | ٥٩ر٤ |
| مكتب الحبوب | ٥٠ر٠ | ٤٩ر٠ | ٤٢ر١ | ٢٥ر٧ | ٤٦ر٣ | ٤٦ر٨ |
| الشركات الصناعية المضمونة | — | ١٢ر٦ | ١٤ر٦ | ١٦ر٤ | ١٦ر٢ | ١٣ر٤ |
| مكتب الصرف | — | — | — | — | ٨ر٥ | ٢٥ر٠ |
| المجموع | ١٥٨ر٣ | ١٧٦ر١ | ١٩٨ر١ | ٢٤١ر٧ | ٢٨٦ر٧ | ٣١٢ر٤ |

لقد بلغ الدين السورى العام ٣١٢ مليون ليرة سورية حتى نهاية عام ١٩٥٣ . وليست هناك سياسة مقررة بازاء الدين العام . والاقتراض لم يكن وثيق الصلة بحاجة الحكومة الى المال . وقد كانت الحكومة فى الماضى

تقترض مبالغ كبيرة مع توافر الأموال فى الخزانة بمايزيد كثيرا على احتياجاتها العاجلة يضاف الى ما تقدم أنه ليست هناك قواعد أو نصوص تنص على طريقة منظمة لسداد الدين . وقد تم عقد القرض أوالدين العام بفائدةمخفضة لبنك سورية ولبنان . ولم تحاول الحكومة أن توجد سوقا لسندات الدين بين المستثمرين . وفضلا عن ذلك فلا يبدو أن الحكومةمنتبهة الىأنالقروض المأخوذة من قسم الاصدار والممنوحة الى الوحدات الحكومية والشركات الصناعية بضمان الحكومة لها من قوة الالزام ما لاقتراض الحكومة مباشرة من قسم الاصدار والى أن الاثر الاقتصادى للنوعين واحد .

ومن الممكن أن تؤدى عادة تمويل المصروفات من قسم الاصدار الى التضخم . غير أن هذا النوع من التمويل يمكن التسليم به باعتباره نافعا اذا ما استخدم بالاعتدال الذى تتطلبه الظروف الاقتصادية ويكون هذا التمويل معيبا اذا لم يؤسس على تقدير دقيق للظروف النقدية وعلى تقدير احتياجات الحكومة. وقد تجنبت سورية النتائج المترتبة على التضخم الذى كان يعرضها له التجاؤها الى قسم الاصدار طالما أن جزءا كبيرا من القرض قد عوضته فىالسنوات الأخيرة زيادة فى الأرصدة النقدية ، أما الاقتراض مع توافر أرصدة نقدية كثيرة فلا يعتبر اجراء غير ضرورى فحسب ، وانما يعتبر أيضا اجراء خطيرا نظرا لأنه من المرجح أن تحاول مختلف المصالح الحكومية استعمال أرصدتها على نطاق واسع مما يمكن للاقتصاد أن يستوعبه دون المخاطرة باحداث تضخم أو استنفاد احتياطى العملات الاجنبية .

**نظام الايرادات**

ان نسبة الدخل القومى التى تقتطعها الحكومة على صورة ضرائب وغيرها من الايرادات الحكومية تعتبر مرضية اذا قورنت بالنسب المماثلة لها فى بلدان أخرى كثيرة

ففى عام ١٩٥٠ كانت ايرادات الميزانية العادية للحكومة المركزية بالاضافة الى الايرادات التقريبية لجميع البلديات تعادل ١٢ فى المائة من الدخل القومى . ويبدو أن الايرادات المركزية والبلدية زادت فى سنه ١٩٥٣ بنسبة ٦٠ فى المائة تقريبا . وانها وصلت الى حوالى ١٦ فى المائة من الدخل القومى. وهذه النسبة أعلى منها فى كثير من البلدان الأسيوية مثل الهند حيث تبلغ النسبة ٧٪ فقط ولكنها أقل بالنسبة الى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى التى تقتطع الضرائب فيها حوالى سدس الدخل القومى . وكذلك فان نسبة الضرائب الى الدخل القومى أكثر ارتفاعا فى معظم بلدان الغرب الصناعية .

**نظام الايرادات الحالى**

المصادر الرئيسية لايرادات الحكومة المركزية هى ضرائب الجمارك وضرائب الانتاج ويبلغ مجموعهما حوالى نصف الايراد الاجمالى وضريبة الانتاج الزراعى ورسوم التسجيل والدخل من الخدمات العامة ( الجدول التالى ) وضرائب الدخل وعوائد الأملاك وتعتبر الى حد ما قليلة الأهمية فى الوقت الحاضر . فهى أقل من ١٠٪ من مجموع الايرادات .

وفى العشر السنوات الماضية بلغت حصيلة ضرائب الجمارك ورسوم التسجيل أقصى ما بلغته وذلك راجع للزيادة فى فئاتها ولزيادة النشاط الاقتصادى .

النسبة المئوية لايرادات الميزانية العادية للحكومة المركزية
( عن سنوات مختارة )

| المصـــدر | ١٩٤٥ | ١٩٤٨ | ١٩٥٢/٥١ | ١٩٥٤ |
|---|---|---|---|---|
| ضرائب الدخل النوعية | ٧ر٦ | ٣ر٤ | ٣ر٥ | ٦ر٦ |
| الضريبة على الأراضى العقارية (غير الزراعية) | ٨ر١ | ٠ر٢ | ٦ر٢ | ٧ر٢ |
| الضريبة على المهن التجـارية والحرف (التمتع) | ١ر١ | ٤ر١ | ٣ر١ | ٥ر١ |
| ضرائب مباشرة مختلفة | ٨ر١ | ٩ر٠ | ١ر١ | ٥ر١ |
| ضريبة الانتاج الزراعى | ٨ر٧ | ٧ر١٠ | ٨ر١٢ | ٩ر١٠ |
| الضريبة على حيوانات الزراعة | ١ر٧ | ٥ر٥ | ٥ر٥ | ٥ر٤ |
| الضريبة على الإنتـاج | ٠ر٣٥ | ٣ر٢٩ | ٠ر٢٢ | ٦ر٢٩ |
| الرسوم الجمركية | ٧ر٧ | ٠ر٣٠ | ٦ر٢٣ | ٧ر١٨ |
| رسوم التسجيل | ٣ر١ | ٧ر٧ | ٦ر١٠ | ٤ر١٠ |
| ثمن بيع أراضى مملوكة للدولة | ٦ر١ | ٣ر١ | ٠ر٣ | ٩ر٢ |
| الصـــناعات | ٢ر٣ | ٣ر٠ | ٢ر٠ | ٤ر٠ |
| الدخل من الخدمات العامة | ١ر٢٤ | ١ر٥ | ٤ر١٠ | ٠ر١٠ |
| ضرائب أخرى | ٩ر٠ | ٥ر١ | ٥ر١ | ٤ر٠ |
| المجموع | ٠ر١٠٠ | ٠ر١٠٠ | ٠ر١٠٠ | ٠ر١٠٠ |

**ضرائب الدخل**

تفرض ضرائب الدخل النوعية بفئات متفاوتة على :

أ ـــ الدخل الناتج عن المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية .

ب ـــ المرتبات والأجور .

جـ ـــ الدخل الناتج عن تداول رأس المال .

وليس هناك ضريبة عامة تفرض على الدخول الخاضعة لهذه الضرائب النوعية . أما الضريبة على الأراضى العقارية ( غير الزراعية ) فتتخذ شكل

ضريبة الدخل . ولكنها فى الواقع تظهر متصفة بكثير من سمات الضريبة العقــارية .

وضريبة الدخل على المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجــارية تسرى على صافى الدخل الناتج عن جميع المهن والحرف فيما عدا الزراعة . ويعفى من الضريبة مبلغ الـ ١٫٥٠٠ ليرة الأولى من الدخــل ثم تتدرج فئات الضريبة على الدخل من ٦ فى المائة على المبالغ مــن ١٫٥٠٠ ليرة الى ١٠ آلاف ليرة الى ٣٦ فى المائة كحد أقصى على ما يزيد على ٧٥٠ ألف ليرة .

والاعفاءات الشخصية هى بمقدار ٤٨٠ ليرة عن زوجة واحــدة وكذلك بمقدار ٤٨٠ ليرة عن الولد الأول . ويرتفع أساس الاعفاء بمقدار ٢٠ ليرة عن كل ولد بعد الولد الأول . وعلى هذا فهى ٥٠٠ ليرة للطفل الثانى و ٥٢٠ ليرة للثالث وهكذا . وتحتسب الضريبة على صافى الدخل بعد خصم التكاليف والاستهلاك والضرائب . ويجوز ترحيل صافى الخسائر من سنة الى أخــرى لمدة خمس سنوات .

وتخضع شركات المساهمة وشركات التوصية وشركات التضامن لنفس فئات الضرائب التى تفرض على الأفراد . وفى حالة اشتراك شخصين أو أكثر فى مشروع يمنح الشركاء بعض الاعفاءات . مع وضع حد أقصى لكل شركة . وتمنح المؤسسات ذات الأنصبة أو الأسهم المسجلة ( شركات المساهمة ذات الأسهم الاسمية ) والتى يوجد مقرها الرئيسى فى سورية تخفيضا قدره ٢٥٪ من الضريبة المربوطة بحسب الفئات العادية .

وبدلا من ضريبة الدخل العادية فان المؤسسات التجارية التى يقل مجموع ايراداتها عن ٢٥٫٠٠٠ ليرة وكذلك رجال الأعمال الذين يقل مجمــــوع مكافآتهم عن ١٥٫٠٠٠ ليرة يدفعون مبلغا سنويا يعـــادل ٥٠٪ من ضريبة التمتع . ونظرا لتعقد هذا النوع من الضريبة وتنوعه فان من الصعب مقارنته بضريبة الدخل العادية . وفى كثير من الحالات تربط ضريبة الدخل على أساس

ما تدل عليه الشواهد وان الأصل أن يتقدم الممولون باقرارات بايراداتهم .

وفى احدى المحافظات الرئيسية علمت البعثة أن حوالى ٣٠٪ فقط من الحالات قد سويت على أساس الدخول المبينة بالدفاتر الحسابية .

وتخضع الأجور والمرتبات التى تزيد على ١٠٠ ليرة شهريا للضريبة بفئات تتراوح بين ٤٪ على المبالغ بين ١٠٠ ليرة و ٤٠٠٠ ليرة شهريا و ١٢٪ على المبالغ التى تزيد على ٤٠٠٠ ليرة . ولا اعفاء يحتسب على الولدين الأولين . أما الولد الثالث فانه يرتب اعفاء قدره ٤٠ ليرة شهريا . ويزيد الاعفاء بمقدار ١٠ ليرات شهريا لكل ولد يولد بعد ذلك . ويحتجز صاحب العمل مقدار هذه الضريبة .

ويخضع الدخل الناتج عن الأسهم والسندات والأوراق المالية وغيرها لنسبة عامة تبلغ ٦٪ دون أى اعفاء شخصى . ولا تسرى الضريبة على الفوائد التى تمنحها البنوك اذا ما كانت هذه الفوائد خاضعة للضريبة المقررة على الأرباح التجارية .

**الضريبة على الاراضى غير الزراعية المخصصة للاغراض العقارية**

تخضع القيمة السنوية لايرادات المبانى ( وهى القيمة الايجارية الحقيقية أو التقديرية ) وكذلك المواقع المخصصة لمثل هذه الأغراض للضريبة بفئات تتراوح بين ٧٪ على أول ٢٠٠٠ ليرة سنويا و ٢٠٪ على المبالغ التى تزيد على ٢٠٫٠٠٠ ليرة . وتطبق هذه الفئات كل على حدة على كل قطعة أى أن الدخل الاجمالى لمالك الأرض العقارية كلها لا يجمع مرة واحدة حتى يمكن تحديد الفئة المقررة .

وعلى أية حال فان من المنتظر التحول الى المعيار الشخصى لتقدير الضرائب، وذلك بعد الانتهاء من اعادة تقييم العقارات . والأراضى الخالية غير المخصصة للزراعة تخضع لضريبة على الثمن الاجمالى للأرض بفئات يتراوح مقدارها

بين ٥ر٠٪ على الـ ٠٠٠ر٢٠ ليرة الأولى و ١٪ على المبالغ التى تزيد على ٠٠٠ر١٠٠ ليرة . والأراضى الزراعية والمبانى معفاة .

وتجرى اعادة النظر فى ربط العوائد كل ١٠ سنوات وذلك باستثناء حالة العقارات التى ترتفع قيمتها أو تنخفض بنسبة أكثر من ٢٥٪ خلال هذه الفترة فانه يعاد ربط الضريبة عليها فور حدوث هذا الارتفاع أو الانخفـــاض . والواقع أن هذا الاجراء لا ينفذ عادة .

وتعفى المصانع الجديدة ومبانى الادارات والشركات ومحـلات اقامة الموظفين والعمال عن السنوات الست الأولى . وتعفى المبانى والانشـاءات الجديدة أيضا بصفة مؤقتة وذلك تشجيعا للسياحة وتحسين المدن وتوطين القبائل الرحل ولغير ذلك من الأغراض .

### الضرائب على المهن الصناعية والتجارية

تفرض الضريبة على المهن الصناعية والتجارية ويدخـل فى تحديد قيمة الضريبة عناصر مختلفة مثل القيمة الايجارية للمحل التجارى وعدد العمـال والايرادات الاجمالية . وهذه الضريبة أثقل عبئا فى المدن الكبيرة منها فى المدن الصغيرة . وتعفى فنادق السياحة الكبيرة والمصانع التى شيدت بعد سبتمبر سنة ١٩٥٢ من الضرائب عن الخمس السنوات الأولى .

### الضرائب والرسوم المباشرة الأخرى

الرسوم والضرائب المباشرة الأساسية الأخرى هى رسوم الخفر وضريبة الرى ورسم مسح الأراضى وضريبة التركات . وأهم هذه الرسوم من وجهة الحصيلة هى رسوم الخفر التى تأخذ شكل اضافة الى الضريبة المفروضة على الأراضى العقارية غير الزراعية . وضريبة التركات معقدة فى شكلها الى حد ما نظرا لتدرجها طبقا لدرجة القرابة ومقدار المبالغ الآيلة . وقد بلغ مقدارها فى

سنة ١٩٥٣ حوالى ٣٧٠ر٠٠٠ ليرة . وبلغ المقدر لها فى ميزانية سنة ١٩٥٤ ١٠٠ ألف ليرة ، أما ضريبة الرى فقد أعيد النظر فيها بشكل أوسع فى يناير سنة ١٩٥٤ ، ومن المنتظر أن تدر دخلا أكبر نسبيا من المبالغ الصغيرة التى حصلت فى الماضى .

**رسوم التسجيل**

تشمل هذه الرسوم بالاضافة الى رسوم تسجيل عقود بيع العقارات الرسوم القضائية وطوابع الدمغة على العقود الرسمية ورسوم رخص السيارات وضريبة الجيش المستحقة على استهلاك التيار الكهربى ( وهى على هيئة طابع دمغة على ايصالات استهلاك التيار الكهربى ) والرسوم القنصلية والرسوم المقررة على التجارة الخارجية .

**الضرائب الزراعية**

تبلغ قيمة ضريبة الانتاج الزراعى ٧٪ من القيمة الاجمالية للحاصلات الزراعية المبيعة بالأسواق عدا الحيوانات . اذ تفرض عليها ضريبة مستقلة . وتعفى المواد التى تستهلك فى المنزل أو فى القرية من الضرائب . ولكنها تخضع للضريبة بمجرد أن تنتقل خارج القرية وتجبى الضريبة فى مراكز قائمة على الطرق الممتدة بين القرى والمدن على أساس قائمة الأسعار التى تعدها المجالس المحلية لكل مركز استهلاك .

وتفرض على كل رأس من المواشى ضريبة سنوية فئاتها كالآتى :

| | |
|---|---|
| الأغنام والماعز | ٥٠ر١ ليرة |
| الجمال | ٢٠ر٢ ليرة |
| الجاموس | ٢٠ر٥ ليرة |
| الخنازير | ٢٠ر٨ ليرة |

وتعفى الأغنام والماعز والخنازير التى يقل عمرها عن سنة وكذلك الجمال التى يقل عمرها عن سنتين من الضريبة . ولاتفرض أية ضريبة على الأبقار والثيران والخيول والحمير والبغال والحيوانات الأخرى .

**رسوم الانتاج**

١ ــ التبغ والتمباك

تحتكر الدولة انتاج هذه السلع وبيعها . وقد بلغت أرباح هذا الاحتكار فى السنوات الأخيرة حوالى نصف مجموع المبيعات . وهو ما يعادل رسم انتاج يبلغ ١٠٠٪ من القيمة المقدرة .

٢ ــ المنتجات البترولية

تبلغ الضرائب المقررة على استهلاك المنتجات البترولية ٥ر١٤ قرشا عن كل لتر من الجازولين و ٥ قروش لأنواع زيت الوقود . وتخضع المنتجات البترولية فضلا عن ذلك للرسوم الجمركية والرسوم البلدية .

٣ ــ السكر المكرر

تخضع هذه السلعة لضريبة مقدارها ٥ر٢٣ قرشا على الكيلو الواحد . وتفرض الضريبة على المنتجات المحتوية على السكر بنسبة السكر الذى يفترض دخوله فى تكوينها .

٤ ــ الأسمنت

يخضع الأسمنت لضريبة تبلغ ١٥ قرشا للطن .

٥ ــ ضرائب مختلفة أخرى

وتفرض ضرائب أخرى على المواد الكحولية وبعض السلع قليلة الأهمية .

## رسوم الاستيراد

حصيلة رسوم الاستيراد موزعة بالتساوى بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية . وقد أظهر تقدير تقريبى عن المدة من ١٩٥٠ — ١٩٥٢ أن متوسط رسوم الاستيراد بلغ حوالى ٩ — ١٠٪ من قيمة البضائع المستوردة . ومثل هذه السلع المستوردة تخضع لرسوم قيمية تقدر بحسب سعر الصرف الرسمى ( ١٩ر٢ ليرة سورية = ٠٠ر١ دولار أمريكى ) . وقد نتج عن هذا أن حصيلة الجمارك على البضاعة المستوردة بلغت فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٤ نسبة أقل بمقدار ٤٠ ٪ مما كان يمكن الحصول عليه لو طبق سعر الصرف الحر ( ٥٧٥ر٣ ليرة = ٠٠ر١ دولار أمريكى ) الذى يجرى الدفع بمقتضاه لجميع السلع المستوردة فيما عدا البترول .

والرسوم القيمية تميل الى الانخفاض حتى بالنسبة للسلع الترفية ، فنجد مثلا أن الفئات المقررة على المشروبات الروحية تتراوح بين ٤ر١٨٪ و٨ر٣٦٪ ويطبق على سلع مثل أدوات التجميل والراديو والفنوغراف والتسجيلات والبن رسوم فعلية تبلغ ٥ر٢٤٪ . وتفرض رسوم قدرها ٣ر١٥٪ أو أقل على سلع مثل الشاى ومعظم التوابل والزبدة الصناعية والنبيذ وأفلام التصوير والأوراق الحساسة اللازمة لتحميض الأفلام والحلى والمصابيح الكهربية والساعات والآلات الموسيقية .

## رسوم التصدير

أثناء الزيادة المفاجئة فى أسعار المواد الأولية بعد ابتداء الحرب الكورية فرض كثير من الدول رسوما على التصدير أو زاد فى هذه الرسوم . وقد سايرت سورية هذه الحركة ولو أنها تأخرت فى هذا ، وذلك بأن فرضت رسوما على تصدير القطن الخام سنة ١٩٥٢ وعلى الحبوب سنة ١٩٥٣ وما

زالت الرسوم على القطن سارية المفعول . أما ضريبة الحبوب فقد استبعدت فى منتصف عام ١٩٥٤ . وتبلغ الضريبة على القطن ٩ قروش لكل كيلوجرام غير محلوج و ٢٠ قرشا لكل كيلوجرام من القطن المحلوج . وتضـــاف هذه الضريبة الى ضريبة الانتاج الزراعى البالغ قدرها ٧٪ . وقد بلغت الرسوم على تصدير القطن المحلوج فى أغسطس/سبتمبر سنة ١٩٥٣ حوالى ٨٪ من ثمن الجملة فى حلب .

**الايرادات الأخرى**

تتكون حصيلة أملاك الحكومة من الايرادات الناتجة عن ايجار أو بيـــع الأملاك العقارية والخاصة وايرادات الملاحات . وأهم بنود الدخل من المرافق العـــامة هى ايرادات البتـــرول التى تنشـــأ بموجب الاتفـــاق مع شركات أنابيب البترول وكذلك الأرباح الناتجة عن عمليات مكتب الصرف والرسوم التى تجبى كبدل عن الخدمة العسكرية الاجبـــارية . ومن المتوقع أن تؤدى المفاوضات الجارية الآن الى زيادة الرسوم المقررة على البترول .

**الحكم على النظام الضريبى والقروض**

على الرغم من أن نظام الضرائب فى سورية يأتى بمبالغ كافية للقيام بالأعباء الحالية للحكومة فان من الواجب تقويته لمقابلة احتياجات الاقتصاد الآخـــذ فى النمو والاتساع . وتعتقد البعثة أنه قد حان الوقت الذى يتحتم فيه اعادة النظر فى النظام كله .

ولم تكشف دراسة البعثة عن حالات صارخة يظهر منها أن نظام الضرائب يتعارض جديا مع التطور الاقتصادى غير أن صلاحية هذا النظام قد لا تقوى على مواجهة الحال فى المستقبل خصوصا اذا زيدت فئات الضرائب لأن هذا من شأنه أن يبرز السوءات .

ولكن على الرغم من أن نظام الضرائب الحالى لايضع عقبات رئيسية فى طريق التطور والتقدم فانه يؤخذ عليه أن سياسته لم ترسل على أساس التأثير بطريقة معينة فى النشاط الاقتصادى . فعدم فرض ضريبة على الأرض الزراعية مثلا يجعل من السهل حيازة مساحات كبيرة من الأرض لأغراض متنوعة وكان الأفضل أن تفرض على الأرض رسوم سنوية حتى ولو لم تنتج غلة أو تدر ربحا . ويخضع دخل العقارات فى المدن لفئة من الضريبة أقل فى الغالب من الفئات المربوطة على التجارة والصناعة . وهذا الاختلاف فى الضريبة قد يؤدى الى تفضيل استغلال الأموال فى العقارات بطريقة غير اقتصادية على استثمارها فى المشروعات التى تتهيأ لها فرص النجاح فى البلاد المتخلفة اقتصاديا . واختفاء الضريبة التصاعدية على الدخل الزراعى والثروة الزراعية معناه محاباة كبار الملاك الزراعيين وتفضيلهم على غيرهم من المستغلين والمتعهدين الذين قد يساهمون بقدر أكبر فى التنمية الاقتصادية .

وثمة اعتبار آخر عند تقييم نظام الضرائب هو أن هذا النظام « تنازلى » اذ تستهلك الضرائب فيه نسبة من دخل الفقراء أكبر من النسبة التى تقتطعها من دخل الأغنياء . وتلك ظاهرة مميزة لكثير من رسوم الانتاج والاستيراد التى يبلغ مقدارها حوالى خمسى الايرادات العامة فى ميزانية ١٩٥٤ العادية . وهى ايرادات تأتى الى حد كبير من سلع الاستهلاك الشعبى. ومن الصعب تعرف نسبة الضرائب على الانتاج الزراعى والحيوانات اللازمة للزراعة والتصدير — التى بلغ مقدار ما ساهمت به حوالى ربع الايرادات العامة عن سنة ١٩٥٤ — الى دخل الممولين . على أن هذه الضرائب فى جملتها فى حكم الضرائب النسبية . على أن ما جرت عليه عادة المزارعين من استهلاك محصولاتهم فى المزرعة يخفف من عبء الضريبة لما نعلمه من أنها لا تفرض على ما يستهلك من الحاصلات على هذه الصورة وانما تفرض على مايصل منها الى الأسواق .

وان الطبيعة « التنازلية » لنظام الضرائب فى سورية يجب اعتبارها معيبة على ضوء المبادىء السياسية ومبادىء العدالة المقررة فى جميع أنحاء العالم . وعلى أية حال فمن المعترف به أن هناك خلافا كبيرا فى الرأى حول المفاضلة بين الضرائب « التنازلية » والضرائب التصاعدية فهناك اعتراض من الناحية الاقتصادية على الضرائب التصاعدية هو أنها تنصب بشدة على أموال الادخار نظرا لأن جموع الطبقتين المتوسطة والثرية هم الذين يعتمد عليهم الى أقصى حد فى جمع أموال الادخار . وهذا الاعتبار له أهمية خاصة فى بلاد فقيرة فى رأسمالها حيث يتأثر الاستثمار المنتج بنقص المدخـــرات . ولكن تخفيض الضريبة على الأغنياء يســمح لهم باستهلاك الســلع الترفيه وكنز الذهب والعملات الأجنبية بقدر ما يسمح لهم بالادخار لأغراض الاستثمار المنتج . وفضلا عن ذلك فان نظام الضريبة « التنازلى » يعتبر ضـــارا من الناحية الاقتصادية اذا ما أثقلت هذه الضرائب عاتق الفقراء بحيث تقلل استهلاكهم وتؤثر فى صحتهم ومقدرتهم على العمل أو اذا لم تترك لهم مجـــالا لرفع مستوى معيشتهم تدريجيا . ويجب أن ندخل فى اعتبارنا أيضا أن الضرائب على السلع الاستهلاكية غير الضرورية وعلى صافى الدخل تتيح مرونة تلقائية للحصيلة أكثر من الضرائب على السلع الضرورية . وعلى ذلك فهى تقتطع نسبة من الدخل القومى تزداد بازدياد الانتاج حتى ولو لم تتغير فئـــات الضريبة . ونخلص من ذلك كله الى أن المسألة خلافية لا اجماع فيها . هذا والبعثة لا توصى بادخال نظم جامدة فى هذا الموضوع الخلافى غير أنها تعتقد أنه يمكن أن تخفف « التنازلية » فى نظام الضرائب الســـورية الى درجة ملموسة أو أن تقلب الى « تصاعدية » دون مساس كبير بالتنمية الاقتصادية .

**ضرائب الدخل**

يمكن لضرائب الدخل أن تلعب بفضل نمو الصناعة والتجارة والتحسينات التى طرأت على جهاز تحصيل الضرائب دورا كبيرا فى النظام الضريبى السورى. وفى الظروف الحالية لايكون من الحكمة فى شىء توقع زيادة كبيرة فى الدخل من مثل هذه الضرائب فى المستقبل القريب . ان المشكلة التى تتطلب البحث بصفة عاجلة هى تحسين الاجراءات الادارية . وهناك خلاف كبير فيما يتعلق بالضرائب النوعية يدور حول الالتزام بالضريبة على أى قدر من الدخل اعتمادا على المصدر الذى يأتى منه على الرغم من غموض مصدر هذه الخلافات .

وتوصى البعثة بأن تتبع سورية الاتجاهات العالمية التى تهدف بصفة أساسية الى الحد من الاختلاف فى تقدير الضريبة على أساس مصدر الدخل .. وهذا يحتاج الى :

( ا ) سن فئات واعفاءات متشابهة للضرائب النوعية الحالية

( ب) تحويل الضريبة على الأراضى العقارية ( غير الزراعية ) الى ضريبة فعلية مقدرة على صافى الدخل .

( حـ ) تقرير ضريبة تكميلية شاملة على الدخول الكبيرة من جميع المصادر ( الضريبة العامة على الايراد ) وقد يكون من العدالة فرض ضريبة على كسب العمل أخف عبئا من الضريبة على الدخل الناتج عن الأملاك.

ولقد نص فى التقرير الرئيسى على أن الضريبة التكميلية الشاملة التى تفرض على مجموع الدخل مطلوبة على وجه السرعة لاستكمال نظام الضرائب .

وطالما أن الضرائب النوعية تفرض على مختلف مصادر الدخل مستقلا كل مصدر عن الآخر ولا تكملها ضريبة على الدخل العام فان شخصا له دخل من مصدرين مختلفين أو أكثر سيدفع ضريبة أقل من شخص يبلغ دخله الاجمالى

نفس المبلغ ويحصل عليه من مصدر واحد فى ظل النظام التصاعدى .

**ايرادات البلديات**

يرخص للبلديات أن تربط العوائد بصفة عامة فى الحدود التى تنص عليها تشريعات الحكومة المركزية . وتشمل الرسوم والعوائد البلدية نسبة تضاف الى الضرائب العامة تحصلها الحكومة المركزية لحساب البلديات . وضرائب ورسوما أخرى تتولاها البلديات بنفسها . والاضافات الرئيسية تشمل نسبة مفروضة على الضرائب النوعية مقدارها ١٠ ٪ وعلى الضريبة المقررة على العقارات غير الزراعية ( بحد أقصى ٤٠٪) وعلى ضريبة التمتع بحد أقصى ٣٠٪ . وتحصل الحكومة المركزية أيضا لحساب البلديات رسوم انتاج على استهلاك البترول ( بواقع ١ر٥ قرش عن كل لتر من زيوت الوقود و ٣ر٥ قرشا عن لتر الجازولين ) . وضريبة أخرى قيمية قدرها ٥ ٪ على السلع المستوردة وتخفض الضريبة الأخيرة بمقدار ١ ٪ على السلع المعفاة من رسوم الاستيراد أو الخاضعة لفئات لا تزيد على ١ ٪ . وتشمل الرسوم والضرائب التى تحصلها البلديات بنفسها الرسوم على السيارات وباعة المشروبات الروحية والملاهى وبيع وذبح الحيوانات واستعمال المنافع العامة ويسمح للمدن كذلك بفرض رسوم خاصة تتناسب مع قيمة الأملاك وذلك بغرض انشاء الشوارع ورصفها وغيرها من الأعمال العامة . ولم يتسن الحصول على التفاصيل الخاصة بالايراد المتحصل من مختلف المصادر فى المدن وعلى أية حال فان الموظفين فى دمشق وحلب يقدرون ان ثلث الدخل الناتج عن هذه المدن يأتى من الضرائب التى تفرضها الحكومة المركزية والثلثين الآخرين من بلديات المدن نفسها .

ان أعظم اصلاح ضريبى وحسابى يلزم سورية هو تحسين طريقة عمل الميزانية وتنظيم حسابات الحكومة .

وهناك فى الأصل ثلاثة أنواع من الميزانية :

( ا ) ميزانية الحكومة العادية .

(ب ) الميزانيات اللاحقة .

( حـ ) ميزانيات الهيئات المستقلة .

ويضاف الى ذلك مجموعة هامة من العمليات تتكون من قروض تؤخذ من الأموال الموجودة فعلا بالخزانة وتمنح خارج الميزانية العادية ومن قروض يسلفها قسم الاصدار ببنك سورية ولبنان بضمان الحكومة . وثمة تدبير آخر فهناك ميزانية الدفاع غير العادية عن سنة ١٩٤٩ والسنوات اللاحقة .

ولا يضم هذه العمليات المالية بيان شامل موحد .

وتشمل الميزانية العادية الايرادات والمصروفات المنتظمة ( الدورية )لمصالح الحكومة المركزية ولا تمييز هناك بين بنود الحسابات الجارية وبين بنود الحسابات الرأسمالية . وكما سبق القول فان هذه البنود تظهر بمظهر التوازن دائما الا أن الايرادات قد تتضمن مبالغ سحبت أو فى النية سحبها من أموال الاحتياطى . كما يمكن أن تشمل المصروفات اضافات متوقعة الى ذلك الاحتياطى .

وقد حدث فى مناسبة واحدة على الأقل خلال السنوات الأخيرة أن ادرجت بيانات قرض معتزم قبضه من قسم الاصدار فى ميزانية الايرادات . ونظرا لما تقدم فان التوازن الظاهرى للميزانية العادية يكون مضللا .

ومن المفروض أن تشمل الميزانية العادية من ناحية المصروفات الاعتمادات التى تخصص للوكالات الحكومية ومن جهة الايرادات المبالغ التى تدفعها

تلك الوكالات لخزانة الحكومة . وعلى أية حال فلم يكن هذا النظام متبعا بدقة . فمصلحة التلغراف والبريد مثلا قد حصلت على سلف من الخزينـة خارج الميزانية العادية واستعملت الفائض من هذه العملية لسداد جزء من تلك السلف مع أن الميزانية جاءت خالية من كل اشارة الى السلف والى تسديداتها . وان ايرادات الجمارك تقيد بالميزانية العادية بعد حصم المصروفات الادارية . غير أن ادارة الجمارك لا تسدد الرسوم المستحقة للخزانة الا اذا طلب منها ذلك . وقد بلغ ما طلبه البنك من ادارة الجمارك فى نهاية سنة ١٩٥٣ ما يعادل رسوم سنة كاملة .

وتشمل الوكالات أو الادارات المستقلة ماليا مشروع الغاب وميناء اللاذقية والبنك الزراعى وادارة الحبوب ومجلس النقد والتسليف ومكتب الصرف ومؤسسات الكهربا ومياه حلب وسكك الحديد الشمالية وسكك حديد الحجاز والبلديات . وهذه الهيئات تحتفظ بأى وفر تحققه وتقيد ما يصيبها من عجز على الحسابات الرأسمالية .

ولقد تلقت بعض الوكالات أو الادارات المستقلة مبالغ كبيرة على هيئة قروض تقدمها الخزانة أو من قسم الاصدار ببنك سورية ولبنان بضمان الحكومة ولا يظهر أى شكل من أشكال هذا القرض فى الميزانية العامة . وكذلك تمنح القروض بضمان الحكومة الى الشركات الصناعية الخاصه بدون أن يظهر أى أثر فى حسابات الميزانية العامة لا للقروض عند اسلافها ولا عند تسديداتها .

ان أكبر عيب فى هذه الاجراءات هو عدم وجود الميزانية المتكاملة الواضحة الشاملة لكل ايرادات الحكومة ومصروفاتها وان الميزانية العادية تعطى صورة ناقصة عن الوضع المالى أو الضريبى للحكومة وذلك نظرا لأنها لا تتضمن بعض ايرادات ومصروفات الدفاع غير العادية ولا تحويل المال بين الخزانة والوكالات أو الادارات المستقلة . وعلى الرغم من أنه من المناسب

للوكالات المستقلة وخصوصا تلك التي ينتظر أن تعتمد على نفسها أن يكون لديها ميزانيات مستقلة . فان التخطيط المالي الحكيم يحتاج الى أن تعكس الميزانية العامة بوضوح علاقات الخزانة بهذه الوكالات . ومن المعيب ألا ترصد فى بيان موحد القروض التى جرت العادة بالترخيص بتقديمها من الخزانة ومن قسم الاصدار ببنك سورية ولبنان لمختلف المشروعات .

ولقد تضمنت الملاحظات آنفة الذكر بعض الخطوط الرئيسية فى اصلاح الميزانية والنظام الحسابى ولكننا سنعمد الى تكرارها بغرض توضيحها . ولن نحاول فى هذا الصدد وضع برنامج مفصل بل نكتفى بالتوصيات الآتية:

١ ــ يجب ايجاد ميزانية متكاملة تشمل جميع ايرادات الخزانة ومصروفاتها. فان بنود الميزانية التى تمول الآن عن طريق حسابات غير عادية أو بالسحب من المبالغ الموجودة بالخزانة يجب أن تتضمنها الميزانية العامة . أما الميزانيات الملحقة (أو ملاحق الميزانية) فيمكن الاستمرار فيها بالنسبة للهيئات والمؤسسات مثل البريد والتلغراف والتليفونات وهيئة الاذاعة والجامعة. غير أن كل الاعانات والقروض التى تحصل عليها المؤسسات وكذلك كل مساهمة مالية من تلك المؤسسات فى ايرادات الخزانة أو مبالغ تردها اليها يجب أن تظهر فى الميزانية العامة . كما يجب أن تدخل فى الميزانية العامة أيضا القروض أو المساهمة الرأسمالية للميناء والسكة الحديدية وشركات الكهربا وغيرها من المشروعات المستقلة وكذلك كل مبالغ تنالها الخزانة من تلك المؤسسات.

٢ ــ يمكن تقسيم الميزانية العامة الى ثلاثة أقسام. وفى جانب المصروفات، تكون الاقسام هى : أ ــ المصروفات الجارية . ب ــ المصروفات الرأسمالية . جـ ــ الاكتتابات فى القروض وفى رءوس الأموال .

أما فى ناحية الايرادات فان الاقسام هى : أ ــ الايرادات الجارية ب ــ ثمن بيع أملاك الدولة . جـ ــ حصيلة تسديد الديون والاكتتابات

فى رءوس الأموال .

ومثل هذا التقسيم يكون مفيدا لأغراض التخطيط المالى والاقتصادى. ولكن ينبغى ألا يفترض أن بنود المصروفات من نوعى ب و ج يجب أن تمول دائما عن طريق الاقتراض ولا أن يفترض أن مثل البند أ يمول دائما عن طريق الايرادات الجارية .

٣ ــ على الرغم من أن المرافق العامة المستقلة والخدمات يجب أن تبقى خارج الميزانية العامة ولا تحتاج لأن تتقيد بالاجراءات المفصلة للميزانية التى تطبق على المصالح المنتظمة والادارات فان كل مرفق أو ادارة مستقلة يجب أن يقدم بيانا سنويا بأوجه المصروفات المقترحة وهذه الاقتراحات يجب أن تكون محلا لمراجعة سلطة مختصة حتى تضمن تمشيها وتناسقها مع البرنامج الاقتصادى العام للحكومة على ضوء الاحوال الجارية . وكذلك الحال فى مشروع الميزانية الرأسمالية للبلديات . فيجب أن تخضع لنفس الاختبار أو الرقابة .

٤ ــ يجب أن يصرح بالمشروعات التى تمتد لبضع سنوات مقدما بمقتضى قانون ولكن أموال المشروع بأسره يجب ألا تنقل الى حساب خاص وألا توضع جانبا عند ما يرخص بالمشروع . بل يجب أن تفتح اعتمادات سنوية لتغطية النفقات المنتظرة فى نفس السنة وأن تفرج الخزانة عن الأموال وفق احتياجاتها لتدفع منها مرتبات الموظفين وأجور المقاولين . أما الاعتمادات التى تتبقى فى نهاية العام دون صرف فيجب أن تسقط . وهذا النظام من شأنه أن يتيح للحكومة أن تمارس رقابة مستمرة على الانفاق . ويجب ألا يرخص للخزانة فى أن تقترض بموجب ترخيص عام الا حينما تتطلب الضرورة الانفاق وهكذا يمكن تجنب أية زيادة فى الدين العام فى الوقت الذى تتوافر فيه الارصدة النقدية .

٥ ــ يجب أن تشمل كل ميزانية

ا ــ تقديرات الايرادات والمصروفات عن السنة موضوع الميزانية .

ب ــ اعادة التقديرات عن نفس السنة .

جـ ــ الارقام الفعلية عن السنة السابقة .

كما يجب أن تشمل الميزانية بيانا بالمبالغ التى طلب الترخيص بالزيادة فى انفاقهـا . ويجب أن تشرح الميزانية بوضوح وجلاء الوسـائل المقترحة لسد أى عجز أو التصرف فى أى زيادة .

# النقل والمواصلات

**نظرة عامـــة**

من المسلم به بوجه عام أن سورية أشد ما تكون حاجة الى تحســين وسائل النقل والمواصلات بها . ذلك لأن وسائل النقل هناك لم تساير التوسع فى الانتاج وخاصة بعد التعديلات التى شملت تخطيط مناطق الانتاج الزراعى. وكانت السكك الحديدية قد انشئت قبل أن تصبح سورية بلدا مستقلا بيد أنها لم تكن مهيأة لخدمة الاقتصاد القومى فالطيران المدنى المحلى لا يزال فى بدايته وان كانت سورية تنال قسطا وافرا من خـدمة خطوط الطيران العالمية . أما فيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية فان سورية تعتبر فى مركز أفضل من هذه الناحية . فشبكة المواصلات التليفونية قد اتسعت اتساعا عظيما ولو أنها لم تستطع مجاراة التطور السريع الذى أحرزته بعض المناطق التجارية الآخذة فى النمو . وهناك مشروع معد لعلاج أوجه النقص الرئيسية فى هذا الميدان .

ومن الطبيعى أن يجرى أولا تحسين وسائل النقل والمواصلات لتسهيل تجارة البلاد الداخلية والخارجية . ان سورية على أية حال هى منطقة عبور ( ترانسيت ) . وفى الزمن الماضى ــ قبل افتتاح قناة السويس ــ كانت تجارة العبور فيها أكثر أهمية مما هى الآن . اذ كانت البضائع القادمة من أوربا تتقابل فى سورية مع البضائع الواردة من الشرق . والى هذه التجارة يعود الفضل فى احتفاظ بعض مدن هامة مثل حلب ودمشق بأهميتهما التجارية حيث كانت هذه المدن بمثابة نهاية خطوط قوافل الابل القادمة من الشرق كما كانت الأماكن التى يعاد منها نقل البضائع الى ظهور الحمير والبغال حيث

تبدأ رحلاتها الشاقة عبر الجبال الى سواحل البحر الأبيض المتوسط . ولم تفقد سورية حتى الآن أهميتها كطريق دولى تجارى . فالخطوط الحديدية فى الشمال تنقل البضائع والركاب الى كل من تركيا والعراق كما أن الطريق الصحراوى الذى يمر عبر دمشق يستخدمه عدد كبير من المسافرين وتنقل عليه كميات متواضعة من البضائع فيما بين بيروت وبغداد . وفوق كل هذا فان معظم تجارة الأردن الخارجية من ميناء بيروت واليها تمر عبر الأراضى السورية .

**النقل بالطرق**

لم تزد حركة النقل بالسكة الحديدية فى سورية على ما كانت عليه قبل الحرب اذ أن النقل بالسيارات قد اجتذب كل ما جد من زيادة ملحوظة فى السلع السورية خلال العشر السنوات ونصف السنة الأخيرة. وقد زادت شبكة الطرق فى سورية من ٤٥٠٠ كيلو متر فى سنة ١٩٣٩ الى ٨٢٠٠ فى سنة ١٩٥٢ وزاد طول الطرق المعبدة بالمكدام والأسفلت من ١٥٠٠ الى ٣٨٠٠ كيلومتر ولا يشمل هذا الرقم سوى الطرق الصالحة فى جميع الأجواء فاذا ما أضفنا اليه الطرق التى لا تصلح أثناء فصل الأمطار كان المجموع ١٠٠٠٠ كيلو متر وقد ارتفع عدد السيارات من جميع الأنواع من ٣٫٧٣٦ فى سنة ١٩٣٩ الى ١٣١٤٦ فى سنة ١٩٥٣ وزاد عدد عربات النقل من ٨٧٣ الى ٤٧٤٢ سيارة وعدد عربات الأمنيبوس من ٣٤٨ الى ١٢١٢ وترجع بعض أسباب التقدم السريع فى النقل بالطرق الى نقص وسائل النقل بالسكة الحديدية على الطرق الرئيسية التى ازدادت حركة نقل السلع عليها بصورة مطردة مثل الطريق من الجزيرة الى حلب واللاذقية غير أنه يجب ألا ننسى أن النقل على الطرق الرديئة باهظ التكاليف فضلا عما يسببه من تلف للعربات ومن تعطيل للمرور من آونة الى أخرى .

**طرق النقل الرئيسية**

لكى نفهم مشكلة النقل التى تواجهها سورية علينا أولا أن نوضح الطرق الرئيسية التى تمر عليها البضائع . فمن أهمها الطريق الممتد من الشمال الى الجنوب الذى يربط دمشق وحمص وحماه وحلب فى الشمال وحوران وجبل الدروز والأردن فى الجنوب وهناك ثلاثة خطوط للمواصلات تقطع هذا المحور فى اتجاه شرقى وغربى وهى تبدأ من الموانى الثلاثة التى تعد بمثابة منافذ لسورية وهى بيروت وطرابلس اللبنانيتين واللاذقية الواقعة شمال غرب سورية وأقل هذه الموانى الثلاثة أهمية طرابلس التى لا يستفيد منها سوى الاقليم المجاور مباشرة لحمص ولا تزال بيروت ميناء هاما لاستقبال الواردات الى سورية وان كانت البضائع التى تجتاز ميناء اللاذقية آخذة الآن فى ازدياد مستمر ومن ميناء اللاذقية يخرج معظم صادرات سورية اما خطوط المواصلات الممتدة من الغرب الى الشرق فتتجه شرقا بصفة عامة بعد أن تقطع المحور الممتد من الشمال الى الجنوب عند حلب وحمص ودمشق وأهمها الخطوط التى تمتد شرق حلب وهى التى تعود بالنفع الكثير على الجزيرة وأرض الفرات الخصبة التى تغذيها مياه الرى . أما الطريق الذى يتجه شرقا بعد حمص مخترقا صحراء سورية فقليل الأهمية وينحصر نفعه فى حراسة الأنابيب التى تنقل الزيت من العراق الى ميناء بانياس فى سورية والى ميناء طرابلس أيضا وأعظم منه أهمية الطريق الممتد عبر الصحراء من دمشق الى بغداد وهذا الطريق وان كان فى معظم أجزائه لا يعدو ممرا ضيقا فهو صالح فى أى جو للسفر بين لبنان وسورية من جهة وبين العراق وايران والكويت من جهة أخرى وعلى هذا الطريق تسير عربات أمنيبوس من طراز حديث تنقل المسافرين من جميع الأنحاء وتملك هذه العربات الشركة المعروفة بشركة نيرو للنقل وهناك عدد من الشركات الأخرى يشتغل بنقل

المحصولات الغالية الثمن مثل الفواكه والخضر والآلات والسجاجيد أما الطريقان الممتدان شرقا من حمص ودمشق فليس هناك ما يدعو الى اصلاحهما عاجلا ولذا سنضرب صفحا عن الكلام عنهما فى هذا التقرير .

**طريق اللاذقية/حلب/الجزيرة أولى الطرق بالاصلاح**

تتركز أهم المشكلات العاجلة للمواصلات فى تحسين الاتصال بين اللاذقية وحلب والجزيرة فان النهوض السريع الذى حققه الاقليم الشمالى وخاصة الاقليم الشمالى الشرقى لسورية جعل خطوط المواصلات الممتدة شرقا وغربا فى هذا الجزء من الاقليم أعظم شرايين النقل بالنسبة للبضائع ذات الحجم الكبير . فالجزيرة تنتج معظم صادرات سورية من الحنطة وتنتج أيضا مع وادى الفرات ومنطقةحلب ـ حماه ـ حمص كل صادرات سورية من الشعير تقريبا وكذلك تنتج كل قطن البلد الا قليلا . ويأتى بعد ذلك أن اقليم شمال سورية هو الآن الى حد ما وسيلة اتصال البحر الأبيض المتوسط بالعراق ومن الممكن أن تزيد امكانياته فى هذا الشأن فى المستقبل ويمكن التدليل على أهمية طرق المواصلات التى تمر عبر شمال سورية بعظم حجم البضائع التى ترد على ميناء اللاذقية . فقد زادت حركة الصادرات التى تخرج من هذا الميناء من ١٣٫٧٠٠ طن فى سنة ١٩٤٧ الى ٣٥٣٫٣٩٦ فى سنة ١٩٥٣ والى ٦٣٠٫٧٢٠ طن فى سنة ١٩٥٤ وكان ٦٢٪ من الكميات التى مرت بها سنة١٩٥٣ عبارة عن قمح وشعير و ٢١٪ قطنا وبذرة قطن وكسبا وقد زادت الواردات أيضا زيادة سريعة من ٥٫٢٠٠ طن سنة ١٩٤٧ الى ١٧٦٫٣٦٤ طنا فى سنة ١٩٥٣ والى ٢٠٨٫٣٤٣ فى سنة ١٩٥٤ وفى الجهة الشرقية خصوصا الجزيرة زادت كمية البضائع المنقولة أكثر من ذلك ومن المحتمل أن تكون قد بلغت ٥٠٠٫٠٠٠ طن سنويا فى السنين الأخيرة بينما قلت حركة النقل فى الاتجاه المضاد لها بل يبدو أنها كانت أقل من ٥٠٫٠٠٠ طن .

غير أن حالة النقل على هــذه الشرايين الحيوية لا تبعث على الرضـا: فاللاذقية متصلة بحلب بطريق معبد يمر فوق جبال العلويين ومن حلب يسير طريق من الأسفلت متجها شرقا نحو الرقة الواقعة على نهر الفرات ثم يسير وسط الوادى الى دير الزور حيث يتحول الى ممر ضيق يمتد الى أبو كمال على حدود العراق ويخرج من دير الزور طريق آخر يتجه شمالا الى القامشلى مارا بالحسكة .

ولا تساهم السكة الحديدية مساهمة فعالة فى نقل البضائع الا بالنسـبة لسلع التى تنتجها منطقة ضيقة على طول الحدود . فبينما تنقل الســكة الحديدية سنويا ما بين ١٥٠٫٠٠٠ و ٢٠٠٫٠٠٠ طن من حاصلات الجـزيرة الزراعية تنقل الطرق كميات أكبر من ذلك ثم ان تكاليف النقل فى شمـال سورية باهظة وتسـعيرة النقـل بالسيـارات ثقيلة العبء وعرضة للتغييرات الموسمية الشديدة ويرجع بعض هذا الى أن حركة نقل المنتجـات الزراعية تتبع حتما مواسم الزراعة يضاف الى هذا عدم كفاية البضائع التى تعود بها العربات الى اقليم الجزيرة .

ولقد بلغ نقل البضائع بين الجزيرة وحلب واللاذقية مبلغا يجعــل انشاء سكة حديدية هناك من الأمور المرغوب فيها فحركة النقل صوب حلب تبلغ حوالى ٧٠٠٫٠٠٠ طن سنويا مضافا اليها حركة النقل الى العراق أما الحركة التجارية من حلب الى اللاذقية فتبلغ نحو ٥٠٠٫٠٠٠ طن وفى الاتجاه المضاد يسير فى هذين الطريقين على التوالى ١٥٠٫٠٠٠ و ٣٠٠٫٠٠٠ طن سنويا ومن المؤكد أن انشاء خط حديدى جديد فى هذه المنطقة لا يمكن أن يجذب اليه كل هذه الحركة الهائلة فبعضها سيستمر فى استخدام الســكة الحديدية الحالية والبعض الآخر سيستخدم النقل بالعربات وبخاصة فى حالة وجـود بضائع مستوردة مرتفعة النفقات أو بضائع مصدرة من أماكن بعيــدة عن السكة الحديدية وعلى ذلك فمن المحتمل ألا يزيد نصيب أى خط حديدى

جديد على ثلثى البضائع المتداولة واذا صح هذا الفرض فان حركة النقل على خط جديد فى الجزيرة يتصل بسكة حديد العراق فى تل كتشك مثلا يحتمل أن تزيد منقولاته على ٤٠٠ مليون طن كيلو مترى فى السنة أو مايعادل ثلاثة أمثال ما نقل من البضائع على جميع سكك حديد سورية فى سنة ١٩٣٥ .

غير أن انشاء سكة حديدية جديدة سيحتاج الى رأس مال كبير فان تكاليف انشاء سكة حديد تمر فى أرض صعبة من حلب الى اللاذقية ثم تجهيز تلك السكة تبلغ نحو ٨٠ مليون ليرة سورية ويبلغ تكاليف انشاء خط آخر من حلب الى تل كتشك ٩٠ مليون ليرة سورية تقريبا فيكون المجموع نحو ١٧٠ مليون ليرة فى حين أن تكاليف اصلاح الطريق الرئيسى بين حلب واللاذقية تبلغ ٤ر٧ ملايين ليرة سورية وقد قدرت الحكومة السورية تكاليف انشاء شبكة من الطرق تربط الجزيرة بحلب بنحو ٥٠ مليونا من الليرات السورية ( من ضمنها ٤ر٣ ملايين ليرة لتوسيع الطريق الحالى بين حلب والرقة ) مع أن المال اللازم لجعل النقل بالعربات يستوعب البضائع التى سينقلها الخط الجديد لا يزيد على ٤٠ مليون ليرة . وعلى ذلك فان انشاء خط حديدى جديد يكلف الدولة زيادة مقدارها ٧٣ مليون ليرة على ما يتكلفه انشاء طرق تحقق نفس الأغراض . وربما زاد الفرق على ذلك لأن انشاء السكة الحديدية لا يكفى لأغراض النقل الا اذا دعمت تلك السكك بطرق برية تغذيها ما بين مستحدثة ومستصلحة . ومعنى ذلك أن انشاء السكك الحديدية لا يكفينا مئونة انشاء بعض الطرق . وبذلك يبلغ مقدار المال الاضافى اللازم لانشاء خط حديدى بين مائة و ١١٠ ملايين من الليرات السورية .

والبعثة واثقة تماما من أنه ليس من الحكمة انشاء سكة حديد فى الخمس أو الست السنوات القادمة وأهم اعتراض تقدمه البعثة فى هذا العدد هو أن المال الذى ستنفقه الحكومة فى انشاء السكة الحديدية سينقص من الأموال الأخرى التى ينتظر أن تساهم فى زيادة الدخل القومى وتقول البعثة أيضا فى تقريرها

انها تهدف الى وضع برنامج يوازن بين نواحى النهوض ولا يودى بالموارد المالية للبلد فاذا تقرر انشاء خط حديدى أصبح ضروريا العدول عن صرف مبالغ كان مقترحا صرفها فى ميادين التقدم الأخرى وضربت البعثة لذلك مثلا الضرر الذى ينتج من استبعاد جزء كبير من البرنامج الواسع الذى اقترحته لتنظيم مياه الرى وفى هذا خسارة كبيرة للاقتصاد السورى . وقد قدرت البعثة أن مشروعات الرى ستدر على الدخل القومى فى المتوسط ما يعادل ضعف الربح الذى يأتى به الخط الحديدى المقترح انشاؤه وفضلا عن ذلك فان زيادة الانتاج الناشئة عن مشروعات الرى واصلاح الأراضى ستؤدى الى توسع كبير غير مباشر فى الدخل القومى وبخاصة أبواب التجارة والمواصلات وكان للبعثة اعتراض آخر وان يكن ثانويا بالنسبة للاعتراض الأول وهو أن الأفراد يقبلون على تمويل المشروعات الخاصة بالنقل بالطرق فيما عدا تكاليف انشاء الطرق فهى تقع على عاتق الحكومة وحدها بعكس مشروعات انشاء سكة حديدية فان الحكومة تتحمل وحدها عبء الانشاء والاستغلال معا وهذه مسألة يجب النظر اليها بعين الاعتبار فى بلد ليس من السهل على حكومته أن تعبىء رأس المال الفردى لتمويل مشروع عام فاذا جاء الوقت الذى تستطيع فيه الحكومة أن تفعل ذلك على شرط ألا يكون هناك مجال آخر أكثر جاذبية واغراء لاستثمار المال فحينذاك يمكن النظر فى انشاء خط حديدى جديد . والبعثة لا تتردد فى تحبيذ انشاء سكة حديدية اذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لتخفيض أسعار النقل العالية فى الوقت الحاضر بين الجزيرة وحلب واللاذقية ومع ذلك اذا أنشئت طرق جيدة صالحة للسير عليها فى كل الأجواء مع بناء مخازن للحبوب فى الجزيرة فان ذلك كفيل بتخفيض تكاليف النقل اذ بذلك تقل نفقات صيانة العربات ويقل استهلاكها ويخف كذلك ازدحام المرور فى المواسم . ولذا تقترح البعثة أن تولى الحكومة هذه المسألة اهتمامها الأول . وللوصول الى هذا الغرض ترى البعثة أن ينفذ

البرنامج الآتى خلال الخمس أو الست السنوات القادمة :

١ ــ اصلاح طريق حلب / اللاذقيه واعادة تخطيط بعض أجزائه . وقد أصبح توسيع هذا الطريق أمرا محتــوما . على أن الأحوال الطبوغرافية للاقليم لا تسمح بتوسيع بعض أجزاء منه ولذلك لا معدى من انشاء طريق جديدة فى تلك الأجزاء . وتقدر تكاليف المشروع كله بمبلغ ٧ر٣٧ ملايين ليرة.

٢ ــ اصلاح طريق حلب / الرقة وتوسيعه . طول هذا الطــريق ١٩٠ كيلو مترا وهو يكون جزءا من الطريق الرئيسى الموصل الى الجزيرة وسطحه مغطى بالأسفلت ولا يزيد عرضه على خمسة أمتار وتمشيا مع الاقتراحات الأخيرة للحكومة السورية ترى البعثة أن يوسع الطريق الى ستة أمتار عرضا مع اضافة مترين على جانبى الطريق لوقوف العربات وقد قدرت الحــكومة الأموال اللازمة لذلك بمبلغ ٨ر٣٨ ملايين ليرة .

٣ ــ انشاء طريق جديد يصل الرقة بالقامشلى مارا بالقنطارى وتل تامر وتلول محمد ثم يمتــد مارا بدير كابووديريك الى عين ديوار على الحدود السورية التركية وسيكون طول هذا الطريق ٣٦٢ كيلو مترا .

٤ ــ المواصلات الشمالية / الجنوبية . طرق النقل الرئيسية تشــمل الطريق المحورى الذى يمتد من الشمال الى الجنوب ويتطلب ذلك الطريق اصلاح المواصلات بين حلب ودمشق وهو أمر هام للغاية . وقد اقترح مرارا عديدة انشاء خط حديدى رئيسى يربط هاتين المدينتين اما بمد قضيب اضافى يتكلف ١٨ مليون ليرة على الخط الضيق الممتد من دمشق الى نقطة الاتصال بالخط الرئيسى فى رياض بلبنان أو بانشاء خط حديدى جــديد يتكلف ٣٦ مليون ليرة من دمشق الى حمص يتصل هناك بخط دمشق ــ حماه الممتــد الى حلب ومع ذلك فالبعثة مقتنعة بأن كمية البضائع الثقيلة التى تصــلح للنقل بالسكة الحديدية بين حلب ودمشق أقل كثيرا من أن تبرر اعتماد المبلغ الكبير اللازم لانشائها . وهناك حل أفضل من هذا هو تحسين طريق حلب

ـ دمشق وتوسيعه كي يتسع لتقابل قوافل عربات النقل وربما بلغت تكاليف التوسيع ١٠٫٠٠٠ ليرة سورية للكيلو متر الواحد أو مبلغ أربعة ملايين من الليرات للطريق كله . أما النقل جنوبا من دمشق الى درعا وحدود الأردن فانه يتم بوساطة الطرق وسكة حديد الحجاز معا . وهـذا الطريق وان كان غير مطروق بالدرجة التى يستعمل بها الطريق الى حلب فان دوره ما زال هاما فى نقل محصولات سورية الزراعية ومنتجات البترول الى الأردن .

**مشروعات أخرى خاصة بالطرق**

يعتبر طريق دمشق ــ بيروت شأنه فى ذلك شأن طريق اللاذقية ــ حلب ــ الجزيرة طريقا حيوية بالنسبة للاقتصاد السورى . بل ان حركة النقل على هذا الطريق أشد كثافة وأكثر انتظاما على مدار السنة من النقـل على طريق اللاذقية ــ حلب . ولذلك يجب الاسراع بوضع برنامج لتحسين سطح هذا الطريق تشترك فيه الدولتان اللتان يعنيهما الأمر . وتقدر البعثة المال اللازم لتحسين الجزء السورى من الطريق وطوله ٣٥ كيلو مترا نحو مليون ليرة .

وتتوقع البعثة مع هذا أنه لن تمضى مدة طويلة حتى يصبح من الضرورى القيام باجراءات شاملة تفى بما تحتاج اليه حركة المرور الآخـذة فى ازدياد مسـتمر .

ولتحقيق هذه الغاية اقترح انشاء طريق جديد يسير موازيا للطريق القديم مع بناء نفق طويل عند حمانا لتفادى المرور فوق أخطر جزء من الطريق وهو الذى يسير عبر جبال لبنان حيث الضباب الكثيف والثلج يعوقان المرور وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٢٩ مليون ليرة سورية تشترك فى دفعها سورية ولبنان . ومما لا جدال فيه أن انشاء طرق متوازية يساعد على زيادة حركة المرور زيادة عظيمة ويقلل بدرجة كبيرة العدد الهـائل للحوادث التى تقع على طريق دمشق بيروت .

وهناك خط ثالث عظيم الأهمية يصل البلاد بالبحر الأبيض المتوسط هو الاتصال بين حمص وطرابلس ويكفله خط سكة حديد دمشق ــ حماه وطريق للسيارات .

وقد وجهت البعثة عنايتها بعد دراستها للطرق الرئيسية الى مشروعات معينة خاصة بالطرق منها مشروعان يمكن الانتفاع بهما فى تحسين الاتصال بين حمص وحماه من جهة وسواحل سورية واللاذقية من الجهة الأخرى .

وتقترح البعثة كذلك بغية النهوض بالسياحة أن تنشأ طرق تسهل الوصول الى بعض آثار سورية التاريخية مثل قلعة الحصن وخرائب القديس سمعان وغيرها واقترحت اعتماد ١ر٥ مليون ليرة سورية لهذا الغرض .

**السكك الحديدية**

هناك ثلاثة خطوط حديدية تعمل الآن فى سورية وهى :

سكة حديد الشمال و سكة حديد الحجاز وسكة حديد دمشق ــ حماه وامتدادها .

فسكة حديد الشمال عبارة عن الجزء السورى من الخط الحديدى العالمى الذى اشتهر باسم «سكة حديد برلين ــ بغداد» وهذا الخط الحديدى القادم من بغداد والموصل فى العراق يجتاز الجزء الشمالى الشرقى من الأراضى السورية ما بين منطقتى تل كتشك والقامشلى . ثم يتجه عبر الأراضى التركية على طول الحدود حتى يصل جنوبا الى حلب ومنها يعود نحو الشمال الى تركيا حيث يتفرع الى خطين أحدهما يتجه الى ميناء الاسكندرونة والآخر الى استامبول . وأجزاء هذا الخط الحديدى داخل الأراضى السورية تملكها الحكومة السورية ويديرها مدير السكك الحديدية بمساعدة مجلس ادارة تحت اشراف وزارة الأشغال العمومية .

وقد تم نقل حوالى ١٠١ر٠٠٠ طن من بين ما يقرب من ٤٠٠ر٠٠٠ طن من

البضائع بوساطة سكك حديد الشمال الى العراق وذلك فى عام ١٩٥٢ . وكانت معظم هذه البضائع بمثابة ترانسيت . كما تم نقل ما يقرب من ١٠٦ر٠٠٠ طن معظمها من الحبوب والفحم بصفة ترانسيت الى تركيا . ومع أن حركة النقل على هذا الخط تعتبر عادية الا أن التطور الذى لازم المنتجات الزراعية فى أراضى الجزيرة فى سورية وفى الأجزاء المتاخمة للأراضى التركية كان من العوامل التى أدت الى زيادة حركة البضائع المنقولة على هذا الخط من ٢٢ مليون طن كيلو مترى فى عام ١٩٣٨ الى ٥٥ مليونا فى عام ١٩٥٣ .

وسكة حديد الشمال تتألف من ٢٤٨ كيلو مترا من الخطوط الحديدية و ١٩ قاطرة ونحو ٦٥٠ عربة للركاب والبضاعة . وحركة النقل على هذا الخط تعتبر خفيفة اذ لم تتعد فى سنة ١٩٥٣ ٥٥ مليون طن كيلو مترى بما فى ذلك بضائع الترانسيت كما سلف القول .

وبمقتضى نظام متفق عليه تدفع تركيا أجور نقل بضائعها على الخطوط الحديدية عبر الأراضى السورية كما تدفع سورية أجور نقل بضائعها على الجزء التركى من ذلك الخط . ولما كان جزء كبير من هذا الخط يقع فى الأراضى التركية فان أضخم شحنات البضائع السورية ما بين الجزيرة وحلب لا تدر الا دخلا بسيطا نسبيا لسكة حديد الشمال . فمثلا تعريفه شحن الطن من الحبوب من القامشلى الى حلب هى ٢٤ر٥٠ ليرة سورية نصيب ادارة السكك الحديدية التركية منها ١٩ ليرة . وتتم المحاسبة بطريق المقاصة ولكن سعر القطع الذى تجرى عليه تسوية الحسابات بين ادارتى السكك الحديدية يلحق غبنا بسورية اذ تنتج عنه خسارة صافية . وفى عام ١٩٥٣ بلغت هذه الخسارة ٤٦٢ر٠٠٠ ليرة سورية .

وتتصل سكة حديد الشمال فى حلب بسكة حديد دمشق ــ حماه التى تديرها شركة فرنسية خاصة بمقتضى امتياز ممنوح لها فى عام ١٨٩٣ وهى تخدم مصالح كل من سورية ولبنان. ونظام سكة حديد دمشق ــ حماه

يشمل خطوطا واسعة وخطوطا ضيقة . وأهم خط من الخطوط الواسعة هو الذى يبدأ من حلب عن طريق حماه وحمص متجها نحو ميناء طرابلس فى لبنان ، ومن هناك يسير بمحاذاة الشاطىء اللبنانى . وتنقل على هذا الخط معظم بضائع الترانسيت من العراق واليه وذلك الى جانب المحصولات الزراعية التى ينتجها اقليم حماه ــ حمص . ويقوم هذا الخط أيضا بنقل أنواع الحبوب السورية وغيرها من المنتجات الى لبنان كما ينقل السكر الخام المستورد لتكريره فى مصانع حمص. كما يساهم هذا الخط الى حد ما فى نقل المنتجات البترولية من معامل تكرير البترول فى طرابلس. ومن حمص يمتد أحد الخطوط الحديدية الواسعة متجها جنوبا داخل لبنان فى طريقه الى الرياق حيث يتصل من هناك بسكة حديد دمشق ــ حماه الضيقة فى الخط الذى يصل بيروت بدمشق . والأهمية الاقتصادية لهذا الخط الضيق ضئيلة بالنسبة لسورية لأنه قاصر فى الغالب على نقل بضائع الترانسيت الى الأردن . ففى عام ١٩٥٢ قام هذا الخط بنقل ما يقرب من ١٢٩٫٠٠٠ طن من البضائع مقابل ٢٨٥٫٠٠٠ طن نقلت على الخط الواسع . ومن هذا المجموع أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ طن كانت لحساب الأردن .

وسكة حديد دمشق ــ حماه تنقل ركابا أكثر من كل من الخطين الآخرين ولكن معظم حركة النقل تتم محليا وفى السنوات الأخيرة بعد الحرب هبطت هذه الحركة بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب حتى أصبحت تمثل من ١١٪ الى ١٧٪ منها .

وفى دمشق يتصل خط سكة حديد دمشق ــ حماه الضيق بخط سكة حديد الحجاز الضيق الذى يتجه جنوبا الى عمان عاصمة الأردن ويتجاوزها الى مسافة أخرى .

وسكة حديد الحجاز هذه هى وقف اسلامى دينى وتديرها الحكومة السورية بوساطة مدير عام ومجلس ادارة مسئول أمام رئيس الوزراء . وقد

أنشئت بغرض القيام بنقل الحجاج وكانت حين أنشئت تمتد مسافة ٣١٥٩ كيلو مترا الى المدينة المنورة فى المملكة السعودية . وفى خلال الحرب العالمية الأولى رفعت معظم أجزاء هذا الخط الحديدى ولم يتـم حتى الآن اعادة تركيبها . وفى يناير عام ١٩٥٤ عقدت اتفاقية بين كل من سـورية والأردن والمملكة السعودية لاعادة مد هذا الخط الحديدى بكامله الى المدينة المنورة . ويبدو أن المملكة السعودية قد تعهدت بتحمل النصيب الأوفر من النفقات وبالرغم من تفكك أجزاء هذا الخط وعدم اتصالها بالأماكن المقدسة الاسلامية فان حركة نقل الحجاج على سكة حديد الحجاز قد مالت نحو الانتعاش فى السنوات الأخيرة وذلك لأن الحكومة السورية قد ساهمت فى هذا الانتعاش بقرارها الخاص بمنع سفر الحجاج بطريق البحر من اللاذقية . وقد اتخذت خطوات نحو تنظيم نقل الحجاج بطريق البحر من ميناء العقبة الأردنى الى جدة . وحركة نقل البضائع بالسكة الحديد هى تجارة ترانسيت للأردن كما هو الحال فى خط دمشق ــ بيروت الحديدى . اذ أن كمية البضائع السورية التى يتم نقلها داخليا على هذا الخط دون ١٠٪ من المجموع .

وقد ظلت شبكة سكك حديد دمشق ــ حماه تتعرض للخسائر مدة من الزمن . وبمقتضى الاتفاقيات القائمة بين الشركة المستغلة وبين حكومتى لبنان وسورية تقوم هاتان الحكومتان بتغطية هذه الخسائر بالتساوى . ففى عام ١٩٥٢ بلغ ما دفعته سورية من هذا الحساب ٥٠٠٫٠٠٠ لبرة سـورية أى بنسبة قرش صاغ واحد لكل طن كيلو مترى عن البضائع المنقولة .

وتنفرد سورية بتغطية خسائر سكة حديد الحجاز وسكة حديد الشمال . وقد زادت مدفوعات الحكومة لهذا الحساب من ٦٤١٫٠٠٠ ليرة سورية فى عام ١٩٥٠/١٩٥٢ الى ما يقدر بمبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ ليرة سورية فى عام ١٩٥٣ و ١٫٢٠٩ مليون ليرة فى عام ١٩٥٤ . وينتظر أن يزداد هذا العجز . اذ من المتوقع أن تقوم الحكومة التركية باتمام مد خط حديدى قصـير فى عام

١٩٥٥ أو ١٩٥٦ وفى هذه الحالة يغنى عن نقل محصولات جنوب تركيا عبر سورية الى ميناء الاسكندرونة . وربما أدى هذا الى خسارة سنوية فى مجموع الايرادات لسكة حديد الشمال تقدر بأكثر من مليونى ليرة سورية . ومع أن الخسارة قد تعوض جزئيا عن طريق تخفيض نفقات التشغيل وقد يكون من الممكن تعويض بعض الدخل عن طريق زيادة رسوم الشحن على البضائع السورية فمن المحتمل أن تواجه الحكومة نقصا اضافيا يقدر بما لا يقل عن مليون ليرة سورية سنويا .

والى جانب ما تتحمله الحكومة من اعانات مالية لتشغيل السكك الحديدية فانها على ما يظهر ستقوم بانفاق ما يقرب من خمسة ملايين ليرة سورية للاستيلاء على الأجزاء السورية من شبكة سكك حديد دمشق ـ حماه . ولقد بدأت مفاوضات لشراء هذه الخطوط وما يلزمها من عربات وسارت هذه المفاوضات شوطا قد يصل بها الى الاتفاق .

والذى أملى على الحكومة السورية الدخول فى هذه المفاوضات هو رغبتها فى امتلاك جميع خطوط السكك الحديدية فى الأراضى السورية من ناحية واعتقادها بأن الادارة السورية فى تشغيل هذه الخطوط ستؤدى الى توفير فى النفقات من ناحية أخرى .

وقد جأر الأردنيون بالشكوى من القوانين التى سنتها الحكومة السورية بقصد تدعيم سكة حديد الحجاز فمنعت نقل معظم بضائع الترانسيت بالسيارات . ومع التسليم بأنه اذا أزيل المنع وأطلقت يد الناقلين فى اختيار وسيلة النقل سيتحول جزء كبير من البضائع الى السيارات فانه لا ينبغى أن نسقط من الحساب أولا أن طائفة من السلع وخاصة السريعة التلف والمنتجات البترولية لا يشملها الحظر بمعنى أن نقلها بالسيارات مباح وثانيا أن الأفضل للأردن أن ينقل صادراته ووارداته من البضائع الضخمة بوساطة السكك الحديدية . فميناء الأردن على خليج العقبة لا يتصل بأية

خطوط حديدية داخل البلاد وليس له من حيث الموقع بالنسبة للتجارة مع أوربا ما لميناء بيروت من ميزات ونظرا لهذه الظروف تقترح أن يقـــوم مندوبون عن حكومات الأردن وسورية ولبنان ببحث مســـألة الترانسيت وعلاقتها بالخطوط الحديدية هناك بحثا صريحا وافيا . اذ سيؤدى ذلك الى دراسة وافية لما لهذه الحكومات من مصلحة مشتركة فى صـــيانة الخطوط الحديدية وامكان تشغيلها بكفاية ووفر . وقد يكون من الممكن تخفيض نفقات التشغيل وزيادة الايرادات عن طريق زيادة الرسم على شحنات مختارة . فهناك مثلا مسألة أجرة الشحن فى سكة حديد الحجاز التى يبدو فى بعض الحالات أنها تقل عن مثيلتها فى سكة حديد دمشق ــ حماه .

وان الخطوط الحديدية الثلاثة فى سورية تكون فى مجموعها شبكة طولها ٨٥٢ كيلو مترا منها ٥٤٥ كيلو مترا من الخطوط الواسعة و ٣٠٧ كيلو مترا من الخطوط الضيقة . وفيما عدا ما تقتضيه ضرورة اعادة شحن البضائع فى الأماكن التى يتغير فيها اتساع الخطوط الحديدية فانه من الميسور السـفر بين أى خط وآخر ولو أن هذا قد يستلزم تخطى الحدود السورية . وقد بلغ عدد القاطرات والعربات بمختلف أنواعها التى تعمل على هذه الشــبكة فى نهاية عام ١٩٥٣ ١٤٧ قاطرة و ٢١٥٠ عربة من جميع الأنواع .

**حركة نقل البضائع والركاب**

هبط مجموع البضـــائع التى تم نقلها على خطوط الســكك الحديدية الثلاثة من ١٣٨ر٥٦ مليون طن كيلو مترى فى عام ١٩٣٨ الى ٨٦ر٥٤ مليونا فى عام ١٩٤٩ ثم عاد فارتفع الى ١٣٠ر٤٤ مليـــونا فى عام ١٩٥٣ . ويبين الجدول الآتى البضائع التى تم نقلها فى السنوات الأخيرة .

## البضائع التى تم نقلها على السكك الحديدية السورية
## ما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٣

| | بالطن | | | النسبة المئوية للمجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ |
| حبوب ودقيق | ٣٨٠ر٤٠٦ | ٤٦٠ر٦٥٠ | ٤٦٢ر٢٩٥ | ٣٨ر٦ | ٤٥ر١ | ٤٥ر٧ |
| ماشية | ٦٣ر٩٢٢ | ٤٨ر٠٥٤ | ٥٦ر٣٨١ | ٦ر٥ | ٤ر٤ | ٥ر٦ |
| منتجات زراعية أخرى | ٤٨ر٦٥٣ | ٤٤ر٢٥٤ | ٥٣ر٨٧٤ | ٤ر٩ | ٤ر٣ | ٥ر٣ |
| منتجات بترولية | ٨٦ر٠٨٢ | ٩٥ر٧٥٣ | ١١٠ر٥٨٨ | ٨ر٧ | ٩ر٤ | ١٠ر٩ |
| أسمنت ومواد أخرى للبناء | ١٠٩ر٢٢٤ | ٦٦ر٣٥٧ | ٨٣ر٤٢٢ | ١١ر١ | ٦ر٥ | ٨ر٢ |
| مواد مختلفة | ٢٩٨ر٢٢٨ | ٣٠٨ر١٨٨ | ٢٤٥ر٤٩٥ | ٣٠ر٢ | ٣٠ر٣ | ٢٤ر٣ |
| المجموع | ٩٨٦ر٥١٥ | ١ر٠٢٠ر٢٥٦ | ١ر٠١٢ر٠٥٥ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

وقد عادت حركة الركاب التى بلغت حدا قياسيا فى الانخفاض فى عام ١٩٥٠ فانتعشت مرة أخرى فى السنوات الأخيرة كما يتبين من الجدول التالى . ومع هذا فان هذه الحركة فى عام ١٩٥٣ لم تزد الا قليلا على ثلث ما كانت عليه قبل الحرب العالمية . وقد كان هذا العجز فى مجموعه من نصيب سكك حديد دمشق ــ حماه وفروعها .

## نقل الركاب بالسكك الحديدية

| السنة | سكك حديد دمشق ــ حماه | سكة حديد الحجاز | سكة حديد الشمال | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٣٨ | ١٠٠ر٨ | ١٣ر٠ | ٤ر٧ | ١١٨ر٥ |
| ١٩٤٧ | ٤٠ر٢ | ٧ر٦ | ١٠ر١ | ٥٧ر٩ |
| ١٩٤٨ | ٣٨ر٨ | ٧ر٥ | ٥ر٢ | ٥١ر٥ |
| ١٩٤٩ | ١٧ر٠ | ٧ر٦ | ٥ر١ | ٢٩ر٧ |
| ١٩٥٠ | ١١ر٢ | ٥ر٤ | ٥ر٣ | ٢١ر٩ |
| ١٩٥١ | ١٢ر٥ | ٦ر٠ | ٦ر٣ | ٢٤ر٨ |
| ١٩٥٢ | ١٣ر٤ | ١٠ر٦ | ٥ر٨ | ٢٩ر٨ |
| ١٩٥٣ | ١٦ر٢ | ١٥ر٢ | ٥ر٦ | ٣٧ر٠ |
| ١٩٥٣ بالنسبة المئوية لعام ١٩٣٨ | ٪ ١٦ | ٪١١٦ر٧ | ٪١١٩ر٣ | ٪ ٣١ر٣ |

**مشروعات السكك الحديدية**

فى عام ١٩٤٥ قامت الحكومةالسورية بدراسة امكاناضافة خط حديدى ثالث للخط الضيق الممتد من الرياق الى دمشــق ووجدت أن تكاليف هذا الخط ستتراوح بين ١٨ مليونا و ٢٣ مليونا من الليرات . وان انشاء خط حديدى آخر كبديل لهذا الخط بين دمشق وحمص عبر الاراضى السورية تبلغ تكاليفه ما يقرب من ٢٦ مليون ليرة سورية وقد أعطيت الأفضــلية لهذا المشروع بيد أنه لم يتم تنفيذ أى من المشروعين. ولقد كانت هناك أيضا مشروعات أخرى لتحويل سكة حديد الحجاز الضيقة الى خط عريض حتى الحدود وتكاليف هذا المشروع تبلغ ١١ مليون ليرة ســورية أما تكاليف انشاء خط حديدى جديد جنوبى د مشق فتبلغ تكاليفه حوالى ٣٤ مليون ليرة سورية . وانه لمن الصعب فى الوقت الحاضر تبرير التحمل بنقات أى من هذه المشروعات على أساس تحليل حركة نقل البضائع وما يرتقب منها .

**المفاضلة بين السكك اللحديدية والطرق البرية**

ان أكبر مشاكل النقل التى تواجه سورية هى كيفية التوصل الى أنجع الوسائل واقلها نفقة فى سبيل تيسير نقل الكميات الضخمة من الســلع عبر الجزء الشمالى من سورية فى المنطقة الواقعة بين الجزيرة وحلب واللاذقية . والى الآن لم تستطع السكك الحديدية أو النقل البرى التغلب على هــذه المشكلة بصورة مرضية . والسؤال الذى يتردد فى الاذهان الآن هو ما اذا كان الأجدى مد خط حديدى أو انشاء شبكة جــديدة من الطرق ؟ وان المقارنة بين المزايا الاقتصادية للنقل بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية ــ فى أية بقعة من بقاع العالم ــ لا تنطبق الا فى حالات فردية يكون رجحان احدى الوسيلتين على الأخرى رهنا بملابساتها . وكذلك تتوقف نفقات كل

من الوسيلتين على الظروف المحلية . وعلى هذا الاساس فان فحص المشكلة فيما يتصل بسورية وعلى وجه خاص ما يتعلق منها بنقل البضائع بين الجزيرة واللاذقية فان البعثة تؤكد أن حساباتها والنتائج التى توصلت اليها انما ترتبط بهذه النقطة بالذات ولا يمكن أن تكون جوابا على تساؤلنا عن ترجيح السكك الحديدية على شبكة الطرق البرية أو العكس .

ولهذا السبب نفسه لا يتضمن تقريرنا عرضا شاملا للحجج التقليدية التى تثار بخصوص ترجيح احدى وسيلتى النقل على الأخرى . ومع أننا قد أدخلنا فى حسابنا مثل هذه المقارنات النظرية فاننا نشعر انها معترف بها اذ تناولتها المؤلفات الفنية الخاصة بهذا الموضوع بما فيه الكفاية . وما نورده هنا انما اخترناه لارتباطه الى حد كبير بمشكلة النقل فى سورية .

**اعتبارات عامة**

وجدير بالذكر أن مشروع مد خط حديدى يحتاج الى توظيف رأسمال كبير ولكنه يتميز بقلة نفقات تشغيله وبطول أمد استهلاك رأسماله . فى حين أن التكاليف المبدئية لانشاء طريق برى تقل بكثير وخاصة اذا استخدمت الوسائل المبسطة فى بنائه. ولكن تكاليف صيانة هذه الطرق تزيد على تكاليف صيانة الخطوط الحديدية . وسنتناول فى مكان تال من هذه العجالة مدى انطباق هذه الحقائق على ظروف سورية .

واذا غضضنا النظر عن تكاليف السكك الحديدية فان هذه السكك تيسر النقل طوال العام مهما تقلبت الظروف الجوية على مدار السنة .

بيد ان صيانة الخطوط الحديدية يتطلب مزيدا من الدقة ولا بد من اسناد هذه الصيانة الى رجال لهم المهارة الفنية الكافية والمقدرة على مراعاة العامل الزمنى فى تنفيذ البرامج .

ففى السكك الحديدية تتولى جهة واحدة تحديد مواعيد الحركة وأعمال

الصيانة جميعا اما فى النقل بالسيارات فان العمليتين منفصلتان وتتبعان ادارتين مستقلتين عن بعضهما البعض الأمر الذى نستخلص منه أن السكك الحديدية أكثر ضمانا لمواجهة مطالب نقل السلع الى موانى الشحن . هذا اذا كان لدى القائمين بالمشروع نية الارتقاء بمستوى السكك الحديدية الى درجة تؤهلها لاداء خدماتها فى المواعيد المقررة .

على أنه حتى اذا توافـرت الادارة ذات الكفاية الممتـازة فقد تحدث الاضرابات وما شابه ذلك من العوائق التى ليس لمثل هذه الادارة أى سلطان أو سيطرة عليها . أما فيما يتصل بالطرق البرية فان وقوع هذه الحوادث أقل احتمالا ولو حدثت فانها لن تؤدى الى شل حركة النقل كليا فى الطرق اذ ان النقل بالسيارات فى أغلب الأحوال تستغله هيئات متعددة مستقلة بعضها عن بعض « بعكس السكك الحديدية حيث يخضع العمال لسيطرة سلطة واحدة وهم لهذه أكثر ارتباطا ببعضهم البعض » . ولكن هؤلاء العمال فى الوقت نفسه يتمتعون ببعض المزايا الاجتماعية الخاصة مثل مستوى الاجور والضمان والعناية الطبية ونظام المعاشات الخ .. الأمر الذى لا يتوافر لعمال السيارات. وهذا يعود ــ الى حد ما ــ الى التنظيم ، والى أن السكك الحديدية تحتاج لنقل الطن الواحد الى عدد أقل من الأيدى العاملة مما تحتاجه وسائل النقل بالسيارات .

أضف الى هذا أن فئات الأجور بالسكك الحديدية يمكن تثبيتها والاشراف عليها بسهولة ويسر على خلاف فئات أجور النقل بالسـيارات فانها تتغير حسب المواسم . ومن الناحية الأخرى فان فئات أجور سـوق النقل الحرة بالسيارات ــ اذا ما أخذنا المتوسط السنوى لها ــ تكاد تمثـل التكاليف الفعلية لما يقدم من خدمات . أما انخفاض أجور النقـل بالسكك الحديدية فلا يصح ان يؤخذ مقياسا للحكم اذ أن عملية تشـغيل السكك الحديدية تسبب خسائر فادحة تغطيها الضرائب عادة .

وان مقدرة الحكومة على تحديد أجور النقل بالسكك الحديدية ــ وخاصة ما تمتلكه منها ــ يهيىء لها فرصة التحكم فى هذه الأجور وتغييرها وفقا لصالح سلع معينة أو مناطق انتاجية معينة أو موانى شحن معينة ... وهذه المقدرة كثيرا ما تذكر على انها ميزة من الميزات . ولا شك فى أن استخدام الحكمة فى ممارستها يجعلها اداة صالحة تساعد على الاستقرار الاقتصادى وتنميته . ومن سوء الحظ انه من المستطاع استخدام هذه الميزة أيضا فى أغراض سياسية ترمى الى انعاش الانتاج فى بعض المناطق التى لا تؤهلها طبيعتها الاقتصادية للاستمتاع بمثل هذه الميزة .

والحجة الذائعة فى تفضيل عمليات النقل بوساطة الطرق هى أن هذه الوسيلة تسمح باطراد النقل من الباب للباب دون حاجة لاعادة شحن السلع التى يراد نقلها . ولا شك فى أن هذا العامل انما هو عامل حاسم يصلح فى كثير من الظروف بيد انه لا يصلح الا فى الحالات التى لا تخضع فيها هذه السلع المشحونة للتفتيش الجمركى أو للقيود التى تفرضها القوانين وعلى أية حال فان أهميتها بالنسبة لصادرات الجزيرة الزراعية أمر مشكوك فيه ، ففى أغلب الحالات يجب نقل الحاصلات الزراعية من الحقول الى نقطة تجميعها سواء أكانت مرحلة النقل الطويلة الأخيرة ستتم بوساطة السكك الحديدية أو بالطرق البرية . وأى من هاتين الوسيلتين تيسر النقل حتى مرسى السفن اذا كان الخط الحديدى أو الطريق البرى ينتهى اليه .

والطرق البرية بطبيعة الحال سهلة التشكل وفق حاجات النقل المتطور مع تطور أساليب الانتاج . ويجب على الأقطار التى ما زالت فى طور التحول أن تدرك أن التخطيط الاقتصادى لا يستطيع أن يحيط علما بتطورات المستقبل وأن تطورات كثيرة قد تجىء على غير ما كان مقدرا لها . وهناك أمثلة عديدة لسكك حديدية استلزمت نفقات باهظة كانت فى وقت تصميمها تبدو وكأن الحاجة تدعو اليها ولكنها انتهت بالفشل تحت تأثير تطورات جديدة فى مناطق

الانتاج أو بسبب انحطاط الانتاج فى المنطقة التى من أجلها أنشئت هـذه السكك الحديدية . ولكن السكك الحديدية المعرضة عادة لمثل هذه التقلبات هى السكك الفرعية التى تمون بالسلع السكك الرئيسية . أما فيما يختص بسورية فان المسألة تتلخص فى شق طريق رئيسى يربط مناطق الانتاج الكبير بالمراكز التجارية والملاحية . والخطورة هنا محصورة فى نطاق ضيق . ومن المرجح ان الخطوط الحديدية الفرعية فى سورية ستفقد فى المستقبل أهميتها وتصبح طرقا رئيسية للسيارات .

وأكبر عنصر للمفاضلة بين السكك الحديدية والنقل بالسيارات هو أن طرق السيارات يمكن التدرج فى مراحل انشائها . فمن المستطاع ــ اذا دعت الضرورة ــ شق طريق صالح غير مرصوف فى أمد قصير ثم العمل على رصفه وتوسيعه وتحسينه وبناء الجسور القوية عليه الى غير ذلك من شتى التحسينات كلما دعت الحاجة وكلما تيسرت الاعتمادات المالية اللازمة وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها فى بناء السكك الحديدية الا فى ظروف خاصة محدودة مثل مد خط حديدى الى جانب خط مفرد ليصبح الاتصال مزدوجا أو مثل تركيب قضبان أكثر متانة وهكذا . والخط الحديدى كيما يصبح صالحا لخدمة الأغراض التى انشىء من أجلها يجب أن يقام على أساس انه وحدة كاملة قائمة بذاتها مستوفاة المعدات من حيث العربات والقاطرات والعمال . وأن يكون مضمونا تسييره لمدة لا تقل عن خمسين عاما مع صيانته على الوجه الصحيح .

وبما أن الشحن من الجزيرة يخضع للظروف الموسمية فقد يقال ان السيارات تمتاز بيسر استخدامها فى مناطق أخرى عند ما يتوقف النقل على طريق الجزيرة . والرد على هذه الدعوى هو انها تتجاهل حقيقة هامة وهى ان النقل فى المناطق الأخرى من سورية يرتبط كذلك بمواسم الحصاد . والأمر الذى يزيد أهمية فى هذا الصدد هو احتمال نقل المحصولات كالقمح

مثلا دون تعبئته فى الزكائب . ولا شك فى أن تكاليف اســتيراد الزكائب والجهد الاضافى الذى يبذل فى تعبئتها سيؤديان الى انخفاض الارباح التى تحققها المنتجات المحلية . وهنا تبرز ميزة السكك الحديدية . نعم ان الشحن صبًّا ــ دون عبوات ــ بالسيارات أمر مستطاع من الناحية الفنية بيد أنه يحتــاج الى تنظيم على جانب كبير من الدقة يفوق ما يجرى عليه العمــل الآن فى النقل بالسيارات فى سورية . يضــاف الى ذلك أن نقل السلع صبًّا يحتاج الى عربات من طراز خاص وعدم تشغيلها فى غير مواسم الحصاد يزيد تكاليف تشغيلها بسبب عدم صلاحيتها لاغراض النقل الأخرى .

ومن المقومات الأساسية للاقتصاد السورى ولقطاع النقل فيه تخفيف أثر الطابع الموسمى فى نشاطه .

فلن يستطاع تشغيل السكك الحديدية أو السيارات بنفقات معقــولة مما اضطرتها الظروف الى التوقف عن العمل جزءا كبيرا من السنة .وعلى هذا فان توصيات البعثة فيما يتصل بتسهيل وسائل تخزين المحصولات فى الجزيرة وحلب واللاذقية لا تقل أهميتها فى حل مشكلة النقل من الشرق الى الغــرب عن أهميتها فى تحسين مركز المزارع من حيث تسويق محصولاته .

**مقارنة بين تكاليف النقل بالسكك الحديدية والسيارات**

لقد حاولنا تحديد تكاليف النقل بكل من وسيلتى النقل السالفتين . وكان مبدأ تحديد استهلاك قاطرات السكك الحديدية وعرباتها على أساس تشغيلها بانتظام طوال ثلاثين عاما بينما لا تستغرق المدة التى تستهلك فيها السيارات عموما سبع سنوات فقط . ولم ندخل فى حسابنا استهلاك السكك الحديدية المقترح انشاؤها ذلك لان بقاء السكك الحديدية يكاد يكون مضمونا الى غير حد ما بقيت موضع العناية من حيث أعمال الصيانة والتجديد . وعلى أية حال فقد افترضنا أن تحسين وسائل النقل بالسيارات باستخدام أنواع من

طراز أثقل وزنا وأكثر سرعة يتطلب اعادة بناء الطرق من جديد بعد انقضاء ثلاثين عاما . وقد افترضنا أيضا أن حركة نقل البضائع ستبلغ حوالى ٧٠٠ ألف طن من الجزيرة الى حلب و ١٥٠ الفا من حلب الى الجزيرة و ٥٠٠ ألف، طن من حلب الى اللاذقية و ٢٥٠ ألفا من اللاذقية الى حلب . ومن المتوقع أن تباشر السكك الحديدية المقترحة ثلثى مجموع حركة النقل هذه التى يزيد مجموعها على ٤٠٠ مليون طن كيلو مترى سنويا . ورأس المال المطلوب لهذه السكك الحديدية الجديدة يقارب ١٧٠ مليون ليرة سورية منها ٢٤ مليون ليرة للعربات والقاطرات . أما رأس المال اللازم للطرق فيبلغ ٩٧ مليون ليرة سورية تخصص لشراء سيارات .

ويبين الجدول الآتى بعد نتائج مقارناتنا التى لا تدع مجالا للشك فى أن النقل بالسكك الحديدية سيكون أكثر اقتصادا من النقل البرى . وبطبيعة الحال فان تقديراتنا عرضة لبعض الأخطاء الطفيفة ومعهذا فان الوفر السنوى فى التكاليف يمكن تحديده فى نطاق يتراوح بين ١٥ مليون ليرة سورية وبين ٢٠ مليونا .

والسؤال الحقيقى الذى يتردد فى الاذهان هو ما اذا كان هذا الوفر الذى يعتبر زيادة فى الدخل القومى الفعلى سيكون كافيا لتبرير توظيف رأس المال الاضافى الذى تحتاجه السكك الحديدية الجديدة . وحتى اذا انشئت سكة حديد فستظل الحاجة قائمة لانفاق بعض الأموال على الطرق لا من أجل شق طرق جديدة لتغذية الخط الحديدىفحسب بل ولتحسين الطرق الرئيسية الموجودة حاليا .

وليس الموقف موقف مقابلة بين توظيف الأموال فى انشاء سكك حديدية وبين توظيفها فى بناء طرق رئيسية وانما هو مفاضلة بين مزيج من السكك الحديدية وبعض الطرق من جانب وبين الاقتصار على الطرق وحدها من جانب آخر . وعلى هذا اذا وقع الاختيار على الشطر الأول فانه يتطلب

رأسمال يزيد عن القيمة المقدرة للشطر الثانى بحوالى مائة مليون ليرة سورية.

النفقات السنوية للنقل بالسكك الحديدية وبالطرق

بآلاف الليرات

| | السكك الحديدية | الطرق |
|---|---|---|
| استهلاك : | | |
| طرق | — | ١ر٩٠٠ |
| قاطرات وعربات سكك حديدية أو سيارات بأنواعها | ٨٠٠ | ٥ر٧١٤ |
| صيانة : | | |
| قاطرات وعربات سكك حديدية أو سيارات بأنواعها | ١ر٤٨٤ | ٨ر٢٠٠ |
| طرق برية | ٢ر٣٨٠ | ٧٠٠ |
| وقود وبترول | ٦٠٠ | ٧٠٠ |
| المجموع | ٥ر٢٦٤ | ٢٢ر١٠٤ |

وان تدبير مبلغ مائةمليون ليرة سورية لن يتيسر الا على حساب مشروعات التنمية الأخرى . وربما كان هذا على حساب مشروعات الرى التى تحتاج بدورها الى مبالغ كبيرة .

وفى رأينا أن توظيف مبلغ مماثل فى مشروعات الرى سيؤدى دون شك الى زيادة فى الدخل القومى تقدر بحوالى ٣٠ مليون ليرة سورية . وعلاوة على ذلك فان ازدياد الانتاج بسبب هذه المشروعات سيترتب عليه التوسع فى الدخل القومى لفرعى النقل والتجارة فى حياة البلاد الاقتصادية .

ولا يزال هناك سبب ــ ولو أنه ثانوى ــ لتفضيل مشروع الطرق على مشروع السكك الحديدية لحل مشكلة النقل فى الجزيرة . ففى حالة انشاء سكة حديدية فان جميع الأموال اللازمة ينبغى أن تتكفل بها الحكومة ذلك لأن تدبير رأس مال خاص بهذه الضخامة لن يكون مستطاعا . فى حين أن من الممكن توفير المال اللازم لمشروعات النقل بالسيارات من أموال الأفراد مما يقصر اعتمادات الحكومةالمالية على انشاء الطرق ذاتها . وهذه نقطة لها اعتبار

هام فى بلاد يصعب فيها تحويل مدخـرات الأفراد الى الاسـتثمار على يد السلطات العامة .

وأحيانا يحتج البعض بان تشغيل السكة الحديدية لا يحتـاج عادة الا للقليل من المهمات والمعدات المستوردة الأمر الذى سيكون ولا شك لصالح ميزان المدفوعات السورى — وعلى العكس من ذلك عملية النقل بالسيارات — كما أنه يجعل البلاد لا تعتمد اعتمادا كليا على الواردات الأجنبية فى حالة قيام حرب . وصحيح أن السكك الحديدية ستحتاج الى واردات أقل. ولكن ما يوفر من العملة الأجنبية على هذه الصورة أقل مما توفره المحصـولات الزراعية اذا اتسعت الرقعة الزراعيـة بفضل مشروعات الرى التى لا تتم الا اذا عدل عن اعتمادات السكك الحديدية واكتفى بالسيارات .

الطرق الصالحة للاستخدام فى سورية على مدار السنة (١٩٥٣)

بالكيلومتر

| النـوع | طرق مرصوفة بالأسفلت | طرق مرصوفة بالحجر | طرق غير مرصوفة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| طرق دولية رئيسية | ١ر٧٠٠ | ٢٩٠ | ١ر٠١٠ | ٣ر٠٠٠ |
| طرق ذات أهمية اقتصادية | ٦٠٠ | ٦٤٠ | ١ر٠٠٠ | ٢ر٢٤٠ |
| طرق محليـة | ٣٠٠ | ٢٧٠ | ٢ر٣٩٠ | ٢ر٩٦٠ |
| المجموع | ٢ر٦٠٠ | ١ر٢٠٠ | ٤ر٤٠٠ | ٨ر٢٠٠ |

وقد ارتفع عدد السيارات الموجودة فى البلاد الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية مباشرة . وقد تضاعف عددها منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن .

السيارات المستخدمة فى الفترة من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٣

| النـوع | ١٩٣٧ | ١٩٤٨ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٣(١) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سيارات النقل | ٨٧٣ | ٣ر٤٤٣ | ٤ر٥٥٧ | ٤ر٥٩٤ | ٤ر٧٤٢ | ٥٤٤ |
| الأتوبيسات | ٣٤٨ | ١ر٠٨١ | ١ر١٢٦ | ١ر١٣٩ | ١ر٢١٢ | ٣٤٨ |
| السيارات الخاصة | ٢ر٥١٥ | ٣ر١٠١ | ٥ر٤٤٤ | ٦ر٠٦٥ | ٧ر١٩٢ | ٢٨٥ |
| المجموع | ٣ر٧٣٦ | ٧ر٦٢٥ | ١١ر١٢٧ | ١١ر٧٨٨ | ١٣ر١٤٦ | ٣٥٢ |

ومن مجموع سيارات النقل المسجلة فى سنة ١٩٥٣ والبالغ عددها ٤ر٧٤٢ يوجد ١٥٨ سيارة من سيارات نقل البترول و ٦٢٣ سيارة من النوع المزود بموتورات الديزل . وليست هناك احصائيات عن احجام هذه السيارات بيد أن معظم ما استورد منها حديثا تتراوح حمولته بين ٧ و ١٢ طنا أما مجموع حمولة سيارات النقل على الطرق فيزيد على ٣٣ ألف طن . ولا تدل هذه الارقام على الحمولة الفعلية العاملة . ويؤخذ من الاحصاء الذى أجرى فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٣ ان ٣٠ فى المائة من مجموع السيارات التى عبرت الحدود بين بيروت ودمشق والبالغ عددها ٢٤ر١٣٧ سيارة كانت مسجلة فى سورية .

### الموانى

فى أقصى الشمال تستطيع البضائع السورية الوصول الى ميناء الاسكندرونة التركية الذى أدخلت عليه تحسينات جمة منذ عام ١٩٢١ والذى تتزايد أهميته يوما بعد يوم . وهذا الميناء يتصل بمدينة حلب بطريق برى ويصل اليه أيضا خط سكة حديد الشمال .

(١) مقدرة بالنسبة المئوية لسنة ١٩٣٧ .

والى الجنوب من الحدود التركية تقع ميناء اللاذقية السورية التى ركزت الآن الجهود الوطنية لتحسينها .

واللاذقية التى كانت الى عهد قريب ميناء بسيطا لصيد الأسماك يبلغ عدد سكانه ٣٥٫٠٠٠ نسمة يعتبر اليوم الميناء الحقيقى الوحيد فى سورية الى جانب ميناء بانياس الذى يختص فقط بنقل البترول الذى يأتى اليه بوساطة أنابيب البترول الممتدة حتى شمال العراق .

ومع انه قد شرع قبلا فى اتخاذ خطوات عديدة فى أوقات مختلفة لتحسين وسائل النقل بميناء اللاذقية فان الحكومة لم تقرر نهائيا القيام بتحسينها الى ميناء قومى حديث الا فى عام ١٩٥٠ فقد كان انشاء ذلك الميناء من أهم مشروعات النقل التى اضطلعت بها الحكومة السورية فى السنوات الأخيرة .

وذلك عندما تأسست شركة يبلغ رأسمالها ٢٤مليونا من الليرات السورية لكى تتولى تأسيس ذلك الميناء وتشغيله . ولقد ساهمت الحكومة بمعظم رأسمال تلك الشركة بحيث ان نسبة ماساهم به الأفراد لم يتجاوز ١٠٪ من مجموع رأس المال وذلك على الرغم من ضمان الحكومة لفائدة قدرها ٥٪.

وكما هو الشأن على معظم طول الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط فان الأحوال الطبيعية فى اللاذقية ليست على أتم الصلاحية لانشاء ميناء اذ ليس هناك مرفأ طبيعى كما أن سرعة الرياح الشديدة هناك تعرقل الحركة فى الميناء طوال المدة من يناير الى مارس من كل عام لذلك كان من أهم ماتضمنه برنامج انشاء الميناء بناء حاجز الأمواج وتعميق المجرى المائى خلف ذلك الحاجز.

ويشتمل البرنامج كذلك على بنود أخرى منها مثلا انشاء أرصفة للميناء ومخازن للبضائع تبلغ سعتها ١٥٫٠٠٠ متر مكعب وتجهيز الميناء بالآلات والروافع الميكانيكية لتيسير عملية شحن البضائع وتفريغها . والعمل يجرى على قدم وساق فى بناء حاجز الامواج والأرصفة وقد أدخلت تحسينات عدة على مشروعات تزويد الميناء بالأجهزة اللازمة . وما ان يحل عام ١٩٥٦ حتى

يكون بناء حاجز الأمواج والأرصفة قد تم نهائيا ثم يتبقى بعد ذلك اعداد الميناء للعمل وتزويده بالآلات . وسوف يستغرق ذلك العام الذى يليه . وقد يحتاج الأمر الى انفاق ٣٨ مليون ليرة أخرى لاتمام تنفيذ جميع بنود البرنامج خلال الأعوام القادمة .

وقد صمم الميناء الجديد بحيث يستطيع شحن مليون طن من البضائع وتفريغها فى السنة أى حوالى ضعف مجموع ما تم نقله من البضائع فى سنة ١٩٥٣ ولقد روعى فى وضع التقدير الخاص بهذا الميناء أن يدر ربحا مرضيا عندما تصل كمية البضائع المتعامل فيها الى ٨٠٠ر٠٠٠ طن . وقد أمكن فى الواقع الوصول الى هذا الرقم فى عام ١٩٥٤ أى قبل الفراغ من انشاء الميناء . ولقد أدخلت تحسينات عدة فى الفترة الأخيرة على وسائل نقل الشحنات الخفيفة كما كان من جراء توالى الزيادة فى ورود البضائع بانتظام الى الميناء المذكور أن أمكن للشركات الملاحية الدولية أن تلغى فى الفترة الأخيرة ما كانت تتقاضاه من رسم اضافى قدره ٩ر٢٥ دولار عن كل طن من البضائع فى ميناء اللاذقية .

وقد أوصت البعثة بتشييد صوامع للغلال لم تكن من بين ما اشتمل عليه مشروع الميناء . فان صومعة لتخزين الغلال تتسع لحوالى ٢٠ر٠٠٠ الى ٤٠ر٠٠٠ طن ومجهزة بالمعدات والروافع الميكانيكية تعتبر ضرورة حيوية لتنظيم عملية شحن المحصولات المصدرة من الحبوب وتفريغها. وذلك اذا كان يوجد الى جانب هذه الصوامع مخازن فى داخلية البلاد لخزن الحبوب وكذلك توفير سبل ووسائل فرزها وتنظيفها .

وقد خطت الحكومة عدة خطوات تحكمية كجزء من مجهودها لتشجيع الاقبال على استخدام ميناء اللاذقية منها مثلا القانون الذى صدر فى عام ١٩٥٣ ينص على تحريم استيراد شحنات السكر الأسمر والأسمنت والأسفلت والخشب والحديد الا عن طريق ميناء اللاذقية . كما أن هناك قوانين

أخرى تختص بالصادرات . فمنذ شهر يوليو سنة ١٩٥٢ لم يسمح باستخدام أى ميناء سوى اللاذقية لتصدير أهم المنتجات الزراعية السورية. على أن هذه الخطوات التحكمية لم تؤثر فى الاتجاه الطبيعى لحركة النقــل بين بيروت ودمشق وجنوب سورية . فان كل ما فعلته هو انها دعمت اتجاها طبيعيا لم يكن للبضائع بد من اتخاذه حتى فى غيبة تلك الخطوات .

**الطيران المدنى**

أحرزت سورية فى سنوات قليلة تقدما كبيرا فى تحسين طيرانها المدنى فقد تصرفت تصرفا حكيما فى هذه المرحلة المبكــرة اذ ركزت جهودها فى توفير الخدمات الداخلية التى كانت البلاد فى مسيس الحاجــة اليها وكذلك فيما اتخذته من خطوات تعليمية لتعميم وسائل النقل الجوى وذلك فى الوقت الذى توافرت فيه التسهيلات الكفيلة بايجاد روابط طيبة بين موانئها الجوية وخطوط الطيران الدولية . ولقد احتفــل فى ابريل عام ١٩٥٤ بافتتاح خط جوى داخلى لنقل البريد .

وفى نهاية عام ١٩٥٣ كانت هناك تسعة خطوط طيران دولية تربط سورية مباشرة بجميع أجزاء العالم . وتهبط طائرات هذه الخطوط أولا فى دمشق وان كان المطار الموجود فى حلب الذى يعتبر من الدرجة الثالثة يســتخدم كمطار دولى الى حد ما .

ويقع مطار دمشق على بعد ١٠ كيلو مترات فقط الى الجنوب الغربى من وسط المدينة ويتصل بها بطريق ممتاز على ارتفاع ٧١٥ مترا فوق ســطح البحر . وبهذا المطار مهبط رئيسى لهبوط الطائرات طوله ٢٫٥٥٠ مترا . كما أن به مهبطا آخر للصعود طوله ١٫٠٠٠ متر وكلاهما ممهد تماما وتتحمــل هذه المهابط ومهابط الطائرات الصغيرة طائرات يبلغ وزنها ٥٠ طنا .

وخطوط الطيران الســورية تسير فيما بين دمشــق وحلب واللاذقيــة

والقامشلى ودير الزور وتدمر وبيروت أيضا .

ولم تجـر آية محاولة فى الوقت الحاضر لتشـغيل الطائرات على أسس اقتصادية . فأجور الركاب تتراوح بين ٠٧ر٠ و ١٨ر٠ ليرة سورية للكيلومتر كما ان الشحنات تنقل مقابل مبالغ بسيطة تصل الى ٧٦ر٠ ليرة سورية عن الطن الكيلومترى على بعض الخطوط ( وذلك مقـابل تكاليف قدرت فى المتوسط بما لا يقل عن ٠٦٠ر١ ليرةسو رية وربما زادت على ذلك بكثير ) .

وتقوم الحكومة بسد العجز بينما قد يستخدم الايراد فى تحسين الخط الجوى والهدف الأساسى فى الوقت الحاضر هو تحسين النقل الجوى بكل الوسائل الممكنة . ولذلك فان الرسوم التى تحصل على هبوط الطائرات لاتزال مخفضة. والضريبة على جازولين الطائرات لا تتجاوز ١٨ قرشا عن كل ١٠٠ لتر.

ولا تفرض سورية ضريبة دخل على نشاط خطوط الطيران . وهناك خط طيران داخلى يصل ما بين دمشق وحلب والقامشلى واللاذقية تعمل عليه طائرة تقوم بتشغيلها خطوط الطيران السورية التى تعتبر مشروعا حكوميا قائما بذاته يقع تحت اشراف وزارة المالية . على أن النتائج المالية لهذه العملية لم تنشر علانية ولكن يبدو واضحا انها عملية لا تعتمد على نفسها . ذلك لأن نظرة الحكومة الاساسية اليها هى انها تجربة من جانبها لتحسين حالة النقل الجوى وتبعا لذلك فقد استبقت الأجور الرسمية مخفضة . ويجب الاعتراف بان ايجاد مواصلات جوية سريعة من حين الى آخر بين المدن الرئيسية هو أمر مرغوب فيه .

### المواصلات السلكية واللاسلكية

فى خلال فترة الثمانى السنوات بين عامى ١٩٤٦ ـــ ١٩٥٣ استثمر مايقرب من ٢١ مليون ليرة سورية فى شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وخاصة فى توسيع شبكة الخطوط التليفونية وادخال نظام التليفون الاتوماتيكى .

والواقع انه يمكن القول بان المبالغ التى استثمرت لهذا الغرض لا تتناسب مع أغلب ميادين الاستثمار العمومية الأخرى . ومع هذا فان النتائج كانت واضحة جلية ، فقد ارتفع عدد المشتركين فى التليفونات من ٩٫٠٠٠ مشترك فى عام ١٩٤٩ الى ٢١٫٢١٨ فى عام ١٩٥٣ ، كما زاد عدد مكاتب التليفونات من ١٠٠ الى ١٣٢ مكتبا وعدد خطوط التليفونات الداخلية من ١٦١ الى ٣٧٩ خطا . وقد أصبح نظام التليفونات فى سورية الآن أفضـــل بكثير من معظم أنظمة التليفونات فى البلاد المجاورة لها .

هذا وتضع ادارة البريدوالتلغراف والتليفونمشروعا لانفاق ١٤٫٣ مليون ليرة سورية خلال السنوات الخمس القادمة للتوسع فى تحسين المواصلات السلكية واللاسلكية .

وقد اتسعت وسائل المواصلات التليفونية والتلغرافية اتســاعا سريعا فى السنوات الأخيرة بمقتضى برنامج واضح منسق لتحسين هذه المواصلات . وقد بلغت الأموال التى استثمرت فى تركيب أجهزة جديدة بما فى ذلك نظام التليفون الاتوماتيكى ٣٠٫٨٦١٫٢٢٣ ليرة منذ عام ١٩٤٦ قدمتها الحكومــة بقروض بدون فائدة .

وهناك حقيقة أبلغ أثرا هى أن الايراد الذى تدره هذه الأعمـــال يكفى للانفاق عليها فان دخل المواصلات السلكية واللاسلكية قد زاد عن نفقات تشغيلها بمعدل ٧٠٠٫٠٠٠ ليرة منذ عام ١٩٤٩ وفى عام ١٩٥٣ بلغ مجموع الايراد المتحصل منها ١٠٫٩٤٤٫٦٨٤ ليرة مقابل نفقات تشــغيلها وقدرها ٩٫٥٧٣٫٥٨٥ ليرة أى بفائض قدره ١٫٣٧١٫٠٩٩ ليرة مما يعد رقما قياسيا فى هذا الشأن . ويعتقد المختصون ان تشغيل المكاتب الموجودة فى المناطق النائية بكفاية أفضل مما هى عليه الآن واتباع طرق اقتصادية معينة قديؤديان الى زيادة الايرادات على النفقـــات بمقدار ثلاثة ملايين ليرة .

وتوجد الآن خطوط تليفونية دولية تصل سورية مباشرة بكل من روما

وانقرة وعمان ولبنان والعراق بينما تتصل خطوط التلغراف بهذه البــلاد جميعا اتصالا مباشرا فضلا عن اتصالها بنيويورك ولندن ومصر والسعودية واليمن . ويستخدم التليفون اللاسلكى الى حد كبير على الخطوط الخارجية بينما تنقل معظم الرسائل الداخلية بوساطة الخطوط السلكية المثبتة بالأعمدة

تطور المواصلات السلكية واللاسلكية السورية

| | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| مكاتب التليفون | ١٠٠ | ١١٠ | ١١٦ | ١٢٣ | ١٣٢ |
| مشتركو التليفــون | ٩ر٠٠٠ | ١٤ر٠٠٠ | ١٥ر٤١٠ | ٢٠ر٥٦٨ | ٢١ر٢١٨ |
| مكاتب التلغــراف | ٦٢ | ٦١ | ٦٢ | ٦٤ | ٦٥ |
| المسافات المشغولة بالأعمدة بالكيلومتر | ٩ر٥٠٠ | ١٢ر١٠٠ | ١٣ر٢٠٠ | ١٤ر٩٠٠ | ١٥ر٢٠٠ |
| أطوال الخطوط السلكية بالكيلومتر | ١١ر٦٥٠ | ١٣ر٢٠٠ | ١٥ر٧٠٦ | ٣٦ر٢٠٠ | ٣٩ر٦٢٠ |
| عدد الوصلات الداخلية | ١٦١ | ١٧٣ | ٢٢٧ | ٣٣٧ | ٣٧٩ |

والى عهــد قريب كانت ادارة البريد والتلغراف والتليفون تقوم بنقــل الاذاعة اللاسلكية التى أصبحت الآن ادارة مستقلة . وقــد تكلف تحويل جهاز الارسال اللاسلكى الى هيئة التشغيل الجديدة ستة ملايين من الليرات ولكنه لا يزال يســتخدم فى أعمــال المواصلات اللاسلكية بمعــدل ست ساعات يوميا .

# التعليم

تطور التعليم فى سورية منــذ استقلالها تطورا يغتبط له ، وأضفت عليه الحكومة الطــابع العربى ولا يسع المــرء الا أن يعجب بالجهد الذى بذل والنجاح الذى تحقق فى هذا المضمار .

بل ويحق لسورية أنتباهى بالتوسع السريع فى ميدان التعليم الذى تم خلال فترة السنوات التى نالت فيها استقلالها منذ الحرب العالمية الأخيرة . فلقد زاد عدد التلاميذ الصغار الذين يتلقون العلم فى المدارس الابتدائية خلال الفترة من ١٩٤٥/١٩٤٦ الى ١٩٥٢/١٩٥٣ الى أكثر من الضعف . كما ان عدد الطلبة قد زاد فى المدارس المتوسطة والثانوية الى أربعة أضعاف ما كان عليه . ويحتمل أن تكون نسبة المتعلمين هناك حوالى ٤٠٪ بالنسبة الى عدد الأهالى وهى نسبة عالية اذا قورنت بمثيلاتها فى الأقطار العربية الأخرى وفى قارة آسيا على وجه العموم . وينتظر أن يتقدم النشاط التعليمى تقدما بارزا بالنسبة للجيل الحديث اذا ما استمر الاقبال على التعليم بالوضع الذى هو عليه الآن .

وقد قدرت البعثة ان عــدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية سيزداد بمعدل ٦٪ سنويا فى المتوسط على مدى السنوات الست القادمة وربما ارتفعت نسبة هذه الزيادة فى بادىء الأمر الى أكثر من ٦٪ ولكن من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة فى نهاية مدة السنوات الست وذلك قياسا على ما حدث فى الماضى عندما بلغ متوسط هذه النسبة ١٢ ٪ سنويا فى الفــترة بين عامى ١٩٤٥/١٩٤٦ الى عامى ١٩٥٢/١٩٥٣ ثم ١٤٪ من ١٩٥٠/١٩٥١ الى ١٩٥٢/١٩٥٣ .

وعلى هذا الأساس سوف يزداد مجموع عـدد التلاميذ من حـوالى ٣٩٩٫٠٠٠ تلميذ فى السـنة الدراسـية ١٩٥٥/١٩٥٦ الى ما يقرب من ٥٣٦٫٠٠٠ تلميذ فى السنة الدراسية ١٩٦٠/١٩٦١ واذا بقيت نسبة التلاميذ الذين يتلقون علومهم فى المدارس الخاصة على ما هى عليه الآن فان عدد التلاميذ الذين يدرسون فى المدارس العامة سوف يزداد من ٣٠٧٫٠٠٠ تلميذ الى ٤١٣٫٠٠٠ تلميذ .

وقد ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من ١٧ مليون ليرة سـورية فى عام ١٩٤٦ الى حوالى ٣٧ مليون ليرة فى سـنة ١٩٥٣ وزاد نصيب وزارة المعارف من الميزانية العامة فى تلك السنة فبلغ ١٨٪ بعد أن كان ١٣٫٥٪ .

والمقدر لمثل الأقليم السورى ــ من ناحية عدد السكان ــ أن يكون عدد أطفاله الذين بين السادسة والثانية عشرة من العمر ٥٤٦٫٠٠٠ طفل فلو أن الأطفال فى تلك السن يختلفون كلهم الى المدارس لكان ينبغى أن يكون عدد المنتسبين الى المدارس السورية من هذه الفئة هو ٥٤٦٠٠٠ لكن واقع الأمر ان الذين يختلفون الى المدارس هم ٣١١٠٠٠ فقط .

وقد بلغ عدد المدارس الجديدة فى السنوات الخمس الماضيةوحدها ٩٣٩ مدرسة أى بزيادة ٦٤٪ على المدارس التى كانتموجودة منقبل وكانمعدل الزيادة ١١٪ فى السنة وكان معظم الزيادة فى المدارس الابتـدائية اذ زاد عددها بنسبة ٨١٪ وارتفع عدد تلاميذها من ١٥٠٠٠٠ فى سنة ١٩٤٥ الى ٣١١٠٠٠ فى سنة ١٩٥٢ .أما المدارس الثانوية والمتوسطة فقد ارتفع عدد المنتسبين اليها من ١٣٠٠٠ الى ٤٨٠٠٠ .

والمدارس الثانوية بمعدل مدرسة لكل ٢٠٤٠٠ نسمة من السكان .

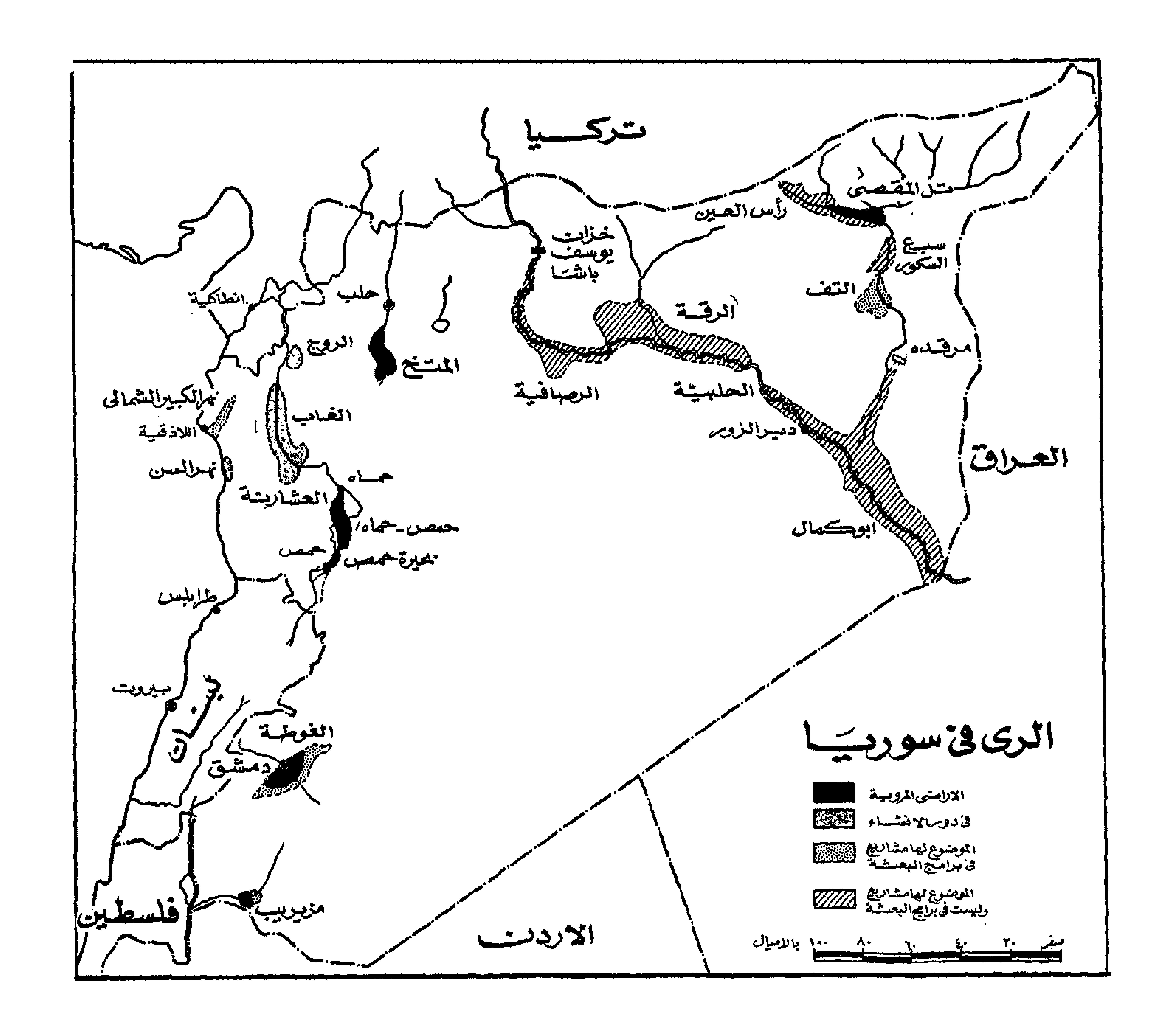
وتشير السجلات الى أن عـدد الطلاب فى تلك المدارس بفئتيها كان ٤٨٠٠٠ مـع ان عـدد من كانت أعمارهم تؤهلهم للتحصـيل الثانوى هو ٤٢٥٠٠٠ .

أما التعليم المهنى فله ست مدارس للذكور ومدرسة واحـــدة للاناث ومدرسة للتعليم المختلط وكذلك ست دور للمعلمين الابتدائيين وكليتان لتخريج المعلمين الريفيين .

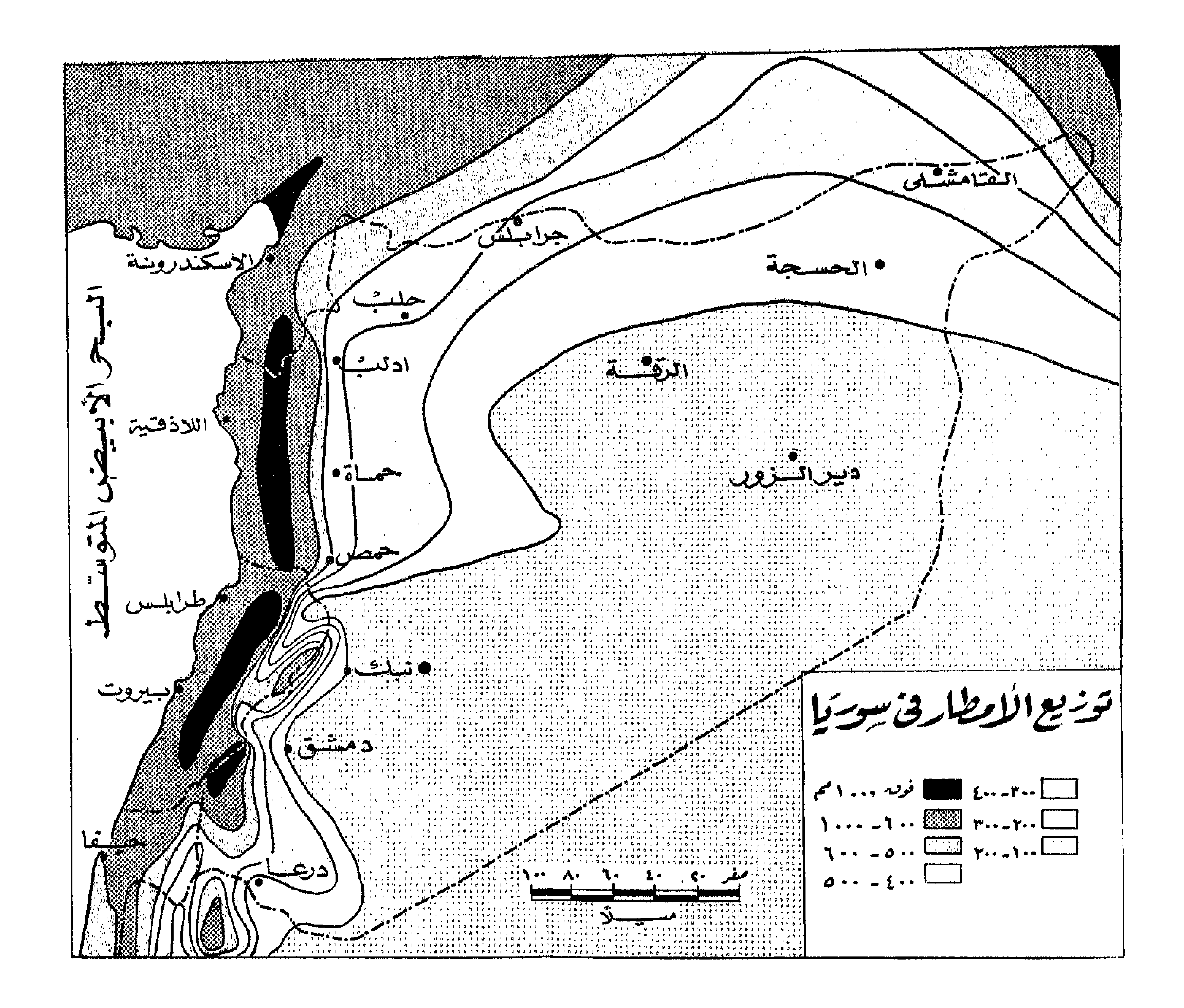
أما التعليم العالى فقد تقدم كثيرا . فقد أسست الجامعة الســورية فى سنة ١٩١٩ ولم يكن بها الا كليتان واحدة للحقوق وأخرى للطب فأصبحت اليوم تضم كليات للآداب والعلوم وطب الأسنان والهندسة وبها دار عليـا للمعلمين وبلغ عدد طلابها ٢٥٨٠ طالبا فى سنة ١٩٥٠ وأقيمت كلية للهندسة فى حلب .

مطابع دار الكتاب العربي بمصر
مؤسسة مصرية للطباعة الحديثة


محافظات سوريا
الجزيرة
حلب
الفرات
اللاذقية
حماه
حمص
دمشق
جبل
حوران
الدروز
ميلا
صفر ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠
الحدود الدولية
حدود المحافظات



تركيا
العراق
الاردن
فلسطين
لبنان
الري في سوريا
الاراضي المروية
في دور الانشاء
الموضوع لها مشاريع في برامج البعثة
الموضوع لها مشاريع وليست في برامج البعثة
صفر ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠ بالاميال
تل المقصي
رأس العين
سبع السكور
التف
مرقده
الرقة
خزان يوسف باشا
الرصافية
الحلبية
دير الزور
ابوكمال
حلب
انطاكية
الروج
المتخ
الغاب
نهر الكبير الشمالي
اللاذقية
نهر السن
حماه
العشارنة
حمص - حماه
حمص
بحيرة حمص
طرابلس
بيروت
الغوطة
دمشق
مزيريب


توزيع الأمطار في سوريا
فوق ١٠٠٠ مم
٦٠٠ - ١٠٠٠
٥٠٠ - ٦٠٠
٤٠٠ - ٥٠٠
٣٠٠ - ٤٠٠
٢٠٠ - ٣٠٠
١٠٠ - ٢٠٠
صفر ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠
ميل
البحر الأبيض المتوسط
الاسكندرونة
اللاذقية
طرابلس
بيروت
حيفا
القامشلي
جرابلس
الحسجة
حلب
ادلب
الرقة
حماة
حمص
دير الزور
تبك
دمشق
درعا

# هذا الكتاب

هذا الكتاب هو دراسة مقتبسة من تقرير وضعه بنك الإنشاء والتعمير الدولي استجابة لرغبة الحكومة السورية — قبل الوحدة — إذ أوفد البنك المذكور هيئة من الخبراء بحثت حالة البلاد وإمكانياتها الاقتصادية وأعدت تقريراً مفصلا ضمنته توصياتها لتمكين الحكومة من وضع برنامج شامل لتنمية الإنتاج يحقق للأهلين ارتفاعاً فى مستوى معيشتهم . ويصدر هذا الكتاب غداة حدث تاريخي جليل أحال حلماً طالما راود قلوب الملايين من العرب إلى حقيقة واقعة هى الوحدة العربية ، ليعالج موضوعاً يمت بأوثق الصلات إلى تلك الوحدة متضمناً من البيانات والمعلومات المسندة المدروسة ، مالا يدانيه فيها مصنف من قبل ومالا نحسب أن مؤلفاً جاء بمثلها منذ صدر هذا التقرير فى سنة ١٩٥٥ وهو لذلك يعد مرجعاً مؤتمناً لكل باحث متتبع للتطور الاقتصادى فى الشرق العربى . ولما كان التقرير الأصلى قد وضع فى شقين ضخمين لم يخلوا من الإعادة والتكرار كما أنهما — بحكم طبيعتهما — لم يجيئا مبرأين من إفاضة قد يضيق بها القارئ فقد أعدنا العرض على صورة مبسطة آثرنا فيها أن نتناول تحت عنوان واحد شتات ما جاء موزعاً فى الشقين عن الموضوع كما راعينا أن نقرب الحقائق إلى الأذهان بعرض مفصل تناول فيه الاقتصادى الكبير الأستاذ سنى اللقانى النقاط الرئيسية بتحليل دقيق لم يتردد فيه دون مناقشة بعض الآراء التى ساقها الخبراء . فجاءت مقدمته دراسة دقيقة جمعت بين النظريات العلمية وبين الخبرة العملية بشئون الجمهورية العربية المتحدة .

حسن جلال العروسى

« كتاب لابد أن يقرأ »